

القاضي أبو يعلى وكتابه

مسائل

الأمثلة

دراسة وتحقيقاً

حقيقته وعلق عليه

سعود بن عبد العزيز الخلف

دار الفهم

الرياض

القاضي أبو يعلى وكتابُه

مسائل

الاستدلال

دراسة وتحقيقاً

حققه وعلق عليه

سعود بن عبد العزيز الخلف

دار الفهم

الرياض

القاضي أبو يعلى وكتابُه
مسائل

الأمير

حقوق النشر محفوظة
النشرة الأولى ١٤١٠هـ

وللغاية

المملكة العربية السعودية
الرياض - ص ب ٤٢٥٠٧ - الرمز البريدي ١١٥٥١
هاتف ٤٩١٢٠٩١ - ٤٩٣٣٣١٨ - فاكس ٤٩١٥١٥٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا الكتاب في الأصل رسالة ماجستير مقدمة
في قسم العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
وبإشراف الشيخ عبدالكريم بن مراد الأثري وقد
نوقشت صباح الخميس الموافق
١٥/٨/١٤٠٦ هـ من قبل د. أحمد عطية
الغامدي ود. أحمد سعد الغامدي وقد نالت
الرسالة درجة الإمتياز.

« شكر وتقدير »

يقول الله عز وجل ﴿لَيْنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ ، فأشكر الله عز وجل أولاً وأخيراً ، وأحمده سبحانه على عظيم منته وكريم فضله الذي مَنَّ عليّ بسلوك هذا المنهج وهذا الطريق ووفقني لإتمام هذه الرسالة ، فله الحمد في الأولى والآخرة ، وهو المرجو إذ وفق إلى الخير أن يتقبل العمل إنه على كل شيء قدير .

ويقول النبي ﷺ (من لم يشكر الناس لم يشكر الله) ، فأقدم شكري لكل من له فضل عليّ .

وعلى رأسهم والدي الكريم الذي كان له عليّ عظيم الأثر بتوجيهه وتشجيعه ، وكان لي فيه القدوة الحسنة في محبة العلم وأهله والعناية به فجزاه الله عني خير الجزاء وأجزل له المثوبة ، انه ولي ذلك والقادر عليه .

كما أشكر الجامعة الإسلامية ممثلة في معاهدها وكلية الشريعة والدراسات العليا التي أمضيت شطراً من حياتي في مراحلها الدراسية ولا زلت مما كان له عظيم الأثر في تكويني العلمي .

كما أشكر شيخي ومشرقي الأول فضيلة الشيخ حماد بن محمد الأنصاري الذي كان الموجه الأول لي في الدراسات العليا وكان لسلوكه ونهجه عظيم الأثر في نفسي ، فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما أشكر فضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم بن مراد الأثري المشرف على الرسالة الذي لم يبخل علي بتوجيهاته الكريمة ونصائحه الغالية واستقبلني في قسم الدراسات كما استقبلني في بيته زيادة على ساعات الإشراف ، فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما أشكر كل من ساعدني في إتمام رسالتي بإعارة كتاب أو إبداء رأي أو نصيحة من الإخوان والزملاء .

والله المسؤول أن يوفق إلى كل خير وأن يلهم كل سداد ، وأن يتقبل العمل ويجعله خالصاً لوجهه الكريم ، انه ولي ذلك والقادر عليه .

المقَدِّمَة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون .

واصلني واسلم على نبينا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، الذي بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين ، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين رهبان الليل فرسان النهار ، الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا ، والذين تبؤوا الدار والإيمان وآووا ونصروا ، رضي الله عنهم وأرضاهم ورفع درجاتهم وألحقنا بهم ، انه على كل شيء قدير .

أما بعد ،

فإن الله أرسل رسوله محمداً ﷺ على فترة من الرسل ، فدعا إلى صراط الله المستقيم ونهجه القويم ، فاستجاب له من كتبت له السعادة والنجاة ، وعاداه ولم يؤمن به من كتبت له الشقاوة والهلاك .

وصدع نبي الله محمد ﷺ بهذا الدين كما أمره ربه عز وجل ،
ودعا الناس إلى توحيد الله بالعبادة وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة
وفرائض الإسلام ونهاهم عن الفحش والفجور وظلم العباد وسفك
الدماء ، وبقي في الدعوة إلى الله حتى أتم الله عليه النعمة وأسبغ المنة
بإكمال هذا الدين ، ولم يتوف محمد ﷺ إلا والدين عزيز بأهله ، قد
كملت شرائعه واستوضحت طرائقه ، وتركهم على المحجة البيضاء
ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك ، فقام بهذا الأمر من بعده
أصحابه الذين رباهم النبي ﷺ ، وكان لهم في شخصه القدوة
الحسنة ، فحملوا اللواء ونشروا دين الله عز وجل في أصقاع الأرض
فأظهر الله الدين أكثر مما ظهر وارتفع أكثر مما ارتفع وأنجز الله على
أيديهم وعده وأتم نعمته بإظهار الإسلام على الدين كله ولو كره
الكافرون .

وطبق أصحاب محمد ﷺ أوامر الله ودينه على أنفسهم وأهلهم
وما ولوا ، فمثلوا الإسلام خير تمثيل وما عرفت البشرية مجتمعاً
كمجتمعهم ، ولا أمة كأمتهم ، وذلك لأنهم عاينوا نزول القرآن ،
وفهموا مراد الله عز وجل ومراد رسوله ﷺ في الأوامر والنواهي ، فلم
يفرقوا بين القول والعمل ، بل كان لسان حالهم ومقالهم (سمعنا
وأطعنا) .

وكانوا كما وصفهم عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (أبر هذه
الأمّة قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلها تكلفاً ، وأقومها هدياً ، وأحسنها
حالاً) .

فكانوا لا إفراط ولا تفريط ، وإنما على ما يحب الله من الحنيفية
السمحة ، فخلف من بعدهم خلف ممن ولدوا في الإسلام ولم يعرفوا

الجاهلية ، ومن دخل فيه من غير أهله بعد انفتاح العالم عليهم ، ولم تخالط حلاوته بشاشة قلوبهم .

ومن دخل فيه مرغماً مقهوراً عليه ، لأن الدولة دولته والعز عزه والنصر نصره . دخله وفي قلبه غل وحسد لهذا الدين وأهله ، فعزموا على الكيد للإسلام وأهله ، فأظهروا التدين والتسك ، وأخذوا يتحسسون مواضع الضعف في المسلمين حتى وقع عليها اليهودي عبد الله بن سبأ ، فتظاهر بالغيرة على الدين وأهله ، وحاول بث سمومه وفتنته ، لكن صده حائط الإيمان وتماسكه في كثير من الأمصار حتى عثر على بغيته في جماعة لم يتنوروا بنور الإيمان ولم يذوقوا حلاوة الإيمان ، فبث فيهم سمومه وعقد عليهم لواءه ، فكان باكورة أعمالهم ومقدم فتنهم وشؤمهم قتل الخليفة الثالث ذي النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه .

وبقتله فتح باب الفتنة على المسلمين ، وظهرت السبل والأهواء التي تتجارى بأصحابها كما يتجارى الكلب بصاحبه .

فلم يمض على مقتل عثمان رضي الله عنه زمن يسير حتى ظهرت الخوارج بأفكارها المنحرفة الجريئة على الله ورسوله ، وأعمالها الفاجرة الجريئة على المسلمين وأموالهم .

فكفروا أصحاب المعاصي وكل من خالفهم ولم يلتحق بمعسكرهم معسكر الغلو والإفراط في دين الله والمروق من ملة الإسلام ، ثم كروا على عباد الله من الرجال والنساء والصبيان ، فاستباحوا دماءهم وسفكوها واستحلوا أموالهم وغنموها . كل هذا بزعمهم تدين وقيام بأمر الله .

ثم ظهر سبيل آخر ونحلة أخرى بأفكارها ومبادئها ، وهم

المعتزلة الذين اعتزلوا الحق وأهله ومصادره ، فأخذوا نحلتهم من عقولهم وعقول فلاسفة اليونان ، وتركوا كتاب الله وراءهم ظهيراً . فوافقوا الخوارج في ناحية وخالفوهم في ناحية ، ولم يستطيعوا أن يتجرؤوا على ما تجرأ عليه الخوارج من سفك الدماء .

أما موافقتهم الخوارج فهي في أن العاصي من أهل الملة يخرج بمعصيته من الإسلام وخالفوهم في أنه لا يدخل في الكفر ، بل يبقى في منزلة بين المنزلتين . ووافقوهم على أنه في الآخرة خالد في النار ولا يغفر الله له . فحجروا واسع رحمة الله وتجرؤوا على فضل الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله تعالى .

وظهر في أثناء ذلك باطل آخر واجه الباطل بالباطل ، والإنحراف بالإنحراف ، والبدعة بالبدعة ، واجه الفلسفة بالفلسفة والعقول المنحرفة بالعقول المنحرفة ، ألا وهم المرجئة .

وقد تشعبت إلى عدة فرق ، فمنهم الغالي ومنهم دون ذلك ، فمنهم الذين يقولون : لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وهذا ينسب إلى غلاتهم ، وهذا أقبح الأقوال وأفسدها وأشدها خطراً على أهل الإيمان ونحلة الإسلام .

ومنهم الذين يقولون : أن الإيمان المعرفة فقط ، وهم الجهمية وهذا أيضاً من أقبح الأقوال وأفسدها وأبعدها عن الحق .

ومنهم الذين يقولون : أن الإيمان هو القول باللسان فقط . وهذا القول لم يقل به أحد قبل الكرامية . وهذا القول كسابقه في الفساد والبعد عن الحق .

ومنهم الذين يقولون : أن الإيمان هو القول والإعتقاد . وهذا

هو قول الأحناف ومن تابعهم الذين يسمون مرجئة الفقهاء ، وهذا أقرب الأقوال إلى الحق .

ومنهم الذين يقولون : أن الإيمان التصديق فقط ، وهو قول الأشعرية ومن تابعهم ، وهذا قول باطل فاسد لمخالفته ما جاء في القرآن والسنة وعن السلف الصالح في تفسير الإيمان وبيان معناه .

وكان عند ظهور كل فرقة ونحلة باطلة عسكر من عساكر الإيمان وأنصار الرسول وحماة الشريعة ، يذبون عن دين الله وينفون عنه زيف الزائفين وتحريف الغالين ، يقدرّون مقدار الباطل فيدمغونه بالحق فإذا هو زاهق .

وكان أول مواجهة للباطل من الفرق المنحرفة في الإيمان بقيادة الخليفة الرابع أبي الحسين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، حيث حمل اللواء ضد الخوارج ومعه أصحاب محمد ﷺ ، فقاتلهم على تأويله كما قاتلهم على تنزيله ، بعد أن أبان لهم الحق ببيانه ، فدحض باطلهم وكسر شوكتهم في عهده ، فكانت من أوائل الوقعات بين أهل الإيمان وأهل البدعة والفجور .

ثم تصدى لهم من بعده ولاية الأمور من الخلفاء والأمراء بالقتل والتشريد والملاحقة ، وتصدى لهم العلماء ببيان الحق وإظهاره وتوضيح مراد الله ومراد رسوله من هذه الألفاظ العظيمة ولا يزالون بهم حتى قضوا على شوكتهم ودحضوا باطلهم .

وكذلك كان موقف أهل السنة وعسكر الإيمان والفئة القائمة على الحق من الجهمية والمعتزلة والمرجئة وغيرهم من فرق الضلالة ، يواجهون كل باطل بقدره لا إفراط ولا تفريط .

فردوا على هذه الفرق ما جاءت به من باطل وبينوا أن اسم الإيمان شامل في كلام الله وكلام رسوله ﷺ وفهم الصحابة وعملهم لجميع هذا الدين بدءاً بشهادة أن لا إله إلا الله ، وإنهاءً بإمارة الأذى عن الطريق ، وأن الفاسق من أهل الملة إذا لم يتب قبل الموت فأمره إلى الله عز وجل ، إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه . وبينوا أن الإيمان يزيد وينقص ، وأن زيادته تكون بالطاعة ونقصانه بالمعصية . وأظهروا قول السلف بالإستثناء في الإيمان ، وبينوا معناه واعتنوا عناية خاصة بالتصنيف والتأليف في بيان الحق ليحيا من حي عن بينة ويهلك من هلك عن بينة .

فألفوا وصنفوا في الإيمان ومسائله نصرة للحق وإقامة للحجة وإبراءاً للذمة .

ومن المصنفات في هذا الباب :

كتاب الإيمان للإمام أحمد . وهذا الكتاب وإن كان ليس خاصاً في باب الإيمان ومسائله إلا أن الجزء الأكبر منه في الرد على المرجئة والنقل عن السلف من الصحابة وغيرهم في أن الإيمان قول واعتقاد وعمل وأنه يزيد وينقص ، وإيراد الأدلة الشرعية على ذلك من القرآن والسنة .

وكتاب الإيمان لأبي بكر بن أبي شيبه الذي أبان فيه عن قول السلف في الإيمان ومسائله ورد على أهل الباطل باطلهم .

وكتاب الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام ، وقد نحا فيه نحو كتاب ابن أبي شيبه ورد فيه على المرجئة والخوارج والمعتزلة ، وبين الحق في مسألة الاستثناء في الإيمان وزيادة الإيمان ونقصانه .

وكتاب الإيمان لابن مندة ، الذي نصر فيه قول السلف ودلل له بالأدلة الشرعية ورد على أهل الباطل والبدعة .

وكتاب الإيمان لأبي عمر العدني .

وكتاب المنهاج في شعب الإيمان للحليمي ، الذي ذكر في مقدمة كتابه قول السلف في الإيمان ونصره ورد على المبتدعة في الإيمان ثم عقب على ذلك ببيان حديث (الإيمان بضع وسبعون شعبة) على التفصيل ، فذكر شعب الإيمان وخصاله وأنها موزعة على أعمال القلوب والجوارح ، ثم تبعه على ذلك الحافظ البيهقي فألف كتابه العظيم « شعب الإيمان » ، وكذلك الشيخ عبد الجليل القصري في كتابه « شعب الإيمان » .

ثم تبع هؤلاء الأئمة في نصره الدين والذب عن عقيدة السلف الصالح القاضي أبو يعلى الفراء رحمه الله ، فأظهر عقيدة السلف ورد على أهل الباطل في كل ميدان ونصر الله ورسوله . وألف كتابه « الإيمان » في نصره عقيدة السلف ودحض باطل المبتدعة من الخوارج والمعتزلة والجهمية والأشعرية وغيرهم ممن خالف الحق في هذه المسائل (وهو الكتاب الذي يحقق في هذه الرسالة) .

ثم جاء من بعد هؤلاء وارث علم السلف وحامل لوائهم في عهده المجاهد بسنانه وبيانه شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة ، الذي ألف وصنف في نصره عقيدة السلف وتنقيتها مما أدخل عليها أهل البدعة والزيغ . وألف في الرد على المبتدعة في الإيمان كتابه « الإيمان » وبين فيه عقيدة السلف في مسائل الإيمان ودلل عليه بالأدلة من القرآن والسنة .

هذا مما اطلعت عليه من المصنفات المستقلة في هذا الباب ، أما

ما أدرجه العلماء والأئمة في كتبهم من بيان الإيمان والرد على المرجئة وغيرهم فكثير ، ومن ذلك :

البخاري ومسلم في صحيحيهما والترمذي في سننه والآجري في الشريعة وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة كلهم أفردوا كتباً أو أبواباً مستقلة في بيان الإيمان والرد على المرجئة .

ولا زال بحمد الله المقتفون لآثار السلف والمتبعون لهدي المصطفى ﷺ ، يوضحون الحق ويردون على الباطل وأهله ، ومن الكتب التي رأيتها مؤلفة في هذا الباب استقلالاً :

كتاب الإيمان بين السلف والمتكلمين للدكتور أحمد عطية الغامدي . ومن الجهود في هذا الباب تحقيق كتب السلف وإخراجها من مكاتب المخطوطات ، فحقق الدكتور على ناصر الفقيهي كتاب الإيمان لابن مندة ، وحقق الشيخ حمد الجابري كتاب الإيمان للعدني . وفرغ الآن من تحقيق نصف كتاب الإيمان للإمام أحمد .

وهذا كله مصداق لقول النبي ﷺ (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله تبارك وتعالى) .

أسباب اختيار الموضوع :

يتضح مما تقدم أن السلف رحمهم الله اعتنوا باظهار الحق ببيان مراد الله ومراد رسوله ﷺ في اسم الإيمان والكفر ، وهي من الأسماء العظيمة التي رتب الله عليها السعادة أو الشقاوة في الآخرة .

وكذلك نقلوا عن الصحابة والتابعين وغيرهم من سلف الأمة فهمهم لهذه الألفاظ وتفسيرهم لها والأمور التي تترتب عليها .

فأحببت أن يكون لي إسهام في هذا الباب في أول عمل علمي ، فوق اختياري على كتاب الإيمان للقاضي أبي يعلى . ووجدت فيه مادة علمية غنية ، حيث أورد جملة عظيمة من الأدلة في بيان عقيدة السلف ، سواء من الآيات والأحاديث ، وكذلك النقول عن السلف .

وأيضاً سلك في كتابه - إضافة إلى المسلك السابق - ذكر أدلة المخالفين والرد عليها .

ومن الأسباب أيضاً أن القاضي أبا يعلى يعد من أئمة الحنابلة ، فأحببت أن أدرس هذه الشخصية فأستفيد من ناحيتين : من ناحية دراسة شخصية عظيمة ، وكذلك إخراج كتاب من كتب السلف وجعله سهل التناول لطلبة العلم الراغبين في الإستفادة والإطلاع على نهج السلف وأنه الموصول بالقرآن والسنة ولا يخالفه إلا هالك ولا يرغب عنه إلا زائع .

منهج العمل في الرسالة :

قسمت عملي في هذه الرسالة إلى قسمين :

(القسم الأول) : جعلته قسماً خاصاً بدراسة المؤلف والكتاب ، وقسمته إلى خمسة فصول وهي :

الفصل الأول : في سيرته الشخصية .

الفصل الثاني : في سيرته وأعماله وقسمته إلى تسعة مباحث .

الفصل الثالث : في عقيدته وقسمته إلى ستة مباحث .

الفصل الرابع : في موقف العلماء منه ، وقسمته إلى مبحثين :

المبحث الأول : في تبرئة القاضي مما نسب إليه .

المبحث الثاني : في ثناء العلماء عليه .
الفصل الخامس : فيه ثلاثة مباحث .
المبحث الأول : في التعريف بالكتاب .
المبحث الثاني : في التعريف بالمخطوطه .
المبحث الثالث : في بيان عملي في الكتاب . وبه ينتهي القسم الأول من هذه الدراسة .
أما القسم الثاني : فجعلته لتحقيق النص والتعليق عليه .
وجعلت في آخر النص المحقق ملحق خاص بإكمال الإجابة على الأسئلة التي سقطت إجابتها من هذه النسخة الفريدة والتي أخذت الإجابة عليها من كتاب «مختصر المعتمد» للقاضي أبي يعلى .
كما عملت في آخره فهرساً فنية لتقرب على المطالع الفائدة .
والله أسأل أن يتقبل هذا العمل وينفع به وان يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، انه ولي ذلك والقادر عليه .

القسم الأول الدراسة

القسم الأول « الدراسة »

فيه خمسة فصول

- الفصل الأول : سيرته الشخصية .
- الفصل الثاني : سيرته وأعماله .
- الفصل الثالث : عقيدته .
- الفصل الرابع : موقف العلماء منه .
- الفصل الخامس : التعريف بالكتاب والمخطوطة .

الفصل الأول

« سيرته الشخصية »

أولاً : اسمه .

محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء البغدادي^(١) . هكذا ورد اسمه في سائر الكتب التي ترجمت له ، إلا أن السمعاني وابن كثير قالوا : « هو محمد بن الحسن » بدل الحسين . ولعله خطأ من النساخ لتقارب ما بين الإسمين ، وابن كثير ذكر اسم والد القاضي فيمن توفي سنة ٣٩٠ هـ وقال : « حسين بن محمد بن خلف » .

ولا شك أن أوثق التراجم له وألصقها به ما ترجمه ابنه

(١) أنظر في :

ط . الحنابلة ١٩٣/٢ ، تاريخ بغداد ٢٥٦/٢ ، الأنساب للسمعاني ٤٢٠ / أ ، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ٢٤٣/٨ ، سير أعلام النبلاء ٨٩/١٨ ، العبر في خبر من غبر ٢٤٣/٣ ، البداية والنهاية ١٠٢/١٢ ، المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد ١٢٨/٢ .

أبو الحسين في طبقات الحنابلة ، وقد نسبه إلى حسين .

ثانياً نسبه :

أما نسبه بالبغدادي فلأن موطنه الذي ولد وعاش فيه بغداد .

ثالثاً : كنيته .

أجمع كل من ذكر القاضي على أن كنيته أبو يعلى ، ولا يعرف في أولاده من له هذا الإسم .

رابعاً : لقبه .

لقب رحمه الله بالقاضي . وذلك لتوليه القضاء بعد وفاة القاضي ابن مأكولا في عهد القائم بأمر الله^(١) . وسيأتي بيان ذلك .

ولقب عائلته الفراء وهي نسبة إلى خياطة الفرو وبيعه^(٢) .

خامساً : مولده وموطن نشأته .

ولد القاضي أبو يعلى رحمه الله لثمان أو تسع وعشرين في الشهر المحرم ، سنة ثمانين وثلاثمائة من الهجرة^(٣) .

وقد ولد رحمه الله ببغداد حاضرة الخلافة العباسية ونشأ فيها ، وتعلم وعلم فيها ، وتوفي ودفن فيها .

(١) ط . الحنابلة ١٩٨/٢ .

(٢) الأنساب للسمعاني ٤٢٠ / أ .

(٣) المصدر السابق ١٩٥/٢ ، تاريخ بغداد ٢٥٦/٢ .

الفصل الثاني

« سيرته وأعماله »

فيه تسعة مباحث :

المبحث الأول : أولاً - طلبه للعلم .
ثانياً - رحلاته .

المبحث الثاني : شيوخه .

المبحث الثالث : علومه .

المبحث الرابع : توليه التدريس .

المبحث الخامس : توليه القضاء .

المبحث السادس : تلاميذه .

المبحث السابع : مصنفاته .

المبحث الثامن : أولاده .

المبحث التاسع : وفاته وراثؤه .

المبحث الأول

أولاً - طلبه للعلم :

القاضي رحمه الله ولد في بغداد وهي عاصمة الخلافة العباسية، وكان قد مضى على كونها عاصمة الخلافة ما يقارب قرنين ونصف من الزمان، لهذا أصبحت قبلة العلماء ومهوى أفئدة طلاب العلم، واجتمع فيها من العلماء، وتخرج منها ما لا يحصى إلا الله عز وجل. لهذا كان لولادة القاضي رحمه الله في هذه البلدة العظيمة التي تعد في وقتها من أرفع عواصم العالم.

كان لولادته ونشأته فيها لا شك أكبر الأثر على تكوينه العلمي ونبوغه وحيازته لكثير من أنواع العلوم والمعارف .

ثم أيضاً البيت الذي ولد فيه القاضي بيت علم وتدين ، فوالده : أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الفراء كان صالحاً ، أسند الحديث وأخذ الفقه عن أبي بكر الرازي ،

فكان فقيهاً على مذهب أبي حنيفة ، وكان أبو بكر الرازي يجله حتى انه مرض مرة مائة يوم فعاده أبو بكر الرازي خمسين مرة ، فلما شفي من مرضه قال له أبو بكر الرازي : « مرضت مائة يوم فعديناك خمسين مرة وذلك قليل في حقك » . وكانت وفاته عام ٣٩٠ هـ حيث كان عمر القاضي عشر سنوات وأشهر قليلة^(١) .

وجده لأمه هو : عبيد الله بن عثمان بن يحيى أبو القاسم الدقاق ، ويعرف بابن جنيقاً ، ويروى باللام لا بالنون : جليقاً . قال عنه الخطيب « كان صحيح الكتاب ، كثير السماع ، ثبت الرواية » . وقال عنه ابن أبي الفوارس : « كان ثقة مأموناً فاضلاً حسن الخلق ، ما رأينا مثله في معناه » توفي عام ٣٩٠ هـ^(٢) .

وأخوه : أبو خازم محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء . هكذا سماه كل من ترجم له . وظاهر أن اسمه يشبه اسم القاضي ، إلا أن الفارق بينهما اللقب وكذلك الكنية . قال عنه الخطيب : « كتبنا عنه وكان لا بأس به ،

(١) ط . الحنابلة ١٩٤/٢ ، البداية والنهاية ٣٦٥/١١ ، تاريخ بغداد ١٠٢/٨ .

(٢) ت . بغداد ٣٧٧/١٠ ، الأنساب للسمعاني ١٣٨ / ب ، البداية والنهاية ٣٦٥/١١ . وذكر ابن أبي يعلى في الطبقات أنه جد القاضي لأمه وذكر ذلك أيضاً ابن كثير .

رأيت له أصولاً سماعه فيها صحيح ، ثم بلغنا عنه أنه خلط في الحديث بمصر ، واشترى من الوارقين صحفاً وروى منها ، وكان يذهب إلى الاعتزال وتوفي بتيس في مصر عام ٤٣٠ هـ ودفن في دمياط (١) .

ففي هذا البيت العلمي ولد القاضي رحمه الله ، ولم يذكر من ترجم له مما اطلعت عليه أنه سمع من أبيه . وقد سمع من جده لأمه عبيد الله بن عثمان كما ذكر ذلك في الطبقات لابن أبي يعلى (٢) . وكما هو ظاهر فإن وفاة والده وجده لأمه في سنة واحدة وهي عام ٣٩٠ هـ ، وكان للقاضي من العمر عشر سنوات فقط . إلا أن سماع القاضي رحمه الله كان متقدماً حيث كان أول ابتداء سماعه للحديث عام ٣٨٥ هـ ، كما حكي عن نفسه في الأمالي قال : « أخبرنا أبو الطيب عثمان بن عمرو بن المنتاب الإمام الشيخ العالم قراءة عليه سنة خمس وثمانين وثلاثمائة وهو أول شيخ سمعت منه الحديث . . . » ثم ذكر سنده إلى النبي ﷺ وهو حديث « ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته » (٣) .

(١) ت . بغداد ٢/٢٥٢ ، الأنساب ٤٢٠ / ب ، البداية والنهاية ١٢/٥٠ .

(٢) طبقات الحنابلة ٢/١٩٦ .

(٣) أمالي القاضي أبي يعلى . مجموع رقم ١٥٢٠ - يتديء من ورقة

(٩ - ١٤) وموضع النقل المذكور ورقة ١١ / أ . وما نقلته عن القاضي

خلاف ما ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء من أول سماع للقاضي كان

من علي بن معروف . انظر ٩٠ / ١٨ .

فابتداء تكوين القاضي رحمه الله علمياً كان من نعومة أظفاره وبعد وفاة والده كان الوصي عليه رجل يعرف بالحربي يسكن بدار العز فنقله إليه ، وكان جوار داره مسجد يصلي فيه شيخ صالح يعرف بابن مفرحة المقرئ يقرئ القرآن ويلقن من يقرأ عليه العبارات من مختصر الخرقى ، فلقن القاضي العبادات . ولعل هذا كان ابتداء تحول القاضي رحمه الله إلى دراسة المذهب الحنبلي لأن والده كان فقيهاً على مذهب الأحناف ، وفي الغالب أن الولد ينشأ على ما يعلمه والده ، ولكن كان لوفاة والده ، وانتقاله إلى دار الوصي ثم سماعه الفقه على مذهب أحمد الأثر الواضح في تفقه القاضي على المذهب الحنبلي ونبوغه فيه حتى صار فيه إماماً يقتدى وعلماً يهتدى بقوله في المذهب .

ويذكر ابنه أبو الحسين أن القاضي بعد أخذه ما عند هذا الشيخ من العلم طلب منه الإستزادة فاعتذر بأن هذا هو ما عنده وإذا كان يريد الإستزادة فليقصد الشيخ أبا عبد الله الحسن بن حامد وهو شيخ الحنابلة في وقته ومدرسهم وفقههم ، فمضى إليه القاضي ولازمه إلى أن توفي رحمه الله .

فعلى هذا تكون مدة ملازمة القاضي له أكثر من عشر سنوات لأن وفاة ابن حامد كانت عام ٤٠٣ هـ . وإذا قلنا أن القاضي أمضى سنة أو سنتين مع الشيخ ابن مفرحة فيكون اتصاله بالشيخ قريب من عام ٣٩٢ هـ .

وبعد وفاة الشيخ ابن حامد تولى القاضي التدريس نيابة عنه وذلك عام ٤٠٣ هـ ، فتكون بهذا مدة التحصيل والدراسة ما يقارب ١٧ عاماً وهي الفترة الواقعة بين عام ٣٨٥ هـ ابتداء سماع القاضي وعام ٤٠٢ هـ ابتداء جلوسه للتدريس .

ولا شك أن هذه الفترة من التعلم كافية لبناء طالب العلم الحاذق الموفق بناءً علمياً متكاملًا ولا أدل على ضخامة ما حوى القاضي من علم في هذه الفترة أن الشيخ ابن حامد أنابه عنه في تدريس تلاميذه حين سفره إلى الحج عام ٤٠٢ هـ^(١) وأوكل إليه الجلوس على كرسيه والقيام بمهمته وهو شيخ الحنابلة في زمنه . فسبحان الموفق والهادي لما يشاء .

ثانياً - رحلاته في طلب العلم :

الرحلة في طلب العلم سنة قديمة ، فقد رحل موسى عليه السلام إلى الخضر في طلب العلم وهي عبادة في ديننا وهي سنة العلماء رحمهم الله ، فلا نجد عالماً مبرزاً وإماماً حافظاً إلا ونجده واسع الرحلة كثير التنقل .

والقاضي أبو يعلى رحمه الله لم يذكر عنه رحلات كثيرة ، وإنما ذكر عنه ابنه أبو الحسين وكذلك الذهبي في السير أنه

(١) ط . الحنابلة ١٧٧/٢ .

سمع في مكة ودمشق^(١) من عبد الرحمن بن أبي نصر ،
وحلب^(٢) .

ولعل السبب الذي لأجله لم يكن للقاضي رحمه الله
رحلات واسعة هو أن القاضي تولى التدريس مكان شيخ
الحنابلة وهذا يحتاج إلى جهد وتفرغ والرحلة تستغرق أياماً
طويلة بل شهوراً ، فلعله كان يظن بترك تلاميذه ومن يقصده
للتعلم هذه المدد الطويلة .

وسبب آخر هو أن القاضي رحمه الله برع في مذهب
أحمد بن حنبل وتفقه فيه وجمعه وبحث في أقواله حتى صار
إماماً في المذهب لا ينازع ويعزي إليه جمع المذهب ونشره ،
فهذا يحتاج إلى جهد ووقت ، وأيضاً الكتب التي يحتاج إليها
والعلماء الذين يرغب السماع منهم أغلبهم موجود في بغداد
عاصمة الخلافة ومقر الإمام أحمد ومكان وفاته وتجمع الحنابلة
وثقلهم ، فلعله لهذا لم يكن محتاجاً إلى الرحلات العلمية
خاصة في مثل هذا العلم ، وهو التفقه على مذهب أحمد بن
حنبل .

(١) ذكر القاضي في الجزء الخامس من « الفوائد الصحاح والعوالي والأفراد »
أنه سمع من أبي بكر محمد بن عبد الرحمن بن عبيد الله بن يحيى القطان في
داره بدمشق . أنظر مخطوطة « الفوائد الصحاح . . . » مجموع رقم ٢٤٦٦
يبتديء من ٣٥ - ٥٠ مصور في مكتبة الجامعة الإسلامية .

(٢) ط . الحنابلة ١٩٦/٢ ، سير أعلام النبلاء ٩٠/١٨ .

المبحث الثاني

« شيوخه »

ذكر ابن أبي يعلى والخطيب وغيرهما جملة من شيوخه الذين أخذ عنهم . ومنهم :

١ - الحسن بن حامد بن علي بن مروان ، أبو عبد الله البغدادي المتوفي سنة ٤٠٣ هـ .

قال عنه القاضي كما نقل الخطيب عنه : « كان مدرس أصحاب أحمد وفقههم في زمانه ، وكان معظماً في النفوس مقدماً في السلطان والعامه » .

وقال ابن أبي يعلى : « إمام الحنبلية في زمانه ومدرسهم وفقههم وكان يقات من عمل يده حيث كان ينسخ الكتب ، وكان عفيفاً نزيهاً كثير الحج مات في رجوعه من الحج عام ٤٠٣ هـ » .

وله مصنفات مشهورة منها : كتاب الجامع في اختلاف العلماء نحواً من أربعمئة جزء ، وله شرح الخرقى ، وشرح أصول الدين ، وأصول الفقه^(١) . وقد تقدم أن القاضي لازمه ما يقرب من عشر سنوات ، وهي المدة التي درس فيها القاضي المذهب ونبغ فيها .

(١) طبقات الحنابلة ١٧١/٢ ، تاريخ بغداد ٣٠٣/٧ ، البداية والنهاية ٣٩٠/١١ .

ومن شيوخه :

٢ - الحسين بن أحمد بن جعفر أبو عبد الله المعروف بابن البغدادي^(١) .

٣ - عبيد الله بن عثمان المعروف بابن جنيقا^(٢) .

٤ - علي بن أحمد بن عمر بن حفص أبو الحسن المقرن المعروف بابن الحمامي^(٣) .

وللقاضي شيوخ غير من ذكرت ذكرهم ابنه في كتابه الطبقات والخطيب في تاريخه والذهبي في سير أعلام النبلاء عند ترجمة القاضي والدكتور محمد أبو فارس في كتابه القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية .

المبحث الثالث

« علومه »

إن الناظر فيما خلفه القاضي رحمه الله من كتب وما نقل عنه ، يظهر له واضحاً أن القاضي أبا يعلى إمام في الفقه على مذهب أحمد . فكل من جاء بعده عالة عليه وعلى ترجيحاته

(١) أنظر ترجمته في ط . الحنابلة (١٧٨/٢) ، ت . بغداد (١٥/٨) ، البداية والنهاية (٣٩٣/١١) .

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٥ .

(٣) أنظر ترجمته في ت . بغداد (٣٢٩/١١) ، المنتظم (٢٨/٨) ، العبر (١٢٥/٣) .

بين أقوال الإمام أحمد وتخرجه للمسائل . وهذا ظاهر في مصنفات الحنابلة ، سواء في الفقه أو الأصول . فهو بحق يعد إماماً فيها ، وقد شهد له بهذا القاضي والداني .

قال عنه ابنه أبو الحسين في الطبقات : « وكان له في الأصول والفروع القدم العالي » ، ثم قال : « . . . وأصحاب الإمام أحمد رضي الله عنه له يتبعون ولتصانيفه يدرسون ويدرسون ، وبقوله يفتون ، وعليه يعولون . . . » ، ثم قال : « . . . وقد شوهده له من الحال ما يغني عن المقال ، لا سيما مذهب إمامنا أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل واختلاف الروايات عنه ومما صح لديه منه » (١) .

وقال ابن الجوزي : « وكان إماماً في الفقه له التصانيف الحسان الكثيرة في مذهب أحمد ودرس وأفتى سنين ، وانتهت إليه رئاسة المذهب وانتشرت تصانيفه وأصحابه ، وجمع الإمامة والفقه والصدق وحسن الخلق والتعبد والتقشف والخشوع وحسن السمات والصمت عما لا يعني واتباع السلف » (٢) .

وقال الذهبي : « صاحب التصانيف ، وفقه العصر ، كان إماماً لا يدرك قراره ولا يشق غباره » . ثم قال : « وجميع

(١) طبقات الحنابلة ٢/ ١٩٣ .

(٢) المنتظم ٨/ ٢٤٤ .

الطائفة معترفون بفضله ومغترفون من بحرهِ» (١) .

وقال في السير : « أفتى ودرس وتخرج به الأصحاب وانتهت إليه الإمامة في الفقه وكان عالم العراق في زمانه » (٢) .

وقال ابن كثير : « شيخ الحنابلة وممهد مذهبهم في الفروع » (٣) .

وليس بعد شهادة هؤلاء الأعلام شهادة ، ومن نظر في كتب الحنابلة المؤلفة ، سواء في الفقه أو الأصول ، يدرك ما للقاضي من قيمة في المذهب حيث يقل أن تذكر مسألة إلا ويذكر ما للقاضي فيها من رأى .

ومن علوم القاضي رحمه الله أيضاً علوم القرآن ، فقد ذكر عنه غير واحد أنه حفظ القرآن وقرأه بالقراءات العشر وأجاد علوم القرآن وتفسيره (٤) .

وقد ألف القاضي رحمه الله في علوم القرآن عدة كتب ، منها : « أحكام القرآن » ، « نقل القرآن » ، « إيضاح البيان » (٥) .

(١) العبر في خبر من غبر ٢٤٣/٣ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٩٠/١٨ .

(٣) البداية والنهاية ١٠٢/١٢ .

(٤) ط . الحنابلة ٢/٢٠٠ ، ٢٠٦ ، سير أعلام النبلاء ٩٠/١٨ .

(٥) ط . الحنابلة ٢/٢٠٥ ، سير أعلام النبلاء ٩١/١٨ ، المنهج الأحمد

وذكر د . محمد أبو فارس أن كثيراً من تفسيره للقرآن
مبثوث في زاد المسير لابن الجوزي وأورد على ذلك عدة
أمثلة (١) .

ومن العلوم التي شارك فيها : الحديث وعلومه . وهذا
أمر ظاهر من حاله ومن كتاباته رحمه الله . وقد ذكر ابنه أبو
الحسين وغيره من العلماء دراسته لهذا الفن من العلم وتدريسه
إياه .

قال أبو الحسين بن أبي يعلى : « هذا مع تقدمه في هذه
البلدة على فقهاء زمانه بقراءته للقرآن بالقراءات العشر وكثرة
سماعه للحديث وعلو اسناده في المرويات » (٢) .

وقال ابن الجوزي : « سمع الحديث وحدث عن أبي
القاسم بن حبابه ، وأول ما سمع من أبي بكر بن الطيب وأبي
الحسن علي بن معروف وأملى الحديث وهو آخر من حدث عن
أبي القاسم موسى بن السراج وكان عنده مصنفات قد تفرد
بها ، منها : كتاب الزاهر لابن الأنباري حدث به عن ابن
سويد عنه ، وكتاب المطر لابن دريد ، وكتاب التفسير
ليحيى بن سلام وغير ذلك وكان من سادات العلماء
الثقات » (٣) .

(١) القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية ص ١٠٩ وما بعدها .

(٢) ط . الحنابلة ٢/ ٢٠٠ .

(٣) المنتظم ٨/ ٢٤٣ ، بعض العبارات مكانها بياض بالأصل لهذا نقلتها من
البداية والنهاية حيث نقل هذا الكلام عن ابن الجوزي .

وقال الخطيب البغدادي : « حدث عن أبي القاسم بن حيان وعبد الله بن أحمد بن مالك البيع وعلي بن معروف البزار وعلي بن عمر الحربي وعيسى بن علي بن عيسى الوزير وإسماعيل بن سعيد بن سويد ، كتبنا عنه وكان ثقة » (١) .

وللقاضي رحمه الله إملاءات ذكرها ابنه والذهبي (٢) .

ويوجد في الجامعة الإسلامية نسخة من إملاءاته وهي ستة مجالس آخرها إملاءاً كان يوم الجمعة بعد الصلاة من المحرم سنة ثمان وخمسين وأربعمائة . وقال راوي هذه الأمالي الشيخ أبو بكر محمد عبد الباقي بن محمد الأنصاري : « إن هذا المجلس آخر المجالس التي أملاها رحمه الله » (٣) .

وكان رحمه الله يملئ الحديث بجامع المنصور يوم الجمعة على كرسي عبد الله بن الإمام أحمد وكان يحضر مجلسه للسمع والكتابة الخلق الكثير . ويأتي رواية ابنه أبي الحسين في وصفه مجلس الإملاء .

(١) العبر ٢٤٤/٣ .

(٢) مجموع رقم ٩٢ من مجاميع الظاهرية ، مصور في مكتبة الجامعة تحت رقم ١٥٣١ ، ويبتديء أول الأمالي من ورقة ١١٦ - ١٣٢ .

(٣) تاريخ بغداد ٢٥٦/٢ .

المبحث الرابع « توليه التدريس »

تولى القاضي رحمه الله التدريس وهو ما زال شاباً في مقتبل العمر وكان أول توليه التدريس نيابة عن شيخه شيخ الحنابلة الحسن بن حامد حيث كان ينيبه في أن يدرس عنه .

ومما لا شك فيه أن القاضي نبغ نبوغاً ظاهراً في التحصيل والعلم حتى أن شيخ الحنابلة ومفتيهم يكل إليه مهمة التدريس نيابة عنه . فيروي ابنه أبو الحسين أن أبا بكر بن الخياط قال : سألت أبا عبد الله بن حامد عند خروجه إلى الحج عام ٤٠٢ هـ فقلت على من ندرس وإلى من نجلس فقال إلى هذا الفتى ، وأشار إلى القاضي أبي يعلى^(١) .

ثم إن الشيخ ابن حامد لم يرجع من حجة هذا حيث توفي في الطريق من مكة في عام ٤٠٣ هـ ، فتولى القاضي رحمه الله التدريس ومشیخة المذهب .

ويظهر من هذا أن تولى القاضي التدريس كان وعمره ثلاثة وعشرين عاماً ، وبدأ صيته يعلو ويرتفع ويشتهر كعالم فذ ، وبدأ الطلاب يقصدونه ويتخرجون عليه .

(١) ط . الحنابلة ١٧٧/٢ .

المبحث الخامس

« توليه القضاء »

ذكر ابن أبي يعلى وغيره أن القاضي أبا عبد الله بن مأكولا طلب من القاضي أبي يعلى أن يشهد عنده ووسط إليه أناساً من أحبابه ليقبل ذلك فقبل القاضي رحمه الله ذلك بعد تمنع وتردد مع الكراهة لذلك ثم بعد وفاة القاضي ابن مأكولا عام ٤٤٧ هـ خوطب القاضي أبو يعلى ليلي القضاء بدار الخلافة والحريم أجمع فامتنع من ذلك فكرر عليه السؤال ، فلما لم يجد بدا من ذلك اشترط عليهم شرائط .

منها : أنه لا يحضر أيام المواكب التشريفية ولا يخرج في الإستقبالات ولا يقصد دار السلطان ، وفي كل شهر يقصد نهر المعلى يوماً وباب الأزج يوماً ، ويستخلف من ينوب عنه في الحريم .

فوافقوا على شروطه وقلد القضاء في الدماء والفروج والأموال ثم أضيف إلى ولايته بالحريم قضاء حران وحلوان فاستتاب فيهما . قال ابن أبي يعلى : « فأحيا الله به من صناعة القضاء ما أميت من رسومها ونشر ما طوى من أعلامها فعاد الحكم بموضعه جديداً والقضاء بتدبيره رشيداً . وكان من حرصه وتوقيه في وضع الحق في مكانه أنه جعل قضاء باب الأزج إلى الجيلي (لعله أبو منصور الجيلي المتوفي عام ٤٥٢ هـ) وجعل صاحبه أبو علي يعقوب بن إبراهيم

البرزيني مشرفاً عليه ، فلما تبين له من حال الجيلي الإختلال عزله ثم رد النظر في عقد الأنكحة والمداينات بباب الأزج إلى أبي علي يعقوب بن إبراهيم (المتوفي عام ٤٨٦ هـ) واستتاب أبا عبد الله بن البقال في النظر في العقار بباب الأزج واستتاب بدار الخلافة ونهر المعلى أبا الحسن^(١) .

المبحث السادس

« تلاميذه »

القاضي رحمه الله تولى التدريس ومشیخة المذهب وهو ما زال شاباً ، حيث أنابه الشيخ أبو عبد الله بن حامد في التدريس عنه سنة ٤٠٢ هـ وذهب إلى الحج وتوفي في الطريق رحمه الله ، ومن ذلك الوقت تولى القاضي رحمه الله التدريس وكان عمره آنذاك اثنتين وعشرين سنة . فلهذا كثر الدارسون عليه والآخذون عنه ، رحمه الله ، وانتشروا في الآفاق . وقد ذكر ابنه أبو يعلى في الطبقات والذهبي في السير جملة من الآخذين عنه في الحديث والفقه . نذكر منهم :

تلاميذه في الحديث :

١ - الحافظ أحمد بن علي بن ثابت ، صاحب تاريخ

(١) ط . الحنابلة ١٩٦/٢ وما بعدها ، المنهج الأحمد ١٣٣/٢ ، البداية والنهاية ١٠٢/١٢ ، سير أعلام النبلاء ٩٠/١٨ .

بغداد وغيره من المصنفات المفيدة ، المتوفي عام ٤٦٣ هـ (١) .

٢ - أبو الوفا علي بن عقيل البغدادي ، المقرئ ، الفقيه ، الأصولي ، الواعظ ، المتكلم ، أحد الأعلام وشيخ الإسلام . المتوفي سنة ٥١٣ هـ (٢) .

٣ - أبو الخطاب محفوظ بن أحمد الكولذاني البغدادي ، الفقيه أحد أئمة المذهب الحنبلي وأعيانه ، توفي سنة ٥١٠ هـ (٣) .

٤ - أبو الحسين محمد بن محمد بن الفراء ابن أبي يعلى القاضي الشهيد صاحب كتاب طبقات الحنابلة . تفقه وناظر وأفقي ودرس ، قتله جماعة من اللصوص في بيته سنة ٥٢٦ هـ (٤) .

وللقاضي تلاميذ كثيرون غير هؤلاء ذكر أسماءهم ابن أبي يعلى في الطبقات وغيره وقد ترجم لكثير منهم الدكتور عبد القادر أبو فارس في كتابه (القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية) انظر من ص ٢٦٠ - إلى ص ٢٧٥ .

(١) البداية والنهاية ١٢/١١٠ .

(٢) المنهج الأحمد ٢/٢٥٢ .

(٣) الذيل على الطبقات ١/١١٦ .

(٤) الذيل على الطبقات ١/١٧٦ ، البداية والنهاية ١٢/٢١٩ .

المبحث السابع

« مصنفاته »

القاضي أبو يعلى رحمه الله اعتنى بالتصنيف والكتابة وأشغل وقته بها مما جعل حصيلة ذلك علماً جماً وكتباً عظيمة خلفها لتلاميذه ولمن بعدهم ، شاهدة على تبحره في العلوم وإمامته في الدين .

ولكن للأسف أنا لا نجد من هذه الكتب إلا القليل بالنسبة لما هو في حكم المفقود ، ولعل السبب في ذلك التتار الذين دخلوا بغداد سنة ٦٥٦ هـ وقضوا على الخلافة العباسية وتسلطوا على كتب الإسلام فألقوها في نهر دجلة ، والله الأمر من قبل ومن بعد .

وسنذكر فيما يلي أسماء كتب القاضي التي ذكرها ابنه أبو الحسين وغيره . ونبتدىء بذكر الموجود منها ومكان وجوده والتعريف به ما أمكن .

(١) إبطال التأويلات لأخبار الصفات :

هذا الكتاب كما هو ظاهر من عنوانه في إثبات الصفات ودم التأويل ومنعه ، وحمل الآثار في الصفات على ظاهرها من غير تشبيه ولا تأويل .

وقد ألف القاضي رحمه الله هذا الكتاب عام ٤٢٩ أو

قبلها لأن ابن الأثير يقول في حوادث سنة ٤٢٩ هـ : « وفيها أنكر العلماء على أبي يعلى بن الفراء الحنبلي ما ضمنه كتابه من صفات الله سبحانه وتعالى المشعرة بالتجسيم » (١) .

وذكر أبو الحسين ابن أبي يعلى أن القاضي دفع هذا الكتاب إلى القائم بأمر الله قبل سنة ٤٣٢ هـ لينظر فيه ، ثم رده له الخليفة العباسي وشكر له تصنيفه » (٢) .

سبب تأليف الكتاب :

ألف القاضي رحمه الله هذا الكتاب كما ذكر ذلك في مقدمته (٣) رداً على كتاب ابن فورك « مشكل الحديث وبيانه » الذي أول فيه آيات وأحاديث الصفات . والأشعرية ومن تابعهم نابذوه وحرّموا إثبات كثير من الصفات المذكورة فيه ، لهذا صارت بين الحنابلة والأشعرية فتن في أيام القاضي رحمه الله وبعده . وقد تقدم قول ابن الأثير في إنكار العلماء تأليف القاضي الكتاب ويقصد بالعلماء الأشعرية .

وقد شنع كثير من الناس على القاضي أبي يعلى في تصنيفه لهذا الكتاب ونسبوا إليه ما لم يقله (٤) . فذكر ابن أبي

(١) الكامل ١٦/٨ ، وسيأتي بيان أن ما أثبتته القاضي رحمه الله لا يقتضي التشبيه ونفى القاضي ذلك عن نفسه .

(٢) ط . الحنابلة ١٩٧/٢ .

(٣) أبطال التأويلات ورقة ٢ / أ .

(٤) يأتي نقل ذلك عن القاضي نفسه . أنظر ص : ١١٤ .

يعلى أنه لما جرى فساد قول من المخالفين للقاضي لما شاع قراءة كتاب « إبطال التأويلات » جمعهم القائم بأمر الله ، جمع القاضي ومن وافقه ومن خالفه . فأخرج الخليفة الاعتقاد القادري على اعتقاد القاضي وأخذ عليه توقيعات الموافقين والمخالفين ، ثم قام ابن القزويني الزاهد يملئ أحاديث الصفات في جامع المنصور جمعاً مترادفاً ناصراً لما سطره القاضي أبو يعلى .

ثم ذكر ابن أبي يعلى أن ابن القزويني توفي سنة ٤٤٢ هـ وحضر جنازته عالم كثير ، وجرى تشغيب بين الحنابلة ومن وافقهم وبين المخالفين لهم . وذكر ابن أبي يعلى أيضاً أن رئيس الرؤساء أبا القاسم علي بن الحسن جمع القاضي وغيره ممن يوافقونه ويخالفونه في سنة ٤٤٥ هـ في دار الخلافة وأصلح بين الفريقين وأعلن أن رئيس الرؤساء على رؤوس الأشهاد أن القرآن كلام الله وأخبار الصفات تمر كما جاءت^(١) .

وذكر شيخ الإسلام أن بعض الحنابلة وغيرهم تكلم في القاضي كلاماً غليظاً بسبب تصنيفه هذا الكتاب وشنع عليه أعداؤه وقالوا عنه ما لم يقله^(٢) . وسيأتي بيان أن ابن الجوزي ألف كتابه « دفع شبه التشبيه » للرد على القاضي في كتابه هذا .

(١) أنظر ط . الحنابلة ١٩٧/٢ .

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٧/٥ .

رأي العلماء المحققين في الكتاب :

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل : « وقد صنف القاضي أبو يعلى كتابه « إبطال التأويل » رداً لكتاب ابن فورك . وهو وإن كان أسند الأحاديث التي ذكرها وذكر من رواها ففيها عدة أحاديث موضوعة كحديث الرؤية عياناً ليلة المعراج ونحوه . ومنها أشياء عن بعض السلف رواها بعض الناس مرفوعة كحديث قعود الرسول ﷺ على العرش . رواه بعض الناس من طرق كثيرة مرفوعة كلها موضوعة . وإنما الثابت أنه عن مجاهد وغيره من السلف » (١) .

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء :

« وجمع كتاب إبطال تأويل الصفات فقاموا عليه لما فيه من الواهي والموضوع ، فخرج إلى العلماء من القادر بالله المعتقد الذي جمعه وحمل إلى القادر كتاب (إبطال التأويل) فأعجبه ، وجرت أمور وفتن - نسأل الله العافية . ثم أصلح بين الفريقين الوزير علي بن المسلمة ، وقال في الملأ : القرآن كلام الله وأخبار الصفات تمر كما جاءت » (٢) .

وقال في كتاب (العلو للعلي الغفار) في النقل عن القاضي في قوله بمسألة العلو من كتابه (ابطال التأويلات) :

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٧/٥ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٩٠/١٨ .

« لكنه ساق أحاديث ساقطة لا يسوغ أن يثبت بمثلها صفة » (١) .

قلت : هذا يدل على أن كتاب ابطال التأويلات للقاضي رحمه الله إنما انتقد عليه العلماء المنصفون لما فيه من الأحاديث الموضوعية والواهية والآثار الموقوفة التي قد يكون في اسنادها مقال . ومن نظر في الكتاب وجد هذين الإمامين شيخ الإسلام ابن تيمية والذهبي رحمهما الله ذكرا الصواب وبيننا وجه الخطأ فيه .

والحق أنه كلاً يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله ﷺ وأي كتاب لم يسلم من الطعن ، وأي كتاب لم يقع فيه خطأ سوى كتاب الله عز وجل ؟ وقد يعظم هذا الخطأ ، وقد يصغر ، والأصل الذي يتحاكم إليه كتاب الله وسنة النبي ﷺ الصحيحة ، أما الواهي والضعيف فالأصل أنه لو ذكره العلماء لا يلزم منه إثبات صفة لله عز وجل فقد يورده العلماء استئناساً به وتقوية لغيره في مسألة معينة . أما الآثار الموقوفة ، فلو ثبتت صحيحة إلى راويها فان كلام التابعي وغيره لا يكون مثل كلام المعصوم محمد ﷺ ، فإنه يدخل عليه الخطأ وممكن أن يحتمل التأويل والتعامل معه لا يكون كالتعامل مع الحديث المرفوع . والروايات التي ذكرها القاضي بعضها موقوف على التابعين وبعضها على أتباع التابعين ولا يلزم من ثبوت هذا الكلام

(١) العلوللعي الغفار ص ١٨٤ .

عنهم أن تثبت به صفة الله ، أونتعامل معه كما نتعامل مع الحديث الشريف .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بعد أن ذكر الكلام السابق في إبطال التأويلات عن خبر مجاهد في قعود النبي ﷺ على العرش : « وكان السلف والأئمة يروونه ولا ينكروونه ويتلقونه بالقبول . وقد يقال أن مثل هذا لا يقال إلا توقيفاً ، لكن لا بد من الفرق بين ما ثبت من ألفاظ الرسول ﷺ ، وما ثبت من كلام غيره سواء كان من المقبول أو المردود » (١) .

والذهبي رحمه الله في كتابه (العلو للعلي الغفار) ساق بعض الآثار الضعيفة التي بين هو ضعفها واعتذر عن إيرادها لها وسبب إيرادها لها وكيف يتعامل معها بقوله : « وقولنا في هذه الأحاديث أننا نؤمن بما صح منها وبما اتفق السلف على أمراره وإقراره . فأما ما في إسناده مقال واختلف العلماء في قبوله وتأويله فإننا لا نتعرض له بتقرير ، بل نرويه في الجملة ونبين حاله ، وهذا الحديث (يعني حديث الأسيط) إنما سقناه لما فيه مما تواتر من علو الله تعالى فوق عرشه مما يوافق آيات الكتاب » (٢) .

(١) درء تعارض العقل والنقل ٥/ ٢٣٧ .

(٢) العلو للعلي الغفار ص ٣٩ .

وصف الكتاب ومكان وجوده :

يقع ابطال التأويلات للقاضي في ١٩٠ ورقة ، وعدد السطور في الصفحة ١٧ سطراً تقريباً ، ومعدل عدد الكلمات في كل سطر ١١ كلمة تقريباً . وهذا يدل على ضخامة الكتاب .

وتاريخ نسخه عام ١٣٣٧ هـ، نسخه صالح بن دخيل الله بن جار الله من آل سابق بن شماس من آل زايد من قبائل الدواسر . وذكر أنه نسخه عن نسخة كتب عليها بعد ذكر السماع للكتاب من عدة علماء في عدة مجالس : « وذلك في مجالس آخرها في شهر ذي الحجة سنة ٦٥٧ هـ وكتب بختم منصور بن أبي الفتح الحراني » .

وهذا الكتاب كان يعد عند العلماء من الكتب المفقودة ولم يظهر إلا أخيراً حيث وجدته الشيخ صبحي السامرائي من أهل العراق في بغداد في مكتبة نعيان الألوسي ، وأرسل منه نسخة مصورة للشيخ حماد الأنصاري حفظه الله .

(٢) الأحكام السلطانية :

موضوع الكتاب : السياسة الشرعية . وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي . . وطبعته مطبعة مصطفى البابي الحلبي - عام (١٣٥٦) . وعام (١٣٨٦) .
وقد قام بدراسة الكتاب مع دراسة مؤلفه في رسالة دكتوراه «الدكتور محمد عبدالقادر أبو فارس» . واسم

كتابه « القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية » . وطبعت هذه الرسالة في كتاب طبعين ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٠ ، والطبعة الثانية عام ١٤٠٣ هـ ، طبعته مؤسسة الرسالة في بيروت . وعدد صفحاته من غير الفهارس ٥٤٧ صفحة .

(٣) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

موضوع الكتاب في الأمر بالمعروف وما يتعلق به . وهو مخطوط . توجد منه نسخة في مكتبة المخطوطات في الجامعة الإسلامية وفي مكتبة الشيخ حماد الأنصاري ، مصورة عن الأصل الموجود في المكتبة الظاهرية بدمشق ، ورقم المصورة في الجامعة ٩٨٧ . وفي الكتاب سقط من أوله وهو يبتدىء من ورقة ٥٨ / ب إلى ورقة ٨٧ / ب ، وعدد أوراقه ٢٥ ورقة حجم متوسط . ولم يتبين لي تاريخ نسخه .

(٤) الخلاف الكبير^(١) :

ويسمى « التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة » .

موضوعه : فقه الخلاف - يوجد في الجامعة منه نسختين .

النسخة الأولى - عدد أوراقها = ٥٩٧ = مقاسها

$$٢٢١/٢ \times ١٧$$

(١) حقق من هذا الكتاب كتاب الحج رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب عواض بن هلال العمري من قسم الفقه بالجامعة الإسلامية بالمدينة .

عدد أسطرها = ٢٥ = سطرًا . تاريخ نسخها = ٨٧٠ هـ .

رقمها العام = ٥٧٧٨ - ٥٧٨٣ / مصورة من دار الكتب المصرية .

تبتدىء هذه النسخة بكتاب الحج وتنتهي إلى كتاب العتق .

أما النسخة الثانية - فعدد أوراقها = ٣١١ = مقاسها = ٢٤ × ٢٣

عدد أسطرها = ٢٥ = سطرًا - رقمها العام = ٥٥٠٢ / مصورة من مكتبة فيض بتركيا . . وهذه النسخة فيها بعض كتاب الإعتكاف وكتاب الحج وبعض كتاب البيوع .

(٥) الروايتين والوجهين :

موضوع الكتاب : في ذكر الآراء المختلفة عن الإمام أحمد والترجيح بينها . وأغلب الكتاب في مسائل الفقه . وفي آخره مسائل تتعلق بأصول الفقه . ثم ذكر مسائل أخرى في العقيدة .

وطبع القسمان الأولان - مسائل الفقه والأصول - بأربعة أجزاء جعل الجزء الأخير للمسائل الأصولية في مجلد صغير . وقد طبع الكتاب بتحقيق الدكتور عبد الكريم اللاحم ، طبعته مكتبة دار المعارف بالرياض ، الطبعة الأولى بتاريخ ١٤٠٥ هـ .

أما مسائل العقيدة فما زالت مخطوطة وهي تقع في آخر الكتاب وعدد أوراقها إحدى عشرة ورقة من القطع الكبير وفيها طمس في الورقة قبل الأخيرة ، وتبتدىء هذه الأوراق من ورقة ٢٤٧ إلى آخر الكتاب ورقة ٢٥٨ . ويوجد في مكتبة الجامعة الإسلامية نسخة منها مصورة برقم ١٢٦٦ ، وهي مصورة عن الأصل الموجود في مكتبة أحمد الثالث في تركيا تحت رقم ١١٢١ فقه حنبلي .

وهذا بيان بالمسائل التي تتعلق بالعقيدة في هذا الكتاب وهي اثنتا عشرة مسألة :

- ١ - في تفضيل الصحابة .
- ٢ - في الاستواء على العرش .
- ٣ - في النزول .
- ٤ - في القول في الإسراء .
- ٥ - في المعرفة هل تزيد أو تنقص .
- ٦ - في معنى حديث (لا تسبوا الدهر . . .) .
- ٧ - في اللفظ بالقرآن .
- ٨ - في حروف المعجم .
- ٩ - في الإيمان هل هو مخلوق أم لا ؟
- ١٠ - في إمامة أبي بكر هل ثبت بالنص أم بالإختيار ؟
- ١١ - في يزيد بن معاوية هل يحكم بفسقه أم لا ؟
- ١٢ - في التكفير .

(٦) شرح الخرقى :

ذكر الدكتور محمد أبو فارس في كتابه (القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية) أن هذا الكتاب يوجد منه نسختان في المكتبة الظاهرية بدمشق ، النسخة الأولى تقع في مجلدين كبيرين لكن الموجود منها مجلد واحد . عدد أوراقه ٢٦٧ ورقة من الحجم الكبير ، أورد فيه ثمانية وثلاثين كتاباً من أصل أربعة وستين كتاباً وهي عدد كتب شرح مختصر الخرقى كله . وتاريخ نسخها قبل عام ٧٧٢ هـ ، ورقم الكتاب في المكتبة ٥٧ فقه حنبلي . أما النسخة الثانية فتكون من ثلاثة مجلدات والموجود منها المجلد الثالث ، وعدد أوراقه ٢٠٨ ورقة ، من الحجم المتوسط . ويحتوي على أربعة وعشرين كتاباً من آخر كتاب مختصر الخرقى أولها كتاب ديات النفس وآخرها كتاب عتق أمهات الأولاد . تاريخ النسخ عام ٥٧٧ هـ ، رقم الكتاب في المكتبة ٥٨ فقه حنبلي^(١) .

(٧) العدة في أصول الفقه :

طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور أحمد علي سير المباركي ، وهو يقع في ثلاثة مجلدات ، طبعته مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى بتاريخ ١٤٠٠ هـ .

(١) أنظر كتاب (القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية) ص ٢١٣ -

(٨) مختصر المعتمد :

موضوع هذا الكتاب علم الكلام ، والقول في الصفات ، والإيمان ، ومسائل العقيدة الأخرى . وهو مختصر لكتاب القاضي المعتمد ، كما ذكر ذلك القاضي في مقدمة الكتاب . وقد طبع الكتاب ، في حجم متوسط . عدد صفحاته - ٣٠١ - صفحة بتحقيق : د - وديع زيدان حداد . طبعته - دار المشرق . بيروت . إلا أن محققه كتب عنوانه المعتمد في أصول الدين كما هو في المخطوط .

(٩) مسائل الإيمان :

وهو الكتاب الذي أحققه في هذه الرسالة ، ويأتي التعريف به .

بقية مصنفات القاضي التي لم توجد ، وهي في حكم المفقود ، مرتبة على الحروف الهجائية :

(أ)

- (١) إبطال الحيل .
- (٢) إثبات إمامة الخلفاء الأربعة .
- (٣) أحكام القرآن .
- (٤) الاختلاف في الذبيح .
- (٥) أربع مقدمات في أصول الديانات .
- (٦) إيجاب الصيام ليلة الإغمام .
- (٧) إيضاح البيان في مسائل القرآن .

وهذا الكتاب نقل منه شيخ الإسلام في عدة مواطن من كتبه ، ينقل منه رأي القاضي أبي يعلى في مسألة الكلام^(١) .

(ت)

(٨) تبرئة معاوية .

(٩) تكذيب الخيابة فيما يدعونه من إسقاط الجزية .

(١٠) تفضيل الفقر على الغنى .

(١١) التوكل .

(ج)

(١٢) الجامع الكبير . قطعة منه فيها : الطهارة وبعض الصلاة والنكاح والصدقات والخلع والوليمة والطلاق . ذكر ذلك ابن أبي يعلى .

(١٣) الجامع الصغير .

(١٤) جوابات مسائل وردت من أصفهان .

(١٥) جوابات مسائل وردت من تنيس .

(١٦) جوابات مسائل وردت من الحرم .

(١٧) جوابات مسائل وردت من ميفارقين .

(ذ)

(١٨) ذم الغناء .

(١) أنظر : شرح العقيدة الأصفهانية ص ٣٣ ، مجموع الفتاوى ١٥٨/٦ ،
درء تعارض العقل والنقل ٧٤/٢ .

(ر)

(١٩) الرد على الأشعرية .

(٢٠) الرد على الباطنية .

(٢١) الرد على الكرامية .

(٢٢) الرد على ابن اللبان .

(٢٣) الرد على المجسمة .

هذا الكتاب ذكر ابن أبي يعلى أن القاضي ذكر فيه نفي
أن يكون الله جسماً وبين أنه عدة أوراق^(١) .

(٢٤) الرسالة إلى إمام الوقت .

(٢٥) الروح .

ذكر هذا الكتاب شيخ الإسلام^(٢) ، وكذلك
السفاري^(٣) .

(ش)

(٢٦) شروط أهل الذمة .

(ط)

(٢٧) الطب .

(١) ط . الحنابلة ٢/٢١٢ .

(٢) مجموع الفتاوى ١١/٢١٧ .

(٣) لوامع الأنوار البهية ٢/٣٥ .

(ع)

(٢٨) عيون المسائل .

نقل شيخ الإسلام عن هذا الكتاب ونسبه إلى القاضي
وبين أن القاضي ألفه في الخلاف مع المعتزلة والأشعرية^(١) .

(ف)

(٢٩) الفرق بين الآل والأهل .

(٣٠) فضائل أحمد .

(٣١) فضل ليلة الجمعة .

(ك)

(٣٢) الكفاية في أصول الفقه^(٢) .

(١) أنظر درء تعارض العقل والنقل ٤٦/٩ ، ٢١١/٤ ، مجموع الفتاوي
٢٧٠/٦ ، وأنظر نقل السفاريني عنه في كتاب لوامع الأنوار البهية
٥٥/١ .

(٢) يوجد في الجامعة نسخة كتب عليها . الكفاية في أصول الفقه للقاضي أبي
يعلى . . . رقمها = ١٥٠٢ = ميكروفيلم . وقد استدرك المفهرس على من
صنفها في أصول الفقه وبين أنها في فقه الخلاف . . . وبعد أن اطلعت
على الكتاب تبين أنه ليس للقاضي لأنه ينقل عن القاضي وعن تلميذه ابن
عقيل وأبي الخطاب وبعد التطبيق على المغني تبين أنه قطعه من المغني لابن
قدامة . . . والعجيب أن الدكتور محمد أبو فارس أكد أن الكتاب للقاضي
ونقل منه عدة نقول ولم يتنبه إلى النقل في الكتاب عن القاضي وتلاميذه -
أنظر : (القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية) ص ٣٢٠ .

- (٣٣) الكلام في الإستواء .
(٣٤) الكلام في حروف المعجم .

(ل)

- (٣٥) اللباس .

(م)

- (٣٦) المجرد في المذهب .
ينقل عن هذا الكتاب آل تيمية في كتابهم « المسودة في أصول الفقه » كثيراً .

- (٣٧) مختصر إبطال التأويلات .

- (٣٨) مختصر الصيام .

- (٣٩) مختصر العدة .

- (٤٠) مختصر الكفاية .

- (٤١) مختصر المقتبس .

- (٤٢) المقتبس .

نقل من هذا الكتاب ابن الجوزي في كتابه : « تلبس إبليس » ص ١١٣ حكاية نقلها القاضي عن أبي الهذيل العلاف المعتزلي . فيها بيان قول العلاف في تناهي الحوادث في المستقبل ، فبالتالي تناهي حركات الناس في الجنة والنار . وهذا يدل على أن الكتاب في علم الكلام .

- (٤٣) مقدمة في الأدب .

(ن)

(٤٤) نقل القرآن^(١) .

هذه المجموعة العظيمة من الكتب المتنوعة تدل على تنوع علوم القاضي رحمه الله وإجاداته لكثير من العلوم الشرعية ، ويدل ذلك أيضاً على عنايته بالتأليف والكتابة وبذل الوقت الكثير من أجله إيماناً منه بأنه الأثر الخالد بعد موت الإنسان والأجر المستمر ، ما دام هناك قارئ ومستفيد .
فرحم الله القاضي وأجزل مثوبته .

المبحث الثامن

« أولاده »

توفي القاضي رحمه الله وله ثلاثة أولاد ، وهم :

١ - أبو القاسم عبيد الله بن محمد بن الحسين الفراء .
أكبر أولاد القاضي ولد سنة ٤٤٣ هـ . رحل في طلب الحديث والعلم . وكان يحضر مجالس النظر في الجمع ويتكلم في المسائل مع شيوخ عصره . وكان والده يأتم به في صلاة التراويح إلى أن توفي ، وهو الذي صلى على والده بجامع المنصور وكان ذا عفة وديانة وصيانة ، حسن التلاوة للقرآن

(١) أنظر في تعداد هذه الكتب وذكرها ط . الحنابلة ٥٠٥/٢ ، المنهج الأحمد ١٣٥/٢ - وفي تعداد بعضها : سير أعلام النبلاء ٩٢/١٨ ، الأعلام ٩٩/٦ ، معجم المؤلفين ٢٥٥/٩ .

كثير الدرس له ، مع معرفته بعلومه ، وله معرفة بالجرح والتعديل وأسماء الرجال والكنى وغير ذلك من علوم الحديث وله خط حسن . توفي في خروجه إلى مكة سنة ٤٦٩ هـ وعمره ست وعشرون سنة^(١) .

٢ - محمد بن محمد بن الحسين بن الفراء ، القاضي الشهيد أبو الحسين . ولد سنة ٤٥١ هـ وتوفي سنة ٥٢٦ هـ^(٢) .

٣ - محمد بن محمد بن الحسين بن الفراء أبو خازم الفقيه الزاهد . ولد في صفر سنة ٤٥٧ هـ أي قبل وفاة والده بثمانية شهور تقريباً . كان من الفقهاء الزاهدين والأخيار الصالحين ، حدث وسمع منه جماعة . توفي في صفر سنة ٥٢٧ هـ^(٣) .

المبحث التاسع

« وفاته »

توفي القاضي رحمه الله ليلة الاثنين بين العشائين ، يوم التاسع عشر من شهر رمضان المبارك ، سنة ثمان وخمسين

(١) ط . الحنابلة ٢/٢٣٥ ، الذيل على الطبقات ١/١٢ .

(٢) أنظر الذيل على الطبقات ١/١٧٦ ، وقد تقدمت ترجمته في ذكر تلاميذ القاضي .

(٣) الذيل على الطبقات ١/١٨٤ .

وأربعمائة ، وصلى عليه يوم الاثنين بجامع المنصور ولده أبو القاسم . وقد تبع جنازته خلق كثير مع شدة الحر في ذلك اليوم ، واجتمع في جنازته القضاة والأعيان ، ودفن بمقبرة الإمام أحمد .

وقال تلميذه علي بن أخي نصر يرثيه بأبيات نذكر منها قوله :

أسف دائم وحزن مقيم	لمصاب به الهدى مهدوم
مات نجل الفراء أم رجت الار	ض أم البدر كاسف والنجوم
لهف نفسي على امام حوى	الفضل بصير بالمشكلات عليم
خلق طاهر ووجه منير	وطريق الهدى مستقيم
كان للدين ولأهل الد	ين في النائبات حل مقيم
من يكن للدروس بعدك أم	من بجدال المخالفين يقوم
من لفهم الحديث والطرق يستو	ضح منه صحيحه وسقيم
من لفضل القضاء أن أشكل	الحكم وضجت بالنازلات الخصوم
درست بعدك المدارس فالعد	م طريقه وحبله مصروم
وهكذا يذهب الزمان ويفنى الع	لم فيه ويجهل المعلوم ^(١)

(١) ط . الحنابلة ٢/٢١٧ ، المنهج الأحمد ٢/١٣٨ .

الفصل الرابع

« عقيدته »

- وفيه تمهيد وستة مباحث وخاتمة
- المبحث الأول : - قوله في أول واجب على المكلف .
- المبحث الثاني : - قوله في الالهيات .
- وفيه خمسة مطالب
- المطلب الأول : - منهجه في الصفات اجمالاً .
- المطلب الثاني : - قوله في الصفات الذاتية .
- المطلب الثالث : - قوله في الصفات الإختبارية .
- المطلب الرابع : - قوله في النزول .
- المطلب الخامس : - قوله في رؤية الله عز وجل في يوم القيامة .
- المبحث الثالث : قوله في القدر .
- المبحث الرابع : - قوله في الإيمان .
- المبحث الخامس : - قوله في الوعد والوعيد .
- المبحث السادس : - قوله في الإمامة .

تمهيد

لقد انزل الله عز وجل القرآن الكريم ومن علينا بسنة نبيه الكريم نبينا محمد ﷺ هداية لهذه الأمة ورحمة للمؤمنين فهما المنهج الرباني ومشعل النور والهداية والحاكم العدل فيما شجر من خلاف سواء في ذلك الأمور العلمية أو العملية فهما مقياس الصواب فمن تمسك بهما أخذ بالحق وتمسك بالعروة الوثقى فلا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة ومن زاغ عنها أو عن شيء مما جاء فيهما ، فله نصيب من الضلال والانحراف بقدر الذي زاغ عنه من طريقتهما ونهجها .

وقد التزم أئمة هذه الأمة بهذا المنهج وعضوا عليه بالنواجذ فلا تجد في قولهم خلاف ولا اختلاف بل تجد له نور الحق وطلاوته والإمام أحمد بن حنبل من هؤلاء الأئمة إلا أنه امتحن في عقيدته ومنهجه امتحاناً شديداً ظهرت به شجاعته وثباته على الحق ظهوراً أثمر ثماراً يانعة لم تكن لتظهر لولا ذلك الإمتحان والإبتلاء فظهر التمسك بالسنة والعض عليها

وكتبت الكتب في عقيدة السلف واستوضحت الطريق وبانت
الحجة بعناية ذلك الجيل الصالح بالكتابة في تقارير الكتاب
والسنة في أمور العقيدة والنقول عن الصحابة والتابعين ومن
تبعهم بإحسان ليحيا من حي عن بينة ويهلك من هلك عن بينة
واختص الحنابلة رحمهم الله بجزء كبير من الكتابة في هذا
الموضوع لإرتباط المحنة بإمامهم حتى صارت السنة والحنابلة
مصطلحان مترادفان .

والقاضي أبو يعلى رحمه الله من كبار الحنابلة بل هو من
أكبر أئمتهم ومقعد مذهبهم في الفروع والأصول . فكان له
باع طويل في موضوع العقيدة كتابة ودعوة ورداً للباطل
بالقول والفعل .

إلا أن القاضي رحمه الله قد تأثر بأقوال الأشاعرة الذين
كانت بغداد تعج بهم وستجد هذا الأثر ظاهراً واضحاً في
الأمور التي سنبينها في عقيدته .

فإن أول ما يظهر للمطالع لعقيدة القاضي أبي يعلى أثر
المتكلمين فيه في أسلوبه في الكتابة في مسائل العقيدة .

فتجد كتابه مختصر المعتمد في أصول الدين على طريقة
المتكلمين حيث ضمن هذا الكتاب المسائل التي يوردها
المتكلمون في كتبهم التي يسمونها أصول الدين أمثال الكلام
في الأعراض والجواهر والعقل وماهية الروح وغير ذلك ،
فيؤخذ على القاضي رحمه الله ومن سلك هذا الأسلوب

إدخالهم هذه المسائل في أصول الدين مع أنهم لا يوردون عليها دليلاً واحداً ، لا من القرآن ، ولا من السنة ولا من أقوال الصحابة والتابعين ، فكيف يكون من أصول الدين ثم لا يرد في بيانه وتفصيله دليل من القرآن أو السنة ؟؟

وهذه المسائل من الأمور التي يقطع بأن كثيراً من المسلمين يحيا ويموت وما اطلع عليها ولا عرف الكلام فيها ولا فهم مسائلها وأن الرسول ﷺ لم يهتم بذكرها ولا بيانها ، ولو كانت من أصول الدين لكان من أهم واجبات الرسول ﷺ إيضاها وبيانها حتى يفهمها كل أحد سواء كان متعلماً أو غير متعلم . ومسائل لم يتكلم فيها الرسول ﷺ ولم يتكلم فيها صحابته نعتقد أنها ليست من أصول ديننا ولا مما يلزمنا تعلمه .

ولتأثر القاضي بالحنابلة وطريقة السلف تجد أنه سلك طريقة السلف في الكتابة في مسائل العقيدة في كتابه « أبطال التأويلات » حيث كان يعقد الفصل للمسألة ويورد تحتها الآيات والأحاديث والمأثور عن السلف فيها . وكان يروي كثيراً من الأحاديث والآثار بالسند المتصل منه إلى آخر السند على طريقة المحدثين .

قال القاضي في مقدمة كتابه بعد خطبته أما بعد :-
فإنني وقفت على حاجتكم إلى شرح كتاب نذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن النبي ﷺ في الصفات

وصح سنده من غير طعن فيه ما يوهم ظواهرها التشبيه وأذكر
الإسناد في بعضها واعتمد على المتن فيما اشتهر منها طلباً
للإختصار^(١) . انتهى .

والفائدة من الكتابة على طريقة المحدثين هي أن المؤلف
يلتزم في الغالب الأعم من المسائل بما دلت عليه الأدلة
الشرعية ولا يخرج عنه مما يجعله يساير الحق في جميع
استنتاجاته إلا إذا كان الحديث ضعيفاً أو موضوعاً .

ومن الفائدة أيضاً أن المسائل المذكورة تكون مما اعتنى
بها الشارع وبينها بحيث أصبحت لها أدلة شرعية وأصبحت
ذات قيمة في عقيدة المسلم لأن كثيراً من المسائل التي تكتب
في كتب أهل الكلام على أنها من أصول الدين لا يكون لها
أدلة شرعية ويكون التكلف فيها من فضول الكلام وليس من
أصول الدين .

المبحث الأول

« قوله في أول واجب على المكلف »

القاضي رحمه الله له في هذه المسألة قولان :
(القول الأول) ما ذكره في كتابه مختصر المعتمد ،
قال :

« فصل : وأول ما أوجب الله تعالى على خلقه العقلاء

(١) أبطال التأويلات ورقة ٢ / أ .

النظر والإستدلال المؤدين إلى معرفة الله سبحانه .

قلت : هذا القول من القاضي رحمه الله يوافق فيه المتكلمين في جعلهم أول واجب على المكلف النظر أو القصد إلى النظر . وهذا خلاف قول أهل السنة في أن أول واجب على المكلف شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، كما دل على ذلك حديث عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . . . » الحديث (١) .

وقد رد على القائلين بأن أول واجب هو النظر كثير من العلماء منهم ابن حزم في الفصل (٢) .

وذكر شيخ الإسلام هذا القول وبين أنه من قول الجهمية والمعتزلة وأن الأشاعرة ومن سلك مسلكهم تابعوهم في ذلك ورد على القائلين به في عدة مواضع من كتبه (٣) .

(القول الثاني) موافقته للسلف في هذه المسألة :

ذكر شيخ الإسلام أن القاضي رحمه الله رجع عن القول بأن أول واجب هو النظر إلى قول الخطابي وغيره ممن سلك مسلك السلف والأئمة (٤) . ونقل عنه في موضع آخر هذا

(١) أخرجه خ . في كتاب الإيمان ١/١١ ، م . في كتاب الإيمان ١/٥٣ .

(٢) أنظر الفصل لابن حزم ٤/٣٥ - ٤٤ .

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٧/٤٠٥ - ٤٦٤ ، ٩/٣ - ٦٦ .

(٤) المصدر نفسه ٨/٣٥٧ .

الرجوع حيث قال : « ثم ان القاضي أبا يعلى في كتابه المعروفة بـ «عيون المسائل» الذي صنفه في الخلاف مع المعتزلة والأشعرية ذكر ما يخالف ذلك فقال : « مسألة : مثبتوا النبوات تحصل لهم المعرفة بالله بثبوت النبوة من غير نظر واستدلال في دلائل العقول ، خلافاً للأشعرية في قولهم لا تحصل حتى ننظر ونستدل بدلائل العقول » .

ثم نقل عنه شيخ الإسلام الإستدلال لهذه المسألة ، ومما ذكر من الأدلة قوله : « ولأن النبي ﷺ قال : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم » فحكم بصحة إيمانهم بالدعاء إلى الشهادتين والإجابة إليهما من غير أن يوجد منهم نظر ولا استدلال » (١) .

ثم نقل عنه ذكر أدلة الأشعرية والرد عليهم .

وبهذا يتضح أن القاضي رحمه الله كان يقول أولاً بقول الأشعرية في هذه المسألة ثم رجع إلى قول السلف في أن أول واجب على المكلف الشهادتان .

المبحث الثاني قوله في الالهيات

من المستقر في الفطر المتفق عليه أن الله عز وجل لم يره أحد ولم ير أحدٌ مثيلاً له فينعته لنا وإنما يستدل عليه جل وعلا

(١) المصدر نفسه ٣٦/٩ .

بما ظهر لنا من آياته الدالة على عظمته وكماله وبما جاءنا على لسان رسول الله ﷺ مما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ وما يجوز عليه من الأمور وما لا يجوز أن ينسب إليه جل وعلا . فلهذا كل من نعت الله بما لم يرد في الشرع فهو متقول على الله ومتخرص بغير علم وكل من رد شيئاً مما جاء عن الله عز وجل أو عن رسوله ﷺ مما فيه نعته جل وعلا أو ذكر الأمور التي تجوز عليه أو الأمور التي لا تجوز عليه فهو معطل كذاب راد على الله وعلى رسوله قولهما .

وفي هذا المبحث سنتعرض لما ثبت عن القاضي أبي يعلى رحمه الله من عقيدة في الذات الإلهية ويكون ذلك في خمسة مطالب :

المطلب الأول - منهجه في الصفات إجمالاً : -

القاضي رحمه الله من المثبتين لصفات الله عز وجل في الجملة وإليك نص كلامه في إثبات الصفات والمنع من تأويلها أو تشبيهها كما ورد في كتابه «إبطال التأويلات» قال بعد المقدمة وذكر مواقف الناس من الصفات « وأعلم أنه لا يجوز رد هذه الأخبار على ما ذهب إليه جماعة من المعتزلة ولا التشاغل بتأويلها على ما ذهب إليه الأشعرية والواجب حملها على ظاهرها وأنها صفات الله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين بها من الخلق ، ولا نعتقد التشبيه فيها لكن على ما روي عن شيخنا وإمامنا أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل وغيره من

أئمة أصحاب الحديث أنهم قالوا في هذه الأخبار أمروها كما جاءت فحملوها على ظاهرها في أنها صفات لله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين فقال أحمد في رسالة عبدوس بن مالك العطار يجب الإيمان بالقدر وبالأحاديث فيه ومثل أحاديث الرؤية كلها وإن نبت عن الاسماع واستوحش منها المستمع وقال في رواية حنبل ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعات شنت . وقال في رواية المروزي : أحاديث الصفات تمر كما جاءت . - وأطال في النقل عن الأئمة في هذا المعنى ثم قال - دليل آخر يدل على أبطال التأويل أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها ولم يتعرضوا لتأويلها ولا صرفها عن ظاهرها فلو كان التأويل سائغاً لكانوا أسبق لما فيه من إزالة التشبيه ودفع الشبهة^(١) .

وقد نقل عنه هذا شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢) وكذلك الذهبي^(٣) واثبتا به قوله بإثبات الصفات فيظهر من هذا واضحاً أن القاضي أبا يعلى رحمه الله يثبت الصفات للباري جل وعلا إثباتاً من غير تشبيه ولا تكييف كما أنه ألف كتابه « ابطال التأويلات » للرد على ابن فورك الأشعري الذي أول الصفات في كتابه « مشكل الحديث وبيانه » .

(١) أبطال التأويلات ورقة (٣ / أ - ١١ / ب) .

(٢) أنظر مجموع الفتاوي (٨٩ / ٥ - ٩٠) .

(٣) العلل للعلي الغفاري ص ١٨٣ .

المطلب الثاني : قوله في الصفات الذاتية : -

قسم بعض العلماء الصفات الإلهية إلى قسمين : صفة ذات وصفة فعل :

فأما صفة الذات : فهي ما استحقه فيما لم يزل ولا يزال مثل الحياة والسمع والبصر ولا تتعلق بالمشيئة والاختيار .

وأما صفة الفعل : فهي الصفات التي تقوم بذات الباري جل وعلا وهي تتعلق بالمشيئة والاختيار - كالإستواء والإثبات والنزول والمحبة والرضا ونحوها^(١) وسنفرد لها كلاماً مستقلاً .

وقد أثبت القاضي رحمه الله صفات الباري جل وعلا الذاتية ثبوتاً صحيحاً موافقاً في ذلك السلف إثباتاً من غير تشبيه وتنزيهاً من غير تعطيل فأثبت لله عز وجل الحياة والسمع والبصر واليدين والقدم والساق والعين والاصبع والوجه والعلم والقدرة والعلو وغير ذلك من الصفات الذاتية إلا أن القاضي رحمه الله في كتابه « أبطال التأويلات » أثبت صفاتاً ذاتية لله عز وجل لم تثبت من ناحية الخبر حيث أقام عليها إما دليلاً ضعيفاً أو موضوعاً أو كلاماً لبعض التابعين لم يثبت رفعه إلى النبي ﷺ ومن الأمثلة على ذلك ما أسنده من حديث عبد الله بن عمرو موقوفاً قال : - خلق الله الملائكة من نور الذراعين والصدر » . ثم قال : - إنه غير ممتنع حمل الخبر على

(١) أنظر الأسماء والصفات للبيهقي ص ١٣٧ مجموع الفتاوي (٢١٧/٦) .

ظاهره في إثبات الذراعين والصدر إذ ليس في ذلك ما يحيل صفاته ولا يخرجها عما تستحقه لأننا لا نثبت ذراعين وصدرًا هي جوارح وابعاض بل نثبت ذلك صفة كما أثبتنا اليدين والوجه والعين والسمع والبصر وإن لم نعقل معناه^(١) .

هذا الأثر أخرجه عبدالله بن الإمام أحمد قال حدثني أبي حدثنا أبو أسامة أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عبدالله بن عمرو^(٢) . فذكره وكذلك أخرجه ابن مندة في الرد على الجهمية بهذا الإسناد وبإسنادين آخرين مدارهما على هشام بن عروة عن أبيه^(٣) .

كما أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات بسند مجهول . قال البيهقي بعد أن ذكر هذه الرواية . فإن صح ذلك فعبدالله بن عمرو كان ينظر في كتب الأوائل فما لا يرفعه إلى النبي ﷺ يحتمل أن يكون مما رآه فيما وقع بيده من تلك الكتب^(٤) .

ومنها أيضاً ما ذكره بإسناده عن محمد بن كعب القرظي قال : « كأن الناس إذا سمعوا القرآن من في الرحمن عز وجل يوم القيامة فكأنهم لم يسمعه قبل ذلك » . قال القاضي أعلم

(١) أبطال التأويلات ورقة ٦٤ / أ .

(٢) السند لعبد الله ص ١٥١ .

(٣) الرد على الجهمية ص ٩٢ .

(٤) الأسماء والصفات ص ٤٣٢ - ٤٣٣ .

أنه غير ممتنع إطلاق ألغى عليه سبحانه كما لم يمتنع إطلاق الوجه والعين^(١) . قلت : في إسناده موسى بن عبيدة بن نشيط الربذي . قال الإمام أحمد لا تحل الرواية عنه . وقال ابن حجر ضعيف فعلى هذا لا يصح به إثبات صفات لله عز وجل مع أنه قول تابعي والحق أن إثبات الصفات يجب أن يكون بما صح به عن النبي ﷺ وهذا مما أخذ على القاضي رحمه الله في إيراد هذه الروايات وإثبات صفات لله عز وجل على ضوئها . وقد تقدم النقل عن شيخ الإسلام والذهبي في وصف كتاب القاضي رحمه الله عند الكلام على مؤلفاته .

المطلب الثالث : قوله في الصفات الفعلية أو الاختيارية الصفات الفعلية هي التي تقوم بذات الباري وهي تتعلق بمشيئته واختياره كالاستواء والنزول والغضب والرضا وغير ذلك .

وقد اتفق السلف رحمهم الله على إثبات هذه الصفات لله عز وجل على ما ورد به النص وأنه يفعلها الله جل وعلا وقت إرادته فعلها وخالفهم في ذلك الجهمية والمعتزلة والأشعرية والماتريدية حيث أولوا هذه الصفات إلى تأويلات عديدة المراد منها إنكار اتصاف الباري جل وعلا بهذه الصفات .

والقاضي أبو يعلى رحمه الله له في هذه الصفات ثلاث

مواقف

(١) أبطال التأويلات ورقة (١١٠ / ب) .

الموقف الأول : تأويلها موافقاً في ذلك الأشعرية وغيرهم وهذا قوله في كتابه المعتمد في أصول الدين حيث قال : - ويجوز وصفه بالغضب والرضا وغضبه على من غضب عليه ورضاه على من رضي عنه ليسا بهيجان طبع ونفور نفس أو سكون نفس وميل طبع بل هما إرادته لإثابة المرضي عنه وعقوبة المغضوب عليه^(١) .

وقد قال في الضحك والفرح قبل هذا « فأما الفرح والضحك فيجوز وصفه به لا ضحكاً هو فتح فم وتكشير شفتين وأسنان وأبعاض ولا فرحاً هو الأثر والبطر بل نطلق ذلك كما أطلقنا صفة الرضا عليه »^(٢) . فهذا يدل على تأويله لهذه الصفات موافقاً في ذلك الأشعرية والناظر في كتاب القاضي المعتمد في أصول الدين : - يجد أنه كثير الشبه بكتاب الباقلاني « الإنصاف » وهذا يدل على تأثير القاضي رحمه الله أول الأمر بالباقلاني وقد حكى ابن عساكر في كتابه « تبين كذب المفتري » أن القاضي أبا يعلى كان يقرأ على أبي محمد بن اللبان الأصول في داره ببغداد^(٣) وأبو محمد بن اللبان هو عبد الله بن محمد الأصبهاني صاحب الباقلاني وأخذ عنه مذهب الأشعري^(٤) .

(١) المعتمد في أصول الدين ص ٦١ .

(٢) المصدر نفسه ص ٥٩ .

(٣) تبين كذب المفتري ص ٢٦٢ .

(٤) المصدر نفسه ص ٢٦١ .

وتأثر القاضي بالباقلاني ظاهر فإن شيخ الإسلام ابن تيمية كثيراً ما يقرن بينهما في المسائل التي خالف فيها الأشعرية السلف كما قد صرح شيخ الإسلام في أكثر من موضع في كتبه بموافقة القاضي رحمه الله للأشاعرة في الصفات الاختيارية ومن ذلك قوله بعد أن ذكر أقوال أصحاب الإمام أحمد في مسألة الكلام هل هو بالمشيئة أم لا : - قال : - « وهذه المسألة متعلقة بمسألة قيام الأفعال بذاته المتعلقة بمشيئته هل تجوز عليه أم لا ؟ كالإتيان والمجيء والإستواء ونحو ذلك وتسمى مسألة « حلول الحوادث » . وكل طائفة من طوائف الأمة وغيرهم فيها على قولين حتى الفلاسفة لهم فيها قولان لمتقدميهم ومتأخريهم . وذكر أبو عبد الله الرازي أن جميع الطوائف تلزمهم هذه المسألة وإن لم يلتزموها وأول من صرح بنفيها الجهمية من المعتزلة ونحوهم ووافقهم على ذلك أبو محمد بن كلاب وأتباعه كالحارث المحاسبي وأبو العباس القلانسي وأبو الحسن الأشعري ومن وافقهم من أتباع الأئمة كالقاضي أبي يعلى وأبي الوفاء بن عقيل وأبي الحسن الزاغوني وهو قول طائفة من متأخري أهل الحديث كأبي حاتم البستي والخطابي - ثم ذكر قول المثبت للأفعال الاختيارية من أهل الكلام ثم قال - وهو قول جمهور أئمة الحديث كما ذكره عثمان بن سعيد الدارمي وإمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة وغيرهما عن مذهب السلف والأئمة وكما ذكره شيخ الإسلام أبو إسحاق الأصبغ الأنصاري وابن عبد البر النمري ، وقاله طوائف من

أصحاب أحمد كالخلال وصاحبه وابن حامد وأمثالهم وقاله داود بن علي الأصفهاني وأتباعه وهو مقتضى ما ذكره عن السلف والأئمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل والبخاري صاحب الصحيح وأمثالهم» (١) .

فهذا يدل على أن القاضي وافق الأشعرية في نفيهم الأفعال الاختيارية عن الله عز وجل مخالفاً بذلك قول السلف الذين أثبتوا هذه الصفات أفعالاً لله عز وجل يفعلها متى شاء على وجه يليق بجلاله عز وجل .

وما أورد القاضي رحمه الله في كتابه « المعتمد في أصول الدين » يدل على أنه وافق الأشاعرة ببعض الأشياء وخالفهم ببعض كما سيثبت عند الكلام على الاستواء والنزول والكلام كما أنه خالفهم في إثبات الصفات الذاتية التي وردت في الأخبار من إثبات القدم والساق واليمين والعين وهذه صفات لا يثبتها الأشعرية فعليه نرى أن القاضي قد تأثر بالأشعرية حيث وافقهم في تأويل بعض الصفات .

الموقف الثاني : إثبات الصفات الفعلية على أنها صفات ذاتية لله عز وجل لم تزل مثل قوله في الاستواء والغضب والرضا والكلام وغير ذلك من صفات الفعل - فقد أثبت الاستواء صفة ذاتية لله عز وجل في كتابيه المعتمد وأبطال

(١) شرح العقيد الأصفهانية ص ٦٨ .

التأويلات فقال في المعتمد عن الإستواء « وقد وصف نفسه سبحانه بالإستواء على العرش فقال الرحمن على العرش استوى » وقال سبحانه ﴿ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ والواجب اطلاق هذه الصفة من غير تأويل وأنه استواء الذات على العرش لا على معنى القعود والمهاسة ولا على معنى العلو والرفعة ولا على معنى الإستيلاء والغلبة خلافاً للمعتزلة في قولهم معناه الإستيلاء والغلبة وخلافاً للأشعرية في قولهم معناه العلو من طريق الرتبة والمنزلة والعظمة والقدرة وخلافاً للكرامية والمجسمة أن معناه المهاسة للعرش بالجلوس عليه - ثم قال بعد الرد على المخالفين - فلم يبق إلا أن نحمل هذه الصفة على إطلاقها كما أطلقنا صفة اليد والوجه والعين ، والذي يبين صحة ما ذكرنا وأنه يجب حمله على إطلاقه ما روى عن أم سلمة زوج النبي ﷺ في قوله « الرحمن على العرش استوى » . قالت كيف غير معقول والاستواء غير مجهول والإقرار به إيمان والجحود به كفر» .

والاستواء من صفات الذات موصوف بها فيما لم يزل ، وهذا قياس قول أصحابنا لأنهم قالوا خالق ورازق ومحي ومميت موصوف بها فيما لم يزل «^(١)» .

فأثبت هنا الاستواء من صفات الذات وكذلك قال في كتابه « أبطال التأويلات » : وكلامه فيه أوضح وأقرب من

(١) المعتمد في أصول الدين ص ٥٤ - ٥٥ .

كلامه في المعتمد حيث قال : - أعلم أن القرآن والأخبار قد جاءا بالاستواء على العرش لا على وجه الاتصال والمماسّة وقد أثبت الاستواء السلف فروي أبو بكر الخلال عن عبد الوهاب الوراق أنه قال : استوى قال : قعد .

وعن يزيد بن هارون قال إن من زعم أن الرحمن على العرش استوى على خلاف ما يقر في قلوب العامة فهو جهمي .

وذكر ابن قتيبة في مختلف الحديث « الرحمن على العرش استوى » استقر كما قال « فإذا استويت أنت ومن معك على الفلك » أي « استقررت » ولا يجوز حمله على المماسّة لأنها من صفات المحدث - ثم قال بعد أن رد على المعطلين والمشبّهين - فإذا ثبت أنه على العرش وأنه في جهة فهل الاستواء من صفات الذات قياس قول أصحابنا أنه من صفات الذات وأنه موصوف بها في القدم وإن لم يكن هناك عرشاً موجوداً لتحقيق وجود ذلك في الثاني لأنهم قد قالوا خالق ورازق موصوف به فيما لم يزل ولا مخلوق ولا مرزوق لتحقيق الفعل من جهته^(١) .

فهذا يدل على إثباته الاستواء لله عز وجل إلا أنه قال إنها صفة ذاتية . وهذا قول غير صحيح لأن الاستواء فعل من أفعال الله عز وجل يتعلق بمشيئته واختياره وقد نص الله جل

(١) ابطال التأويلات ورقة (١٤٩ - ١٥١) .

وعلا على أنه خلق السموات والأرض ثم استوى على العرش
وتم تقتضي الترتيب والتعقيب وقياسه الاستواء على قول
الأصحاب خالق ورازق وأنه موصوف بها قبل إيجاد المخلوق
والمرزوق قياس غير صحيح لأن الاستواء من الأفعال المتعلقة
بذات الرب جل وعلا أما الخلق والرزق والإحياء والإماتة فهي
أفعال متعدية يوصف الله بها ويكون وقوعها وقت وقوع موجبها
وهم الخلق الذين يقع عليهم الرزق والاحياء والإماتة .

وكذلك قال في الغضب والرضا والرحمة حيث أثبتها
صفاتاً ذاتية لله عز وجل فقال في كتابه « ابطال التأويلات »
بعد حديث أبي هريرة المرفوع : « لما خلق الله الخلق كتب
كتاباً على نفسه فهو فوق العرش ان رحمتي تغلب غضبي »
قال : «إن الرحمة والغضب من صفات ذاته ليس معناه نفس
الإرادة بل كل واحد منهما صفة ليست الأخرى فعلى هذا لم يزل
غضبانياً مريداً تعذيب من علم أنه يعذبه بعقوبته في النار من
الكافرين ولم يزل راحماً مريداً تنعيم من علم أنه ينعمه بكراماته
في الجنة من المؤمنين ، والوجه في ذلك وأن الإرادة ليست نفس
الرحمة وكذلك الغضب أن الإرادة تتناول ما ينافي الرحمة من
المعاصي وما لا ينافيها ، وتتناول أيضاً ما ينافي الغضب من
الطاعات وما لا ينافيه فبان أنهما صفات كالعلم والقدرة» .

(١) ابطال التأويلات ورقة (١٣٩ / ب / ١٤٠ / أ) .

وقال في موضع آخر من نفس الكتاب « اعلم أنه غير
ممتنع وصفه بالغضب وقد ورد بذلك الكتاب قال تعالى
﴿ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ ﴾ وقال ﴿ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ
وَلَعَنَهُ ﴾ وقال ﴿ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ ﴾ .

وذلك إننا لا نثبت غضباً هو نفور الطبع ولا ضيق
الصدر بل نطلق هذه الصفة كما أطلقنا وصفه بالإرادة كذلك
ها هنا .

فإن قيل معنى الغضب هو إرادته العقوبة لأهلها : قيل
هذا غلط لما بينا وهو أن إرادته قد تتضمن ما يقتضي الغضب
وما يقتضي الرضا هنا فلا يصح حمله على ذلك « (١) .

فهذا يدل على رجوعه إلى إثبات هذه الصفات بعد أن
كان على تأويلها كما تقدم ذكره والنقل عنه من كتابه المعتمد .
لأن كتابه أبطال التأويلات متأخر عن كتابه المعتمد حيث نقل
منه وأشار إليه عند كلامه في أبطال التأويلات على مسألة
العصاة وأنهم لا يخلدون في النار (٢) .

إلا أن قوله إنها صفات ذاتية لله عز وجل خلاف الحق
فإن الأدلة الشرعية دلت على أن هذه الصفات تتعلق بالمشيئة
والإختيار ومن هذه الأدلة قوله تعالى ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ

(١) المصدر نفسه ورقة ١٥٥ / أ .

(٢) أنظر ورقة ١٦١ / أ .

فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴿١﴾ . وقوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ﴿٢﴾ . وقوله تعالى ﴿ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ ﴾ ﴿٣﴾ . وقوله ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ ﴿٤﴾ . وقوله ﴿ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ ﴿٥﴾ .

وقوله ﷺ في حديث الشفاعة « إن ربي غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله » ﴿٦﴾ .

وقوله ﷺ عن مخاطبة الله عز وجل لأهل الجنة « ألا أعطيكم أفضل من ذلك : فيقولون : يا رب وأي شيء أفضل من ذلك فيقول : أحل عليكم رضواني فلا أسخط بعده أبداً » ﴿٧﴾ .

وقد تقدم النقل عن شيخ الإسلام أن قول السلف هو

-
- (١) آل عمران آية (٣١) .
(٢) الأعراف آية (١٥٢) .
(٣) البقرة آية (٩٠) .
(٤) الفتح آية (١٨) .
(٥) التوبة آية (١٠٠) .
(٦) أخرجه خ . كتاب الأنبياء (١٠٧/٤) م . في كتاب الإيمان (١٨٥/١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .
(٧) أخرجه خ . كتاب التوحيد (١٢١/٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

إثبات الأفعال الإختيارية لله عز وجل .

أما صفة الكلام فإن القاضي قال في كتابه المعتمد .

« والله تعالى متكلم بكلام قديم غير مخلوق ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض . وهو موصوف به فيما لم يزل وكلامه لا يشبه كلام الآدميين » (١) .

وقال في موضع آخر « وحقيقة الكلام القديم والمحدث الحروف المفهومة والأصوات المسموعة خلافاً للأشعرية في قولهم الكلام معنى قائم في النفس يعبر عنه بالعبارات » .

ظاهر من هذا إثبات القاضي رحمه الله صفة الكلام لله عز وجل وإن الله متكلم بصوت وحرف وأنه يسمع صوته من شاء من خلقه كما اسمع موسى بن عمران عليه السلام صوته . وفي هذا يتفق مع السلف الذين اثبتوا لله عز وجل صفة الكلام وأنه يتكلم بحرف وصوت يسمع .

إلا أن القاضي وصف كلام الله عز وجل بأنه قديم وذكر في كتابه أبطال التأويلات قوله على التفصيل في الكلام القديم فقال « وأعلم أنا وإن أثبتنا الحروف والأصوات فلا نقول إن الله يتكلم كلاماً بعد كلام لأن ذلك يوجب حدث الكلام الثاني . ولا نقول أن الله تكلم في الأزل مرة ويتكلم

(١) المعتمد في أصول الدين ص ٨٦ .

(٢) المعتمد في أصول الدين ص ٩٣ .

إذا شاء ولا نقول إنه تكلم في الأزل مرة ثم يتكلم بعد ذلك بل نقول إن الله لم يزل متكلماً ولا يزال متكلماً وإنه قد أحاط كلامه بجميع معاني الأمر والنهي والخبر والإستخبار . ثم قال :

وقد قال : أحمد في رواية حنبل « لم يزل الله متكلماً » .

وقال : في رواية عبد الله فيما أخرجه على الجهمية « لم يزل متكلماً إذا شاء » .

ومعنى قول أحمد « إذا شاء » أن يسمعنا ويفهمنا ذلك .

وقد حكى أبو بكر في السنة من المقتنع عن بعض أصحابنا : - أنه يتكلم إذا شاء كما نقول يخلق إذا شاء ولعله تعلق بظاهر كلام أحمد في رواية عبد الله وقد حكيت كلام هذا القائل في « مسائل القرآن » بينت أن هذا قول يؤدي إلى حدث القرآن وبينت الفرق بين الكلام والخلق .

فإن قيل : فقد روي أن الله تعالى يتكلم في وقت بعد وقت نحو ما روى أن الله تكلم بعد ما خلق ذرية آدم وتكلم لما خلق ذرية آدم وأخذ الميثاق عليهم .

وتكلم بعد أن بعث إبراهيم وبعده أن بعث أيوب وداوود .

قيل : - معناه أنه يفهم خلقه ويسمعهم كلامه وقتاً بعد وقت أو شيئاً فشيئاً وكذلك الجواب عما روي أن الله يكلم

عباده بعد قيام القيامة فقال ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ﴾ (١) وقوله ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ (٢) وقول أهل الجنة له يا رب . ألم تغفر لنا فيقول بلى .

معناه ما تقدم من الإفهام والإسماع لكلامه القديم (٣) .

يظهر من هذا واضحاً أن القاضي يثبت صفة الكلام قديمه وأن الكلام حروف وأصوات . وأن كلامه لا سكت فيه بل تكلم في الأزل ولا زال يتكلم .

وفسر ما روي عن الإمام أحمد في أن الله يتكلم إذا شاء - أنه يسمع من شاء من خلقه كلامه ويفهمه إياه فحمل المشيئة على الإسماع - وهذا هو قول أبي عبد الله بن حامد شيخ القاضي وابن عقيل وابن الزاغوني (٤) وهذا خلاف مذهب السلف لأن السلف قالوا إن الله يتكلم متى شاء وكيف شاء .

والأدلة من القرآن والسنة تدل على ذلك قال عز وجل

(١) آية ١٠٩ سورة المائدة .

(٢) آية ٣٠ سورة ق .

(٣) أبطال التأويلات ورقة ١٣٥ / أ - ب ، ونقل شيخ الإسلام أكثر ما ذكرته هنا من كتاب القاضي (إيضاح البيان في مسألة القرآن) - أنظر درء تعارض العقل والنقل ٧٤ / ٢ - مجموع الفتاوي ١٥٧ / ٦ - ١٥٩ ، شرح العقيد الأصفهانية ص ٣٤ .

(٤) مجموع الفتاوي ١٦٢ / ١٦ - شرح العقيد الأصفهانية ص ٣٥ .

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾ (١) وقوله عز وجل لأهل الجنة ﴿ سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ ﴾ (٢) وقوله عز وجل ﴿ اخْشَوْفِيهَا وَلَا تَكْلِمُونِ ﴾ (٣) .

وقوله عز وجل ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ (٤) وأيضاً قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ فهذا صريح في أن الله عز وجل يكون الكلام منه وقت إرادته خلق الشيء وتكوينه ويلزم من قولهم لم يزل متكلماً في الأزل إنه نطق بخلق الأشياء ولم توجد وهذا باطل ظاهر وكذلك السنة مليئة بالأدلة المثبتة لذلك . منها خطاب الله لأهل الجنة كما في حديث أبي سعيد مرفوعاً (إن الله يقول لأهل الجنة يا أهل الجنة فيقولون لبيك ربنا وسعد بك والخير في يدك فيقول : هل رضيتم . . .) (٥) .

وقال ﷺ (ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله يوم القيامة ليس بين الله وبينه ترجمان) (٦) وقول النبي ﷺ « ألم

(١) آية ٣٤ سورة البقرة .

(٢) آية ٥٨ سورة يس .

(٣) آية ١٠٨ سورة المؤمنون .

(٤) آية ١١٦ سورة المائدة .

(٥) أخرجه خ . كتاب التوحيد ١٢١/٩ .

(٦) أخرجه خ . الرقاق ٩٥/٨ - م . ذكاه ٧٠٣/٢ من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه .

تسمعوا ماذا قال ربكم الليلة قال : - ما أنعمت على عبادي
من نعمه إلا أصبح طائفة منهم بها كافرين يقولون مطرنا بنوء
كذا وكذا » (١) .

ومما ورد عن السلف في إثبات ذلك .

ما ذكره الإمام أحمد في كتابه الرد على الجهمية قال
(تقول أن الله لم يزل متكلماً إذا شاء) (٢) .

ونقل ذلك الخلال في السنة - كما ذكر ذلك عنه شيخ
الإسلام (٣) .

ونقل شيخ الإسلام عن أبي إسماعيل الأنصاري أن ابن
خزيمة رحمه الله رد على الكلابية في نفيهم المشيئة في الكلام ومما
قاله :

« فطار لتلك الفتنة ذلك الإمام أبو بكر فلم يزل يصيح
بتشويها ويصنف في ردها كأنه منذر جيش حتى دون في
الدفاتر وتمكن في السرائر ولقن في الكتائب ونقش في
المحاريب أن الله متكلم إن شاء الله تكلم وإن شاء سكت
فجزى الله ذلك الإمام وأولئك النفر الغر عن نصرة دينه

(١) أخرجه ن . كتاب الإستسقاء ١٦٥/٣ . من حديث زيد بن خالد -
واصل الحديث متفق عليه .

(٢) الرد على الجهمية ص ٩٠ - ضمن مجموعة عقائد السلف .

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٩/٢ .

وتوقير نبيه خيراً» (١) .

ونقل شيخ الإسلام عن أبي نصر السجزي قوله في الإبانة .

« فأما الله تعالى فإنه متكلم فيما لم يزل ولا يزال متكلماً بما شاء من الكلام يسمع من يشاء من خلقه ما شاء من كلامه إذا شاء ذلك ويكلم من شاء تكليمه بما يعرفه ولا يجهله » (٢) .

ونقل قول السلف شيخ الإسلام ابن تيمية فقال :

« فالسلف وأهل السنة يقولون : إنه يتكلم بمشيئته وقدرته وكلامه غير مخلوق » (٣) ورد شيخ الإسلام على القائلين بأن الله يتكلم في الأزل ولا يوصف بالسكوت بقوله بعد أن أورد كلام ابن خزيمة المتقدم « وإن شاء سكت » .

« قلت في حديث سلمان عن النبي ﷺ » الحلال ما أحل الله في كتابه . والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه » (٤) .

وفي حديث أبي ثعلبة عن النبي ﷺ « إن الله فرض

(١) درء تعارض العقل والنقل ٧٧/٢ .

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٨٨/٢ .

(٣) مجموع الفتاوي ٢٥١/٦ .

(٤) أخرجه ت . في اللباس ٢٢٠/٤ - جه . اطعمه ١١١٧/٢ .

فرائض فلا تضيعوها وحد حدوداً فلا تعتدوها وحرم محارم فلا تنتهكوها وسكت عن أشياء رحمة لكم من غير نسيان فلا تسألوا عنها» (١) .

ويقول الفقهاء في دلالة المنطوق والمسكوت . هو ما نطق به الشارع وهو الله ورسوله وما سكت عنه تارة تكون دلالة السكوت أولى بالحكم من المنطوق . وهو مفهوم الموافقة وتارة تخالفه وهو مفهوم المخالفة . وتارة تشبهه وهو القياس المحض فثبت بالسنة والإجماع أن الله يوصف بالسكوت لكن السكوت يكون تارة عن التكلم وتارة عن إظهار الكلام وأعلامه (٢) .

ومما يستدل به لإبطال من قال أن الله لا يتكلم بمشيئته .

أن القرآن الكريم كلامه حقيقة غير مخلوق وهو متضمن للأوامر والنواهي والقصص ونحو ذلك والقول بأن الله متكلم به في الأزل فيه من نسبه العبث إلى الله عز وجل حيث يأمر وينهي ولا مأمور ولا منهي .

وأما ما استدل به القاضي من النقل عن الإمام أحمد أنه

(١) أخرجه الطبراني في الكبير وقال الهيثمي رجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد - ١٧١/١ - وأخرج الطبراني أيضاً في الصغير نحوه عن أبي الدرداء ١٢٣/٢ - وقال الطبراني لم يروه عن قرعة إلا أصرم بن حوشب .

(٢) مجموع الفتاوي ١٧٨/٦ - ١٧٩ .

قال (إن الله لم يزل متكلماً عالماً غفوراً) وحمل ذلك على أن الإمام أحمد يقول بأن كلام الله قديم فيما لم يزل استدلال غير صحيح لأن الإمام يقصد بهذا الرد على المعتزلة القائلين بخلق القرآن بأن القرآن من علم الله ومن انكر العلم كفر . وما قصد القدم ولا الكلام على القرآن هل هو قديم أم محدث . وهذا ظاهر لأن المعتزلة لم تكن تفرق بين القرآن والكلام الإلهي بل ينفون أن الله يتكلم حقيقة كلاماً قائماً بذاته وقالوا أنه يخلق كلامه لهذا توصلوا إلى القول بخلق القرآن فرد عليهم الإمام أحمد بأن القرآن من علم الله ولا يمكن لأحد أن يقول أن علم الله مخلوق والله عز وجل يقول ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ﴾^(١) وقال ﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾^(٢) .

وأما ما ذكره القاضي بأن القول بأن الله يتكلم بمشيئته يؤدي إلى القول بحدوث القرآن .

فإن قصد به الحدوث من كونه حديث كما قال الله عز وجل ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ ﴾^(٣) .

فهذا القرآن يقال عنه ذلك كما تقدم ذكر ذلك عن شيخ الإسلام وهو اعتبار أن الصفات الفعلية قديمة النوع حادثة الأفراد .

(١) آية ٦١ سورة آل عمران .

(٢) آية ١٦٦ سورة النساء .

(٣) آية ٢ سورة الأنبياء .

إنما إذا قصد محدث مخلوق فهذا مما لا يتأتى لأنا اثبتنا له الصفات الفعلية من نزول واستواء ونحو ذلك واثبتها القاضي أيضاً كما تقدم ولا يلزم من ذلك أن يقال أن هذه الأفعال مخلوقة .

والقرآن كلام الله عز وجل تكلم الله به بمشيئته وإختياره في الوقت الذي شاء . فهو من هذا الباب . . . والله أعلم .

قوله في القرآن الكريم : - أثبت القاضي رحمه الله أن القرآن الكريم كلام الله حقيقة فقال في كتابه مختصر المعتمد « ولا يجوز لأحد أن يقف في كلام الله ويقول « لا أقول أنه مخلوق » بل يقطع على أنه كلام الله قديم ليس بمخلوق » (١) .

ظاهر من هذا موافقة القاضي للسلف في قولهم أن القرآن الكريم كلام الله ليس بمخلوق وقد نقل إجماع الصحابة والتابعين وسلف الأمة على ذلك اللالكائي في كتابه « شرح أصول اعتقاد أهل السنة » (٢) .

أما قول القاضي هنا بأن القرآن كلام الله القديم فهذا راجع إلى قوله في مسألة الكلام وإن الله متكلم فيما لم يزل .

(١) مختصر المعتمد . ص ٨٨ .

(٢) أنظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/ ٢٢٥ - ٣١٢ .

وقد تقدم بيان الحق في ذلك^(١) .

الموقف الثالث : - إثباته الصفات الفعلية وأنها تتعلق بالمشيئة والإختيار قال القاضي رحمه الله في آخر الفصول المتعلقة بإثبات الصفات من كتابه أبطال التأويلات .

فصل .

والصفات المتعلقة بالفعل نحو الإستواء على العرش والنزول إلى السماء والمجيء في ظلل من الغمام ووضع القدم في النار ووضع السموات على أصبع والغضب والرضا والضحك والخلق والرزق إلى أمثال ذلك لا يمتنع أن نقول إنها صفات ذات تجدد له بتجدد أسبابها كالإدراك وهو النظر إلى المحدثات هو صفة ذات تجدد له بتجدد المدركات المرئيات - ثم قال - وكذلك الإرادة هي صفة ذات تجدد له بتجدد المراد - ثم قال - وإذا ثبت هذا نقول : هو موصوف بالإدراك فيما لم يزل ولا نقول هو مدرك فيما لم يزل لأنه لو كان مدركاً فيما لم يزل اقتضى وجود مدرك فيما لم يزل ولا يجوز ذلك لأنه يفضي إلى قدم الأشياء ، وكذلك هو موصوف بالإرادة فيما لم يزل ولا نقول هو مريد فيما لم يزل لأنه يفضي إلى قدم المراد ومثله نقول هو موصوف بالخلق والرزق فيما لم يزل ولا نقول هو خالق ورازق فيما لم يزل لأنه يفضي إلى قدم الأشياء ، وكذلك هو موصوف بالإستواء على العرش والنزول فيما لم يزل

(١) ينظر كلام شيخ الإسلام الفتاوي (٥٤/١٢) .

ولا نقول هو مستو وهو نازل وهو جائي فيما لم يزل لأنه يفضى إلى قدم العرش وقدم السماء ، وكذلك نقول هو ضاحك فيما لم يزل وغضبان فيما لم يزل لأن في الخبر « ضحك ربك من شاب ليست له صبوه » وغضب الله من كفر الكافرين وهو يقتضى وجود ذلك عند وجود سببه « انتهى .

فهذا يدل على رجوعه عن إنكاره للصفات الاختيارية وتأويله لها إلى مذهب السلف من أنها صفات يوصف الله عز وجل بها تتعلق بمشيئته وإختياره يفعلها الله عز وجل عند وجود سببها وهذا ما يعبر عنه شيخ الإسلام بأن الصفة قديمة النوع حادثة الأفراد أي أن الله موصوف بها في الأزل حقيقة وأفرادها يفعلها الله عز وجل في الأوقات التي يشاء أن يفعلها فيها - واعتبر شيخ الإسلام هذا من صفات الكمال أي أن اتصاف الباري جل وعلا بنوع الصفة في الأزل وعدم حدوثها له بعد أن لم تكن صفة كمال كما أن وجود الفعل في وقته المقدر كمناداته موسى عليه السلام ونحوه صفة كمال إذ لو ناداه قبل ذلك لكان نقصاً إذ يدل على العبث والله عز وجل منزّه عن النقائص^(١) . والله أعلم

المطلب الرابع : قول القاضي في النزول
روى القاضي رحمه الله في كتابه « ابطال التأويلات »

(١) أنظر مجموع الفتاوي (٦/٣٢٥ - ٣٢٩) .

أحاديث النزول . ثم قال : « أعلم أن هذا حديث صحيح يجب الأخذ بظاهره من غير تأويل ولا يجب أن يستوحش من إطلاقه - ثم نقل عن السلف إثبات النزول - وقال ولهذا أمض الحديث على ما روي والوجه في ذلك أنه ليس في الأخذ بظاهره ما يحيل صفاته ولا يخرجها عما تستحقه لأننا لا نحمله على نزول انتقال » (١) .

وقال في المعتمد : « وقد وصفه رسول الله ﷺ بالنزول إلى سماء الدنيا والعلو لا على وجه الانتقال والحركة » (٢) . فهذا يدل على أن القاضي رحمه الله أثبت النزول لله عز وجل وقد اتفق السلف رحمهم الله على إثبات هذه الصفة لله عز وجل كما دلت الأحاديث الصحيحة المتواترة ، فيثبتون النزول ويكلون علم كلفيته إليه سبحانه وتعالى (٣) .

وقول القاضي : « ولا نقول نزوله انتقال » هو في مقابل قول شيخه أبي عبد الله بن حامد « الذي ذكر عنه ابن الجوزي أنه يقول في النزول : « هو على العرش بذاته مماس له وينزل

(١) أبطال التأويلات ورقة (٧٦ / ب - ٧٨ / أ) .

(٢) المعتمد في أصول الدين ص ٥٥ .

(٣) أنظر التوحيد لابن خزيمة ص ١٢٥ ، كتاب النزول للدارقطني مع كتابه الصفات ص ٨٧ - ١٧٥ ، شرح حديث النزول لشيخ الإسلام ابن تيمية ضمن مجموعة الفتاوى ٣٢١/٥ - ٥٨٥ ، وأنظر نقله الإجماع على إثبات النزول ص ٣٢٢ .

من مكانه الذي هو فيه وينتقل» (١) . فهذا القول من الشيخ أبي عبد الله بن حامد فيه زيادة إثبات لم ترد في القرآن ولا في السنة وصفات الله عز وجل تثبت كما أثبتها الله سبحانه ويجب الوقوف معها حيث وقفت ، ولم يرد إثبات المماساة للعرش بل هو من المعاني التي لا تليق بالله عز وجل من حيث غناه جل وعلا عن كل شيء وفقر كل شيء إليه .

ومسألة الانتقال والحركة هي من لوازم صفات الله عز وجل التي أثبتتها لنفسه وأثبتها له رسول الله ﷺ كالأستواء والإتيان والمجيء والنزول . لكن الحق هو عدم إثبات ما لم يثبت الله عز وجل لنفسه بل يكتفي بإثبات الصفة واعتقاد أن الله ينزل ويأتي ومجيء حقيقة مع اعتقاد عدم التشبيه وعدم العلم بالكيفية .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن ذكر الاختلاف في إثبات الحركة ونفيها بين الطوائف : « وكثير من أهل الحديث والسنة يقول المعنى صحيح ، لكن لا يطلق هذا اللفظ لعدم مجيء الأثر به ، كما ذكر ذلك أبو عمر بن عبد البر وغيره في كلامهم على حديث النزول والقول المشهور عند أهل السنة والحديث هو « الإقرار بما ورد به الكتاب والسنة من أنه يأتي وينزل وغير ذلك من الأفعال اللازمة » .

ثم نقل عن أبي عمرو الطلمنكي ، نقل الإجماع على

(١) دفع شبه التشبيه ص ٦٤ .

إثبات هذه الصفات وقال : « وأجمعوا على أن الله ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا على ما أتت به الآثار كيف شاء ، لا يحدون في ذلك شيئاً » ، ثم روى بإسناده عن محمد بن وضاح قال : « سألت يحيى بن معين عن النزول فقال : نعم أقرب به ولا أحد فيه حداً » (١) .

وتكلم ابن القيم رحمه الله في كتابه (الصواعق المرسلّة) على مسألة الإنتقال والحركة وما يلزم من الصفات هل يقال به أم يتوقف فلا يثبت إلا ما أثبت في القرآن والسنة ، وبين أن الحق في ذلك هو الإمساك عن النفي والإثبات والوقوف مع النصوص حيث وقفت » (٢) .

المطلب الخامس : قوله في الرؤية

أثبت القاضي رحمه الله رؤية الله عز وجل في الآخرة بالنسبة للمؤمنين على ما جاء به النص في أحاديث الرؤية إلا أنه ذكر في كتابه « المعتمد » وكذلك في أول كتابه « أبطال التأويلات » أن الله عز وجل يرى لا في جهة ، وهذا قول الكلابية والأشاعرة .

إلا أن القاضي رحمه الله رجع عن هذا القول (أعني نفى الجهة) في كتابه « التأويلات » حيث قال عند كلامه على الاستواء في آخر الكتاب « فإذا ثبت أنه على العرش ،

(١) مجموع الفتاوي ٥٧٧/٥ .

(٢) مختصر الصواعق المرسلّة ٢٥٢/٢ - ٢٥٨ .

والعرش في جهة وهو على عرشه ، وقد منعنا في كتابنا هذا في غير موضع اطلاق الجهة عليه ، والصواب جواز القول بذلك لأن أحمد قد أثبت هذه الصفة التي هي الاستواء على العرش وأثبت أنه في السماء وكل من أثبت هذا أثبت الجهة وهم أصحاب ابن كرام وابن مندة الأصبهاني المحدث ، والدلالة عليه أن العرش في جهة بلا خلاف وقد ثبت بنص القرآن أنه مستو عليه فاقضى أنه في جهة ولأن كل عاقل من مسلم وكافر إذا دعى فإنما يرفع يديه ووجهه إلى نحو السماء وفي هذا كفاية ولأن من نفى الجهة من المعتزلة والأشعرية يقول ليس هو في جهة ولا خارجاً منها . وقائل هذا بمثابة من قال بإثبات موجود مع وجود غيره ولا يكون وجود أحدهما قبل وجود الآخر ولا بعده ، ولأن العوام لا يفرقون بين القائل طلبته فلم أجده في موضع وبين قوله طلبته فإذا هو معدوم^(١) .

فهذا يظهر منه واضحاً أن القاضي رحمه الله رجع عن قوله بنفي الجهة إلى إثبات الجهة وذلك عام في العلو والرؤية .

المبحث الثالث

في القدر

أثبت القاضي رحمه الله القدر موافقاً في ذلك السلف

(١) أبطال التأويلات ورقة ١٥٠ / ب - وقد نقل هذا عنه شيخ الإسلام من درء تعارض العقل والنقل (٢٠٧/٦) .

فأثبت أن الله على كل شيء قدير وأن كل ما في الوجود واقع بمشيئته وإرادته وأنه خالق لكل شيء .

فعليه أثبت أن الله قادر على كل شيء لا يخرج عن قدرته شيء من الأشياء^(١) .

وأن كل ما وقع من طاعة ومعصية بإرادته ومشيئته فهو الذي أراد الإيمان من المؤمن وأحبه ورضيه منه وكتبه عليه وقدره له وخلقه فيه .

وهو الذي أراد الكفر من الكافر ولم يحبه ولم يرضه منه مع أنه كتبه عليه وقدره له وخلقه فيه^(٢) .

وانه جل وعلا يهدي من يشاء ويضل من يشاء فمن اهتدى فبفضله وهو الذي هداه ومن ضل فبعدله وهو الذي أضله وأنه الذي طبع على قلوب الكافرين وختم على سمعهم وجعل على بصرهم غشاوة وأنه جل وعلا لو شاء لهدى الناس جميعاً^(٣) .

وأنه جل وعلا خالق لأفعال العباد في الطاعة والمعصية وأن العباد هم الفاعلون لأعمالهم حقيقة ومؤخذون عليها^(٤) .

(١) المعتمد في أصول الدين ص ١٣٩ .

(٢) المصدر نفسه ص ٧٥ ، ٨٠ ، ١٢٩ .

(٣) المصدر نفسه ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(٤) المعتمد في أصول الدين ص (١٢٦ - ١٢٧) .

هذا إجمالاً عقيدة القاضي رحمه الله في القدر كما وردت
في مواضع متفرقة من كتابه المعتمد في أصول الدين .

المبحث الرابع في الايمان

أثبت القاضي رحمه الله ما أثبتته السلف في الإيمان وهو
أنه قول واعتقاد وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية وأن
الفاسق من أهل الملة لا يخرج من الدين بمعصية وإنما يكون
مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته .

وأن الإسلام والإيمان ليسا شيئاً واحداً بل الإيمان أعم
من الإسلام والإسلام من خصال الإيمان .

وأن الإستثناء يكون في الإيمان دون الإسلام فمن سأل
أمؤمن هو قال مؤمن إن شاء الله .

هذه جملة الأمور المتعلقة بالإيمان وهو يوافق فيها السلف
وقد ألف كتابه المحقق في هذه الرسالة في بيان هذه المسائل في
الإيمان وتفصيل قول الإمام أحمد فيها والسلف ، والرد على
المخالفين لذلك من الجهمية والمعتزلة والأشعرية والخوارج
والكرامية ، كما عقد لذلك فصلاً مختصراً في كتابه « المعتمد »
من ص (١٨٦ - ١٩٤) .

المبحث الخامس الوعد والوعيد

أثبت القاضي رحمه الله أن الله منجز ما وعد لأهل طاعته وأنه منجز وعيده في أهل الكفر والإلحاد .

أما العصاة فإنهم تحت المشيئة إن شاء غفر لهم وإن شاء عذبهم^(١) كما أثبت الشفاعة لأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ وأن من دخل منهم النار فإنه سيخرج منها ولا يخلد فيها إلا الكفار^(٢) .

المبحث السادس في الإمامة

أثبت القاضي رحمه الله ما أثبتته أهل السنة من إثبات إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم أجمعين وأن مراتبهم في الفضل كمراتبهم في الخلافة^(٣) .

وفي ختام هذه المباحث يتبين في عقيدة القاضي رحمه الله ما يلي :

أولاً : - ان القاضي رحمه الله كان يوافق الأشعرية

(١) المعتمد في أصول الدين ص (٢١٤ - ٢١٥) .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٠٤ .

(٣) المصدر نفسه ص ٢٢٥ - ٢٣١ .

وغيرهم في القول بأن أول واجب هو النظر ثم رجوع عن ذلك وأثبت أن ذلك غير واجب بل أول واجب هو النطق بالشهادتين .

ثانياً : - انه أثبت الصفات الذاتية لله عز وجل الواردة في النصوص الشرعية إثباتاً من غير تمثيل وتنزيهاً من غير تعطيل موافقاً في ذلك السلف .

ثالثاً : - أنه أول بعض الصفات الاختيارية كالغضب والرضا ثم رجوع عن ذلك وأثبتها صفاتاً ذاتية .

رابعاً : - انه أثبت اتصاف الباري بالصفات الفعلية إلا أنه جعلها صفاتاً ذاتية لله عز وجل ثم رجوع عن ذلك كله وأثبت الصفات الفعلية وأنها تتعلق بالمشيئة والاختيار وأن الله موصوف بها في الأزل وإن لم تكن واقعة في الأزل بل تقع في وقت مشيئة الله إيقاعها .

خامساً : - أنه أثبت أن الله يتكلم بحرف وصوت كيف شاء وأنه يسمع كلامه من شاء من خلقه وفي هذا يتفق مع السلف إلا أنه نفى أن يكون الكلام متعلقاً بالمشيئة بل قال إن الله متكلماً فيما لم يزل ولا يزال متكلماً .

وفي هذا يخالف قول السلف كما تقدم بيانه - وليس ببعيد أن يكون رجوعه إلى إثبات الصفات الاختيارية رجوعاً أيضاً عن هذا القول في الكلام - مع أنه لم يصرح بالكلام في

ذكره للصفات الإختيارية - وذلك لأن الكلام من الصفات الإختيارية .

سادساً : - أنه أثبت الرؤية لله عز وجل يوم القيامة إلا أنه نفى الجهة كما هو قول الأشاعرة ثم رجع عن ذلك وأثبت الجهة وأنها العلو .

سابعاً : - أنه وافق السلف في إثبات القدر ومسائل الإيمان والوعد والوعيد والإمامة والله أعلم .

الفصل الخامس : - وفيه مبحثان

- المبحث الأول : تبرئة القاضي مما نسب إليه .
- المبحث الثاني : ثناء العلماء على القاضي

المبحث الأول : - تبرئة القاضي مما نسب إليه :-

القاضي رحمه الله إمام من أئمة المذهب وله الشأن العالي في علوم الدين وله عند أهل زمانه من العامة والخاصة المهابة والإجلال مع حرصه على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صابراً في ذلك .

ومن هذا شأنه وحاله لا بد أن تناله السنة الحاسدين وشماتة الشامتين وقد يرد ذلك على لسان من لا يظن به السوء والكذب لكنه يصدق ما يقال له ويبني عليه .

والقاضي رحمه الله قد شنع عليه بعض العلماء وتكلموا فيه بكلام غليظ كما ذكر ذلك شيخ الإسلام عن أبي بكر بن العربي قال : - وما نقله عنه أبو بكر بن العربي في « العواصم » كذب عليه عن مجهول لم يذكره أبو بكر . وهو من الكذب عليه .

قال المحقق الدكتور « محمد رشاد سالم » في الحاشية .

يقول أبو بكر ابن العربي في كتابه «العواصم» ٢/ ٢٨٣
« وأخبرني من أثق به من مشيختي أن أبا يعلى محمد بن الحسين
الفراء . رئيس الحنابلة ببغداد كان يقول : - إذا ذكر الله تعالى
وما ورد من هذه الظواهر في صفاته ، يقول : - الزموني ما
شئتم فإنني ألزمه إلا اللحية والعورة » . (وانظر
٢/ ٣٠٦) (١) .

لا شك أن هذا القول وهذا النقل من ابن العربي غفر
الله له تجن على القاضي رحمه الله وافتراء عليه فالقاضي
رحمه الله من كبار المتبعين لأهل الحديث المعظمين للأثر وأهل
السنة المقتفين لأثار السلف الصالحين . وليس من أهل
الاهواء والبدع الذين يأخذون من مناهل الخرافيين واعداء
الدين .

فكيف يظن بالقاضي رحمه الله أن يقول هذا القول أو
أن يتجراً على ربه عز وجل فيفتح باب التكهن بصفاته والقول
عليه بغير علم على هذا النحو .

وما ذكره ابن العربي سامحه الله نقله عن مجهول . ولا
يصح لمثله أن يطعن في عالم من العلماء وهو يعرف قدر العلم
عند أهله وتحصينه نفوسهم وخواطيرهم من الخواطر الشيطانية
والبدع والخرافات .

وابن العربي لم يورد اسم القائل له ذلك وعمن أخذ

(١) درء تعارض العقل والنقل ٥/ ٢٣٨ .

هذا المجهول هذه الدعوى المكذوبة على القاضي ولعله يكون أخذها عن أبي جعفر السمناني قاضي الموصل الذي قال عنه شيخ الإسلام .

يقال أن أبا جعفر السمناني^(١) . شيخ أبي الوليد الباجي قاضي الموصل كان يقول عليه (يعني القاضي أبا يعلى) ما لم يقله : - ويقال عن السمناني انه كان مسموحاً في حكمه وقوله^(٢) .

وقد بحثت عن كلام لأبي جعفر ولم أجد نقلاً عنه ولكن ابن كثير في كتابه البداية والنهاية بعد أن ترجم له وذكر وفاته قال : سأل الله . فكأنه بهذا يشير إلى شيء لم يجب أن يصرح به . والله أعلم .

ثم مما يدل على براءة القاضي أبي يعلى مما نسب إليه أن كتابه إبطال التأويلات الذي شنع عليه بسبب تأليفه استعرضته من أوله إلى آخره وليس فيه مما ذكر شيئاً .

ثم أن القاضي رحمه الله ذكر في آخر كتابه هذا تشنيع الناس وكذبهم عليه وبراءته مما نسب إليه . فقال : -

(١) أبو جعفر محمد بن أحمد بن جعفر السمناني القاضي . أحد المتكلمين على طريقة أبي الحسن الأشعري قال ابن كثير كان عالماً فاضلاً تولى القضاء بالموصل وكان له في داره مجلس للمناظرة وتوفي لما كف بصره بالموصل وهو قاضياً سنة ٤٤٤ وقد بلغ خمساً وثمانين سنة .

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٥/٢٣٨ .

« اعلّموا رحمكم الله أنني لما فرغت من كتابي هذا وقرأه على بعض رؤساء خراسان في دار السلطان عظم ذلك على المخالفين واكثروا التحريف والكذب والزور والبهتان فيما حكوه عني وضافوه إلى كتابي طلباً للشناعات وتنفير السلطان والعوام وقالوا : قد ذكر فيه باب الذكر والخصيتين والفقحة واللحية والرأس والمسربة والشعر والنعل الصرارة والركوب على الحمار والمشي في الأسواق وانه خلق نفسه من عرق الخيل وغير ذلك مما لا أحفظه فأحكيه من الكذب والزور والبهتان . . . » (١) .

هذا كله مثبت أن القاضي رحمه الله بريء مما ذكره عنه ابن العربي غفر الله له .

- ومما قيل عن القاضي أيضاً .

ما ذكره الصفدي في كتابه الوافي في الوفيات قال : -

قال ابن عساكر - سمعت أبا غالب ابن أبي علي بن البناء الحنبلي يقول : - لما مات أبو يعلى ذهبت مع أبي إلى داره بباب المراتب فلقينا أبو محمد التميمي (٢) الحنبلي فقال لي : إلى أين . فقال أبي مات القاضي أبو يعلى ، فقال أبو محمد : -

(١) أبطال التأويلات ورقة ١٨٧ / أ .

(٢) أبو محمد رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد التميمي قال ابن أبي يعلى : - أحد الحنابلة المشهورين في الحنبلية هو وأبوه وعمه وجده توفي سنة ٤٨٨ . . . ط . الحنابلة ٢ / ٢٥٠ .

لا رحمه الله فقد بال في الحنابلة البولة الكبيرة التي لا تغسل إلى يوم القيامة ، يعني المقالة في التشبيه (١) .

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إلى هذا القول حيث قال : بعد أن ذكر كتاب القاضي إبطال التأويلات وأن فيه عدة أحاديث موضوعة قال : -

« ولهذا وغيره تكلم رزق الله وغيره من أصحاب أحمد في تصنيف القاضي أبي يعلى لهذا الكتاب بكلام غليظ وشنع عليه اعداؤه بأشياء هو منها بريء ، كما ذكر هو ذلك في آخر الكتاب » (٢) .

قلت : - أبو محمد رزق الله التميمي صاحب للقاضي أبي يعلى ورفيقه وذكر ابن أبي يعلى في الطبقات أنه قرأ على أبيه قطعة من المذهب .

قال ابن عساكر في كتابه (تبين كذب المفترى) .
« سمعت ببغداد من يحكي أن أبا يعلى بن الفراء وأبا محمد التميمي شيخي الحنابلة كانا يقرآن على أبي محمد بن اللبان (٣) الأصول في داره وكل واحد منهما يخفي ذلك عن صاحبه . . » (٤) .

(١) الوافي بالوفيات ٨/٣ .

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٨/٥ .

(٣) هو عبد الله بن محمد الأصبهاني أبو محمد المعروف بابن اللبان - صاحب القاضي أبو بكر الباقلاني توفي سنة ٤٤٦ هـ تبين كذب المفترى ص ٢٦١ .

(٤) تبين كذب المفترى ص ٢٦٢ .

وذكر ابن عساكر قبل ذلك أن أبا محمد بن اللبان أخذ
عن أبي بكر الباقلاني مذهب الأشعري ودرس عليه^(١) .

فيظهر من هذا أن القاضي رحمه الله وأبا محمد التميمي
قد أخذوا عن ابن اللبان الذي تتلمذ على الباقلاني .

أما القاضي أبو يعلى فموافقته للباقلاني ظاهرة وتأثره به
واضح فكتابه مختصر المعتمد يظهر فيه واضحاً موافقته لكتاب
الإنصاف للباقلاني خاصة في المسائل الكلامية كمسألة النظر
والأعراض والأجسام ونفي الأفعال الإختيارية وإثبات أن
الغضب والرضا والمحبة كلها صفات ترجع إلى الإرادة .

وشيخ الإسلام ابن تيمية كثيراً ما يقرن بين القاضي أبي
يعلى والقاضي الباقلاني على أن قولهما واحد في المسألة . وهذا
ظاهر واضح . في كثير من المواطن في كتابه درء تعارض
العقل والنقل^(٢) وغيره .

والقاضي أبو يعلى ثابت رجوعه في كتابه « إبطال
التأويلات » عن الأمور التي يوافق فيها الباقلاني من تأويل
الصفات الفعلية كالغضب والرضا ونحوها وإنها إرادة الثواب
ومنع القول بالجهة وقد تقدم بيان ذلك .

(١) تبين كذب المفتري ص ٢٦١ .

(٢) درء تعارض العقل والنقل ج ١/٣٠٢ - ٣٢٤ - ج ٢/٢٠ -
ج ١٠/٧١/٢٣٤ .

أما أبو محمد التميمي فلم أطلع على أقواله في مسائل العقيدة مع أن شيخ الإسلام يذكر كثيراً في كتبه موافقة التميمين للكلابية والأشاعرة في كثير من المسائل^(١) .

ومما قال في مجموع الفتاوى :

« وأما التميميون كأبي الحسن وابن أبي الفضل وابن رزق الله فهم أبعد عن الأثبات وأقرب إلى موافقة غيرهم والين لهم . ولهذا اتبعهم الصوفية ويميل إليهم فضلاء الأشعرية كالباقلاني والبيهقي . . . »^(٢) .

وبما ذكر شيخ الإسلام وما تقدم من النقل عن ابن عساكر يتبين أن أبا محمد التميمي متأثر بأقوال الباقلاني وموافق له في كثير من أقواله التي يخالف فيها السلف كنفي الصفات الاختيارية ونفي الجهة وتأويل بعض الصفات الخيرية .

ولعله لهذا السبب عاب على القاضي رحمه الله اثباته هذه الصفات وظن أن ذلك يلزم منه التشبيه .

والأشعرية ومن وافقهم ينعتون من يثبت الصفات كما جاءت في الكتاب والسنة بأنهم مشبهة كما فعل ابن الجوزي في

(١) أنظر - درء تعارض العقل والنقل - ج ١/ ٢٣٤ - ج ٢/ ٨/ ١٩/ ١٠٠ -

ج ٦/ ٢٤٤/ ٢٩٠ .

(٢) مجموع الفتاوى ٥٣/ ٦ .

كتابه « دفع شبه التشبيه باكف التنزيه في الرد على المجسمة
والمشبهة » .

ويقصد بهذا الرد على من أثبت الصفات كالقاضي أبي
يعلى وشيخه ابن حامد -

والإثبات في الحقيقة ليس هو قول هؤلاء إنما هؤلاء
نقلوه عن السلف واثبتوا هذه الصفات كما اثبت ذلك السلف
وليس لهم في ذلك مذهب جديد ولا رأي مبتدع بل اقتفوا
الأثر واتبعوا السنة .

فبهذا يتبين براءة القاضي رحمه الله مما نسبته إليه ابن
العربي سامحه الله وأن قول أبي محمد التميمي هو من جنس
قول كثير من الأشاعرة عن كثير من السلف والحنابلة : -
الذين أثبتوا الصفات إنهم مشبهة .

وقد بين القاضي في آخر كتابه إبطال التأويلات أنه نفى
التشبيه عن نفسه فقال : -

« اعلموا رحمكم الله أن اعتقادي في هذه الأخبار بما
قدمته في أثناء كتابي من حملها على ظاهرها من غير تشبيه ولا
تجسيم فيما لا يحيل صفاته ولا يخرجها عما تستحقه فمن روي
عنا خلاف ذلك أو أضاف إلينا سواه أو نحلنا في ذلك قولاً
غيره فهو كاذب مفترى . . » (١) .

(١) أبطال التأويلات ١٨٩ / أ .

وقال ابن أبي يعلى عن والده في بيان أن الحنابلة ليسوا
مشبهة « إن التشبيه إنما يلزم الحنبلية ان لو وجد منهم أحد
أمرين : -

إما أن يكونوا هم الذين ابتدأوا الصفة لله عز وجل
واخترعوها ، أو يكونوا قد صرحوا باعتقاد التشبيه في
الأحاديث التي هم ناقلوها .

فأما أن يكون صاحب الشريعة ﷺ هو المبتدئ بهذه
الأحاديث وقوله ﷺ حجة يسقط بها معارضتها . وهم تبع
له .

ثم يكون الحنبلية قد صرحوا بأنهم يعتقدون إثبات
الصفات ونفي التشبيه فكيف يجوز أن يضاف إليهم ما
يعتقدون نفيه وعلى أنه قد ثبت أن الحنبلية إنما يعتمدون في
أصول الدين على كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ .

ونحن نجد في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ذكر
الصفات . ولا نجد فيها ذكر التشبيه . فكيف يجوز أن
يضاف إليهم ما يعتقدون نفيه ، ومما يدل على أن تسليم
الحنبلية لأخبار الصفات . من غير تأويل ولا حمل على ما
يقتضيه الشاهد وأنه لا يلزمهم في ذلك التشبيه : إجماع
الطوائف - من بين موافق للسنة ومخالف - إن الباري سبحانه
ذات وشيء موجود . ثم لم يلزمنا وإياهم إثبات جسم ، ولا
جوهر ، ولا عرض . وإن كانت الذات في الشاهد لا تنفك

عن هذه السمات . وهذا لا يلزم الحنبلية ما يقتضيه العرف في الشاهد في أخبار الصفات يبين صحة هذا : - أن الباري سبحانه موصوف : - بأنه حي عالم ، قادر ، مريد ، والخلق موصوفون بهذه الصفات . ولم يدل الإتفاق في هذه التسمية على الإتفاق في حقائقها ومعانيها .

هكذا القول في أخبار الصفات . ولا يلزم عند تسليمها - من غير تأويل - إثبات ما يقتضيه الحد والشاهد في معانيها^(١) .

بهذا الدفاع القوي الملزم دافع القاضي رحمه الله عن نفسه وعن غيره من العلماء أهل الإثبات دعوى التشبيه التي يحمل لواءها الأشعرية وغيرهم ضد أهل السنة والجماعة .

والقاضي عفا الله عنه قد أورد عدة روايات ضعيفة وآثار موقوفة كما في كلام شيخ الإسلام عنه وكما هو ظاهر في كتابه إبطال التأويلات فأثبت بمضمون هذه الروايات والآثار صفات الله عز وجل .

ولا شك أن هذا مما لا يوافق على ذلك ولا يتابع عليه ولكن ذلك لا يستحق مثل هذا الكلام والتشنيع عليه بسببه . فكل يؤخذ من قوله ويرد إلا النبي محمد ﷺ .

ثم في كلام الأشاعرة ما هو أشنع وأعظم مما ذكره

(١) ط . الحنابلة ٢/ ٢١١ .

القاضي في كتابه هذا واثبتته مثال ذلك قولهم في كلام الله عز وجل أنه معنى واحد قائم في النفس وأن القرآن عبارة عن كلام الله . وقولهم إن الله لا داخل العالم ولا خارجه .

ففي هذا الكلام من مخالفة العقل والشرع مما هو ظاهر بين إضافة إلى أنه يؤدي حتماً إلى القول بخلق القرآن^(١) الذي بسببه امتحن الإمام أحمد وصبر على ذلك حتى أظهره الله فأظهر الإمام أحمد وغيره من الأئمة قبله وبعده تكفير من يقول بخلق القرآن . وكذلك قولهم إنه لا داخل العالم ولا خارجه فإن فيه من مخالفة الشرع ما هو ظاهر بين وفيه نسبة العدم إلى الله عز وجل وهو أقبح ما يقال عن الله عز وجل .

فهؤلاء وأمثالهم أولى بالذم والتشنيع من القاضي رحمه الله وعفا عنه .

المطلب الثاني : ثناء العلماء عليه : -

القاضي رحمه الله رفع الله منزلته وأعلى شأنه عند الخاص والعام وقد أثنى عليه كثير من العلماء وذكروا من أخلاقه

(١) وقد رأيت ذلك لمحمد أبي زهرة حيث يبين في كتابه (تاريخ المذاهب الإسلامية) ص ٥٠٤ أن هذا القرآن مخلوق . ونسب إلى الإمام أحمد أنه إنما صبر في المحنة لأنه لم يرد أن يخوض فيما لم يتكلم فيه السلف وكان قد توقف أول مرة في مسألة القرآن ولم يقل مخلوق أو غير مخلوق . - قلت : هذا كلام من لم يطلع على قول الإمام أحمد ولا قول السلف قبله في هذه المسألة .

وعظيم مكانته ما يجعله في مصاف الأئمة الكبار .
قال تلميذه ابن عقيل في ذكره لشيخه : « وفي الفقه
القاضي أبو يعلى المملوء عقلاً وزهداً وورعاً^(١) .

وقال تلميذه يعقوب البرزيني :

« وينبغي أن يعلم أن ما سطرته في هذه المسألة أن ذلك
مما استفدته وتفرع عندي من شيخنا وإمامنا القاضي أبي
يعلى بن الفراء وإن كان قد نصر خلاف ما ذكرته في هذا
الباب .

فهو العالم المقتدي به في علمه ودينه فإني ما رأيت
أحسن سمياً منه ولا أكثر إجتهداً منه ولا تشاغلاً بالعلم مع
كثرة العلم والصيانة والإنقطاع عن الناس والزهادة فيما
بأيديهم والقناعة في الدنيا باليسير مع حسن التجميل وعظم
حشمته عند الخاص والعام . ولم يعدل بهذه الأخلاق شيئاً من
نفر الدنيا^(٢) .

وقال ابن الجوزي :

جمع الإمامة في الفقه والصدق وحسن الخلق والتعبد
والتقشف والخشوع وحسن السميت والصمت عما لا يعني
وإتباع السلف^(٣) .

(١) المنهج الأحمد ٢/٢٥٢ .

(٢) مجموع الفتاوي ١٢/٨٣ .

(٣) المنتظم ٨/٢٤٤ .

وقال السمعاني :

« فقيه فاضل مناظر من أصحاب أحمد بن حنبل وله فيه تصانيف^(١) .

وقال العليمي في المنهج الأحمد :

« أبو يعلى إمام الحنابلة كان عالم زمانه وفريد عصره ونسيج وحده وقريع دهره .

وعنه انتشر مذهب الإمام أحمد رحمه الله وكان له في الأصول والفروع القدم العالي وفي شرف الدين والدنيا المحل السامي والخطر الرفيع عند الإمامين القادر بالله ، والقائم بأمر الله .

ثم قال بعد أن ذكر مكانته في الفقه وعلومه .

مع الزهد والورع والعفة والقناعة وانقطاعه عن الدنيا وأهلها واشتغاله بسطر العلم وبثه وإذاعته ونشره سوى ما انضاف إلى ذلك من الجلالة والصبر على المكاراة والإحتمال لكل جريرة إن لحقته من عدوة ، وزلل إن جرى من صديقه ، وتعطفه بالإحسان على الصغير والكبير ، واصطناع المعروف إلى الداني والقاصي ، جارياً على سنن الإمام أحمد رحمه الله . ولم يزل طول الزمان يزداد جلاله ونبلاً وعلماً^(٢) .

(١) الأنساب ص ٤٢٠ / أ .

(٢) المنهج الأحمد ١٢٨/٢ .

وفىما ذكر كفاية فى بيان مكانة هذا العالم الجليل الذى
بذل فى سبيل هذا الدين والعلم ومذهب الإمام أحمد ما
استحق به أن يكون ركن من أركان المذهب وإمام من أئمة
ومهد المذهب فى الفروع والأصول .

الفصل الخامس

وفيه ثلاث مباحث

- المبحث الأول : التعريف بالكتاب
- المبحث الثاني : التعريف بالمخطوطة
- المبحث الثالث : عملي في الكتاب

المبحث الأول : تعريف بالكتاب : -

أولاً : اسم الكتاب : -

جاء على الورقة الأولى من المخطوط (الجزء الأول من كتاب الإيمان .

تصنيف الشيخ الجليل الإمام أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء البغدادي . أدام الله علاه وكبت أعداءه) .

فمن هذا يتبين أن إسم الكتاب هو الإيمان - وذكره بهذا الإسم الزركلي في الأعلام^(١) .

وقد ذكره ابن أبي يعلى والذهبي باسم « مسائل الإيمان » . وكلا التسميتين في الحقيقة تدل على مضمون الكتاب إلا أن التسمية الثانية في رأي أكثر دلالة على مضمون

الكتاب وأقرب أن تكون هي تسمية المؤلف لأنه ابتداء الكتاب بذكر المسائل التي أجاب عليها في هذا المصنف .

ثانياً : توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف : -

تقدم النقل عن ابن أبي يعلى في ذكر هذا الكتاب من ضمن كتب والده القاضي .

وذكره أيضاً الذهبي في سير اعلام النبلاء . انظر ٩١ / ١٨ .

وذكره العليمي في المنهج الأحمد ١٣٥ / ٢ .

وذكره الزركلي في الإعلام ١٠٠ / ٦ .

وأيضاً جاء على الورقة الأولى من هذا الكتاب نسبته إلى القاضي رحمه الله وأسلوب الكتاب وطريقته ظاهر منه أنها طريقة القاضي رحمه الله وأسلوبه وهو الإعتناء بأقوال الإمام أحمد والمناقشة الهادئة ومما يدل على نسبته إليه بما لا يدع مجالاً للشك هو أنه أورد في كتابه مختصر المعتمد فصل في مسائل الإيمان - ويكاد يكون الكلام متطابقاً إلا أنه في المختصر ذكر المسائل وأجاب عنها بإختصار بحيث يذكر قول المخالف ويكتفي بالرد عليه بدليل أو دليلين أما في هذا الكتاب فإنه يطيل في عرض الأدلة والردود .

ثالثاً : - سبب التأليف : -

ألف القاضي رحمه الله هذا الكتاب جواباً لسؤال ورد

إليه في بيان قول الإمام أحمد في تعريف الإيمان والمسائل
الأخرى المذكورة كما ذكر ذلك في أول الكتاب .

رابعاً : - منهج المؤلف : -

في هذا الكتاب يذكر القاضي رحمه الله المسألة ثم يذكر
قول الإمام أحمد ان كان له قول فيها ثم يذكر أقوال غيره من
العلماء والأئمة . ثم يذكر الأدلة الشرعية من القرآن والسنة .

وبعد ذلك يورد قول المخالفين . ثم يفصل في الرد
عليهم فرقة . فرقة فيذكر ما استدلوا به من القرآن والسنة
ويرد على استدلالاتهم .

ثم يفترض لهم افتراضات على اعتبار أنها من
احتجاجاتهم ويرد عليها . على طريقة المتكلمين وهذا كله
بأسلوب هادي فلا ترى في العرض أو الرد كلمة نابية أو صفة
جارحة بل يكتفي بإبراز الحق وإظهاره ، وهذا يدل على
حسن سمته وهدوءه وعفة لسانه رحمه الله .

خامساً : - موضوع الكتاب :

تطرق القاضي رحمه الله في هذا الكتاب إلى المسائل
المتعلقة بالإيمان وبين أنه يذكر فيها قول الإمام أحمد بن حنبل
رحمه الله .

وبنى الكلام على تسع مسائل : -

المسألة الأولى : - في تعريف الإيمان وبين أنه قول

واعتقاد وعمل وأن هذا قول الإمام أحمد والسلف ودل على هذا بالأدلة الشرعية من القرآن والسنة وأطال في ذلك وبين خلال ذلك الفرق التي خالفت الحق في هذا وهم الجهمية والكرامية والأشاعرة فأفرد الكلام والرد في هذا الباب على القائلين أن العمل ليس من الإيمان ورد عليهم بالأدلة الشرعية ثم أورد إحتجاجاتهم سواء منها الشرعية أو العقلية فرد على استدلالاتهم بالشرع كما رد على ادلتهم بالعقل .

ثم أفرد فصلاً مستقلاً في بيان أن التطوع والنوافل من الإيمان وأن من حرص عليها فهو أكمل إيماناً ممن لم يعملها ويواظب عليها .

ثم أفرد فصلاً مستقلاً للرد على الكرامية القائلين أن الإيمان هو القول فقط فأبان عن فساد قولهم وبطلانه بالأدلة الشرعية ورد أيضاً على إحتجاجاتهم ودحض شبههم ثم أفرد فصلاً مستقلاً في معرفة ما يجب تصديق القلوب به .

المسألة الثانية : هل الإيمان باق على وضع اللغة أم أن الشارع نقل اسم الإيمان : -

بين القاضي رحمه الله أن الشارع لم ينقل اسم الإيمان ولم يغيره وإنما زاد فيه أحكاماً وبين أن الخلاف في هذه المسألة مع المعتزلة الذين قالوا أن الأسماء الشرعية حقائق دينية لا يسمى بها إلا من استحقها فلهذا أخرجوا مرتكبي الكبيرة من الإيمان ولم يدخلوه بالكفر باعتبار أن اسم الإيمان والكفر حقائق دينية

لا يستحق الفاسق أن يلحق بأحدهما فجعلوا له منزلة بين المنزلتين .

فرد عليهم القاضي هذا وأبان أن الشارع لم ينقل اللغة ولم يغيرها .

المسألة الثالثة : - في الفاسق الملى أو مرتكب الكبيرة فقد بين فيه قول الإمام أحمد وقول السلف وأنه يعتبر مؤمن ناقص الإيمان أو يقال هو مسلم باعتبار أن الإسلام مرتبة دون الإيمان ودل على هذا بالأدلة الشرعية ثم بين أقوال الفرق المخالفة للحق في هذا وهم الخوارج والمعتزلة وعمرو بن عبيد القائل أن مرتكب الكبيرة منافق .

ثم أفرد الكلام مع الخوارج ورد على قولهم في تكفير مرتكب الكبيرة بالأدلة الشرعية ثم ذكر أدلتهم من القرآن ورد على استدلالهم بها ثم ذكر أدلتهم العقلية ورد عليها والزمهم الحجة .

ثم أفرد فصلاً مستقلاً في الرد على القائلين إن مرتكب الكبيرة منافق . وألزمهم الحجة ثم أفرد فصلاً ثالثاً للرد على المعتزلة القائلين أن الفاسق في منزلة بين المنزلتين وبين الأدلة الشرعية في أن الفاسق يعتبر من أهل الإيمان ورد على استدلالهم من القرآن والسنة وأورد جملة من احتجاجاتهم العقلية ورد عليها وأقام عليهم الحجة بذلك ثم أفرد فصلاً رابعاً للرد على الأشاعرة القائلين أن الفاسق مؤمن كامل

الإيمان باعتبار أن الإيمان التصديق والفاسق قد أتى به . وبين أن الفاسق لا يمكن أن يوصف بالكمال بل حقه أن يوصف بالإيمان الناقص لأنه أحل بالكمال .

المسألة الرابعة : - في زيادة الإيمان ونقصانه .

فأثبت القاضي أن قول الإمام أحمد والسلف هو أن الإيمان يزيد وينقص وذلك على ذلك بالأدلة الشرعية المثبتة لذلك .

وبين أن الخلاف فيه مع الأشاعرة الذين منهم من قال أن الزيادة والنقصان في التصديق فقط دون الأعمال .
ومنهم من نفي الزيادة والنقصان عموماً .

فأفرد الرد على القائلين بأن الزيادة والنقصان لا تتعلق بالأعمال وبين أن الزيادة والنقصان تدخل على أعمال الجوارح .

المسألة الخامسة : - هل يتساوى إيمان جميع المكلفين .

بين القاضي رحمه الله أن قول السلف هو أن الزيادة والنقصان تدخل على عمل القلب كما تدخل على عمل الجوارح وأن إيمان المكلفين لا يتساوى وأنه يتفاوت تفاوتاً ظاهراً وأيد ذلك بالأدلة الشرعية وبالنقول عن السلف في بيان عدم تساوي إيمان المكلفين .

المسألة السادسة : هل الإيمان والإسلام اسم لمعنى واحد أم لمعنيين .

بين القاضي في هذه المسألة أن الإيمان والإسلام بينهما فرق وأن اسم الإيمان أعم من اسم الإسلام وأن الإسلام داخل في ضمن الإيمان ونقل في ذلك قول الإمام أحمد واستدل له .

وإلى هنا انتهى الجزء الموجود من هذا الكتاب القيم أما الباقي فلأسف مفقود . . لكن نجد القاضي رحمه الله قد أجاب عن الأسئلة الثلاثة الباقية في كتابه مختصر المعتمد وبين فيها رأيه فجعلته ملحقاتاً في هذه الرسالة فأكملت منه الإجابة على السؤال السادس والثلاثة الباقية وهي :-

المسألة السابعة : - في الاستثناء في الإيمان أي قول المؤمن لمن سأله عن إيمانه (مؤمن إن شاء الله) .

المسألة الثامنة : - هل يكون المؤمن وقت إيمانه مؤمناً على الحقيقة وإن كفر بعد ذلك ويثاب على الإيمان والأعمال الصالحة الواقعة من المكلف في حال الإيمان وإن لم يواف بالإيمان ولم يختم به عمله أم لا .

المسألة التاسعة : - هل الإيمان مخلوق أم لا .

سادساً : مصادر الكتاب : -

اعتمد القاضي رحمه الله في هذا الكتاب على عدة مصادر .

أولاً : - القرآن الكريم .

ثانياً : - كتاب الإيمان للإمام أحمد - ونقل منه نقولاً عديدة من أقوال الإمام أحمد وغيره . وكذلك نقل منه أحاديث عديدة اسندها الإمام أحمد في كتابه هذا .

ثالثاً : - غريب القرآن لابن قتيبة الدينوري .

رابعاً : - الإيمان لأبي عبيد .

خامساً : - الإبانة الصغرى والإبانة الكبرى لابن بطة العكبري .

سادساً : الإيمان لابن شاهين .

سابعاً : جزء مفرد في ترجمة خصال الإيمان لابن شاهين .

ثامناً : - الشريعة لمحمد بن حسين الأجرى .

تاسعاً : الرسالة لأبي بكر النقاش .

سابعاً : - أهمية الكتاب : -

القاضي رحمه الله عاش آخر القرن الرابع والنصف

الأول من القرن الخامس وفي بغداد عاصمة الخلافة العباسية .

والمتكلمون في زمنه كثير وخاصة من الأشاعرة وكبار متقدمي الأشاعرة كانوا في عصره مثل ابن فورك والباقلاني والقشيري وتلاميذهم الأخذين عنهم . ومعلوم عن الأشاعرة انهم مرجئة في الإيمان .

فمن هذه الناحية يأخذ الكتاب أهمية كبيرة في وقته حيث جمع فيه بين الأدلة الشرعية وكذلك طريقة المتكلمين في إيراد الإحتجاجات وردّها وهو بهذا يخاطب المتكلمين بلغتهم ويرد عليهم بما يفهمونه .

أما في العصر الحاضر فلا شك أنه له قيمة من حيث إبراز وإيضاح الحق ودعمه بالأدلة الشرعية وتضعيف شبه المخالفين ودحضها . لأنه تعرض لكثير من شبههم ان لم نقل جميعها ورد عليها وبين أن الحق فيما يتفق مع القرآن والسنة .

ثامناً : - المأخذ على الكتاب : -

كل كتاب سوى كتاب الله عزّ وجلّ لا يخلو عن النقص والخطأ ولي على الكتاب عدة مأخذ منها : -

(١) إن القاضي أورد روايات عديدة منها المنقول عن كتب الأئمة كالإيمان للإمام أحمد والإيمان لأبي عبيد . وهم لم يسندوا هذه الروايات في هذه الأماكن فنقلها القاضي ولم يعزها

إلى من أسندها كذلك روايات أخرى يذكرها ولا يذكر من خرجها .

(٢) إن القاضي ذكر ثلاث اعتراضات للأشعرية على دخول العمل في الإيمان وأجاب عنها وجعلها بين أدلة أهل السنة وكان الأولى من الناحية التنظيمية أن يكمل الإستدلال للسلف ثم يورد أدلة المخالفين والرد عليها كما هي طريقته في الكتاب نفسه أنظر ص ١٦٣ .

(٣) إن القاضي نقل لفظة شاذة في حديث الشعب وهي (تسع وتسعون شعبة) ولم يعلق عليها مع أن المحفوظ نقله في موضع آخر . أنظر ص ١٦٧ وانظر ص ١٧٣ .

(٤) إنه نقل رواية مرسلة عن الحسن البصري من كتاب الإيمان للإمام أحمد مع أن الرواية موصولة من طريق أخرى وفي نفس الكتاب . أنظر ص ١٨١ .

(٥) إنه نقل عن ابن شاهين ترجمة بخصال الإيمان وهذه الخصال منها المكرر ومنها ما لا يصلح أن يكون شعبة مستقلة مع أن الشعب التي ذكرها الحلبي والبيهقي أكثر استيعاباً لشعب الإيمان وأصح أدلة مما عدّ بن شاهين . وقد بينت ذلك في موضعه .

(٦) إن القاضي ضرب مثلاً على أن الزيادة والنقصان لا يلزم منها زوال الإسم بالجسم الذي لو نقص إلى جوهرين مؤتلفين لم يزل عنه الإسم مع أن الجسم والجوهر من الأمور

المختلف في تحديدها وتعريفها وأيضاً المثال الذي يمثل به السلف هو اسم الشجرة . انظر ص ٣٦٣ .

(٧) إن القاضي رحمه الله عد ما يجب تصديق القلوب به خمسة أشياء مع أن الحق أنها ستة على ما جاء في حديث جبريل . انظر ص ٢٨٩ .

(٨) انه ذكر أن الصحابة اجمعوا على كفر مانعي الزكاة وردتهم مع أن الصحابة في الحقيقة اجمعوا على قتالهم بعد تردد من عمر رضي الله عنه . انظر ص ٣٣٠ .

وهناك بعض الإستدراكات استدركتها على القاضي رحمه الله تظهر للقارئ الكريم اثناء المطالعة ولا تخفى .

المبحث الثاني : التعريف بالمخطوطة : -

أولاً : - مكان وجودها : -

النسخة المعتمدة في هذه الرسالة هي نسخة فريدة ذكرها الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في فهرست المكتبة الظاهرية بدمشق « حديث » ضمن مجموع رقم ٤٢ - يتدلى الكتاب من ورقة (٦٣ - ٩٥) ^(١) ويوجد في مكتبة المخطوطات في الجامعة نسخة مصورة عنها تحت رقم ٩٨٧ عقيدة .

(١) أنظر فهرست الظاهرية - للألباني ص ٢١٩ .

ثانياً : - وصف النسخة - :

اجزاؤها : - يوجد من هذه النسخة وهو القسم المحقق الجزء الأول فقط وهي ناقصة من آخرها ما يقرب من ربع الكتاب لأن فيها بقية إجابة ثلاثة أسئلة .

عدد أوراقها : - أوراقها ٣٣ ورقة .

مسطرتها : - تتراوح أسطرها ما بين (٢٠ - ١٨) سطر في الصفحة وعدد كلمات السطر ما بين (١١ - ٨) كلمات .

ثالثاً : - تاريخ النسخ - :

النسخة التي حصلت عليها من الكتاب فيها سقط من آخرها لهذا لم يتبين لي تاريخ نسخها لكن جاء على الورقة الأولى بعد ذكر اسم الكتاب ومصنفه . ما نصه : -

« وقف مؤبد محرم » .

وقف :

لأبي العباس أحمد بن محمد بن الحسين الطبري . . .
أحسن الله توفيقه وبلغه أماله .

صار لأدريس بن شيرو الجيلي الحنبلي ، بحق الشراء
بورك لصاحبه .

صاحبه العبد الضعيف المحتاج إلى رحمة الله تعالى .

محمد بن عبد الملك المستملي ، صار له في

شهر . . من سنة تسع وسبعين وخمسمائة .

« وقف مؤبد محرم » انتهى .

هذا يدل على أن تاريخ نسخ الكتاب كان قبل
عام ٥٧٩ هـ . والله أعلم .

المبحث الثالث : عملي في الكتاب : -

كتاب الإيمان للقاضي أبي يعلى رحمه الله بين فيه عقيدة
السلف في المسائل التي ذكرها وهي تسع مسائل .

فنقل عن السلف أقوالهم واعتنى عناية خاصة بأقوال
الإمام أحمد ثم أيد قول السلف بالأدلة الشرعية ثم ذكر أقوال
المخالفين ورد على استدلالاتهم الشرعية وافترض لهم
افتراضات ورد عليها فل هذه الأمور انحصر عملي في الكتاب
فيما يلي : -

(١) نسخت الكتاب وفقاً لقواعد الإملاء الحديثة وذلك
بإعادة الألف للأسماء مثل حارث وإسحاق .

كذلك الألف المقصورة في أواخر الأفعال بدل الألف
الممدود مثل أتى - يخشى .

(٢) ترجمت للأعلام الواردين في الكتاب .

(٣) عرفت بالفرق المذكورة في الكتاب بتعريفات
مختصرة .

(٤) عزوت الآيات الواردة في الكتاب إلى أماكنها من سور القرآن الكريم .

(٥) خرجت الأحاديث الواردة في الكتاب بعزوها إلى مصدرها الذي نقل منه وإلى غيره من الكتب الستة وإذا لم يوجد فيها ذكرته في غيرها .

(٦) إذا كان الحديث في غير الصحيحين فإني اجتهد في النقل عمن تكلم على إسناده من العلماء وإذا لم أجد اجتهدت في بيان رأي في إسناده بالنظر في تراجم رجال الإسناد .

(٧) شرحت المفردات الغريبة .

(٨) ذكرت الأدلة الشرعية للشعب التي نقلها القاضي عن ابن شاهين وبينت وجه كونها من الإيمان وناقشته فيما أرى أنه لا يصلح أن يعد من شعب الإيمان .

(٩) بينت من وافق القاضي من العلماء في آرائه وفي الاعتراضات التي يذكرها عن الفرق حسب الإمكان .

(١٠) وضحت وجه الاعتراض الذي يذكره القاضي ان كان فيه غموضاً وكذلك وضحت وجهة نظر القاضي في الاستدلال أو الرد والنقل عن العلماء قدر الإمكان فيما يدعم رأي القاضي ووجهة نظره .

(١١) ناقشت القاضي في بعض آرائه وبينت ما أرى أنه

الحق .

(١٢) أشرت إلى الأماكن التي يكون فيها خللاً في التعبير ببيان التعبير الصحيح .

(١٣) أشرت إلى الأماكن التي يكون الكلام فيها غير منسجم بحيث يشعر أن فيه سقطاً واجتهدت في بيان الوضع الصحيح .

(١٤) قسمت الكتاب إلى أبواب وفصول بحيث يكون كل مسألة باباً والتفريعات عليها تكون فصولاً ضمن الباب .

(١٥) وضعت عناوين جانبية ليسهل على المراجع الوقوف على طلبه ويتضح المضمون وذلك للطول الموجود في بعض الفصول .

(١٦) أشرت في الهامش إلى بدء صفحات المخطوطة ليسهل الرجوع إليها .

(١٧) وضعت في آخر الكتاب الفهارس العلمية وهي : -

- (١) فهرس الآيات .
- (٢) فهرس الأحاديث .
- (٣) فهرس الأعلام .
- (٤) فهرس الكتب .
- (٥) قائمة بالمراجع المستخدمة في التحقيق والدراسة .
- (٦) فهرس الموضوعات .

الرموز المستعملة في الدراسة والتحقيق : -

لقد دأب كثير من المحققين والدارسين إلى استخدام
الرموز طلباً للاختصار .

وقد استخدمت الرموز في دراستي هذه بالنسبة للمراجع
التي استخدمها وهذه الرموز هي : - ١/١

خ : للبخاري .

م : لمسلم .

ت : للترمذي .

و : لأبي داود .

س : للنسائي .

جه : لأبن ماجه .

حم : مسند أحمد .

ت : بغداد : تاريخ بغداد .

ط : الحنابلة : طبقات الحنابلة .

ت : التهذيب : تهذيب التهذيب .

تقريب : تقريب التهذيب .

المعتمد في أصول الدين مختصر المعتمد في أصول

الدين

وما عدا ذلك فإني أذكره باسمه واضحاً .

لجزء الاول من كتاب الايمان
تصنيف الشيخ الجليل الامام ابي جعفر محمد بن الحسين
بن محمد الفراء النخعي اذ دام الله عز وجل اعداه

وقف

كلام العباس احمد بن محمد بن الحسين الطبري
 احسن الله توفيقه وبلغه امله

صار لادريس بن شبروا الجمالي الخبلي بحق الشراير كالمصاحف
صاحب القيد الضعيف المخلج الى رحمة الله

توفي في محبة على يد الكرمي
في سنة ١٢٠٧ هـ الموافق ١٨٩٣ م

وقفه ویا محرم

(صورة الورقة الأولى من المخطوطة)

حسن ربي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وبه نستعين وصلواته على نبيه محمد وآله وسلام وشرف
والتوفيق الحسن الله توفيقهم عز وجل في هذا عهد الله احمد
بسمه برحبيل رحمة الله عليه في حقيقة الايمان ما هو
١ وشاروا في الشرع بنقله وقلبه عما كان عليه في اللغة
٢ وهل الناسوا اليه يسمي مع منا وكل يجوز عليه الزيادة
والنقصان ام لا وهل يتساوا الايمان جميع المظنن وهل
الايمان والاسلام اسم لشيء واحد ام لشيئين وهل يجوز
لمن حصل منه الايمان ان يقول انا مومن حقا ومومن عند الله
وعند نفسه ام لا او يقول انا مومن ان شاء الله وهل يجوز
المومن في وقت اعانته مومنا على الحقيقة وان صغر بعد ذلك
وثناب على الايمان والاعمال الصالحة الواقعة من المتكاتف في
حال الايمان وان لم يواف بالاثمان ولم يتخذ به عليه ام لا
وهل هو مطلق ام لا والاعلام على طرف فصل من ذلك الله الموفق
اما الفصل الاول فهو ان حقيقة الايمان في اللغة واصلا النوع
نفسه بقرينة القلب المتضمن للعلم بالصديق وقد ذكر ابو عبد الله
منطقة في كتاب الايمان الى غير فقال الايمان اسم ومعتاد للتصديق
قال تعالى وما انت بمومن لنا ولو كنا صادقين يريد به صدقنا
واحد في الشئ فهو جميع الطوائف الباطنة والظاهرة

(صورة الورقة الثانية من المخطوطة)

ولف

٦٤

قال بائنة أعمال القلب وهو تصديق القلب والظاهر في احتمال
البدن الواجبات في المندوبات وقد نص أحمد على هذا في منعه
قوله رواية أبي المحرث السندون تقول لايمان قول علي بن
وبنصره كذا قال في رواية محمد بن موسى الأمان قول علي بن
وبنصره إذا عملت الحسن زاد وإذا صنعت نقص وانما لا يكون
الأجل وحده قال في رواية المروزي قال نفا إلى فان تابوا وأقاموا
الصلاة واتوا الزكاة فإخوانكم في الدين وقال سبحانه واقبلوا
الصلاة واتوا الزكاة وهذا أمر لايمان فلايمان قول علي بن الزيادة
في العمل بالنفسان الذي إذا أذننا وسرور ذلك قال في كتابه
الشيخ عبد الله بن محمد بن أحمد بن جراح الجوزي في إنبه أبي بكر المروزي
وهو من خاتمة المروزي من غير أن يبين إلا في إنبه أن المروزي
هل يحتاج إلى المعرفة مع لاقرار وهل يحتمل أن يكون صدقا ما عرفت
فإن لم يكن يحتاج إلى المعرفة مع لاقرار فقد زعم أنه من شيعين
وإن لم يكن يحتاج إلى المعرفة مع لاقرار فقد زعم أنه من شيعين
استبها خانج وهو قال لا يحتاج إلى المعرفة والتصديق فقد قال
في عظمها ولا حسب أحد يدفع المعرفة والتصديق في العمل
مع هذه الآية من قوله تعالى وهذا القرآن من عند الله عز وجل
فإن شئنا نزيل القرآن من عند الله عز وجل وهذا القرآن من عند الله عز وجل
الصلاة وإيتا الزكاة وحسن الزكاة وإيتا الزكاة وحسن الزكاة

وذكرا لا يبرأت وخلق هذا طارداً من الدنيا واما الاسلام
 وليس كل مسلمة ومن كمال الايمان وادانته في الاسلام
 لمعنيين فدا يجوز اطلاق القول بان الايمان برب الاسلام
 فقد اطلق احمد القول بذلك وحينئذ لا يصح اطلاق القول
 ان الايمان بغير الاسلام ويخرجون معنى قول احمد الايمان بغير الاسلام
 اسلام اي ليس هو جملة الايمان كما قال غيره فكان قوله هو غيره
 راجعاً الى هذا المعنى واما المرجح اطلاق ذلك لان الاسلام من
 جملة خصاله واعظم مالهاته وتعمق الشئ لا يقال هو غيره لانه
 يودى الى ان يكون الشئ غير نفسه ولهذا لا يقال العتق عن الواحد
 ولانه لو كان غير الايمان لم يقبل من العبد طاعة تعالى ومن يتبع
 بغير الاسلام ديناً فلا يقبل منه والواجب ان يقال الدين
 والملة الشريعة هي الايمان وطرا الدين والملة والشريعة
 ايمان وكل ايمان هو الدين والملة والشريعة لان الدين ما
 يدا ازيه من الطاعات مع اجتناب المحرمات وهذا
 ٢ صفة الايمان ومنه قوله تعالى وما امر الا لعبادة الله
 مما صير له الدين حنفاً وبقول الصلوة ويؤتي الزكاة
 وذكر في الفقه نوكد الشريعة وقوله اليوم اكملت
 لكم دينكم كذا الشريعة هي اسم لجميع ما ينشأ عنه
 الله من الطاعات وترك المحرمات ومنه

(صورة الورقة الأخيرة من المخطوطة)

القاضي أبو يعلى وكتابه

مسائل

الأمم

دراسة وتحقيقاً

حققه وعلق عليه

سعود بن عبد العزيز الخلف

كتاب الايمان
للقاضي أبي يعلى الفراء البغدادي
رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وبه نستعين ، وصلاته على نبيه محمد وآله وسلم وشرف وكرم . سألتموني - أحسن الله توفيقكم - عن مذهب أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل رحمة الله عليه في :

١ - حقيقة الإيمان ما هو ؟

٢ - وهل ورد الشرع بنقله وقلبه عما كان عليه في اللغة ؟

٣ - وهل الفاسق الملى يسمى مؤمناً ؟

٤ - وهل يجوز عليه الزيادة والنقصان أم لا ؟

٥ - هل يتساوى إيمان جميع المكلفين ؟

٦ - وهل الإيمان والإسلام اسم لمعنى واحد أو لمعنيين ؟

٧ - وهل يجوز لمن حصل منه الإيمان أن يقول : « أنا

مؤمن حقاً ومؤمن عند الله وعند نفسه » أم لا ، أو يقول :

« أنا مؤمن إن شاء الله » ؟

٨ - وهل يكون المؤمن في وقت إيمانه مؤمناً على الحقيقة وأن كفر بعد ذلك ويثاب على الإيمان والأعمال الصالحة الواقعة من المكلف في حال الإيمان وإن لم يواف بالإيمان ولم يختم به عمله^(١) أم لا ؟

وهل هو مخلوق أم لا ؟^(٢) .
والكلام على كل فصل من ذلك ، والله الموفق .

(١) في المخطوط (علمه) وهو خطأ ، والصواب عمله لأن الكلام لا يستقيم بكلمة (علمه) .

(٢) الترقيم الموجود قبل كل مسألة غير موجود في الأصل وإنما أضفته من عندي من أجل وضوح تعداد المسائل .

الباب الأول

وفيه أربعة فصول

- الفصل الأول : في دخول الأعمال في الإيمان .
- الفصل الثاني : في أن التطوع يوصف بالإيمان .
- الفصل الثالث : في الرد على الكرامية .
- الفصل الرابع : في بيان الواجب من تصديق القلوب وأعمال الجوارح .

أما الفصل الأول

فهو أن حقيقة الإيمان في اللغة وأصل الوضع : تصديق (تعريف الإيمان في اللغة) القلب المتضمن للعلم بالمصدق به^(١) . وقد ذكر أبو عبد الله بن بطة^(٢) في كتاب الإبانة الصغير^(٣) فقال : « الإيمان اسم ومعناه التصديق ، قال تعالى ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا

(١) أنظر لسان العرب ١/١٤١ ، تاج العروس ٩/١٣٥ .

(٢) هو عبيد الله بن محمد بن حمدان بن عمر بن عيسى بن إبراهيم بن سعد بن عتبة بن فرقد صاحب رسول الله ﷺ ، أبو عبد الله العكبري المعروف بابن بطة . قال الذهبي : أمام لكنه ذو أوهام ومع قلة إتقانه للرواية فكان إماماً في السنة إماماً في الفقه صاحب أحوال وإجابة دعوة ، توفي رحمه الله سنة ٣٨٧ هـ . طبقات الحنابلة ٢/١٤٤ ، ميزان الاعتدال ٣/١٥ ، البداية والنهاية ١١/٣٦٠ .

(٣) الإبانة الصغير لابن بطة هكذا يسمي بعض العلماء هذا الكتاب وإلا فاسمه كما جاء على غلافه (الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ومجانبة المخالفين ومباينة أهل الأهواء المارقين) ، وقد حقق الكتاب الدكتور رضا نعيان وهو مطبوع .

صَدِيقَيْنِ ﴿١﴾ ، يريد بمصدق لنا ﴿٢﴾ .

وأما حده في الشرع فهو جميع الطاعات الباطنة والظاهرة ﴿٣﴾ ، فالباطنة أعمال القلب وهو تصديق القلب ﴿٤﴾ ، والظاهرة هي أفعال البدن الواجبات و﴿٥﴾ المندوبات ، وقد نص أحمد ﴿٦﴾ على هذا في مواضع :

(تعريف
الإيمان في
الشرع والأدلة
عليه)
ب/١

فقال في رواية أبي الحارث ﴿٧﴾ : « السنة أن تقول الإيمان

(١) آية ١٧ سورة يوسف .

(٢) الإبانة الصغير ص ١٨٢ .

(٣) بهذا عرف السلف رحمهم الله الإيمان ، وقد نقل الإجماع عنهم على هذا ابن عبد البر حيث قال : أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل ولا عمل إلا بنية ، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، والطاعات كلها عندهم إيمان إلا ما ذكر عن أبي حنيفة وأصحابه فإنهم ذهبوا إلى أن الطاعات لا تسمى إيماناً .

التمهيد ٢٣٨/٩ .

(٤) ويدخل في أعمال القلب المحبة والخوف والرجاء والتوكل والحب في الله والبغض في الله والحياء وإنكار المنكر بالقلب وهو أضعف الإيمان .

(٥) في الأصل (في المندوبات) ولعله خطأ من الناسخ .

(٦) هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني إمام أهل السنة والجماعة ، نصر الله به الدين وحفظ الله به العقيدة السلفية فأصبحت تنسب إليه لصبره عليها ومدافعتة عنها . ومناقبه تكتب فيها الكتب وتؤلف فيها التصانيف ، توفي رحمة الله عليه سنة ٢٤١ هـ . أنظر ترجمته / ط الحنابلة ٤/١ - ٢٠ ، ت بغداد ٤/٤١٢ - ٤٢٣ ، والبداية والنهاية ١٠/٣٦٨ - ٣٨٩ .

(٧) هو أحمد بن محمد أبو الحارث الصائغ ، قال عنه أبو بكر الخلال : كان أبو =

قول وعمل يزيد وينقص» (١) .

وكذلك قال في رواية محمد بن موسى (٢) : « الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، وإذا عملت الحسن زاد وإذا ضيعت نقص (٣) ، والإيمان لا يكون إلا بعمل » .

وكذلك قال في رواية المروزي (٤) : « قال تعالى ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ ﴾ (٥) ، وقال سبحانه ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ (٦) ، وهذا من الإيمان ، فالإيمان قول وعمل والزيادة في العمل والنقصان (٧)

= عبد الله يأنس به ويقدمه ويكرمه وكان له عنده موضع جليل . ت بغداد ١٢٨/٥ ، ط الحنابلة ٧٤/١ .

(١) كتاب الإيمان للإمام أحمد ورقة ٩٢ / أ .

(٢) هو محمد بن موسى بن مشيش البغدادي ، وكان يستملي للإمام أحمد في مجالسه وكان الإمام أحمد يقدمه ويعرف حقه . ت بغداد ٢٤٠/٣ ، ط الحنابلة ٣٢٣/١ .

(٣) في كتاب الإيمان الرواية إلى هنا فقط ، ورقة ٩٦ / أ .

(٤) هو أحمد بن محمد بن الحجاج بن عبد العزيز أبو بكر المروزي ، كانت أمه مروذية وأبوه خوارزميا وهو المقدم من أصحاب أحمد لورعه وفضله ، روي عن الإمام أحمد مسائل كثيرة . توفي في جهادي الأولى سنة خمس وسبعين ومائتين . ت بغداد ٤٢٣/٤ ، ط الحنابلة ٥٦/١ ، الأنساب للسمعاني ٥٢٣ / أ .

(٥) آية ١١ سورة التوبة .

(٦) آية ٤٣ سورة البقرة .

(٧) في كتاب الإيمان قال (وذكر النقصان إذا زنا وسرق) الإيمان للإمام أحمد ورقة ٩٧ / ب .

في الزنا إذا زنا وسرق .

وكذلك قال في كتابه إلى أبي عبد الرحيم محمد بن أحمد بن الجراح الجوزجاني رواية أبي بكر المروزي ومحمد بن حاتم المروزي : « من زعم أن الإيمان الإقرار ، فما يقول في المعرفة ؟ هل يحتاج إلى المعرفة مع الإقرار ؟ وهل يحتاج أن يكون مصداقاً بما عرف ؟ فان زعم أنه يحتاج إلى المعرفة مع الإقرار فقد زعم أنه من شيئين . وان زعم أنه يحتاج أن يكون مقراً مصداقاً^(١) بما عرف فهو من ثلاثة أشياء ، فان جحد وقال لا يحتاج إلى المعرفة والتصديق فقد قال عظيماً ولا أحسب أحداً يدفع المعرفة والتصديق كذلك العمل مع هذه الأشياء^(٢) ، وقد سأل (وفد عبد القيس)^(٣) رسول الله ﷺ عن الإيمان فقال : « شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وأن

(١) في كتاب الإيمان للإمام أحمد (ومصدقا) .

(٢) الإمام أحمد يرد بهذا على إحدى طوائف المرجئة وهم الكرامية القائلون أن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط ، وكانت بدعتهم قد انتشرت في خراسان وهي الجهة التي جاءت منها الرسالة يستفسر صاحبها عن الحجة على هؤلاء ، وقد رد عليهم الإمام أحمد أولاً ببيان أن الإيمان لا بد أن يكون مركباً فإذا دخلت فيه المعرفة والتصديق مع الإقرار فيدخل العمل أيضاً لوجود النص عليه .

(٣) في المخطوطة (وفد القيس) وهو خطأ والصواب ما أثبتته نقلاً عن الإيمان للإمام أحمد .

تعطوا الخمس من المغنم»^(١) ، / فجعل ذلك كله من ١/٢ الإيمان . وقال النبي ﷺ : « الحياء من الإيمان »^(٢) ، وقال : « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً »^(٣) ، وقال : « البذاذة من الإيمان »^(٤) ، وقال : « الإيمان بضع وسبعون باباً فأدناه إمطة الأذى عن الطريق وأرفعها قول لا إله إلا الله »^(٥) ، مع أشياء كثيرة^(٦) . وذكر الكلام بطوله . وهذا ظاهر من كلام أحمد .

(١) أخرجه حم . ٢٢٨/١ ، خ . في الإيمان ١٦/١ ، م . في الإيمان ٤٦/١ ، ت . في الإيمان ٨/٥ ، د . في الأشربة ١٣٠/٢ ، كلهم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) أخرجه حم . ٥٦/٢ ، خ . في الإيمان ١١/١ ، م . في الإيمان ٦٣/١ ، ت . في الإيمان ١١/٥ ، ج ه . في المقدمة ٢٢/١ ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) أخرجه حم . ٢٥٠/٢ ، ٤٧٢ ، في الرضاع ٤٦٦/٣ ، د . في السنة ٢٦٨/٢ ، دي . في الرقاق ٣٢٣/٢ ، كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح وفي الباب عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهم .

(٤) في كتاب الإيمان للإمام أحمد (ان البذاذة . . .) يأتي تخريجه ص ١٦٧ .
(٥) رواه الإمام أحمد في كتاب الإيمان ورقة ١١٤ / ب ، ت . في الإيمان ١٠/١ ، ج ه . في المقدمة ٢٢/١ ، كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه إلا أن ابن ماجة قال : بضع وستون أو سبعون . وهو عند البخاري ومسلم وغيرهما بغير هذا اللفظ .

(٦) كتاب الإيمان للإمام أحمد ورقة ١٠٤ / ب ، ونقل هذه الرسالة شيخ الإسلام ابن تيمية وعلق عليها . أنظر الفتاوي ٣٩٠/٧ .

وإن الإيمان الشرعي جميع الطاعات الباطنة والظاهرة ،
الواجبة والمندوبة ، وهذا قول أكثر المعتزلة (١) .

(١) أنظر قول المعتزلة في الإيمان في شرح الأصول الخمسة ص ٧٠٧ ، مقالات
الإسلاميين ٣٢٩/١ ، الفصل في الملل والأهواء والنحل ١٨٨/٣ .
وهم يخالفون السلف في الإيمان في أنهم يجعلون الإيمان شيئاً واحداً فإذا
ذهب بعضه ذهب كله .

أنظر الفتاوي ٢٢٣/٧ .

لهذا نتج عندهم بناءً على هذا القول إخراج مرتكب الكبيرة من الإيمان
وأن له منزلة بين المنزلتين .

والمعتزلة هم أتباع واصل بن عطاء الغزال تلميذ الحسن البصري وكان في
أيام عبد الملك وهشام بن عبد الملك ، وقد اعتزل عن حلقة الحسن
البصري بسبب قوله في مرتكب الكبيرة وذلك أنه جاء رجل إلى حلقة
الحسن البصري فقال : يا إمام الدين لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون
أصحاب الكبائر وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر فلا تضر مع الإيمان
عندهم كبيرة كما لا تنفع مع الكفر طاعة فكيف تحكم لنا في ذلك
إعتقاداً ، فتفكر الحسن في ذلك وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء : أنا
لا أقول أن صاحب الكبيرة مؤمن مطلق ولا كافر مطلق بل هو في منزلة
بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر . ثم قام واعتزل إلى أسطوانة المسجد يقرر
ما أجاب به عن هذه المسألة ، فقال الحسن البصري : اعتزل عنا
واصل . فسمي هو وأصحابه معتزلة . ثم استقر مذهب الاعتزال بعد
ذلك على خمسة أصول من قال بها فهو من المعتزلة ، وهي :

أولاً : التوحيد . وهو عندهم نفى صفات الباري جل وعلا وإثبات أسماء
لا معاني لها لقولهم : عالم بلا علم قادر بلا قدرة . وحجتهم في
هذا القول أن إثبات الصفات يلزم منه التشبيه . ويلزم منه تعدد

وقال منهم أبو هاشم والجبائي : « إن ذلك مختص بالواجبات دون التطوع » (١) .

وقال ابن قتيبة في غريب القرآن : « من صفاته المؤمن إلى أن قال : وأما إيمان العبد بالله فتصديقه به قولاً

=
القدماء لأن الصفة غير الموصوف عندهم .

ثانياً : العدل . وحقيقته عندهم نفى قدر الله عز وجل ومشيتته النافذة على خلقه ، وأن العباد خالقون لأفعالهم ، فسموا بذلك مجوس هذه الأمة لجعلهم مع الله خالقاً ، وسموا القدرية لنفيهم القدر .

ثالثاً : إنفاذ الوعيد ، وهو عندهم أن مرتكب الكبيرة إذا لم يتب فهو من الخالدين في النار .

رابعاً : المنزلة بين المنزلتين ، وهي قولهم أن الفاسق في الدنيا لا يسمى مؤمناً ولا كافراً .

خامساً : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهو عندهم جواز الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف .

وعلى هذه الأصول الخمسة يقوم مذهب الاعتزال ، وهم ينقسمون إلى إحدى وعشرين فرقة ذكرها أصحاب كتب المقالات والفرق . أنظر في هذا : شرح الأصول الخمسة ص ١٢٤ وما بعدها ، وص ٢٠٠ وما بعدها ، الملل والنحل ١/ ٥٢ - ٥٣ ، كتاب المعتزلة ص ٢٩١ ، فتح الباري ١٣/ ٢٩٠ ، الفرق بين الفرق ص ١١٧ .

(١) أنظر شرح الأصول الخمسة ص ٧٠٧ ، وأشار إلى أن الراجح عندهم هو القول الأول .

وعقداً وعملاً » . قال : « وقد سمي الله الصلاة إيماناً ، فقال ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ ^(١) يعني صلاتكم إلى بيت المقدس » ^(٢) .

وقالت الأشعرية ^(٣) : « الإيمان هو التصديق في اللغة والشرعية جميعاً وان الأفعال والأعمال من شرائع الإيمان لا من

(١) آية ١٤٣ سورة البقرة .

(٢) تفسير غريب القرآن ص ٩ .

(٣) الأشعرية هم المنتسبون إلى أبي الحسن الأشعري الذي كان معتزلياً ثم رجع عن الاعتزال وألف الكتب في الرد على الاعتزال وأخذ بقول ابن كلاب في العقيدة وألف فيها ثم رجع بعد ذلك إلى عقيدة السلف وأصحاب الأثر حيث ذكر أنه يقول بقولهم في كتابه مقالات الإسلاميين ثم في كتابه الأخير الإبانة عن أصول أهل السنة والديانة حيث شرح فيه عقيدة الإمام أحمد .

والأشعرية هم الذين أخذوا عنه في طوره الثاني وهي عقيدة ابن كلاب ، وهم يثبتون لله ست صفات وهي العلم والحياة والقدرة والإرادة والسمع والبصر ، أما الكلام فيثبتون أنه كلام نفسي وليس هذا بإثبات . ويؤولون باقي الصفات كالعلو والإستواء والوجه والقدم والرضى والمحبة وغير ذلك . وهم من المرجئة في الإيمان لأنهم أخرؤا العمل عن الإيمان فقالوا : هو التصديق فقط . أنظر : الملل والنحل على هامش الفصل ١/١١٩ - ١٣٧ ، أصول الدين للبغدادى ص ٩٠ - ٩٣ ، وص ٣٠٩ - ٣١٠ ، الفرق بين الفرق ص ٣٣٤ ، رسالة في الذب عن أبي الحسن الأشعري مطبوعة مع الأربعين في دلائل التوحيد ص ١٠٧ - ١٣٢ ، أبو الحسن الأشعري وعقيدته ص ٨ - ١٦ ، مقالات الإسلاميين ١/٢٩٠ - ٢٩٧ تحقيق هلموت ريتز .

نفس الإيمان» (١) .

وقال المرجئة والكرامية (٢) : «الإيمان هو التصديق

(١) هذا هو القول المشهور عنهم ونسبه البيجوري إلى محققي الأشاعرة وذكر قولاً آخر وافق فيه بعض الأشاعرة أبا حنيفة من إدخال القول في الإيمان . تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد ص ٤٢ وما بعدها ، أصول الدين للبغدادى ص ٢٤٨ ، التمهيد للباقلاني ص ٣٤٦ ، غاية المرام في علم الكلام للآمدي ص ٣٠٩ .

وذكر شيخ الإسلام أن بعض الأشاعرة يذهب إلى قول السلف في الإيمان كأبي على الثقفي وأبي العباس القلانسي وأبي عبد الله بن مجاهد . الفتاوى ١٧/١٤٤ .

(٢) - المرجئة مشتق من الأرجاء ، وهو على معنيين : ١ (الأرجاء بمعنى التأخير . ٢ (الأرجاء بمعنى إعطاء الرجاء . ويصدق إطلاقه على المرجئة بكلا المعنيين لأنهم يؤخرون الأعمال عن الإيمان ولأنهم يعطون الرجاء للفاسق ، وفي هذا يتفق معهم السلف فإن الفاسق تحت المشيئة . وقد عدّهم أبو الحسن الأشعري في مقالاته على التفصيل إثنتا عشرة فرقة وهم : ١ (الجهمية أتباع جهم بن صفوان . ٢ (أبو الحسين الصالحي . ٣ (أصحاب يونس السمرى . ٤ (قول يونس وأبي شمر . ٥ (أصحاب أبي ثوبان . ٦ (النجارية وهم الحسين بن محمد النجار وأصحابه . ٧ (أصحاب غيلان . ٨ (أصحاب محمد بن شبيب . ٩ (أبو حنيفة وأصحابه . ١٠ (أصحاب أبي معاذ التومني . ١١ (أصحاب بشر المريسي . ١٢ (الكرامية أصحاب محمد بن كرام . وهذه الإثنتا عشرة فرقة ترجع إلى ثلاثة أصناف كما ذكر ذلك شيخ الإسلام رحمه الله ، قال : والمرجئة ثلاثة أصناف : أولاً : الذين يقولون الإيمان مجرد ما في القلب ، ومنهم من يدخل أعمال القلوب وهم أكثر فرق المرجئة .

.....
= قلت : ومنهم أصحاب أبي شمر ويونس السمري والغيلانية أصحاب
غيلان بن مروان الدمشقي وأصحاب محمد بن شبيب .

ثم قال : ومنهم من لا يدخلها كجهم ومن اتبعه والصالحى وهو الذي
نصره (أي الأشعري) وأكثر أصحابه .

ثانياً : من يقول هو مجرد قول اللسان ، وهذا لا يعرف لأحد قبل
الكرامية . قلت : ويوافقهم غيلان الدمشقي .

ثالثاً : تصديق القلب وقول اللسان ، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه
والعبادة منهم . انتهى . قلت : يعني أبا حنيفة وأصحابه أيضاً

يوافقهم في هذا النجارية وبشر المريسي .

وقد قسم فرق المرجئة بعض من نقل المقالات تقسيمات غير التقسيم الذي
ذكره أبو الحسن الأشعري ، وذلك بإعتبار مذاهب هذه الفرق في غير
الإيمان كتقسيم الشهرستاني إلى مرجئة الخوارج ومرجئة القدرية ومرجئة
الجبرية والمرجئة الخالصة . وهي ترجع في الحقيقة إلى ما ذكر شيخ الإسلام
من أنها ثلاثة أصناف .

والقاضي رحمه الله قال هنا المرجئة والكرامية ، كأن قوله يشعر أنها فرقتان
وأن قولهم واحد وهو التصديق باللسان ، وفي الحقيقة كما ذكر الأشعري
أن الكرامية يقولون : هو قول اللسان ، وبين شيخ الإسلام أنهم انفردوا
بهذه المقالة إلا أن الأشعري ذكر عن غيلان الدمشقي أنه يقول : أن
الإيمان هو الإقرار باللسان وهو التصديق وأن المعرفة فعل منه وليست من
الإيمان في قليل ولا كثير .

فلعل القاضي رحمه الله يقصد هؤلاء ، وإلا فتكون الواو إما سبق قلم من
القاضي أو خطأ من الناسخ فتكون العبارة : وقالت المرجئة الكرامية .
ولعل هذا هو الأظهر فقد ذكر في كتابه / مختصر المعتمد قول الجهمية ثم
الكرامية ثم الأشاعرة ولم يذكر المرجئة .

=

باللسان ، وهو الإقرار بالشهادتين دون اطمأنينة القلب .
ويفيد هذا أن الأفعال ليست من الإيمان ولا من شرائعه وأنه
إذا أتى بالشهادتين فهو كامل الإيمان وإن لم يأت بالأفعال .

وقال الجهمية^(١) : « الإيمان هو المعرفة بالله فحسب » .

= أنظر في هذا : مقالات الإسلاميين ٢١٣/١ وما بعدها ، الفتاوي
١٩٥/٧ ، الملل والنحل للشهرستاني على هامش الفصل ١٨٩/١ -
١٩٥ ، الفرق بين الفرق ص ٢٠٢ وما بعدها ، مختصر المعتمد في أصول
الدين ص ١٨٦ - ١٨٧ .

- الكرامية : الأكثر على أنه بفتح الكاف وتشديد الراء هم أتباع محمد بن
كرام أبو عبد الله السجستاني . قال عنه الذهبي : العابد المتكلم شيخ
الكرامية ساقط الحديث على بدعته . انتهى . وذكر عنهم أصحاب
المقالات أن الكرامية من مثبتة الصفات إلا أنهم غلوا في بعضها حتى قالوا
بالتشبيه وأنهم مرجئة في الإيمان ، والمنافق عندهم مؤمن في الدنيا وفي
الآخرة من الخالدين في النار . أنظر : ميزان الاعتدال ٢١/٤ ، مقالات
الإسلاميين ٢٢٣/١ ، الملل والنحل ١٤٤/١ ، الفرق بين الفرق
ص ٢١٥ .

(١) الجهمية هم أتباع جهم بن صفوان أبو محرز السمرقندي . قال الذهبي :
الضال المبتدع رأس الجهمية هلك في زمان صغار التابعين وما علمته روى
شيئاً لكنه زرع شراً عظيماً . انتهى .

وكان جهم مع ضلالتة يحمل السلاح ويقاتل السلطان فخرج مع
الحارث بن سريج على نصر بن سيار عامل الأمويين بخراسان فقتله
سلم بن أحوز المازني في آخر زمن بني أمية . ومذهبه في صفات الباري
تعالى أنه لا يجوز أن يوصف الباري جل وعلا بصفة فيها أحد من خلقه
لأن ذلك يقتضي تشبيهاً ووصفه بأنه قادر موجد فاعل خالق محيي ميت
لأن هذه الأوصاف مختصة به .

(الأدلة على
دخول الأعمال
في الإيمان)

والأدلة على أن الطاعات إيمان قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ

الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٣﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ (١) فبين أن جميع ما تقدم مما به يصير المؤمن مؤمناً . وقوله تعالى

﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ (٢) إلى

آخر الآيات ، وقوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ (٣) وإنما عني به الصلاة التي استقبلوا بها بيت

المقدس (٤) ، وقوله تعالى ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ

بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ

وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ

اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٥) فدل على أن كل ذلك مما يصير

= وهو يقول بالجبر في أعمال العباد ونسبتها إلى المخلوق مجازاً . ويقول بالأرجاء في الإيمان حيث يجعل الإيمان المعرفة والكفر الجهل بالله . ويدعي أن الجنة والنار تفنيان وأن النعيم والألم منقطع في الآخرة .

أنظر : ميزان الاعتدال ٤٢٦/١ ، مقالات الإسلاميين ٣٣٨/١ ، الملل والنحل ١٠٩/١ وما بعدها ، الفرق بين الفرق ص ٢١١ وما بعدها .

(١) آية ٢ - ٣ سورة الأنفال .

(٢) آية ١ وما بعدها سورة المؤمنين .

(٣) آية ١٤٣ سورة البقرة .

(٤) ذكر هذا التفسير البخاري في كتاب الإيمان من صحيحه باب الصلاة من الإيمان من حديث البراء بن مالك ١٣/١ .

(٥) آية ٧١ سورة التوبة .

المؤمن مؤمناً .

(ذكر بعض
الاعتراضات)

فان قيل^(١) : ذكر الصلاة والزكاة والأمر بالمعروف من شرائع الإيمان يعني من أحكامه الواجب فعلها فيه لا أنها من نفس الإيمان^(٢) أو نحمل ذلك على أنه سماه إيماناً على طريق المجاز^(٣) أو نحمل ذلك على أنها من الإيمان يعني دالة عليه لأنه يستدل بها على تصديقه^(٤) .

(١) بعد أن ذكر القاضي رحمه الله قول السلف في الإيمان وبعض أدلتهم وأقوال المخالفين ابتداءً بذكر اعتراضات المرجئة والرد على هذه الاعتراضات وهو هنا يورد اعتراضات الأشعرية وهم القائلون أن الإيمان هو التصديق وفي الحقيقة لم أستطع أن أعرف صاحب هذه الاعتراضات وإنما كثير من هذه الاعتراضات وأيضاً الاستدلالات التي سيذكرها القاضي فيما بعد يوجد مفرقاً في كتب الأشعرية وكذلك في الكتب التي اعتنى أصحابها بالرد على مخالفهم سواء منها كتب السلف أو غيرهم وسيتضح كثيراً من هذا إن شاء الله حين التعليق على ما يقدرني عليه الله عز وجل من هذه الاعتراضات والاستدلالات . والذي يظهر أن هذه الاعتراضات أكثرها افتراضات يفترضها القاضي ثم يرد عليها .

(٢) ذكر هذه الحجة عنهم ابن حزم في الفصل وأجاب عنها بأن هذه تسمية لم يأذن الله عز وجل بها .

أنظر : الفصل ٢٢١/١ .

(٣) ذكر هذا عن المرجئة شيخ الإسلام ابن تيمية ونسبه إلى كل من لم يدخل العمل في اسم الإيمان .

الفتاوي ٨٧/٧ .

(٤) ذكر هذا الاعتراض الأمدى .

أنظر : غاية المرام في علم الكلام ص ٣١١ .

قيل : أما قولك انها من شرائعه فان أردت به أنها من واجباته فهو معنى قولنا انها من الإيمان وأنه بوجودها يكمل إيمانه وبعدها ينقص ، فيحصل الخلاف بيننا في عبارة (١) بين هذا أن شرائع الشيء منه ولهذا يقال شريعة محمد (ﷺ) وشريعة موسى (عليه السلام) وذلك عبارة عن جميع أوامره ونواهيه .

وأما قولهم انا نحمله على أنه دال على الإيمان فلا يصح لأن هذه الأفعال توجد من الكافر ولا تدل على إيمانه (٢) .

وأما حمله على المجاز (٣) فالأصل في كلام الله تعالى الحقيقة والمجاز يحتاج إلى دليل ولأنه قال في بعضها ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ (٤) ، وهذا تأكيد بوصفه الإيمان بذلك (٥) .

(١) أي يصير الخلاف لفظياً .

(٢) مثال ذلك المنافق فإنه يصلي ويصلي ولا يدل ذلك على إيمانه .

(٣) يأتي الكلام على المجاز في الفصل الذي يعقده القاضي للألفاظ الشرعية هل الشرع نقل الإيمان عن موضوعه أم لا ؟

أنظر ص ٣٠٧ .

(٤) آية ٣ سورة الأنفال .

(٥) الكلام إذا كان مؤكداً حمل على الحقيقة فعلى هذا حتى من يقول بالمجاز فإنه لا يمكن حمل الإيمان في مثل قول النبي ﷺ : « الإيمان بضع وسبعون شعبة » على أنه مجاز للتأكيد في مثل قوله تعالى ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ .

وأجاب شيخ الإسلام عن هذا بعد أن أبطل القول بالمجاز بقوله إن =

ويدل عليه أيضاً ما روي بالأسانيد الصحاح ما يدل (ذكر بعض الأدلة من السنة على دخول الأعمال في الإيمان) على ذلك فروى أحمد بإسناده في كتاب الإيمان (١) عن النعمان بن مرة أن رجلاً ذكر عند النبي ﷺ بحياء فقال : « إن الإيمان ذو شعب وإن الحياء شعبة من الإيمان » (٢) .

وروى أيضاً بإسناده عن ابن عباس قال : إن وفد عبد القيس لما قدموا على رسول الله ﷺ أمرهم بالإيمان بالله عز وجل قال : « أتدرون ما الإيمان بالله ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : « شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وأن تعطوا الخمس من المغنم » (٣) .

= الحقيقة عند القائلين بالمجاز هي اللفظ الذي يدل بإطلاقه بلا قرينة ، والمجاز إنما يدل بقرينة ، وقد تبين أن لفظ الإيمان حيث أطلق في الكتاب والسنة دخلت فيه الأعمال وإنما يدعي خروجها منه عند التقييد . وهذا يدل على أن الحقيقة قوله « الإيمان بضع وسبعون شعبة » .

الفتاوي ١١٦/٧ .

(١) يوجد في الجامعة نسخة مصورة منه ، وكذلك في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري وهما مصورتان عن الأصل الموجود في المتحف البريطاني في لندن وعدد أوراق المخطوط ٢٠٢ ورقة .

(٢) كتاب الإيمان للإمام أحمد ورقة رقم ١١٠ / أ ، ١١٣ / ب ، وهو مرسل لأن النعمان تابعي - انظر الإصابة (٣/٥٥٩) .

(٣) الحديث متفق عليه وتقدم تخريجه ص ١٦٧ وهو في الإيمان ورقة ١٠٤ / أ .

وروى أيضاً أن أبا ذر سأل رسول الله ﷺ عن الإيمان
فقرأ عليه هذه الآية ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾ (١)
حتى ختم الآية (٢) .

وروي أيضاً عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :
« الإيمان تسع (٣) وتسعون (٤) شعبة أعظم ذلك قول لا إله إلا

(١) آية ١٧٧ سورة البقرة .

(٢) رواه الإمام أحمد في كتاب الإيمان ورقة ١١٤ / ب عن مجاهد عن أبي ذر
رضي الله عنه ، ومجاهد لم يسمع من أبي ذر .
وقال ابن كثير في تفسيره : أخرجه ابن أبي حاتم رواية مجاهد عن أبي ذر
وأخرجه أيضاً ابن مردويه عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي ذر وهو أيضاً
منقطع .

تفسير ابن كثير ٢٠٧/١ .

قلت : وأخرجه الأجري في الشريعة عن مجاهد عن أبي ذر .

الشريعة ص ١٢١ .

(٣) في مسائل الإيمان للقاضي وفي كتاب الإيمان للإمام أحمد : (تسعة) وهو
خطأ ، والصواب ما أثبت .

هكذا في كتاب الإيمان للإمام أحمد ، ولم يذكر هذا العدد في شيء من
(٤) روايات هذا الحديث فيما أطلعت عليه من كتب سوى ابن منده في كتابه
الإيمان (٢٩٧/١) وهي بسنده عن الإمام أحمد ثم باقي السند سند الإمام
أحمد ولفظه (الإيمان بضع وتسعون أو سبعون) . وقد جعل ابن منده على
لفظة تسعون (ض) علامة التمريض كما ذكر ذلك محقق كتاب الإيمان .
وسند الإمام أحمد فيه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، قال عنه في
التقريب : صدوق يخطيء . وقد انفرد برواية هذا الحديث بهذا اللفظ =

الله وأدنى ذلك كف الأذى عن طريق الناس والحياء شعبة من الإيمان»^(١).

وروي أيضاً بإسناده عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال : « البذاذة من الإيمان »^(٢).

= عن أبيه عبد الله بن دينار عن أبي هريرة ورواه عنه أربعة ابنه عبد الرحمن هذا وسهيل بن أبي صالح وابن عجلان وابن الهاد . ذكر ذلك ابن حجر في التهذيب ، فتكون روايته منكرة لمخالفته من هو أوثق منه . ت . التهذيب ٢٠٢/٥ ، التقريب ص ٢٠٤ .

(١) كتاب الإيمان ورقة ١١٤ / ب .

(٢) كتاب الإيمان ورقة ١١٤ / ب ، ورواه د . في الترجل ١٩٠/٢ ، جه . في الزهد ١٣٧٩/٢ ، والحاكم في المستدرک وصححه ووافقه الذهبي . المستدرک ٨/١ .

ونقل الألباني عن المناوي أن العراقي حسن الحديث وصححه الديلمي أيضاً وكذا الحافظ ابن حجر . سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣٤١/١ . البذاذة قال ابن الأثير هي : رثاءة الهيئة ، ثم قال : في هذا الحديث أراد التواضع في اللباس وترك التبجح به . النهاية ١١٠/١ .

قال الخطابي في معنى هذا الحديث : كره الرسول ﷺ الإفراط في التمتع والدهن والترجل وأمر بالقصد في ذلك ، وليس معناه ترك الطهارة والتنظيف فإن الطهارة والنظافة من الدين .

معالم السنن ٨٤/٦ .

قلت : ويؤيد هذا المعنى حديث فضالة بن عبيد قال : « كان النبي ﷺ ينهانا عن كثير من الإرفاه » ، رواه أبو داود ١٩٠/٢ . والحديث فيه رد على من نفى دخول الأعمال في الإيمان ، لأن التواضع في اللباس والهيئة عمل بدني وقد جعله ﷺ من الإيمان .

وروى أيضاً بإسناده عن الحسن^(١) عن النبي ﷺ قال :
« الحياء من الإيمان ، والإيمان في الجنة »^(٢) .

وروى أيضاً بإسناده عن أبي مالك الأشعري
أن رسول الله ﷺ كان يقول : « الطهور^(٣) شطر

ب/٣

(١) هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري .

(٢) كتاب الإيمان ورقة ١١٤ / ب . والحديث هنا مرسل إلا أن الإمام أحمد
أورده بطريق أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه ورقة
١٠٨ / أ . وبه أخرجه في المسند ٥٠١ / ٢ ، والترمذي ٣٦٥ / ٤ وقال عنه
حسن صحيح ، وابن ماجه في الزهد ١٤٠٠ / ٢ .

قوله : « الإيمان في الجنة » قال المباركفوري : أي أهله ، قال الطيبي :
جعل أهل الإيمان عين الإيمان لأنهم تمخضوا منه وتمكنوا من بعض شعبه
الذي هو أعلى الفرع منه كما جعل الإيمان مقراً ومبواً لأهله في قوله تعالى
﴿ والذين تبؤوا الدار والإيمان ﴾ لتمكنهم من الإيمان وإستقامتهم عليه .
تحفة الأحوذى ١٤٨ / ٦ .

(٣) الطهور بضم الطاء هنا هو الفعل أي التطهر ، وإذا فتحت الطاء كان
المراد به الماء الذي يتطهر به ، والمراد به هنا الوضوء ، يدل عليه رواية
الترمذي : « الوضوء شطر الإيمان » .

سنن الترمذي ٥٣٥ / ٥ .

والشطر : النصف ، يدل عليه الرواية الأخرى المذكورة .

واختلف في معنى الطهور شطر الإيمان إلى عدة أقوال أرجحها أحد
قولين : إما أن يكون المراد بالإيمان هنا الصلاة لأن الصلاة سميت إيماناً
والصلاة لا تقبل إلا بطهور ، فصار الطهور شطر الإيمان بهذا الاعتبار .
أو أن المراد أن الإيمان قسمان : قسم يطهر القلب ويزكيه وقسم يطهر
أعضاء الجسد وينظفها فيكون أحدهما يطهر الباطن والآخر يطهر الظاهر ، =

الإيمان»^(١) ، وروى : « نصف الإيمان »^(٢) .

وروى أيضاً بإسناده عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « والذي نفسي بيده (لا تدخلوا)^(٣) الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا ، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم ، أفشوا السلام بينكم »^(٤) .

وروى أيضاً بإسناده عن (سهل بن)^(٥)

= فيكون الطهور بهذا الاعتبار شرط الإيمان . والله أعلم .
أنظر : شرح مسلم للنووي ٩٩/٣ وما بعدها ، جامع العلوم والحكم ص ٢٠٣ .

(١) الإيمان للإمام أحمد ورقة ١٣٣ / ب ، والمسند ٣٤٢/٥ - ٣٤٣ ، م . في الطهارة ٢٠٣/١ ، دي . في الوضوء ١٦٧/١ .

(٢) الإيمان للإمام أحمد ورقة ١٣٣ / ب ، والمسند ٣٦٣/٥ ، ت . في الدعوات وقال : حديث حسن ٥٣٦/٥ ، عن رجل من بني سليم .

(٣) في المخطوطة (لا تدخل) والصواب ما أثبت نقلاً عن كتاب الإيمان للإمام أحمد بحذف النون ، وكذلك هي عند الترمذي وأبي داود .

(٤) كتاب الإيمان ورقة ١٣٣ / ب ، وفي المسند ٤٩١/٢ - ٥١٢ ، وأخرجه أيضاً م . في الإيمان ٧٤/١ ، ت . في الاستئذان ٥٢/٥ ، د . في الأدب ٣٤٢/٢ ، ج ه . في المقدمة ٢٦/١ .

(٥) هنا يوجد سقط في الأصل حيث قال (عن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه) والصواب ما أثبت ، كما في كتاب الإيمان للإمام أحمد وكذلك سنن الترمذي .

وسهل بن معاذ بن أنس الجهني ، قال ابن حجر : نزيل مصر لا بأس به إلا في روايات زبان عنه ، من الرابعة .

التقريب ص ١٣٩ . =

معاذ^(١) بن أنس الجهني عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال :
« من أعطى الله ومنع الله وأحب الله وأبغض الله وأنكح الله
فقد استكمل إيمانه »^(٢) .

وروى أيضاً بإسناده عن أنس قال رسول الله ﷺ « لا
إيمان لمن لا أمانة له »^(٣) .

وذكر أبو عبيد في كتاب الإيمان^(٤) عن النبي ﷺ
قال : « الغيرة من الإيمان »^(٥) ، « وحسن العهد من

= قلت : وهذا الحديث من رواية عبد الرحيم بن ميمون المدني عن سهل ،
قال عنه في التقريب : صدوق .

التقريب ص ٢١٢ .

(١) معاذ بن أنس الجهني صحابي ، وهو حليف الأنصار . قال ابن حجر :
ذكر العسكري ما يدل على أنه بقي إلى خلافة عبد الملك بن مروان .
الإصابة ٤٠٦/٣ .

(٢) الإيمان للإمام أحمد ورقة ١٤٠ / ب ، والمسند ٤٣٨/٣ - ٤٤٠ ، ت . في
صفة القيامة وقال : حديث حسن ٦٧٠/٤ .

(٣) الإيمان للإمام أحمد ورقة ١٠٩ / أ - ب ، ورواه في المسند ١٣٥/٣ ،
١٥٤ ، والبغوي في شرح السنة وقال حديث حسن ٧٥/١ ، وأورده في
مشكاة المصابيح وقال الألباني في تعليقه عليه : حديث جيد وأحد إسناده
حسن وله شواهد - مشكاة المصابيح ١٧/١ .

(٤) الإيمان لأبي عبيد مطبوع بتحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني .

(٥) الإيمان لأبي عبيد . قال الألباني : أخرجه البزار وابن بطة في الإبانة عن
أبي سعيد وفيه مجهول الحال . ص ٦٣ .

قلت : هو في كشف الأستار من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه
وقال البزار :

الإيمان»^(١) ، وقوله : « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً »^(٢) ، وقوله : « لا يؤمن الرجل الإيمان كله حتى يدع

= لا نعلمه بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد ولا نعلم أحداً يشارك أبا مرحوم عن زيد فيه .

كشف الأستار ١٨٨/٢ .

وأخرجه ابن بطة في الإبانة الكبير عن أبي مرحوم - ورقة ٧٢ / أ .

وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب عن أبي مرحوم عن زيد بن أسلم .

أنظر : مسند الشهاب ١٢٣ / أ .

قال الهيثمي : أبو مرحوم وثقه النسائي وغيره وضعفه ابن معين وبقيّة رجال الحديث رجال الصحيح .

مجمع الزوائد ٣٢٧/٤ .

قلت : الهيثمي وهم هنا فإن الذي ذكره هو أبو مرحوم عبد الرحيم بن ميمون المعافري . أنظر : التهذيب ٣٠٨/٦ . أما الذي في الحديث فهو

أبو مرحوم عبد الرحيم بن كردم بن أرطبان وقال فيه أبو حاتم : مجهول .

أنظر : الجرح والتعديل ٣٣٩/٥ .

فالحديث بناءً على هذا ضعيف وقد ذكره الألباني في ضعيف الجامع الصغير ٨٧/٤ .

(١) الحديث أخرجه الحاكم عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً ، وقال : هو

على شرط الشيخين ولم يخرجاه وليس له علة . ووافقه الذهبي على ذلك .

المستدرک ١٦/١ . وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب عن عائشة رضي

الله عنها ١٠٢/٢ . وقال الألباني بتصحيح الحديث . أنظر : سلسلة

الأحاديث الصحيحة حديث رقم ٢١٦ ، ٣٧٦/١ ، ٣٧٩ .

(٢) في كتاب الإيمان لأبي عبيد (إن أكمل أو من أكمل) ص ٦٤ . وتقدم

تخریجه ص ١٥٥ .

الكذب في (المزاح)^(١) والمرء^(٢) وإن كان صادقاً^(٣) ، ومنه
لما سئل عن الوسوسة فقال : ذاك صريح الإيمان^(٤) .

(١) في الأصل : (في مزاحه) والصواب ما أثبت نقلاً عن الإيمان لأبي عبيد .

(٢) المرء - الجدل - النهاية لابن الأثير ٣٢٢/٤ .

(٣) الإيمان لأبي عبيد ، والحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٥٢/٢ ،

٣٦٤ ، عن مكحول الشامي عن أبي هريرة وإسناده جيد إلا أن فيه
إنقطاعاً لأن مكحول الشامي لم يسمع من أبي هريرة رضي الله عنه .

ذكر ذلك الألباني في التعليق ص ٦٤ ، وأنظر التهذيب ٢٨٩/١٠ .

قال أبو عبيد : وقد روى نحوه أو مثله عن عمر بن الخطاب وابن عمر .

قلت : رواية عمر بن الخطاب مثله عند أبي يعلى الموصلي في الكبير ، ذكر
ذلك الهيثمي وقال فيه محمد بن عثمان بن سليمان بن داود ولم أر من
ذكرهما .

مجمع الزوائد ٩٢/١ .

(٤) الإيمان لأبي عبيد ص ٦٤ ، وأخرجه : حم . ٣٩٧/٢ ، ٤٤١ ، م . في

الإيمان ١١٩/١ ، د . في الأدب ٣٣١/٢ ، من حديث أبي هريرة رضي
الله عنه ، وأخرجه حم . عن عائشة رضي الله عنها ١٠٦/٦ .

(التعليق) : الوسوسة : حديث النفس والشيطان بما لا نفع فيه ولا
خير .

القاموس المحيط ٢٦٧/٢ .

والصريح : الخالص من كل شيء .

القاموس المحيط ٢٤٢/١ .

والوسوسة المذكورة في الحديث بينها رواية مسلم أن أناساً من أصحاب
النبي ﷺ سألوه فقالوا : إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم
به ، قال : « وقد وجدتموه » قالوا : نعم ، قال : « ذاك صريح الإيمان »
ومعنى هذا أن مدافعتكم لهذه الوسوسة وإستعظامكم إياها وخوفكم منها =

وروى أبو عبدالله بن بطة^(١) في الإبانة الكبير بإسناده عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « الإيمان بضع^(٢) وستون أو بضع وسبعون جزاء أفضلها شهادة أن لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان »^(٣) ، وفي لفظ آخر : « الإيمان بضع وسبعون باباً فأدناه إماطة الأذى عن الطريق وأرفعها قول لا إله إلا الله »^(٤) .

وكل هذه الأخبار يشهد لما ذكرنا^(٥) بالصحة وأن الطاعات إيمان لأنه أشار إلى جميع ما تقدم أنه إيمان .

= ومن النطق بها فضلاً عن اعتقادها والعمل بها إنما يكون لمن صدق إيمانه فلا تشوبه شائبة شك ولا ريب . شرح مسلم للنووي بتصرف ١٥٤/٢ . فالذي هو صريح الإيمان مدافعتة هذه الوسوسة واستعظامها وليس الوسوسة .

(١) تقدمت ترجمته ص ١٥١ .

(٢) البضع في العدد بالكسر وقد يفتح ما بين الثلاث إلى التسع ، وقيل ما بين الواحد إلى العشرة .

النهاية ١٣٣/١ .

(٣) تقدم تخريجه ص ١٥٥ .

(٤) الإبانة الكبير لابن بطة ص ٦٥ ، مصور في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري . ونص الرواية الأخرى في الإبانة قال : (وفي بعضها : « إثنان وسبعون باباً أرفعه قول لا إله إلا الله وأدناه إماطة الأذى عن الطريق ») .

(٥) وهو دخول الأعمال في مسمى الإيمان .

وأيضاً روى أبو عبدالله بن بطة حدثنا أبو بكر
عبدالله بن محمد زياد النيسابوري قال، حدثنا علي بن حرب قال ١/٤
حدثنا عبد السلام بن صالح الخراساني^(١) قال حدثني علي بن
موسى الرضا عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن
الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه^(٢)
قال : قال رسول الله ﷺ : «الإيمان بالله يقين بالقلب اقرار
باللسان وعمل بالأركان»^(٣) . وهذا حديث نقله الأبناء عن

(١) عبد السلام بن صالح بن سليمان القرشي مولا هم أبو الصلت الهروي ،
روي عن علي بن موسى الرضا أحاديث موضوعة . ذكرها ابن حجر في
التهذيب . وقال الدارقطني كان رافضياً خبيثاً وروى حديث « الإيمان
إقرار بالقول » ، وهو متهم بوضعه ولم يحدث به إلا من سرقه منه . وقال
ابن حجر في التقريب : صدوق له مناكير يتشيع ، وأفرط العقيلي فقال :
كذاب .

التهذيب ٣١٩/٦ ، التقريب ص ٢١٣ .

(٢) هذه العبارة تستخدم مع علي رضي الله عنه فقط وفي نظري أن الأولى
تركها والترضي عنه كبقية الصحابة رضي الله عن الجميع وإن كان هذا
الدعاء حق بالنسبة له فغيره من الصحابة كأبي بكر وعمر مثله في هذا
وأكثر ولعلها كلمة جاءت من الرافضة لأنهم هم الذين يميزون علياً على
بقية إخوانه من الصحابة ويفضلونه عليهم .

(٣) الإبانة الكبير لابن بطة ص ٦٨٢ تحقيق د . رضا نعيان ، وأخرجه ابن
ماجة ٢٥/١ ، والأجري في الشريعة ص ١٣١ عن أبي الصلت الهروي .
قال ابن الجوزي : هذا حديث موضوع لم يقله الرسول ﷺ . قال
الدارقطني : المتهم بوضع هذا الحديث أبو الصلت الهروي . وذكر له ابن =

الآباء . ورأيت في جزء عتيق قال أحمد : لوقريء هذا
الإسناد على مجنون لبراً^(١) .

ورأيت بخط أبي بكر عبد العزيز^(٢) في جزء مفرد

= الجوزي متابعاً عن أنس وقال هذا إسناد فيه ضعف وفيه مجاهيل . قال
الدارقطني : لم يحدث بهذا إلا من سرقه من أبي الصلت .

الموضوعات ١٢٨/١ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن ذكر الحديث : هو من الموضوعات
على النبي ﷺ بإتفاق أهل العلم بحديثه .

الفتاوي ٥٠٥/٧ .

وقال ابن القيم : هذا حديث موضوع ليس من كلام النبي ﷺ .

تهذيب سنن أبي داود ٥٩/٧ .

وأورده ابن عدي في الكامل في ترجمة عبد السلام بن صالح وقال : هو
المتهم به . ١٩٦٨/٥ .

(١) هذه المقالة وردت من قول أبي الصلت ذكرها ابن ماجة في سننه ٢٦/١ .
ونسبتها للإمام أحمد لا يعتمد عليها لأنها لم ترد إلينا بسند فينظر فيها .
والراجع أنها كما ذكر ابن ماجة من قول أبي الصلت ، وهي من تشيعه .

ومعناها : أن هذا الإسناد لما فيه من العباد وأهل البيت لو قرئت أسماؤهم
على المجنون لبراً من جنونه . وهذا فيه مغالاة فإننا لا نقطع بأن المجنون
يبرأ بقراءة آية من القرآن عليه مع أن القرآن فيه شفاء فضلاً عن ذكر أسماء
خيار العباد وهو هنا جزم بأنها تبريء المجنون وهذا باطل .

(٢) هو عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد بن معروف أبو بكر المعروف
بغلام الخلال ، الفقيه الحنبلي أحد مشاهير الحنابلة الأعيان متسع الرواية
مشهور بالديانة ممن صنف وجمع وناظر . توفي في شوال سنة ثلاث وستين =

بإسناده عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ :
« ثلاثة من كن فيه فليس مني ولا أنا منه : بغض علي بن أبي
طالب ونصب لأهل بيتي ومن قال ان الإيمان كلام »^(١) ورواه
أبو حفص بن شاهين في كتاب الإيمان^(٢) بإسناده بهذا اللفظ .

(اعتراضات
للمرجئة)

فإن قيل : هذه الأخبار كلها تدل على أن الخصال
المذكورة من شرائع الإيمان لا أنها من نفس الإيمان أو على أنها
دالة عليه . أو نقول سهاها إيماناً على طريق المجاز ، أو نحمل

= وثلاثمائة في بغداد . ت . بغداد / ٤٥٩ ، ط . الحنابلة ١١٩/٢ ،
البداية والنهاية ٢٧٨/١١ .

(١) أخرجه الديلمي في مسند الفردوس . أنظر : زهر الفردوس ورقة رقم
٢٩ / أ مخطوط مصور في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري .
وفيه عباد بن يعقوب الراوجني الكوفي . قال الذهبي : من غلاة الشيعة
ورؤوس البدع لكنه صادق الحديث . وقال ابن عدي : فيه غلو فيما فيه
تشيع وروي أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت ومثالبهم .
أنظر : ميزان الاعتدال ٣٧٩/٢ ، الكامل لابن عدي ١٦٥٣/٤ .
قال الكتاني بعد أن ذكر الحديث والكلام في عباد « شيخ عباد أبو يزيد
العكلي لم أقف له على ترجمة » .

تنزيه الشريعة المرفوعة ١٥٤/١ .

فهذا الحديث اجتمع في إسناده طامتان أولاهما الداعية إلى الرفض
والحديث مما يؤيد قوله . والثاني في رواته مجهول . فعلى هذا لعل هذا
الحديث من أحاديث عباد المنكرة في الفضائل .

(٢) لم أعثر على خبر عن هذا الكتاب ولعله من الكتب المفقودة التي لم يطلع
عليها .

ذلك على أنها من الإيمان يعني دالة عليه لأنه يستدل بها على تصديقه . قيل : قد أجبنا عن هذا فيما تقدم^(١) .

فان قيل : نحمل قوله : « الإيمان بضع وسبعون خصلة » أراد به الإسلام فعبر عن الإسلام بالإيمان وأحدهما غير الآخر .

ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾^(٢) وفي حديث جبريل : ما الإيمان ؟ ما الإسلام ؟ فنحمل الخبر على الإسلام الذي لم يحصل معه طمأنينة القلب^(٣) .

(١) أنظر ما تقدم ص ١٦٤ .

(٢) آية ١٤ سورة الحجرات .

(٣) المعارض هنا مراده حمل حديث « الإيمان بضع وسبعون شعبة » على الإسلام حتى يتم له القول بأن الأعمال ليست من الإيمان . ثم ذكر بناءً على هذا أنه يفرق بين الإيمان والإسلام واستدل لذلك بالآية المذكورة وحديث جبريل .

ثم بين أن معنى الحديث يكون « الإسلام بضع وسبعون خصلة » ولا يدخل في الإسلام التصديق .

وهذا قول باطل لأنه لا يعرف في كلام الشارع إطلاق الإيمان وهو يريد به الإسلام الخالي عن التصديق فإن هذا نفاق ليس إسلاماً ولا إيماناً . وسوف يشير القاضي رحمه الله إلى هذا في رده .

أما قوله بالتفريق بين الإسلام والإيمان فإن الأشاعرة الذين هم في الغالب من يوجه القاضي الرد عليهم هنا لهم في هذه المسألة قولان :

القول الأول : - القول بالتفريق بين مسمى الإسلام والإيمان ، وقالوا : الإسلام هو الإذعان والإنقياد ، والإيمان هو التصديق . ثم قالوا : كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمن . وبهذا قال الباقلاني والجويني ونسبه في تحفة المريد إلى جمهور الأشاعرة .

أنظر : التمهيد للباقلاني ص ٣٤٧ ، العقيدة النظامية للجويني ص ٨٨ ، تحفة المريد شرح جوهرية التوحيد ص ٤٧ .

وهذا القول بإعتبار تعريفهم للإيمان والإسلام باطل لا يتفق مع الشرع فإن قولهم كل مؤمن مسلم معناه كل مصدق هو مدعن ومنقاد . ومن المعلوم أن فساق أهل القبلة كلهم مصدقون ولكنهم فرطوا في الإذعان والإنقياد لأمر الله وشرعه .

وقولهم : « وليس كل مسلم مؤمناً » معناه ليس كل مدعن منقاد هو مصدق وهذا باطل أيضاً فإن معنى هذا أنه يوجد إسلام بلا تصديق وهذا لا يوجد في كلام الشارع لأن هذا يسمى نفاقاً .

وما ذكروه من الاستدلال بقوله تعالى ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ فعلى القول الراجح : المقصود بها أناس من المسلمين ويأتي بيان ذلك قريباً .

أما حديث جبريل حيث ذكر فيه الإسلام والإيمان والإحسان فالصحيح أن هذه الأمور مبنية على بعض وهي مراتب الدين محسن ثم مؤمن ثم مسلم ، فأعلاها الإحسان ثم الإيمان ثم الإسلام .

ولعل أصحاب هذا القول هم أصحاب هذا الاعتراض الذي ذكره =

ويحتمل أن يكون قوله « بضع / وسبعون خصلة » ٤/ب يرجع إلى التصديق بمخبراته بالعلم به وبصفاته الأزلية وما يجوز عليه وإلا قرار بنبوة رسوله والعلم به وقد يبلغ ذلك بضع وسبعون خصلة ، وعلى أن قوله : « أعلاها قول لا إله إلا الله ليس فيه قول باللسان فنحن نحمله على الشهادة بالقلب والإعتراف بالقلب .

قليل : أما حمله على الإسلام الذي لم يحصل معه

= القاضي والقول بالتفريق بين مسمى الإيمان والإسلام هو قول كثير من السلف لكنه لا يتفق مع أصحاب هذا القول لوجود الفرق بينهم في تعريف الإيمان .

القول الثاني : - عدم التفريق بين مسمى الإسلام والإيمان فكل مسلم مؤمن وكل مؤمن مسلم ونسب هذا القول في تحفة المريد إلى المحققين من الأشاعرة وجمهور الماتريدية . أنظر تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد ص ٤٧ .

وهذا القول كما هو ظاهر يتفق مع تعريفهم للإيمان والإسلام لأن معناه كل مدعن ومنقاد هو مصدق وكل مصدق هو مدعن ومنقاد . ولكنه ليس هو القول الصحيح في هذه المسألة فإن الحق أن كل مؤمن مسلم على اعتبار أن الإيمان تدخل فيه جميع الطاعات الظاهرة والباطنة وهو أعم من الإسلام من ناحية لفظه ، وليس كل مسلم مؤمناً على اعتبار أن الإسلام اسم يستحقه كل من أتى بالشهادتين ، فعليه لا يلزم أن يكون مؤمناً لكن لا بد أن يكون معه إيمان يصح به إسلامه . وسيأتي بيان ذلك في الباب السادس عند الكلام على الفرق بين الإسلام والإيمان .

طمأنينة القلب لا يصح لأن ذلك ليس بإسلام لأن الإسلام لا يحصل بعدم التصديق .

أما قوله تعالى ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَإِذَا قُتِلْتُمْ تَبَرَّأْتُمْ إِلَهُكُمُ قَالَ أُوَلَّيْتُمْ مَا بُرِّئُوا مِنْكُمْ وَمَا نَبُرُّوكُمْ وَلَا تَبُرُّونَ وَلَا تَتُوبُونَ عَلَيْهِمْ غَوَّيْتُمْ أَسَلَكُمُ الْمَوْتَ وَلَكِنَّكُمْ أَتَّعْتُمُ الْيَاكُونَ فَيُكْفَرُوا عَنْكُمْ وَلِيَالِي الْأَعْرَابُ لَقَدْ أَهْلَتْكُمْ مَنِعَتُهُمْ فَلَا جُنْدَ لَكُمْ عَلَيْهِمْ وَلَا أَوَّلِيَّةَ لَهُمْ ﴾ (١) معناه استسلمنا لتسلم أموالنا (٢) . وليس

(١) آية ١٤ سورة الحجرات .

(٢) التفسير الذي ذكره القاضي هو أحد القولين في هؤلاء الأعراب الذين اختلف فيهم هل هم مسلمون أم منافقون .

القول الأول : وبه قال الإمام البخاري ومن وافقه كابن عبد البر والقرطبي وغيرهم إنهم ليسوا مسلمين . ومعنى (أسلمنا) استسلمنا خوف القتل والسبي .

أنظر : فتح الباري ١/ ٧٩ ، التمهيد ٩/ ٢٤٨ ، تفسير القرطبي ٣٤٨/ ١٦ .

القول الثاني : الذي رجحه ابن جرير الطبري ونقله عن الزهري أنهم مسلمون وليسوا منافقين ، إنما ادعوا الإيمان وهي مرتبة أعلى من الإسلام . فعنفوا على هذا الإدعاء لأنهم لم يصلوا إليها . قال ابن كثير : وهذا معنى قول ابن عباس وإبراهيم النخعي وقتادة .

أنظر : تفسير ابن جرير ٢٦/ ٨٩ ، تفسير ابن كثير ٤/ ٢١٩ .

والراجح من هذين القولين الثاني وهو خلاف قول القاضي هنا وذلك لعدة أدلة منها :

أولاً - أن السورة في أحكام العصاة وليس فيها ذكر للمنافقين .
ثانياً - أن الله قال ﴿ وَإِنْ تَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ =

المراد به الإسلام يدل على ذلك أن هذه الآية نزلت في جبهة ومزينة وأسلم وغفار وأشجع كانت منازلهم بين مكة والمدينة فكانوا إذا مرت بهم سرية من سرايا النبي ﷺ قالوا : آمنا ليأمنوا على دمائهم وأموالهم . فلما سار النبي ﷺ إلى (الحديبية)^(١) مر بهم فاستنفرهم معه فلم يسيروا معه فنزلت فيهم الآية^(٢) .

= شيئاً ﴿ آية ١٤ سورة الحجرات . ولو كانوا منافقين ما نفعتهم الطاعة ولا يثابون عليها .

ثالثاً - إن الله عز وجل أثبت لهم إسلاماً وقال ﴿ قولوا أسلمنا ﴾ آية ١٤ سورة الحجرات . ولو كانوا منافقين لم يخاطبهم بهذا بل كذبهم كما في سورة المنافقون حينما قالوا (نشهد إنك لرسول الله) قال الله عنهم ﴿ والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ﴾ آية ١ سورة المنافقون .
أنظر : شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٩٢ .

وهذه الآية ، وهي قوله تعالى ﴿ قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ﴾ يستدل بها العلماء الذين قالوا بالفرق بين مسمى الإسلام والإيمان كما سيأتي بيان ذلك في فصل خاص .

(١) في الأصل (المدينة) وهو تصحيف . والصواب ما أثبت نقلاً عن تفسير البغوي ١٩٤/٤ .

(٢) هذا التفسير لم أطلع عليه مسنداً وإنما ذكره البغوي والقرطبي وكذلك شيخ الإسلام ونسبوه إلى السدي . أنظر تفسير البغوي ١٩٤/٤ ، تفسير القرطبي ٣٤٨/١٦ ، الفتاوي ٢٤٦/٧ .

وورد في الآية سبب نزول آخر أنها نزلت في ناس من بني أسد بن خزيمة ذكر ذلك ابن جرير .

= تفسير ابن جرير ٨٩/٢٦ .

وعلى أن الإسلام في الشرع عبارة عن الشهادتين^(١)
ولهذا لو حلف لا أسلمت فشهد الشهادتين حنث . وإذا كان
عبارة عن ذلك لم يصح حمل الخبر عليه^(٢) .

أما قوله : إنني أحمله على الإيمان الذي / هو التصديق
دون القول باللسان والفعل بالبدن فلا يصح أيضاً لأنه قال :
« أعلاها قول لا إله إلا الله » ، وإطلاق الأمر بالشهادتين في

= وذكر القرطبي من حالهم أنهم قدموا على رسول الله ﷺ في سنة مجدية
وأظهروا الشهادتين ولم يكونوا مؤمنين في السر وأفسدوا طرق المدينة
بالعذرات وأغلوا أسعارها وكانوا يقولون لرسول الله ﷺ : أتيناك بالأثقال
والعيال ولم نقاتلك كما قاتلك بنو فلان فأعطنا من الصدقة ، وجعلوا يمينون
عليه ، فأنزل الله تعالى فيهم هذه الآية .

تفسير القرطبي ٣٤٨/١٦ .
وروي ابن جرير بسنده عن ابن عباس أنها نزلت في أعراب أرادوا أن
يتسموا بأسماء المهاجرين ولم يهاجروا ، فنزلت الآية فيهم . والله أعلم .

تفسير ابن جرير ٩٠/٢٦ .
(١) المراد أنها علامة الدخول في الإسلام وأعظم أركانه فمن قالها دخل في
الإسلام حكماً وألزم ببقية خصال الإسلام .

أنظر : جامع العلوم والحكم ص ٢٣ .
قال الزهري : الإسلام الكلمة . ومراده أنه يدخل بهذه الكلمة في
الإسلام .

(٢) معنى هذا : أي لا يصح حمل حديث شعب الإيمان على أن المراد به
الإسلام لأن الإسلام على هذا يكون شعبة من شعب الإيمان وهو قول :
لا إله إلا الله محمد رسول الله . فلا يصح حمل الخبر الذي مضمونه أن
الإيمان ذو شعب كثيرة على الإسلام الذي هو جزء من الإيمان .

الشرع ينصرف إلى القول باللسان فلهذا قال النبي ﷺ :
« أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله »^(١) .

وقوله : « إذا لقيتم عدوكم من المشركين فادعوهم إلى
شهادة أن لا إله إلا الله »^(٢) .

وغير ذلك ، فانه ينصرف إلى القول باللسان ، كذلك
ها هنا وعلى أن التصديق لا يتنوع والخبر يقتضي أقوالاً وأفعالاً
متنوعة .

فإن قيل : فاختلاف العدد في هذه الأخبار يدل على
أنها متناقضة .

قيل : أجاب أبو عبيد عن هذا في كتاب الإيمان فقال :
« نزول الفرائض بالإيمان متفرقاً فكلما نزلت واحدة ألحق
رسول الله عددها بالإيمان^(٣) حتى جاوز ذلك سبعين خلة

(١) رواه خ . في كتاب الزكاة ٩١/٢ ، م . في كتاب الإيمان ٥٢/١ ، من
حديث أبي هريرة رضي الله عنه بهذا اللفظ . وللحديث روايات أخرى
بألفاظ غير هذه .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ . ويوجد حديث بريدة رضي الله عنه نحو هذا حيث
جاء فيه « فإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى ثلاث خصال
أو خلل فأيتهن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم وادعهم إلى الإسلام فإنهم
أجابوك فاقبل منهم . . . » الحديث أخرجه حم . ٣٥٢/٥ ، ت . السير
١٦٢/٤ ، د . الجهاد ٤٠٧/٢ ، ج ه . الجهاد ٩٥٣/٢ .

(٣) في كتاب الإيمان لأبي عبيد بعد قوله « بالإيمان ثم كلما جدد الله له منها
أخرى زادها في العدد حتى جاوز ذلك سبعين كلمة » .

وليست هذه^(١) الزيادة بخلاف ما قبله^(٢) إنما تلك دعائم وأصول ، وهذه فروعها وزيادات^(٣) في شعب الإيمان ، ففرى - والله أعلم - إن هذا القول هو آخر ما وصف به رسول الله ﷺ الإيمان لأن العدد تنهاها إليه وبه كملت خصاله والمصدق له قول الله تعالى ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾^(٤) فروي طارق بن شهاب أن اليهود قالوا لعمر بن الخطاب (رحمة الله عليه)^(٥) إنكم لتقرؤون آية لو نزلت فينا لاتخذنا ذلك اليوم عيداً ، فذكر هذه الآية فقال عمر : إني لأعلم حيث أنزلت (وأي يوم أنزلت)^(٦) أنزلت بعرفة ورسول الله ﷺ واقف بعرفة^(٧) .

فإن قيل : فما هذه السبع والسبعون خصلة وقد كان يجب أن تذكروها لتعرف فيفعلها المكلف طلباً لكمال إيمانه ؟
 قيل له : أجاب أبو عبيد عن هذا فقال : « لم تسم لنا

(١) المقصود بالإشارة هنا حديث أبي هريرة « الإيمان بضع وسبعون شعبة » .
 (٢) المقصود حديث ابن عباس في قصة وفد عبد القيس وحديث ابن عمر « بني الإسلام على خمس » وحديث أبي هريرة « ان للإسلام صوى ومنازل كمنار الطريق » .

(٣) في كتاب الإيمان (زائدات في شعب الإيمان من غير تلك الدعائم) .

(٤) آية ٣ سورة المائدة .

(٥) من كتاب الإيمان .

(٦) من كتاب الإيمان .

(٧) أخرجه خ . في الإيمان ١/١٤ ، وفي المغازي ٥/١٤٦ ، م . في كتاب

التفسير ٤/٢٣١٢ ، ت . في كتاب التفسير ٥/٢٥٠ ، حم . ١/٢٨ .

مجموعة فنسميها (كذلك)^(١) غير أن العلم محيط أنها من طاعة الله وتقواه وان لم تذكر لنا في حديث واحد ولو تفقدت الآثار لوجدت متفرقة فيها^(٢) » .

وقد ذكر أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين في جزء منفرد^(٤) ترجمة بخصال الإيمان التي عدها رسول الله ﷺ فمن أكملها أكمل خصال الإيمان ، وأجملها ثم شرحها بأسانيدها فقال :

« أول شعب الإيمان : قول لا إله إلا الله

(تعداد شعب
الإيمان)

٢ - محمد رسول الله^(٥) ،

(١) غير موجودة في نسخة كتاب الإيمان لأبي عبيد .

(٢) الإيمان لأبي عبيد ص ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ .

(٤) لم أعثر على خبر عن هذا الكتاب ، ولعله من المفقود .

(٥) يستدل لكون هذه أول الشعب وأعلها بما روي مسلم وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال (الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان) .

مسلم في صحيحه ٦٣/١ .

وقول لا إله إلا الله مستلزم لقول محمد رسول الله وإن لم يذكرها في هذا الحديث فقد وردت في أحاديث أخرى كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . . . » الحديث . أخرجه البخاري ١١/١ ، ومسلم ٥٣/١ .

٣ - وإقام الصلاة (١) ،

٤ - وإيتاء الزكاة (٢) ،

٥ - والطهور (٣) ،

٦ - والصبر (٤) ،

(١) قال الله تعالى ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾ . آية ١٤٣ سورة البقرة .

قال البخاري عند هذه الآية : يعني صلاتكم عند البيت . وروي بسنده عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : إنه مات على القبلة قبل أن تحول رجال وقتلوا فلم ندر ما نقول فيهم فأنزل الله : ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾ . البخاري في كتاب الإيمان ١ / ١٣٠ .

قال الحلبي : وليس في العبادات بعد الإيمان الدافع للكفر عبادة سهاها الله عز وجل إيماناً وسمي تركها كفراً إلا الصلاة .

شعب الإيمان ٢ / ٢٨٨ .

(٢) جاءت الزكاة قرينة الصلاة في كثير من الآيات وهي أعظم العبادات المالية وعدها النبي ﷺ من الإيمان كما في حديث وفد عبد القيس المتقدم ص ١٦٧ وجاء فيه « أتدرون ما الإيمان . . . ثم قال الإيمان شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة . . . » الحديث .

(٣) الطهور - بضم الطاء - هو الفعل أي التطهير ، ويستدل على أنه من الإيمان بما روي مسلم عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « الطهور شرط الإيمان » صحيح مسلم ١ / ٢٠٣ ، وتقدم تخريج الحديث والكلام على معنى الطهور ووجه كونه مع الإيمان ص ١٨٢ فليراجع .

(٤) الصبر في اللغة الحبس ، يقال : صبرت نفسي على ذلك الأمر أي حبستها .

أنظر : مقاييس اللغة ٣ / ٣٢٩ . =

= والصبر قسمان مذموم ومحمود ، فالمذموم هو الصبر عن الله عز وجل ومحبته وسير القلب إليه .

والمحمود هو حبس النفس على ما يقتضيه العقل والشرع أو عما يقتضيان حبسها عنه . أنظر : عدة الصابرين ص ٣٣ ، المفردات ص ٢٧٣ .

والمحمود أنواع : أولاً - الصبر على طاعة الله ، ثانياً - الصبر عن معاصي الله ، ثالثاً - الصبر على أقدار الله عز وجل .

جامع العلوم والحكم ص ٢٠٧ .

ومما يدل على أن الصبر من شعب الإيمان قوله تعالى ﴿ والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون ﴾ آية ١٧٧ سورة البقرة .

وكذلك ما روى الطبراني في المعجم الكبير عن ابن مسعود رضي الله عنه قال (الصبر نصف الإيمان واليقين الإيمان كله) . المعجم الكبير ١٠٧/٩ ، الزهد لوكيع ٤٥٦/٢ .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح عند قول البخاري : « وقال ابن مسعود اليقين الإيمان كله » : هذا التعليق طرف من أثر وصله الطبراني بسند صحيح وبقيته « والصبر نصف الإيمان » ، وأخرجه أبو نعيم في الحلية والبيهقي في الزهد من حديثه مرفوعاً ولا يثبت رفعه .

فتح الباري ٤٨/١ .

قلت : رواية أبي نعيم في الحلية ٣٤/٥ ، ورواه البيهقي في الشعب عن ابن مسعود موقوفاً ومرفوعاً ، وقال : المحفوظ أنه من قول ابن مسعود . شعب الإيمان مصور في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري ١٠٢ / أ .

قال ابن القيم : الإيمان مبني على ركنين يقين وصبر وهما المذكوران في قوله تعالى ﴿ وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون ﴾ السجدة آية ٢٤ . فلا يحصل له التصديق بالأمر والنهي أنه من عند الله =

٧ - والشكر (١) ،

= وبالثواب والعقاب إلا باليقين . ولا يمكنه الدوام على فعل المأمور وكف النفس عن المحذور إلا بالصبر فصار الصبر نصف الإيمان .

عدة الصابرين ص ٨٨ .

وبما سبق تبين أن الصبر من أعمال القلوب لأن حقيقته هو حبس النفس أي حملها بالعزم والقوة على امتثال الأوامر وإجتنب المناهي ، وكذلك كبح الجوارح عن النذب والنيافة عند المصائب . والله أعلم .

من الأمور التي تؤخذ على ابن شاهين هنا أنه ذكر الطهور والصبر بعد إقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وكان الأولى به أن يذكر صيام رمضان وحج بيت الله الحرام ، لأنها ركن من أركان الإسلام والأدلة على أنها من الإيمان ظاهرة ، وسوف يأتي ذكر للصيام عند الشعبة رقم ٦٧ .

(١) الشكر تصور النعمة وإظهارها وضده الكفر وهو نسيان النعمة وسترها . والشكر مثل الحمد إلا أن الحمد أعم فهو على الصفات الحميدة وعلى المعروف أما الشكر فيكون على المعروف .

والشكر ثلاثة أضرب : بالقلب وهو تصور النعمة ، وباللسان وهو الثناء على المنعم وبالجوارح وهو العمل على مكافأة المنعم .
أنظر : المفردات ص ٢٦٥ ، النهاية ٤٩٣/٢ .

والمكافأة بالنسبة للإنسان أما الله عز وجل فشكره يكون بطاعته بالجوارح إضافة إلى القلب واللسان . وما يدل على مقام الشكر قوله تعالى : ﴿ فاتقوا الله لعلكم تشكرون ﴾ ، آية ١٢٣ سورة آل عمران .

فهذا يدل على أن مقام الشكر مقام رفيع لا يصل إليه إلا المؤمنون الصادقون وقليل ما هم ، كما قال تعالى ﴿ وقليل من عبادي الشكور ﴾ آية ١٣ سورة سبأ .

وقد ورد في أثر عن يزيد الرقاشي عن أنس رضي الله عنه « الإيمان نصفان فنصف في الصبر ونصف في الشكر » ، وذكر ذلك ابن رجب في جامع =

- ٨ - والحب لله عز وجل^(١) ،
٩ - والبغض في الله عز وجل^(٢) ،

= العلوم والحكم ص ٢٠٢ . وهو حديث ضعيف لأنه من رواية يزيد الرقاشي عن أنس وهو متروك .

أنظر سلسلة الأحاديث الضعيفة ٨٩/٢ .

والشكر كما أنه يجب لله عز وجل فإنه يلزم المؤمن تجاه كل من قدم إليه معروفاً ، فقد روي أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ « من لم يشكر الناس لم يشكر الله » . حم . ٢٥٨/٢ ، ت . في البر والصلة ٣٣٩/٤ وقال حسن صحيح .

ويكون الشكر إما بالمكافأة أو بالدعاء له إذا لم يقدر على مكافأته .

فتبين بما سبق أن الشكر من شعب الإيمان ، ويشترك في إظهارها والقيام بها كل من القلب واللسان والجوارح . والله أعلم .

(١) عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان : أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله ، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار » . خ . في الإيمان ٩/١ واللفظ له م . في الإيمان ٦٦/١ .
قال النووي : « قال مالك : المحبة في الله تعالى من الواجبات في الإسلام وهو دأب أولياء الله تعالى . وقال يحيى بن معاذ الرازي : حقيقة المحبة في الله (أن لا تزيد بالبر ولا تنقص بالجفاء) .

شروح البخاري ص ١٤٠ .

وقد ورد في المحبة في الله أحاديث كثيرة تبين فضلها وتحث عليها ، والمحبة في الله من لوازم صدق محبة الله عز وجل لأن من صدق في حبه لله أحب كل ما يحبه الله وجعل ميل قلبه ورغباته كلها تبعاً لرضا الله وما يحبه الله سبحانه وتعالى .

(٢) يستدل لهذه الشعبة أنها من الإيمان بقول الله عز وجل ﴿ لا تجد قوماً =

١٠ - والإيمان بالله^(١) ،

١١ - وملائكته^(٢) ،

= يؤمنون بالله ورسوله يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو
أبناءهم وإخوانهم أو عشيرتهم ، أولئك كتب في قلوبهم الإيمان
وأيدهم بروح منه ﴿ ، آية ٢٢ سورة المجادلة .
وروري الإمام أحمد عن معاذ بن جبل رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال :
« أفضل الإيمان أن تحب لله وتبغض لله » .
حم . ٢٤٧/٥ .

والحب والبغض من أعمال القلوب .

(١) فرق المصنف بين قول لا إله إلا الله والإيمان بالله ، وفي الحقيقة ليس هناك
فرق بينهما إلا من ناحية أن قول لا إله إلا الله من عمل اللسان ، والإيمان
من عمل القلب وهو التصديق بوجود الله وإستحقاقه العبادة وحده وأنه
رب العالمين والقائم بشؤون خلقه . وهما متلازمان من ناحية أنه لا يقبل
قول اللسان ما لم يكن القلب معتقداً لوحدانية الله وكذلك لا يعتبر ما في
القلب من الإيمان ما لم ينطق بلسانه ما لم يكن بلسانه خلل .
والإيمان بالله هو أول أركان الإيمان كما قال النبي ﷺ في حديث جبريل
حينما سأل عن الإيمان : « أن تؤمن بالله وملائكته . . . » الحديث .
وهو أفضل الأعمال كما قال النبي ﷺ حينما سئل أي العمل أفضل قال :
« إيمان بالله ورسوله » ، قيل : ثم ماذا ؟ قال : « الجهاد في سبيل الله » ،
قيل : ثم ماذا ؟ ، قال : « حج مبرور » .
خ . في الإيمان ١/١١ ، م . في الإيمان ١/٨٨ ، من حديث أبي هريرة
رضي الله عنه .

(٢) الملائكة جمع ملك . والإيمان بهم هو التصديق بوجودهم وإنهم من خلق
الله خلقهم من نور وعباد مكرمون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما
يؤمرون ، ويجب الإيمان بمن سمي الله منهم أو سماه نبينا محمد ﷺ ، =

١٢ - وكتبه (١) ،

١٣ - ورسله (٢) ،

= وكذلك الأعمال التي يقومون بها فمنهم جبريل الموكل بالوحي ، ومنهم ملك الموت ، وملك الجبال ، والحفظة الموكلون ببني آدم إلى غير ذلك مما ورد في القرآن أو السنة .

(١) قال الله عز وجل ﴿ قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون ﴾ آية ١٣٦ سورة البقرة .

قال شارح الطحاوية : « أما الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين فنؤمن بما سمي الله عز وجل في كتابه مثل التوراة والإنجيل والزيبور ، ونؤمن بأن الله تعالى سوى ذلك كتباً أنزلها على أنبيائه وأنها حق ونور وهدى وبيان وشفاء » .

شرح الطحاوية ص ٣٥٠ .

قال الحلبي : « أما الإيمان بالقرآن فيتشعب شعباً ، أولها الإيمان بأنه كلام الله ، ثانيها - أنه معجز النظم ، فلو اجتمعت الأنس والجن على أن يأتوا بمثله لا يقدرّون على ذلك ، ثالثها - اعتقاد أن جميع القرآن الذي توفي النبي ﷺ عنه هو هذا الذي في مصاحف المسلمين لم يزد منه حرف ولم ينقص منه حرف » .

شعب الإيمان ١/٣١٧ .

قلت : وأيضاً الإيمان بأنه معجز في علومه وأخباره وتشريعاته . وكذلك من الإيمان به اتباع أوامره وتشريعاته .

(٢) قال الله تعالى ﴿ ورسلاً قد قصصناهم عليك ورسلاً لم نقصصهم عليك

وكلم الله موسى تكليماً رسلاً مبشرين ومنذرين ﴾ آية ١٦٤ سورة النساء .

فالإيمان برسول الله يتضمن التصديق بمن سمي الله عز وجل لنا منهم في =

= كتابه وأن لله رسلاً آخرين لم يسمهم الله عز وجل ، وأنهم بلغوا جميع ما أمرهم الله به ونصحوا في ذلك . أما الإيمان بنبينا محمد ﷺ فيتضمن تصديقه فيما أخبر وأتباعه فيما أمر وإجتنب ما نهى عنه وزجر . وقد جمع الله عز وجل هذه الشعب الأربع ، وهي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله في أكثر من آية :

فقال عز من قال ﴿ آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون ، كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، لا نفرق بين أحد من رسله ﴾ آية ٢٨٥ سورة البقرة . وقال : ﴿ ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضل ضلالاً بعيداً ﴾ ، آية ١٣٦ سورة النساء .

(١) هكذا في النسخة الإيمان بالموت . وقد يستشكل هذا من ناحية أن الموت أمر واقعي لا ينكره ولا يشك فيه مخلوق ، ولكن ورد لفظ الإيمان بالموت في بعض روايات حديث جبريل عليه السلام ، كما ذكر ذلك ابن حجر في الفتح ، قال : « وجاء في رواية مطر الوراق (وبالموت وبالبعث بعد الموت) وكذا في حديث أنس وابن عباس وقال : رواية مطر الوراق أخرجه مسلم ولم يذكر المتن بل أحال على متن الأولى وأخرجها أبو عوانة في صحيحه وغيره . وحديث أنس أخرجه البزار ، وحديث ابن عباس أخرجه الإمام أحمد وإسناده حسن » .

فتح الباري ١/١١٦ - ١١٨ .

قلت : حديث أنس عند البزار وقال فيه الضحاك بن نبراس ليس به بأس وضعفه الجمهور .

أنظر : روائد البزار مخطوط في الجامعة ص ٥ ، مجمع الزوائد ١/٤٠ .
أما رواية ابن عباس في المسند فهي من رواية شهر بن حوشب عن ابن عباس . حم . ٣١٩/١ . وأيضاً عن ابن عامر الأشعري من رواية شهر بن حوشب عنه . حم . ١٢٩/٤ .

.....
= وقال في التقريب : شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام .
ص ١٤٧ .

وروي الترمذي بسنده عن ربعي بن خراش عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لا يؤمن عبد حتى يؤمن بأربع يشهد أن لا إله إلا الله وإني رسول الله بعثني بالحق ويؤمن بالموت وبالبعث بعد الموت ويؤمن بالقدر » . قال الأحوذى : رجاله رجال الصحيح .

تحفة الأحوذى ٣٥٨/٦ .

أقوال العلماء في معنى الإيمان بالموت :

الحافظ ابن حجر لم يتكلم على معنى الإيمان بالموت وإنما نقل الأقوال في معنى قول النبي ﷺ في حديث جبريل « وبلقائه » فقال : وقيل اللقاء يحصل بالانتقال من دار الدنيا والبعث بعد ذلك . ويدل على هذا رواية « وبالموت والبعث بعد الموت » .

فتح الباري ١١٨/١ .

فكانه يشير إلى أن معنى الإيمان بالموت هو الإيمان بالانتقال من دار الدنيا ، أما البعث فبعد ذلك .

ونقل المباركفوري عن القاريء نقلاً عن المظهر أنه قال في الإيمان بالموت أي يعتقد فناء الدنيا وهو إحتراز من مذهب الدهرية القائلين بقدم العالم وبقائه أبداً . قال القاريء : وفي معناه التناسخ .

ويحتمل أن يراد اعتقاد أن الموت يحصل بأمر الله لا بفساد المزاج كما يقوله الطبيعي .

تحفة الأحوذى ٣٥٨/٦ .

قلت : ويحتمل أن يكون المراد بالإيمان بالموت هو الإيمان بما ورد في الشرع من الأمور الغيبية التي تكون أثناء الموت وبعده كتبشير المؤمن برحمة الله وإخبار الكافر بما سيصير إليه مآله ومصيره وقبض ملك الموت للروح =

١٥ - والبعث بعد الموت (١) ،

١٦ - ويؤمن بالقدر كله خيره وشره وحلوه ومره (٢) ،

= والأحوال التي وردت مما ينزل بالميت أثناء خروج روحه وبعدها وكذلك نعيم القبر أو عذابه . فهذه أمور يكون ابتداءؤها بنزول الموت وانتهاءها بالبعث بعد الموت وهي مرحلة أخرى لذا قال النبي ﷺ « ويؤمن بالموت والبعث بعد الموت » . والله أعلم .

(١) المراد بالبعث بعد الموت التصديق بالإحياء بعد الإمامة وحشر الأجساد يوم القيامة ولو كان التعبير عن ذلك باليوم الآخر كما في حديث جبريل كان أشمل لأنه يعم كل ما يقع في ذلك اليوم من حشر وحساب وميزان وجنة ونار وغير ذلك . وقد ورد في بعض روايات حديث جبريل كما عند الإمام أحمد عن ابن عباس « وتؤمن بالموت والحياة بعد الموت وتؤمن بالجنة والنار والحساب والميزان » . حم . ٣١٩/١ .

(٢) القدر : بسكون الدال وفتحها القضاء والحكم وهو ما يقدره الله عز وجل من القضاء ويحكم به من الأمور .

لسان العرب ٣٥٤٥/٥ .

والإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان الستة ، قال الله عز وجل ﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ آية ٤٩ سورة القمر .

وفي حديث جبريل المتفق عليه قال : « وتؤمن بالقدر خيره وشره » ، م . ٣٦/١ . وفي رواية الطبراني زيادة « وحلوه ومره من الله » ذكر ذلك الحافظ في الفتح ٢١٨/١ .

وللإيمان بالقدر أربع مراتب :

أولاً : العلم ، ثانياً : المشيئة ، وهما أزلتان ، ثالثاً : الكتابة ، رابعاً : خلق الأعمال ، وهما حادثتان .

أنظر : شفاء العليل ص ٢٩ وما بعدها فقد ذكرها وتوسع فيها . وذكر المخالفين لأهل السنة ورد عليهم .

- ١٧ - وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وأن ما
أخطأك لم يكن ليصيبك^(١) ،
١٨ - والصبر^(٢) ،
١٩ - والسباحة^(٣) ،
-

= والشعب الست المتقدمة وهي : الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث
بعد الموت والقدر هي أركان الإيمان التي لا يصح الإيمان ولا يقوم إلا
بالتصديق بها وعقد القلب عليها ومن نفى أو شك في شيء منها كفر .
ويجمعها حديث جبريل في الصحيحين وغيرهما عن عمر بن الخطاب رضي
الله عنه وفيه قال : أخبرني عن الإيمان ، قال : « أن تؤمن بالله وملائكته
وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره » . خ . في الإيمان
١٥/١ ، م . في الإيمان ٣٦/١ واللفظ له ، د . في السنة ٢٧١/٢ ،
ن . في الإيمان ٩٨/٨ ، ج ه . في المقدمة ٢٤/١ ، حم . ٢٨/١ .

(١) هذا تابع للإيمان بالقدر وهو من كمال الإيمان بالقدر . يدل عليه ما روي
زيد بن ثابت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « لو كان لك مثل أحد ذهباً
أو مثل جبل أحد ذهباً تنفقه في سبيل الله ما قبله منك حتى تؤمن بالقدر ،
فتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك ،
وأنت إن مت على غير هذا دخلت النار » . ج ه . في المقدمة ٣٠/١
واللفظ له ، وذكره أبو داود ٢٧٢/٢ ولم يذكر لفظه . وإنما أحال على لفظ
الرواية الموقوفة على ابن مسعود وروي البزار في مسنده عن أبي الدرداء عن
رسول الله ﷺ قال : « لا يبلغ عبد حقيقة الإيمان حتى يعلم أن ما أصابه
لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه » . قال البزار : إسناده حسن .
أنظر : كشف الأستار ٢٧/١ .

(٢) هكذا في المخطوط ، وهو مكرر وقد سبق الكلام عليه ص ١٨٦ .

(٣) السباحة في اللغة : الجود والمسامحة : المساهلة .

= لسان العرب ص ٢٠٨٨ .

٢٠ - والاستثناء في كل كلام (١) ،

= عدَّ النبي ﷺ السَّحَاة من أخلاق الإيمان كما روي الإمام أحمد عن عمرو بن عبسة أنه قال للنبي ﷺ ما الإيمان ؟ ، قال : « الصبر والسَّحَاة » حم - ٣٨٥/٤ .

والسَّحَاة في الإسلام مطلوبة سواء كان بمعنى الجود وهو أن تسمح بما في يدك فإن النبي ﷺ كان أجود الناس وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل . كما في حديث ابن عباس عند البخاري في الإيمان ٥/١ . وكذلك بمعنى المساهلة وهو أن تسمح بشيء من حقوقك فقد روي البخاري عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى » . خ . في كتاب البيوع ٥٠/٣ . قال ابن حجر : « وفيه الحُض على السَّحَاة في المعاملة وإستعمال معالي الأخلاق وترك المشاحة والحُض على ترك التضييق على الناس في المطالبة وأخذ العفو منهم » .

فتح الباري ٣٠٧/٤ .

(١) معنى قوله : « الإستثناء في كل كلام » أي قول : « إن شاء الله » فيما ينوي عمله في المستقبل فيقول : أفعل كذا إن شاء الله . قال الله عز وجل ﴿ وَلَا تَقُولنَّ لشيءٍ أنا فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ﴾ آية ٢٣ سورة الكهف .

وورد في الإستثناء عدة أحاديث بعضها يحرمه وبعضها يوجبها . ذكر هذه الأحاديث ابن الجوزي في الموضوعات وغيره وقال عنها أنها موضوعة . أنظر : الموضوعات لابن الجوزي ١٣٤/١ - ١٣٦ .

ولعل ابن شاهين رحمه الله استدل بشيء منها لجعله الإستثناء شعبة من الإيمان لأنه ورد في لفظ بعضها قولهم : « إن من تمام إيمان العبد الإستثناء أن يستثنى فيه » ، وأيضاً : « أن من تمام إيمان العبد أن يستثنى في كل حديثه » . أنظر اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ٤٢/١ .

٢١ - والغضب الذي لا يدخله غضبه في باطل (١) ،

(١) الغضب : هو ثوران دم القلب إرادة الإنتقام . أنظر المفردات ص ٣٦١ .
وقال في لسان العرب : « الغضب من المخلوقين شيء يداخل قلوبهم ومنهم محمود ومذموم . فالمذموم ما كان في غير الحق ، والمحمود ما كان في جانب الدين والحق . لسان العرب ٣٢٦٣/٥ . قلت : المراد هنا الغضب المحمود ، وهو ما كان في جانب الدين والحق ، وهو من أخلاق النبي ﷺ ، كما روت السيدة عائشة رضي الله عنها قالت : « وما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله عز وجل فينقم لله بها » .
خ . في المناقب ١٥١/٤ واللفظ له ، م . في الفضائل ١٨١٣/٤ .
ومراد بقلوبه : « الذي لا يدخله غضبه في باطل » أي لا يستولى عليه الغضب بحيث يجعله ينتقم أو يفعل ما لا يجوز له ويدعى أن ذلك من أجل الله . مثال ذلك ما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ « أنه أخبر عن رجلين من بني إسرائيل كان أحدهما مجتهداً في العبادة وكان الآخر مسرفاً على نفسه فكانا متآخيين ، فكان المجتهد لا يزال يرى الآخر على ذنب فيقول يا هذا اقصر ، فيقول خلني وربى أبعثت علي رقيباً . قال : إلى أن رآه يوماً على ذنب استعظمه فقال له ويحك اقصر قال خلني وربى أبعثت علي رقيباً ، فقال والله لا يغفر الله لك أو لا يدخلك الله الجنة أبداً ، قال : فبعث الله ملكاً فقبض أرواحهما واجتمعا فقال للمذنب اذهب فأدخل الجنة برحمتي وقال للآخر أكنت بي عالماً أكنت على ما في يدي خازناً؟ اذهبوا به إلى النار » ، قال أبو هريرة : والذي نفسي بيده لتكلم بكلمة أو بقت دنياه وآخرته » . أخرجه حم . ٣٢٣/٢ ، د . في الأدب ٣٠١/٢ .

وروي عن النبي ﷺ أنه كان يقول في دعائه : « اللهم أسألك خشيتك في الغيب والشهادة وكلمة الحق في الغضب والرضا » رواه الإمام أحمد عن عمار رضي الله عنه ٢٦٤/٤ .

٢٢ - والرضا الذي لا يخرج رضاء من حق (١) ،

٢٣ - وإذا قدر لم يتعاط ما ليس له (٢) ،

= ولعل مما جعل ابن شاهين يعد هذه الخلّة من شعب الإيمان هو ما رواه الطبراني في الصغير عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً : « ثلاث من أخلاق الإيمان : من إذا غضب لم يدخله غضبه في باطل ، ومن إذا رضي لم يخرج رضاء من حق ، ومن إذا قدر لم يتعاط ما ليس له » ، وقال : لم يروه عن الزبير بن عدي إلا بشر بن الحسين . المعجم الصغير ص ٦١ . قلت : وهو بشر بن الحسين أبو محمد الأصبهاني قال أبو حاتم : يكذب على الزبير . ميزان الاعتدال ٣١٤/١ . وقال ابن حبان : يروى عن الزبير نسخة موضوعة ما لكثير حديث منها أصل ، وروى عنه حجاج بن يوسف بن قتيبة تلك النسخة . المجروحين لابن حبان ١٩٠/١ .

قلت : وهو الراوي هنا عن بشر بن الحسين . وقد ذكر البيهقي في الشعب هذا الحديث من قول السري السقطي وليس حديثاً . أنظر شعب الإيمان مخطوط الجامعة ج ٣ قسم ١ ص ١٣٣ .

(١) المراد هنا : أن يلتزم المؤمن جانب العدل والحق ، فلا يطغى في جانب الرضاء فيخرجه رضاء عن أحد إلى أن يتجاوز الحد الشرعي أو أن يقدمه على من هو أولى منه أو يمدحه بما ليس منه . وتقدم قول النبي ﷺ في دعائه : « اللهم أسألك خشيتك في الغيب والشهادة وكلمة الحق في الغضب والرضا » .

(٢) المراد بهذا - والله أعلم - أن المؤمن إذا تمكن من أن ينتقم لنفسه أو أن يستوفي حقه ممن ظلمه وتعدى عليه فلا يتجاوز في الانتقام أو استيفاء الحق بل يأخذ حقه ويدع ما ليس له فيه حق . ولعل حديث أنس المتقدم في أعلى الصفحة هو الذي جعل ابن شاهين رحمه الله يعد هذه الخصال من شعب الإيمان . والله أعلم .

٢٤ - ويعلم أن الله عز وجل معه حيث كان (١) ،

(١) المراد بالمعية هنا هي معية العلم ، وهو مذهب أهل السنة والجماعة في إثبات المعية العامة خلافاً لقول الجهمية الذين يقولون إن الله في كل مكان ولا يخلو منه مكان ولا زمان . أنظر : الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد ص ٩٢ ضمن عقائد السلف .

ولا شك أن تصور الإنسان واستشعاره أن الله معه حيث كان مما يجعله يحرص على أداء الطاعة والعبادة على أكمل وجه مع الحذر من المعاصي والبعد عنها وكل ما يغضب الله عز وجل .

ومرتبة الإحسان الواردة في حديث جبريل وهي قوله ﷺ « أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك » ، تقدم تخريجه أنظر ص ٢١٠ .

فهذه المرتبة هي أعلى مراتب الدين وهذه الشعبة داخلة ضمن مرتبة الإحسان ولو ذكر بدل هذه الشعبة شعبة الإحسان لكان أولى وأشمل .

وقد روى الطبراني في الأوسط وغيره عن عبادة بن الصامت مرفوعاً : « إن أفضل الإيمان أن تعلم أن الله معك حيث كنت » وقال : لم يروه عن

عروة بن رويم اللخمي إلا محمد بن مهاجر تفرد به عثمان بن سعيد بن كثير . معجم الطبراني الأوسط ج ٢ ورقة ٢٥٩/ب مصور في مكتبة

الشيخ حماد الأنصاري . وأخرجه أبو نعيم في الحلية وقال : غريب من حديث عروة لم نكتبه إلا من حديث محمد بن مهاجر . حلية الأولياء

١٢٤/٦ . قلت : رواته ثقات وإسناده جيد إلا ما قيل في عروة بن رويم اللخمي أنه يرسل عن عبد الرحمن بن غنم الراوي عن عبادة بن

الصامت .

أنظر : تهذيب التهذيب ١٧٩/٧ .

وقد وهم الهيثمي حين قال عن عثمان بن بكير الراوي عن محمد بن مهاجر أنه لم ير من ذكره بثقة ولا جرح مع أنه مذكور في التهذيب والتقريب على

أنه من رجال أبي داود والنسائي وقال عنه ابن حجر : ثقة عابد .

أنظر : تقريب التهذيب ص ٢٣٣ .

٢٥ - والتبرىء من الشح^(١) ،

(١) الشح في اللغة : أشد البخل . وقيل : هو البخل مع الحرص ، وقيل : البخل يكون في أفراد الأمور وآحادها ، والشح عام . النهاية في غريب الحديث ٤٤٨/٢ .

ومما يدل على أن المؤمن يجب أن لا يكون شحيحاً لما فيه من الخصال الذميمة التي يكون فيها هلاك المسلم : قول الله عز وجل ﴿ ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ﴾ آية ١٦ سورة التغبين .

ومما يدل على أن الشح لا يجتمع مع الإيمان حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ولا يجتمع شح وإيمان في قلب رجل مسلم » . أخرجه حم . ٣٤٠/٢ ، ٣٤٢ ، ن . في الجهاد ١٣/٦ - ١٤ .

ومدار الروايات التي أخرجها النسائي في هذا الحديث على صفوان بن أبي يزيد ، وقال عنه في التقريب : مقبول . وتابعه عند الإمام أحمد سهيل بن أبي صالح عن القعقاع بن اللجلاج عن أبي هريرة ، وعن أبيه ذكوان السمان عن أبي هريرة . وقال ابن حجر عن سهيل : صدوق تغير بآخره . التقريب ص ١٣٩ .

فالحديث بالمتابعات حسن .

وروى أبو داود بسنده عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال : خطب رسول الله ﷺ فقال : « إياكم والشح فإنما هلك من كان قبلكم بالشح ، أمرهم بالبخل فبخلوا وأمرهم بالقطيعة فقطعوا وأمرهم بالفجور ففجروا » ، د . . في الزكاة ٢٦٨/١ .

فدلت الآية والأحاديث المتقدمة على أن الشح خصلة ذميمة لا تأمر إلا بالفجور وقطع الرحم والبخل ، وهذا لا يتفق مع الإيمان الذي يأمر بالأخلاق الكريمة وصلة الرحم والإنفاق بلا تبذير ولا تقتير ، فعلى هذا التبري من الشح يكون بالإتصاف بالأخلاق الكريمة التي دعا إليها الإيمان كالجود والسماحة والصدق وصلة الرحم وما إلى ذلك . والله أعلم .

٢٦ - وأن يكون خازناً للسانه^(١) ،

٢٧ - ويكون الله عز وجل ورسوله أحب إليه مما سواهما^(٢) .

(١) قال في اللسان : « خزن الشيء يخزنه خزاناً واختزنه : أحرزه وجعله في خزانة واختزنه لنفسه » .

لسان العرب ١١٥٤/٢ .

قلت : المراد هنا حفظ اللسان وصونه عن الكلام الباطل وقول السوء . قال الله عز وجل ﴿ ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد ﴾ آية ١٨ سورة ق . وقال : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً ﴾ آية ٧٠ سورة الأحزاب .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت » . خ . في الأدب ١٠/٨ م . في الإيمان ٦٨/١ .

ولعل ابن شاهين اقتبس هذه الشبهة بهذا اللفظ مما رواه أنس رضي الله عنه مرفوعاً : « لا يستكمل عبد حقيقة الإيمان حتى يخزن لسانه » . أخرجه البيهقي في الشعب ج ٢ قسم ١ ورقة ١٩٠ ، والطبراني في الصغير ص ٧٢ وقال : لم يروه عن هشام بن حسان إلا داود بن هلال تفرد به زهير بن عباد .

قال الهيثمي : وفيه داود بن هلال وذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه ضعفاً وبقية رجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد ٣٠٢/١٠ .

وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب ٦٦/٢ وفي إسناده عطاء بن عجلان الحنفي ، قال في التقريب : متروك بل أطلق عليه ابن معين والفلاس وغيرهما الكذب ، التقريب ص ٢٣٩ .

(٢) روى أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قوله : « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما . . . » .

قال ابن بطال : محبة العبد لخالقه التزام طاعته والانتهاز عما نهى عنه ومحبة =

٢٨ - وأن يحب العبد لا يحبه إلا لله عز وجل (١) .

٢٩ - وأن يكره أن يرجع إلى الكفر بعد إذ أنقذه الله منه ، كما يكره أن يلقى في النار (٢) ،

= الرسول ﷺ كذلك هي التزام شريعته .

عمدة القاري ١/١٤٨ .

(١) تقدم الكلام عليها رقم ٨ ص ١٨٩ .

(٢) يدل على هذا حديث أنس رضي الله عنه الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما وهو قوله ﷺ : « ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان » وذكر « وأن يكره أن يعود في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار » . تقدم تخريجه في التعليق قبله .

فهذا فيه التصريح بكره الكفر والعودة إليه كما يكره أن يلقى الإنسان في النار . وهذه شعبة عظيمة من شعب الإيمان وهي لا تتحقق إلا لمن قوى إيمانه ورسخ اعتقاده بأن هذا الدين هو النجاة وما عداه هلاك ودمار ، لهذا يؤثر الألم الدنيوي وهو الإلقاء في النار على أن يكفر بالله ليفوز بالنعيم المقيم في الآخرة ، فمن كان كذلك فقد ذاق طعم الإيمان كما قال النبي ﷺ .

قال الحلبي : « إن الشح بالدين ينقسم إلى قسمين :

أحدهما : الشح بأصله كيلا يذهب .

والآخر : الشح بكماله كيلا ينقص .

والشحان من الإيمان ، فالله مدح شعبياً على شحه بدينه ، وكذلك مدح يوسف عليه السلام على شحه بإيمانه أن ينقص باستعصامه ، وقوله ﴿ رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه ﴾ آية ٣٣ سورة يوسف . شعب الإيمان للحلبي ٢/١٨١ .

- ٣٠ - وأن يحب لله (١) ،
 ٣١ - ويعطي الله ،
 ٣٢ - ويمنع لله (٢) ،
 ٣٣ - ويكون مآلفه يألف ويؤلف (٣) ،

(١) تقدم الكلام عليها ص ١٨٩ .

(٢) يدل على أن هاتين الشعبتين من الإيمان قول الله عز وجل ﴿ قل ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ﴾ آية ١٦٢ سورة الأنعام . وكذلك حديث سهل بن معاذ الجهني عن أبيه أن النبي ﷺ قال : « من أعطى الله ومنع لله وأحب لله وأبغض لله وأنكح لله فقد استكمل إيمانه » . تقدم تخريجه ص ١٨٤ .

فدلت الآية والحديث على أنه لا يكمل الإيمان حتى يكون ميل القلب ومحبه وفعل الجوارح من عطاء ومنع وحب وبغض وجميع شؤون الحياة لله عز وجل وفي سبيل مرضاته .

(٣) قوله : مآلفه ، مأخوذ من ألف بفتح الهمزة وكسر اللام . قال في اللسان : ألفت الشيء وألفت فلاناً : أنست به . لسان العرب ١/١٠٨ . فالمؤالفة إذاً هي الإستئناس بالناس وعدم النفرة منهم ، وقد روي في هذه عدة أحاديث تدل على أنها من الإيمان :
 منها : ما رواه الإمام أحمد وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « المؤمن مؤلف ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف » . حم .
 ٢/٤٠٠ ، البيهقي في شعب الإيمان ج ٣ قسم ١ ورقة ١١٣ ، قال الهيثمي : رواه أحمد والبزار ورجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد ٨/٨٧ . قال الألباني : كلهم من رجال مسلم فهو صحيح على شرطه . =

٣٤ - ويكون محباً للإسلام والإيمان وأعمال الخير كما
يحب الجائع الطعام والظمآن الشراب^(١) ،

= سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٦٧/١ .

وروى الإمام أحمد أيضاً عن سهل بن سعد عن النبي ﷺ قال : « المؤمن
مألفة ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف » . حم ٣٣٥/٥ ، والبيهقي في
الشعب ج ٣ ، قسم ١ ، ورقة ١١٣ .

وروى الطبراني في الصغير عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال
رسول الله ﷺ : « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً ، الموطئون أكنافاً ،
الذين يألفون ويؤلفون ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف » . المعجم الصغير
للطبراني وقال : لم يروه عن محمد بن عيينة أخي سفيان إلا يعقوب بن
عباد القلزمي ٥٨/١ . قال الهيثمي لم أر من ذكره . مجمع الزوائد
٥٨/١ . وقد خرج هذه الروايات الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة
١٦٦/١ وما بعدها .

فتبين بما سبق من الأحاديث أن المؤمن مطالب بأن يكون مألفة يألف
ويؤلف أي يكون حسن العشرة طيب الكلام طاهر السريرة محباً لمن حوله
من اخوانه ناصحاً لهم فهو بهذا يستأنس باخوانه ويستأنسوا به .

(١) حب الإيمان والإسلام وأعمال الخير من الإيمان لأنها فرع عن محبة الله
عز وجل ومحبة رسول الله ﷺ ، وقد قال الله سبحانه ﴿ قل إن كنتم تحبون
الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم ﴾ آية ٣١ سورة آل عمران .
وقال ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا
في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾ آية ٦٥ سورة النساء .

وروى ابن عاصم في السنة عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن
النبي ﷺ قال : « ألا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به » .
قال الألباني في تعليقه بعد أن ذكر من خرجه : كلهم عن نعيم بن حماد
المروزي به . السنة لابن أبي عاصم ١٢/١ .

=

= وقد ضعف هذا الحديث ابن رجب في جامع العلوم والحكم ، ص ٣٦٤ . وحسنه النووي وقال : حديث حسن صحيح رويناه في كتاب الحجة بإسناد صحيح . جامع العلوم والحكم ص ٣٦٤ .

فهذا الحديث إن صح دليل على أن من كمال الإيمان أن يكون محباً للإسلام وما جاء به رسول الله ﷺ بطبعه .

وروى الإمام أحمد عن أبي رزين العقيلي أنه قال : يا رسول الله ما الإيمان ؟ قال : « أن تشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله وأن يكون الله ورسوله أحب إليك مما سواهما وأن تحرق بالنار أحب إليك من أن تشرك بالله وأن تحب غير ذي نسب لا تحبه إلا لله عز وجل ، فإذا كنت كذلك فقد دخل حب الإيمان في قلبك كما دخل حب الماء للظمآن في اليوم القاطظ » . حم . ١١/٤ .

قال الهيثمي : في إسناده سليمان بن موسى وقد وثقه ابن معين وأبو حاتم وضعفه آخرون . مجمع الزوائد ١/٥٤ . وقال في التقريب سليمان بن موسى الأشدق صدوق فقيه في حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل . التقريب ص ١٣٦ .

قلت : الحديث دليل على أن من تحققت فيه هذه الأمور المذكورة فقد دخل حب الإيمان في قلبه ، ومن أحب الإيمان فهو مؤمن ومن كرهه فليس بمؤمن . قال الله عز وجل ﴿ ولكن الله يحب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان ﴾ . آية ٧ سورة الحجرات . ولعل ابن شاهين استنبط هذه الشعبة من حديث أبي رزين المتقدم وإلا فهي داخلة ضمن شعبة حب الله وحب رسوله لأن حبهما هو حب ما جاء به محمد ﷺ من عند الله من إسلام وإيمان وأعمال خير وبر . والله أعلم .

٣٥ - وتكون أعمال الإسلام فيه ظاهرة وأعمال الإيمان في قلبه (١) ،

٣٦ - وأن يكون بحسن الخلق موصوفاً (٢) ،

(١) المراد بهذه الشعبة أن يتصف المؤمن بأعمال الإسلام الظاهرة من صلاة وزكاة وحج وصيام وغير ذلك وأن يكون قلبه متمكناً فيه أعمال الإيمان القلبية من الإيمان بالله وملائكته وغير ذلك من أركان الإيمان ، كذلك من الخوف والرجاء والتوكل والحب لله ورسوله وغير ذلك فيكون دينه إيماناً بقلبه وعملاً بجوارحه .

ويستدل لهذا بما روى أنس عن النبي ﷺ قال : « الإسلام علانية والإيمان في القلب » قال : ثم يشير إلى صدره ثلاث مرات يقول : « التقوى ههنا ، التقوى ههنا » . حم . ١٣٥/٣ ، مسند أبي يعلى (مخطوط في الجامعة) ٧٦٢/٢ .

وفي إسناده علي بن مسعدة . قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح ما خلا علي بن مسعدة . مجمع الزوائد ٥٢/١ . وقال في التقريب : صدوق له أوهام . ص ٢٤٩ .

والصحيح أن هذا لا يعد من شعب الإيمان وإنما هو وصف لهذا الدين بأن منه الأعمال الظاهرة ومنه الأعمال القلبية كما هو حديث أنس المتقدم ، وكذلك حديث جبريل حيث وصف الدين بأن منه إسلام وإيمان وإحسان ، ويرجع كله إلى عمل القلب والجوارح . وقد استدل بحديث أنس ابن رجب المراد به ابن رجب صاحب جامع العلوم والحكم على التفريق بين الإسلام والإيمان إذا اجتمعا وأن المراد بالإسلام الأعمال الظاهرة والمراد بالإيمان الأعمال القلبية كالتصديق وغيره ، والله أعلم .

أنظر جامع العلوم والحكم ص ٢٧ .

(٢) الخلق : بضم الخاء واللام أو سكون اللام هو الدين والطبع والسجية .
أنظر : النهاية ٧٠/٢ . =

٣٧ - وأن يكون مأموناً على كل مال وعرض وأمانة (١) .

= قال الحليني : حسن الخلق سلامة النفس نحو الأرفق الأحمد من الأفعال .

شعب الإيمان للحليمي ٢٥٧/٣ .

وقد ذكر بعض العلماء معاني أخرى مستنبطة من أقوال الرسول الله ﷺ نذكر منها قول عبدالله بن المبارك : حسن الخلق بسط الوجه وبذل المعروف وكف الأذى . وقال الإمام أحمد : حسن الخلق أن لا تغضب ولا تحقد . وقال محمد بن نصر المروزي : قال بعض أهل العلم حسن الخلق كظم الغيظ لله وإظهار الطلاقة والبشر إلا للمبتدع والفاجر والعفو عن الزالين إلا تأديباً وإقامة الحد وكف الأذى عن كل مسلم إلا تغيير منكر وأخذاً بمظلمة المظلوم من غير تعد .

أنظر : جامع العلوم والحكم ص ١٧٣ .

قلت : قال الله عز وجل عن نبيه ﷺ ﴿ وانك لعلی خلق عظیم ﴾ آية ٤ سورة ن . وقالت عائشة رضي الله عنها حين سئلت عن خلق النبي « فان خلق نبي الله ﷺ كان القرآن » . م . في صلاة المسافرين ٥١٣/١ ، د . في الصلاة ٢١١/١ ، ن . في قيام الليل ١٩٩/٣ ، حم . ٥٤/٦ .

فعلى هذا فأكمل الناس في حسن خلقه من كان مهذباً بالقرآن متأسياً بالنبي ﷺ في جميع أموره ، ومن نقص منه شيء فقد نقص من خلقه بحسبه . وقد ورد عن النبي ﷺ أحاديث في الحث على حسن الخلق وأنه من الإيمان ، منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً » . سبق تخريجه ص ١٥٥ .

(١) يستدل لهذه الشعبة بقول الله عز وجل ﴿ ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ﴾ آية ٥٨ سورة النساء . وقوله ﴿ والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون ﴾ آية ٨ سورة المؤمنون .

٣٨ - وأن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه^(١) ،

٣٩ - وأن يكون لابساً للتقوى^(٢) ،

= قال ابن كثير عند تفسير آية النساء : « وهو يعم جميع الأمانات الواجبة على الإنسان من حقوق الله عز وجل على عباده ومن حقوق العباد بعضهم على بعض كالودائع وغير ذلك مما يؤتمنون من غير اطلاع بينة على ذلك ، فأمر الله عز وجل بأدائها » .

تفسير ابن كثير ٥١٥/١ .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم » . حم . ٣٧٨/٢ ، ت . في الإيمان ١٧/٥ ، وقال حسن صحيح ، ن . في الإيمان ١٠٥/٨ .

وعن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « أتدرون من المؤمن ؟ » ، قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : « من أمنه المؤمنون على أنفسهم وأموالهم » . حم . ٢٠٦/٢ .

والأمن على الأنفس يدخل فيه الأمن على النفس من القتل أو الاعتداء بالضرب ، ويدخل فيه الأمن على الأعراض وعدم الاعتداء عليها سواء بالهتك والقذف .

(١) يدل على أن هذه الشعبة من الإيمان حديث أنس عن النبي ﷺ قال : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » . حم . ٢٠٦/٣ ، خ . في الإيمان ٩/١ ، م . في الإيمان ٦٦/١ ، ت . في صفة القيامة ٦٦٧/٤ ، ن . في الإيمان ١١٥/٨ ، ج ه في المقدمة ٢٦/١ .

(٢) قال في القاموس : « التقوى أصله تقيا - بفتح التاء وسكون القاف للفرق بين الاسم والصفة - واتقيت الشيء حذرتة » . القاموس المحيط ٤٠٣/٤ .

والتقوى هي أن يجعل الإنسان بينه وبين عذاب الله وقاية ويكون ذلك =

= بطاعته سبحانه واجتناب معاصيه . وقد وصف الله عز وجل المتقين بما يدل على هذا ، قال عز وجل ﴿ ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون ﴾ . أول سورة البقرة .

وقال عز وجل ﴿ ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون ﴾ آية ١٧٧ سورة البقرة .

فظاهر من هذا أن التقوى هي طاعة الله واجتناب محارمه ، فتشمل الإيمان كله إلا أن هناك آثاراً تصف التقوى بأنها الحذر من المعاصي صغيرها وكبيرها وكذلك ترك بعض الحلال خوفاً من الوقوع في الحرام وهذا أكمل التقوى كما روى الترمذي عن عطية السعدي وكان من أصحاب النبي ﷺ قال : « لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذراً لما به بأس » . ت . في صفة القيامة ٦٣٤/٤ وقال : حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، جه . في الزهد ١٤٠٩/٢ . عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : « تمام التقوى أن يتقي الله العبد حتى يتقيه من مثقال ذرة وحتى يترك بعض ما يرى أنه حلال خشية أن يكون حراماً حجاباً بينه وبين الحرام » . وقال الثوري : « إنما سموا المتقين لأنهم اتقوا ما لا يتقى » . ذكر ذلك ابن رجب ، أنظر جامع العلوم والحكم ص ٧٠ . ولعل هذا ما عناه هنا بهذه الشعبة وذلك أن يكون متلبساً بالتقوى فيما يعرض له فيتقي المحارم ويدع بعض الحلال خشية الحرام . والله أعلم .

٤٠ - والحياء^(١) ،

٤١ - والعفة^(٢) ،

(١) الحياء هو انقباض النفس عن القبائح وتركه لذلك . المفردات ص ١٤٠ .
قال ابن رجب : « الحياء نوعان :

النوع الأول - خلق وجبلة غير مكتسب وهو من أجل الأخلاق التي يمنحها الله عز وجل العبد ويحبها عليها .

النوع الثاني - ما كان مكتسباً من معرفة الله عز وجل ومعرفة عظمتة وقربه من عباده وإطلاعه عليهم وعلمه بخائنة الأعين وما تخفي الصدور . فهذا من أعلى خصال الإيمان بل هو من أعلى درجات الإحسان » .

جامع العلوم والحكم ص ١٨٩ .
وقد ورد في السنة أحاديث كثيرة في الحياء وبيان أيضاً أنه من شعب الإيمان ، منها حديث عمران بن الحصين أن النبي ﷺ قال : « الحياء خير كله » . م . في كتاب الإيمان ٦٤/١ .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « والحياء شعبة من الإيمان » . خ . في الإيمان ٩/١ ، م . في الإيمان ٦٣/١ .

(٢) العفة هي الكف عما لا يحل ويحمل .

لسان العرب ٣٠١٥/٤ .

وقد ورد في القرآن الكريم دعوة المسلم إلى العفة فقال عز وجل ﴿ وليستغفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله ﴾ آية ٣٣ سورة النور . وقال سبحانه ﴿ يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف ﴾ آية ٢٧٣ سورة البقرة .

وروى مسلم عن عياض بن حمار المجاشعي أن النبي ﷺ قال في خطبته : « وأهل الجنة ثلاثة ذو سلطان مقسط متصدق موفق ، ورجل رحيم رقيق القلب لكل ذي قربى ومسلم ، وعفيف متعفف ذو عيال » . م . في صفة الجنة ٢١٩٧/٤ حم . ٤٢٥/٢ ، ٤٧٩ .

- ٤٢ - وأن لا يزني ،
 ٤٣ - ولا يشرب الخمر ،
 ٤٤ - ولا يسرق^(١) ،
 ٤٥ - ولا يقتل^(٢) ،

(١) الخصال المذكورة وهي الزنا وشرب الخمر والسرقة عدها النبي ﷺ من الأعمال التي لا تجتمع مع الإيمان . فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن » . خ . في المظالم ١١٨/٣ ، م في الإيمان ٧٦/١ . ولعل ابن شاهين رحمه الله استدلل بهذا الدليل على أن تركها من شعب الإيمان ، ولا شك أن ترك المحرمات خوفاً من الله عز وجل مراعاة لحدوده مما يؤجر عليه الإنسان الأجر العظيم ، يدل على ذلك قول النبي ﷺ : « سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ، فقال : ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال فقال إني أخاف الله » . الحديث . خ . في الأذان ١١١/١ ، م . في الزكاة ٧١٥/٢ ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

فترك الزنا يعد من الإيمان إذا امتحن الإنسان به وعرض له ثم تركه خوفاً من الله عز وجل ، أما عدم قيام الإنسان بهذه الأفعال القبيحة فلا يعد من الإيمان وإنما يكون داخلاً في طاعة الله عز وجل وطاعة رسوله ﷺ . وأيضاً تقدم في الشعبة رقم ٣٧ قوله : « وأن يكون مأموناً على كل مال وعرض وأمانة » ، فتدخل هذه الشعب مع الشعبين بعدها وهي شعبة : ولا يقتل ولا يختلس خلصة في الأمانة . والله أعلم .

(٢) المراد بالقتل هنا : القتل بغير حق ، وهو قتل المؤمن ظلماً وعدواناً ، وكذلك قتل المعاهد . قال الله عز وجل ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً ﴾ آية ٩٣ سورة النساء .

٤٦ - ولا يجتلس خلصة (١) ،

٤٧ - وأن يكون موقناً مصداقاً بكل ما جاء عن الله عز وجل ورسوله ﷺ (٢) ،

= وروى البخاري بسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال :
لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً . خ . في
الديات ٣/٩ .

وقد ورد تحريم قتل المعاهد أيضاً ، فعن أبي بكر رضي الله عنه عن
النبي ﷺ قال : « من قتل نفساً معاهدة بغير حلها حرم الله عليه الجنة أن
يجد ريحها » . حم . ٣٦/٥ ، ن . في القسامة ٢٥/٨ .
(١) الخلصة - بضم الخاء وسكون اللام - ما يؤخذ سلباً ومكابرة .

النهاية ٦١/٢ .

وقد ورد النهي عن النهبة وإنها لا تجتمع مع الإيمان في قول النبي ﷺ :
« ولا ينتهب نهبه يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينهبها وهو مؤمن » .
خ . ١١٨/٣ ، م . ٧٦/١ ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .
وقد فسر ابن الأثير النهبة بقوله : « النهب الغارة والسلب أي لا يجتلس
شيئاً له قيمة عالية » .

النهاية ١٣٣/٥ .

فتكون بهذا الخلصة هي النهبة .

والقول في هاتين الشعبتين كالقول في الشعب الثلاث المتقدمة عليهما من
ناحية أن عدها من شعب الإيمان وأن كل واحدة منها شعبة مستقلة لا
يستقيم كما تقدم . والله أعلم .

(٢) اليقين هو العلم وازاحة الشك وتحقيق الأمر . لسان العرب ٤٩٦٤/٦ .
فأرفع درجات التصديق هو اليقين .

وقد روى الطبراني عن ابن مسعود رضي الله عنه قوله : « الصبر نصف الإيمان
واليقين الإيمان كله » . المعجم الكبير للطبراني ١٠٧/٩ ، وتقدم تخريجه =

٤٨ - وأن يكون مخالطاً للناس صابراً على أذاهم (١) .

٤٩ - وأن يكون إذا وجد الوسوسة من العدو لأن يخرج من السماء فتخطفه الطير أحب إليه من أن يتكلم به (٢) ،

= وكذلك بيان معناه ص ١٨٧ .

فاليقين إذا تمكن في القلب فانه يدفع الجوارح إلى العمل ، وقد نقل الحافظ ابن حجر هذا المعنى عن سفيان الثوري قال : « لو أن اليقين وقع في القلب لطار اشتياقاً إلى الجنة وهرباً من النار » . فتح الباري ٤٨/١ .
(١) يستدل لهذه الشعبة بحديث ابن عمر مرفوعاً : « المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم أعظم أجراً من الذي لا يخالطهم ولا يصبر على أذاهم » . حم . ٤٣/٢ ، ت في صفة القيامة ٦٦٢/٤ ، جه . في الفتن ١٣٣٨/٢ .

قال الصنعاني في معنى هذا الحديث : « فيه أفضلية من يخالط الناس مخالطة يأمرهم فيها بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحسن مقابلتهم ويصبر على ذلك » .

سبل السلام ٢١١/٤ .

هذه الشعبة تكون من الإيمان لما فيها من الأعمال التي يحبها الله عز وجل من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والصبر على الأذى في سبيل الله وكذلك تعليم الجاهل والتعامل مع الناس بالخلق الحسن ، فهذا كله من باب التواصي بالصبر وبالخلق الذي قال الله عز وجل ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خَسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بالصبر ﴾ سورة العصر .

(٢) المراد بالوسوسة هو ما يدخله الشيطان على المسلم من القاء الشبه على قلبه لزعة إيمانه وتشكيكه في عقيدته . وقد ورد أن الخوف منها من الإيمان كما في حديث عائشة رضي الله عنها المتقدم ص ١٧٢ .

٥٠ - وأن يكون الإيمان فيه إقراراً بلسانه ومعرفة بقلبه
وعملاً بأركانه (١) ،

٥١ - وأن يكون مؤلفاً للمساجد (٢) .

٥٢ - وأن يكون منفقاً من الإقتار ،

٥٣ - وأن ينصف الخلق من نفسه ،

-
- (١) ما ذكر هنا هو الإيمان عند أهل السنة والحديث وجعله شعبة من شعب الإيمان غير صحيح ، لأن الإيمان المطلوب شرعاً موزع على القلب واللسان والجوارح ، فلا يمكن أن يعد شعبة من الإيمان .
- (٢) قال في اللسان : ألف الشيء لزمه . ويقال ألقت الموضع أو ألفه مؤلفة والافا .

لسان العرب ١/١٠٨ .

فعلى هذا يكون معنى مؤلفة المساجد هو لزومها وتعودها للصلاة والذكر ، وقد روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا رأيت الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان فان الله قال ﴿ إِنَّمَا يعمُر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر ﴾ . أخرجه حم . ٦٨/٣ ، ٧٦ ، ت . في التفسير ٥/٢٧٧ وقال حديث حسن غريب ، دي . في كتاب الصلاة ١/٢٧٨ ، جه . في المساجد ١/٢٦٣ .

فتبين بهذا أن لزوم المساجد وتعودها من شعب الإيمان لما فيه من الصبر على الطاعة وحبس النفس في مرضاة الله عز وجل وتعاهد بيوت الله بالذكر والصلاة وكذلك العمارة والصيانة والنظافة ، فقد ورد لفظ آخر للحديث وهو قوله « يتعاهد » في رواية عند الترمذي . أنظرت . في الإيمان ٥/١٢ . والتعاهد يدخل فيه تعاهدها بالعمارة والصيانة والنظافة ، والله أعلم .

٥٤ - وأن يبذل السلام للخلق^(١) ،

(١) هذه الشعب الثلاث ورد تسميتها من الإيمان عن عمار بن ياسر رضي الله عنهما ، فقد روى الإمام أحمد في كتاب الإيمان بسنده عن عمار قال : « ثلاث من جمعهن جمع الإيمان : الإنصاف من نفسه ، الإنفاق من الاقتار ، بذل السلام للعالم » . الإيمان ورقة ١٤٠ / ب ، والإيمان لأبي بكر بن أبي شيبة ص ٤٤ ، قال الألباني في تعليقه على الكلم الطيب رجاله ثقات إلا أن أبا إسحاق السبيعي كان قد اختلط وهو مدلس وقد عنعنه . الكلم الطيب ص ١٠٥ . ورواه وكيع في الزهد موقوفاً عن أبي إسحاق ٥٠٤ / ٢ ، رواه البزار عن عمار مرفوعاً - مسند البزار ص ١٤٩ ، وقال في الزوائد : تفرد به ابن الكوفي وهو ضعيف . زوائد البزار ص ٧ . وقال الحافظ في الفتح عن المرفوع أن مداره على عبد الرزاق وهو معلول من حيث صناعة الإسناد لأن عبد الرزاق تغير بآخره وسمع من روى عنه المرفوع في حال تغيره ، إلا أن مثله لا يقال بالرأي فهو في حكم المرفوع . وقد روينا من وجه آخر عن عمار أخرجه الطبراني في الكبير وفي إسناده ضعف .

فتح الباري ٨٣ / ١ .

وقد ورد في هذه الشعب آيات وأحاديث تبين فضل العمل بها ، فمنها في الإنصاف من النفس قول الله عز وجل ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم ﴾ . آية ١٣٥ سورة النساء .

أما الإنفاق من الاقتار فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه قال : أتى رسول الله ﷺ رجل فقال : يا رسول الله أي الصدقة أعظم ؟ فقال : « أن تصدق وأنت صحيح شحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى » ، م . في الزكاة ٧١٦ / ٢ .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أيضاً قال : يا رسول الله أي الصدقة أفضل ؟ قال : « جهد المقل وأبدأ بمن تعمل » . حم . ٣٥٨ / ٢ ، د . في الزكاة ٢٦٦ / ١ .

٥٥ - وأن يحسن خلقه (١) ،

٥٦ - ولا يشف غيظه (٢) ،

= وإن كان الإنفاق أعم من الصدقة فإن ما ينفقه الإنسان على نفسه وأهله يسمى صدقة ، وأيضاً من تصدق مع الإقتار لا بد أن يكون منفقاً على نفسه وأهله .

أما بذل السلام فقد روى عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما أن رجلاً سأل الرسول الله ﷺ : أي الإسلام خير ، قال : « تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف » . خ . في الإيمان ١/١١ . وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم أفشوا السلام بينكم » . م . ٧٤/١ وتقدم تخريجه ص ١٦٩ .

وفي بيان وجه كونها من الإيمان ذكر ذلك الحافظ في الفتح نقلاً عن أبي الزناد بن سراج وغيره . قال : إنما كان من جمع الثلاث مستكماً للإيمان لأن مداره عليه لأن العبد إذا اتصف بالإنصاف لم يترك لمولاه حقاً واجباً عليه إلا أداه ولم يترك شيئاً مما نهاه عنه إلا اجتنبه وهذا يجمع أركان الإيمان . وبذل السلام يتضمن مكارم الأخلاق والتواضع ويحصل به التآلف والتحابب . والإنفاق من الإقتار يتضمن غاية الكرم لأنه إذ أنفق مع الإحتياج كان مع التوسع أكثر إنفاقاً وهي عامة في الإنفاق في الطاعة وكونه من الإقتار يستلزم الوثوق بالله عز وجل والزهد في الدنيا وقصر الأمل وغير ذلك من مهمات الآخرة .

فتح الباري ١/٨٣ .

(١) تقدم الكلام عليها ص ٢٠٥ .

(٢) الغيظ هو أشد الغضب ، وهو الحرارة التي يجدها الإنسان من فوران دم القلب .

المفردات ص ٣٦٨ .

٥٧ - وأن يكون ألطف الناس بأهله (١) ،

٥٨ - وأن يكون فيه من ترك المجادلة ما ينسب إلى

العي (٢) ،

واشفاء الغيظ هو التمكن من الانتقام ورد العدوان . وقد ندب الله عز وجل إلى كظم الغيظ فقال عز من قائل ﴿ والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين ﴾ ، آية ١٣٤ سورة آل عمران .

وروى ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « وما من جرعة أحب إلى من جرعة غيظ يكظمها عبد ما كظمها عبد لله إلا ملأ الله جوفه إيماناً » . حم . ٣٢٧/١ .

قال ابن كثير : انفرد به أحمد وإسناده حسن ليس فيه مجروح ومتمنه حسن .

تفسير ابن كثير ٤٠٦/١ .

وفي معناه ما رواه أبو داود بسنده عن رجل من أبناء أصحاب النبي ﷺ عن أبيه مرفوعاً : « من كظم غيظاً وهو قادر على أن ينفعه ملأه الله أمانة وإيماناً » . قال المنذري : فيه رواية مجهول .

مختصر أبي داود ١٦٤/٧ .

(١) يدل على أن هذه الشعبة من الإيمان حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : « ان من أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وألطفهم بأهله » . حم . ٤٧/٦ ، ٩٩ ، ت . في الإيمان ٩/٥ ، وقال حديث حسن .

قال المباركفوري : « وألطفهم بأهله » أي أرفقهم وأبرهم بنسائه وأولاده وأقاربه وعترته .

تحفة الأحوذى ٣٥٧/٧ .

(٢) الجدل في اللغة مقابلة الحجة بالحجة . والمجادلة المناظرة والمخاصمة .
النهاية ٢٤٧/١ . =

- ٥٩ - وأن يكون وأدأ للمؤمنين ،
٦٠ - وأن يكون راحماً لكل مؤمن^(١) .

= والعي : عجز يلحق من تولى الأمر والكلام .

المفردات ص ٣٥٦ .

وقال في النهاية : العي الجهل . النهاية ٣/٣٣٤ .

والمراد هنا أن يتجنب الجدال حتى ينسب إلى الجهل أو عدم القدرة على الكلام لأن الجدال يوغر الصدور ويملؤها بغضاء . ثم قد يدخل الإنسان بسببه في الباطل أنفة من أن يغلب في المجادلة . فيكون تركه من الإيمان لما فيه من قهر النفس والزامها بالوقوف عند حدود الله وعدم الإنطلاق في الجدال الذي يوصل إلى العداوة في الغالب .

وقد جاء في الحديث الترغيب في ترك الجدال ، فعن أبي أمامة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « أنا زعيم بيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وان كان محقاً » . أخرجه د . في كتاب الأدب ٢/٢٨٩ وقال الألباني : في إسناده من لا ترتفع الجهالة عنه إلا أن له شواهد يكون بها حسناً لغيره .

سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/١٤٧ .

إذا فالجدل مذموم ومطالب المؤمن بتركه إلا ما استثنى الله عز وجل في قوله سبحانه ﴿ وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾ آية ١٢٥ سورة النحل . وقوله ﴿ ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن ﴾ آية ٤٦ سورة العنكبوت .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وأما الجدل فلا يدعى به بل هو من باب دفع الصائل . فإذا عارض الحق معارض جودل بالتي هي أحسن . وقال (بالتي هي أحسن) لأن الجدال فيه مدافعة ومغاضبة فيحتاج أن يكون بالتي هي أحسن حتى يصلح ما فيه من الممانعة والمدافعة » . الرد على المنطقيين ص ٤٦٨ .

(١) الدليل على أن من كمال الإيمان التودد للمؤمنين والتقرب إليهم بما يحبون =

٦١ - وأن يكون معاوناً لكل مؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً^(١).

٦٢ - وأن يكون لينا في جميع أموره حتى ينسب فيه إلى الحمق^(٢) ،

= وأن يرحم كل مؤمن حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى » . خ . في الأدب ٩/٨ واللفظ له ، م . في البر والصلة ١٩٩٩/٤ ، حم . ٢٧/٤ .

نقل الحافظ في الفتح عن ابن أبي جمة قوله : «الذي يظهر أن التراحم والتوَاد والتعاطف وان كانت متقاربة في المعنى لكن بينها فرق لطيف . فأما التراحم فالمراد به أن يرحم بعضهم بعضا بأخوة الإيمان لا بسبب شيء آخر وأما التوَاد فالمراد به التواصل الجالب للمحبة كالتزاور والتهادي . وأما التعاطف فالمراد به اعانة بعضهم بعضا كما يعطف الثوب عليه ليقويه » .

فتح الباري ٤٣٩/١٠ .

(١) الدليل على هذه الشبهة حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا ، وشبك بين أصابعه » .

خ . في الأدب واللفظ له ، م . في البر والصلة ١٩٩٩/٤ ، حم . ٤٠٥/٤ ، ٤٠٩ ، ت . في البر والصلة ٣٢٥/٤ ، ن . في الزكاة ٧٩/٥ .

(٢) اللين : ضد الخشونة .

لسان العرب ٤١١٧/٥ . =

.....
= قال الله عز وجل ﴿ فيها رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظا غليظ القلب لا نفضوا من حولك ﴾ . آية ١٥٩ سورة آل عمران .

فمن خلق النبي ﷺ اللين . وقد بين الله عز وجل أن هذا الخلق يجمع القلوب ويقربها . وقد ندب إليه النبي ﷺ في حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال : « ان الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ولا ينزع من شيء إلا شانه » . م . في البر والصلة ٢٠٠٤/٤ واللفظ له ، د . في الأدب ٢٩٠/٢ .

والرفق كما قال ابن الأثير خلاف العنف وهو لين الجانب .
النهاية ٢٤٦/٢ .

ولعل ابن شاهين رحمه الله أورد هذه الشعبة بهذا اللفظ لما روي عن أبي هريرة مرفوعاً : « المؤمن هين لين تحاله من اللين أحق » رواه البيهقي في شعب الإيمان وقال : تفرد به يزيد بن عياض وليس بالقوى وروى من وجه آخر صحيح مرسلاً عن مكحول قال : قال رسول الله ﷺ : « المؤمنون هينون لينون كالجمل الأنف ان قيد انقاد وان أنيخ استناخ على ضخرة » . شعب الإيمان ١١٤/١/٣ مصورة في الجامعة ، وأخرجه ابن المبارك في الزهد ص ١٣٠ .

وفي معناه مما بحث على اللين ما رواه الإمام أحمد وغيره في فضل اللين قول النبي ﷺ من حديث ابن مسعود : « حرم على النار كل هين لين سهل قريب من الناس » . حم . ٤١٥/١ واللفظ له ، ت . في صفة القيامة ٦٥٤/٤ وقال حسن غريب ، وشرح السنة للبغوي ٨٥/١٣ .

ومعنى قوله « حتى ينسب فيه إلى الحمق » أي أنه من كثرة استخدامه للين ينسب إلى الحمق وهو عدم إعطاء الأمور قدرها من العناية والإهتمام . والله أعلم .

٦٣ - وأن يكون في الدنيا مثل السنبلة يميل أحياناً ويقوم أحياناً^(١) ،

٦٤ - ويقصر أمله حتى لا يظن أنه إذا أصبح يمسي وإذا

(١) السنبلة واحدة السنابل وهو الزرع من البر والشعير والذرة . أنظر لسان العرب ٢١١١/٣ .

وفي معنى هذه الشعبة حديث كعب بن مالك عن النبي ﷺ قال : « مثل المؤمن كالخامة من الزرع تفيئها الريح مرة وتعدلها مرة ، ومثل المنافق كالأرزة لا تزال حتى يكون انجعافها مرة واحدة » . أخرجه خ . في المرضي ٩٩/٧ واللفظ له ، م . في صفات المنافقين ٢١٦٣/٤ ، حم . ٤٥٤/٣ ، ١٤٢/٥ ، وفي ٢٣٤/٢ عن أبي هريرة وأخرجه ت . في الأمثال ١٥٠/٥ عن أبي هريرة ، دي . في الرقائق ٣١٠/٢ عن كعب بن مالك .

وبهذا يتضح المراد من هذه الشعبة وهو أن المؤمن مبتلى بكثرة الأمراض والآلام والمصائب الدنيوية وذلك تكفيراً لخطاياهم أو رفعا لدرجته . أما الكافر فأمراضه قليلة والبلاء عليه قليل حتى إذا أتى يوم القيامة لم يكن له عند الله شيء ويعاقب بأعماله .

قال ابن حجر : وهذا في الغالب من حال الاثنين .

فتح الباري ١٠٧/١٠ .

والصحيح أن هذه لا تعد من شعب الإيمان لأن هذه الأمور وهي المصائب والبلاء الدنيوي لا كسب للإنسان فيها بل هي قضاء وقدر من الله إنما يؤجر المؤمن عليها ويكفر بها من خطاياهم وإذا صبر ورضي كان له بذلك الأجر العظيم . ولهذا قال النبي ﷺ : « ما يزال البلاء بالمؤمن والمؤمنة في نفسه وولده وماله حتى يلقى الله وما عليه خطيئة » . أخرجه ت . من حديث أبي هريرة وقال حسن صحيح ٦٠٢/٤ .

أمسى لا يظن أنه يصبح ولا يخطو خطوة إلا ظن أنه لا يخطو أخرى^(١) ،

٦٥ - ويكون يرى مواعيد القيامة وأهل الجنة والنار كأنه حاضرها^(٢) ،

٦٦ - وأن تكون نفسه عازفة عن الدنيا^(٣) ،

(١) يستدل لهذا بحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : أخذ رسول الله ﷺ بمنكبي فقال : « كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل » وكان ابن عمر يقول : « إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء وخذ من صحتك لمرضك ومن حياتك لموتك » .

أخرجه خ . في الرقاق ٧٥/٨ ، ت . في الزهد باب قصر الأمل ٥٦٧/٤ .

ووجه كون قصر الأمل من الإيمان لما فيه من المبادرة بالطاعات وأدائها على الوجه الأكمل وكذلك البعد عن المعاصي والتقلل من المباحات والإكتفاء بالحاجات .

(٢) المراد بهذا أن يكون عظيم اليقين والإيمان بما ذكر الله عز وجل ورسوله ﷺ من أهوال القيامة وأهل الجنة والنار فمن شدة يقينه تكون هذه الأمور كأنه يراها عيانا . قال الله عز وجل ﴿ كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم ﴾ آية ٥ - ٦ سورة التكاثر .

قال القرطبي : « وقيل معنى (لو تعلمون علم اليقين) أي لو تعلمون اليوم في الدنيا علم اليقين فيما أمامكم مما وصفت (لترون الجحيم) بعيون قلوبكم ، فان علم اليقين يريك الجحيم بعين فؤادك ، وهو أن تتصور لك أمر القيامة وأهوالها » . تفسير القرطبي ١٧٤/٢٠ ، وأنظر فتح القدير ٤٨٩/٥ .

وقد مر الكلام على شعبة اليقين في الشعبة رقم ٤٧ .

(٣) المراد بهذا أن يزهد في الدنيا ونعيمها ويقبل على الآخرة يخاف عقابها =

٦٧ - وأن يكون ظاميء النهار^(١) .

٦٨ - ساهر الليل^(٢) .

= ويرجو ثوابها . وقد ورد في القرآن ذم الإقبال على الدنيا والترغيب بنعيم الآخرة قال الله عز وجل ﴿ بل تؤثرون الحياة الدنيا والآخرة خير وأبقى ﴾ آية ١٦ - ١٧ سورة الأعلى .

وروى ابن ماجه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من كانت الدنيا همه فرق الله عليه أمره وجعل فقره بين عينيه ولم يأت من الدنيا إلا ما كتب له ، ومن كانت الآخرة نيته جمع الله له أمره وجعل غناه في قلبه وأتته الدنيا وهي راغمة » . أخرجه ج ه . في الزهد وقال في الزوائد إسناده صحيح ورجاله ثقات ١٣٧٥/٢ .
(١) المراد هنا كثرة الصيام وأعله صيام رمضان وهو من شعب الإيمان ومن أركان الإسلام ، يدل على ذلك حديث وفد عبد القيس أن النبي ﷺ قال : « أتدرون ما الإيمان بالله وحده » ، قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : « شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان وأن تعطوا من المغنم الخمس » . أخرجه خ . في الإيمان ١٦/١ وسبق تخريجه ص ١٥٤ .

(٢) المراد بهذا قيام الليل . وقد ورد في فضله والحث عليه أحاديث كثيرة منها : حديث عبدالله بن سلام أنه سمع النبي ﷺ يقول : « أيها الناس أفشوا السلام وأطعموا الطعام وصلوا بالليل والناس نيام ، تدخلون الجنة بسلام » . أخرجه حم . ٤٥١/٥ ، ت . في صفة القيامة ٦٥٢/٤ وقال : حديث صحيح ، ج ه . في الأطعمة ١٠٨٣/٢ ، دي ، في الصلاة ٣٤١/١ .

هذه الشعب الأربع وهي رقم ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، لعل ابن شاهين رحمه الله استنبطها من حديث الحارث بن مالك الأنصاري أن النبي ﷺ مر به فقال له : « كيف أصبحت يا حارثة ؟ » قال : أصبحت مؤمناً =

٦٩ - ويصبر على البلاء^(١) .

٧٠ - ويشكر في الرخاء^(٢) ،

٧١ - ويرضى بالقضاء^(٣) ،

٧٢ - وأن يحب أصحاب رسول الله ﷺ وجميع المهاجرين والأنصار^(٤) .

= حقاً . قال : « أنظر ما تقول فان لكل قول حقيقة ، فما حقيقة إيمانك ؟ »
قال : عزفت نفسي عن الدنيا فأسهرت ليلي واضمأت نهاري وكأني أنظر
إلى عرش ربي بارزاً ، وكأني أنظر إلى أهل الجنة يتزاورون فيها ، وكأني
أنظر إلى أهل النار يتضاغون فيها . قال : « حارثة ، عرفت فالزم » ، وفي
رواية : « أصبت فالزم مؤمن نور الله قلبه » . الإيمان لابن أبي شيبة
ص ٣٨ ، ويأتي تخرجه ص ٤١٥ حيث ذكره القاضي في الفصل الخامس
وهو هل يتساوى إيمان جميع المكلفين أم لا ؟

(١) الصبر على البلاء قسم من أقسام الصبر المحمود . وقد مضى الإستدلال له
والكلام على شعبة الصبر ، رقم ٦ .

(٢) الشكر في الرخاء هو شكر الله سبحانه وتعالى عند نزول رحماته بالعبد من
عافية وولد ومال وغير ذلك ويكون شكرها بالثناء على الله وحمده سبحانه
ولزوم الطاعة والقيام بالواجب . وقد مر الإستدلال لشعبة الشكر ،
رقم ٧ .

(٣) الرضا بالقضاء هو ثمرة الإيمان بالقضاء والقدر ، وهو أن ترضى بما قسم
الله عز وجل لك من متاع الدنيا وكذلك ما قضى الله عليك من مصائب
وامتحان وبلاء ، فترضى بقسم الله لك فيما تحب وتكره ، فهذا عنوان
صدق الإيمان بالله وبقدره وأن خيره وشره من الله عز وجل .

(٤) حب أصحاب النبي ﷺ من الإيمان فهم الذين نشر الله بهم هذا الدين
ووصل إلينا عن طريقهم وهم أفضل هذه الأمة بعد نبيها ، وقد وردت =

٧٣ - وأن يكون مجانباً للكذب^(١) ،

= أحاديث عن النبي ﷺ توجب حبهم ووردت أحاديث خاصة في حب بعضهم ، فمنها حديث أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار » . خ . في الإيمان ٩/١ ، م . في الإيمان ٨٥/١ .

ومن الأحاديث العامة في حب أصحاب النبي ﷺ حديث عبدالله بن مغفل المزني قال : قال رسول الله ﷺ : « الله ، الله في أصحابي ، الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضاً بعدي ، فمن أحبهم فبحبي أحبهم ، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم ، ومن آذاهم فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله تبارك وتعالى ، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه » . حم . ٥٤/٥ ، ٥٧ ، ت . في المناقب ٦٩٦/٥ وقال حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه . ولا شك أن بغض أصحاب النبي ﷺ دليل على عدم الإيمان وعلى بغض النبي ﷺ ، فهم أصحابه وأحبابه وجلساؤه وأصهاره وبهم رفع الله هذا الدين ووصل إلى مشارق الأرض ومغاربها ، فبغضهم دليل على بغض ما قاموا به وفعلوه رضوان الله عليهم .

(١) الكذب خلق ذميم لا يتفق مع الإيمان الذي يدعو إلى الصدق . ومما يدل على مجانبة الكذب للإيمان حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار ، وما زال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً » . م . في البر والصلة ٢٠١٣/٤ واللفظ له ، ت . في البر والصلة ٣٤٧/٤ ، د . في الأدب ٣١٢/٢ . وكذلك حديث أبي هريرة مرفوعاً : « لا يؤمن الرجل الإيمان كله حتى يدع الكذب في المزاح والمرء وإن كان صادقاً » . سبق تخريجه ص ١٧١ ، وقول أبي بكر رضي الله عنه : « يا أيها الناس إياكم والكذب فإن الكذب مجانب للإيمان » ، حم . ٥/١ ورواته ثقات .

- ٧٤ - وأن تكون تعلم أنك إذا لقيت أخاك المؤمن^(١)
غسلت ذنوبكما كما تغسل اليد اليد^(٢) .
- ٧٥ - ويكون محباً للعرب^(٣) .

(١) لعل هنا سقط وهو (فصافحته) لأن العبارة فيها نقص من حيث المعنى ، والدليل أيضاً يدل على المصافحة كما سيأتي .

(٢) معنى هذه الشعبة هو اعتقاد أن المصافحة تغفر الذنوب وتغسل الخطايا كما تغسل اليد اليد ، وأيضاً العمل وهو مصافحة المسلم أخاه المسلم إذا لقيه . ويستدل لهذه الشعبة بحديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إن المؤمن إذا لقي المؤمن فسلم عليه وأخذ بيده فصافحه تناثرت خطاياهما كما يتناثر ورق الشجر » قال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط ويعقوب بن محمد بن الطحلاء روى عنه غير واحد ولم يضعفه أحد وبقية رجاله ثقات . مجمع الزوائد ٣٧/٨ . وأنظر سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤٧/٢ .

وروى عن البراء بن عازب في هذا المعنى قول النبي ﷺ « ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان إلا غفر لهما قبل أن يتفرقا » . حم . ٢٨٩/٤ ، ٣٠٣ ، ت . في الإستئذان ٧٤/٥ ، وقال : حديث حسن غريب ، د . في الأدب ٣٤٤/٢ ، جه . في كتاب الأدب ١٢٢٠/٢ .

(٣) قال في اللسان : العرب هم كل من سكن جزيرة العرب وبلادها ونطق بلسان أهلها ، فهم عرب يمنهم ومعدهم .

لسان العرب ٢٨٦٤/٤ .

ومن الأحاديث التي تدل على فضل العرب ووجوب حبهم ما رواه الترمذي عن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال : قال لي الرسول الله ﷺ : « يا سلمان لا تبغضني فتفارق دينك » ، قلت : يا رسول الله كيف أبغضك وبك هدانا الله ؟ ، قال : « تبغض العرب فتبغضني » .

سنن الترمذي وقال : حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي
بدر شجاع بن الوليد ٧٢٣/٥ .

فهذا الحديث يدل على عدم جواز بغض العرب ، وبمفهوم المخالفة على
وجوب حبهم . وروى حديث آخر إلا أن فيه ضعفاً ، وهو حديث أنس
مرفوعاً : « حب قریش إيمان وبغضهم كفر وحب العرب إيمان فمن أحب
العرب أحبني ومن أبغض العرب أبغضني » . قال الهيثمي رواه البزار
والطبراني في الأوسط وفيه الهيثم بن جمار وضعفه أحمد ويحيى بن معين
والبزار . مجمع الزوائد ٨٩/١ . وأنظر كشف الأستار ٥١/١ . ووجه
كون حب العرب من الإيمان لأن الله فضلهم باختيار نبيه منهم وبلسانهم
نزل القرآن وفي بيئتهم نشأ الإسلام وعلى أكتافهم انتشاره ، فهم أصحاب
فضل على كل من عداهم من المسلمين ومن أبغض العرب لا بد أن
يوصله بغضه لهم إلى بغض لغتهم والقرآن نزل بلغتهم ، ولعله يبغض
أيضاً محمداً ﷺ لأنه منهم .

وقد تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية على حب العرب وتفضيلهم وذكر
الأدلة على هذا ، فمن أراد فليراجعه في : اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة
أصحاب الجحيم ، ص ١٤٢ - ١٦٩ .
التعليق على هذه الشعب بوجه عام :

الشعب التي ذكرها القاضي رحمه الله نقلاً عن ابن شاهين عددها خمس
وسبعون شعبة . وفي الحقيقة إذا أردنا أن نحذف المكرر منها وما لا يصلح
أن يكون شعبة من شعب الإيمان يكون عددها تسعا وخمسين شعبة ، لأن
منها سبع شعب مكررة وهي شعبة الصبر حيث كررها في موضعين في رقم
١٨ و ٦٩ ، وشعبة الحب لله حيث كررها في موضعين في رقم ٢٨ و
٣٠ ، وشعبة حسن الخلق حيث كررها في موضع واحد رقم ٥٥ ، وشعبة
الشكر حيث كررها في موضع واحد رقم ٧٠ ، وشعبة اليقين حيث كررها
في موضع واحد في رقم ٦٥ .

= أما ما لا يصلح أن يكون من شعب الإيمان أو تكون داخلة ضمن شعبة أخرى ولا يصلح أن تعد شعبة مستقلة فهي تسع شعب :

أولاً - شعبة رقم ٣٤ وهي قوله « أن يكون محباً للإسلام والإيمان وأعمال الخير كما يحب الجائع الطعام والظمآن الشراب » . فهذه داخلة ضمن حب الله ورسوله . وقد تقدم بيان ذلك .

ثانياً - شعبة رقم ٣٥ وهي قوله : « وتكون أعمال الإسلام فيه ظاهرة وأعمال الإيمان في قلبه » . فهذه لا تصلح أن تكون شعبة من الإيمان . وقد تقدم بيان ذلك .

ثالثاً - شعبة رقم ٤٢ وهي قوله : « لا يزني » .

رابعاً - شعبة رقم ٤٣ وهي قوله : « لا يشرب الخمر » .

خامساً - شعبة رقم ٤٤ وهي قوله : « لا يسرق » .

سادساً - شعبة رقم ٤٥ وهي قوله : « لا يقتل » .

سابعاً - شعبة رقم ٤٦ وهي قوله : « لا يخلتس خلصة » .

فهذه الشعب لا تصلح أن تعد من شعب الإيمان ، كما لا يصلح

عد كل واحدة منها شعبة مستقلة . وقد تقدم بيان ذلك .

ثامناً - شعبة رقم ٥٠ وهي قوله : « وأن يكون الإيمان فيه اقرار بلسانه

ومعرفة بقلبه وعملاً بأركانه » . فهذه الشعبة لا تصلح أن تعد من

شعب الإيمان . وقد تقدم بيان ذلك .

تاسعاً - شعبة رقم ٦٣ وهي قوله : « وأن يكون في الدنيا مثل السنبلة

يميل أحياناً ويقوم أحياناً » . وبينت أن هذه الشعبة لا تصلح أن

تكون من شعب الإيمان . وقد تقدم ذلك .

والملاحظ أن ابن شاهين رحمه الله في عده للشعب كان يتحرى أن تكون

الشعبة مطابقة أو مقاربة للفظ الحديث الذي يدل عليها ، وبعض هذه

الأحاديث يكون ضعيفاً ، إلا أنها لا تخلو هذه الشعب من وجه شرعي

وأدلة أخرى تدل عليها ، فحاولت في تعليقي عليها أن آتي بالنص الذي =

(نقض قول

من قال :

الإيمان بالقلب

فقط)

ويدل عليه أن من كملت فيه هذه الأفعال مدح بأنه
كامل الإيمان ، ولا يجوز أن يدخل في كمال الإيمان ما ليس
منه ، لأن الشيء لا يكمل بما لا يدخل فيه ، فلو كان الإيمان
هو التصديق باللسان أو القلب فقط أو التصديق مع المعرفة
لوجب فيمن فعل ذلك فقط أو أخل بالواجبات وارتكب
المنهيات أن يمدح بأنه كامل الإيمان ، وامتناع ذلك^(١) يبين أن
الإيمان عبارة عن جميع ذلك .

وهذا دليل معتمد ، فإن ارتكب بعضهم وقال يصفه
بالإيمان ويمدحه به فهو ركوب وحشر^(٢) ، لأنه ليس بقول

= اعتمد عليه وأن أدعمه بأدلة أخرى تقوية .

ولو عقدنا مقارنة بين الشعب التي عدها الحلبي والبيهقي في كتابيهما
شعب الإيمان وبين هذه الشعب لكان بينها فرق كبير ، ولا شك أن
الحلبي والبيهقي لا يعلى على كتابيهما ، وخاصة البيهقي رحمه الله ، حيث
أورد تحت كل شعبة الأدلة عليها وفصل الكلام فيها ، وهو محدث يورد
الأحاديث بإسناده فجاء كتابه وحيداً في بابه لا يستغنى عنه طالب العلم أو
المراجع للأحاديث لما ضم بين دفتيه من الأحاديث النبوية والآثار عن
الصحابة والتابعين ، فرحم الله الجميع .

- (١) ويؤيد قول المؤلف في عدم مدح مرتكب الكبيرة حديث النبي ﷺ : « لا
يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن . . . » الحديث وتقدم تخريجه ص ٢١٠ .
- (٢) الركوب هو العلو على الشيء . أنظر لسان العرب ١٧٧٢/٣ . أما كلمة
حشر فهي في المخطوطة كما كتبت ولا معنى لها مناسب هنا ولعلها
(حشو) ، فيكون فيها تصحيف ، والحشو - بفتح الحاء - من الكلام هو
الفضلة الذي لا يعتمد عليه ، وبالكسر - يقال فلان حشوة من الناس أي =

لأحد ، لأنهم لا يمدحون مرتكب الكبائر وتارك الفرائض ،
ومن رد هذا كابر الإجماع^(١) .

فإن قيل : يلزمكم في الطاعة التي تركها صغيرة^(٢) أن
تكون إيماناً لأنه مع فقدتها يوصف بأنه كامل الإيمان ويمدح
عليه .

قيل : لا نسلم لك هذا بل هو ناقص الإيمان ، وأصل
هذا أن الصغائر^(٣) يستحق بها الذم على أصلنا كما أن النوافل

(مرتكب
الصغيرة
ناقص الإيمان)

= من أرادهم . أنظر لسان العرب ٨٩١/٢ . فبهذا يكون معنى قول
القاضي : فإن تجرأ بعضهم وقال نصفه بالإيمان وتمدحه به فهذا القول علو
على الحق وهو حق لأن الحق لا يعلى عليه بل يتابع وأيضاً هو كلام فضلة
لا يعتمد عليه . والله أعلم .

(١) أي الإجماع على أن مرتكب الكبيرة فاسق كما قال الله عز وجل عن القاذف
﴿ ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون ﴾ آية ٤ سورة النور .
وذم مرتكب الكبيرة إجماع من أهل السنة والجماعة سواء كانوا من السلف
أو مرجئة الفقهاء فانهم يذمون مرتكب الكبيرة وتارك الفريضة وكذلك
الخوارج والمعتزلة . يذمونهم إلا أنهم تجاوزوا الحق بتكفير الخوارج له
 وإخراجه من الإسلام من قبل المعتزلة .

(٢) مثل ترك رد السلام .

(٣) اتفق جمهور أهل السنة من السلف والخلف على أن الذنوب تنقسم إلى
قسمين : كبائر وصغائر . وخالف في ذلك بعض المتكلمين كالقاضي
الباقلاني والإسفرائيني وأبي المعالي الجويني وقالوا : إنما يقال لبعضها صغيرة
بالنسبة إلى ما هو أكبر منها ، كما يقال الزنى صغيرة بإضافته إلى الكفر .
واحتجوا بأن كل مخالفة فهي بالنسبة إلى جلال الله تعالى فهي كبيرة ،
والصحيح في هذا قول جمهور أهل السنة لوضوح الأدلة في تقسيم الذنوب =

.....
= إلى كبائر وصغائر ، كقول الله عز وجل ﴿ ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه
نكفر عنكم سيئاتكم ﴾ آية ٣١ سورة النساء . وقوله سبحانه ﴿ الذين
يجتنبون كبائر الاثم والفواحش إلا اللمم ﴾ آية ٣٢ سورة النجم .
أنظر : شرح مسلم ٨٥/٢ ، تفسير القرطبي ١٥٩/٥ ، الفتاوي
٦٥٦/١١ .

وقول القاضي : « ان الصغائر يستحق بها الذم على أصلنا » فلا شك أن
الذنوب الصغائر يستحق بها الذم وتعد ذنباً ، ولم أطلع على قول لأحد أن
فاعلها لا يذم لكن اختلف فيها هل تكفر باجتناب الكبائر أم هي تحت
المشيئة ؟

والذي عليه الجمهور ورجحه ابن جرير وكثير من العلماء أنها تكفر
باجتناب الكبائر وإقامة الفرائض لوعده الله عز وجل بذلك في الآيات
المتقدمة وكذا قول النبي ﷺ : « الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة
ورمضان إلى رمضان مكفرات ما بينهن إذا اجتنبت الكبائر » . رواه مسلم
من حديث أبي هريرة ٢٠٩/١ .

وخالف في ذلك كما قال القرطبي الأصوليون وقالوا لا يجب القطع
بتكفيرها باجتناب الكبائر وإنما يحمل ذلك على غلبة الظن وقوة الرجاء
والمشيئة ثابتة ، واستدلوا لذلك أنه لو قطعنا لمجتنب الكبائر وممثل
الفرائض تكفير صغائره قطعاً لكانت في حكم المباح . أنظر : تفسير ابن
جرير ٢٥٤/٨ تحقيق أحمد شاكر ، تفسير القرطبي ١٥٨/٥ .
ويرد على هذا الاستدلال :

أولاً - أن النص صريح في تكفيرها وهو وعد من الله عز وجل .
ثانياً - أن القول أنها تكون كالمباح غير صحيح لأن الصغيرة ذنب منهي عنه
والمباح ليس بذنب ولا منهي عنه .

ومرتكب الصغيرة لا شك أن درجته ومنزلته ليست كالذي يجتنب الصغائر
فانه قضى وقتاً في ارتكابها وأخذ من حسناته في تكفيرها وهذه عقوبة ، =

يقابلها الثواب كالواجبات .

(اعتراض
للمرجئة)

فإن قيل : لو كان الإيمان عبارة عن جميع ذلك لوجب أن يكون بكل واحد من هذه الخصال مؤمناً كما أن بكل خصلة من الكفر يكون كافراً^(١) .

قيل : الفرق بينهما أن عند إجتماع هذه الخصال يستحق المدح وعند كل خصلة من الكفر يستحق العقاب العظيم^(٢)

= والمباح لا يعامل صاحبه هكذا إضافة إلى أن الصغيرة قد تجر إلى الكبيرة والمباح لا يجزى إلى الكبيرة ، والله عز وجل يقول ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان ومن يتبع خطوات الشيطان فإنه يأمر بالفحشاء والمنكر ﴾ آية ٢١ سورة النور .

والمعاصي كلها من اتباع الهوى والشيطان ومتابعة الشيطان في القليل يوصل الإنسان إلى اتباعه في الكثير إذا لم ينتبه لنفسه ويقطع ويتوب إلى الله . كل هذا دليل على أن كون الصغيرة تكفر عند اجتناب الكبائر لا يجعلها مثل المباح . والله أعلم .

(١) يريد المعارض هنا قياس الإيمان على الكفر ، فكما أن الكفر يكون بخصلة واحدة كذلك الإيمان يجب أن يكون متحققاً بخصلة واحدة .

(٢) لأن الإيمان عندنا شعب وبعض هذه الشعب أصول وبعضها فروع للإيمان ومكملات فمن أتى بالأصل والفروع فقد استحق المدح بأنه كامل الإيمان ومن نقص من ذلك شيء أو ارتكب ما يقدر في الإيمان كان مؤمناً بإيمانه فاسقاً بكبيرته .

قال الحافظ ابن رجب : وقد ضرب العلماء مثل الإيمان بمثل شجرة لها أصل وفروع وشعب فاسم الشجرة يشتمل على ذلك كله ، ولو زال شيء من شعبها وفروعها لم يزل عنها اسم الشجرة وإنما يقال هي شجرة ناقصة وغيرها أتم منها ، وقد ضرب الله مثل الإيمان بقوله : ﴿ ضرب الله مثلاً =

فلهذا كان بكل خصلة من الكفر كافراً ولم يكن بكل خصلة من الإيمان مؤمناً على الإطلاق ، بل يكون مؤمناً بإيمانه فاسقاً بكبيرته .

ويدل عليه أيضاً أن المكروه على الإيمان يصح دخوله فيه^(١) ، فلو كان الإيمان يختص بالقلب^(٢) لم يصح دخوله فيه

= كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء ﴿ . آية ٢٤ سورة إبراهيم .

أنظر : جامع العلوم والحكم ، ص ٤٣ .
وهذا كله بخلاف الكفر فإن كل خصلة منه تهدم أصل الإيمان مثل إنكار شيء من القرآن أو الإستهزاء بذلك فهذا يناقض الإيمان .
(١) المراد بذلك المكروه على الشهادتين . وقد ذكر الحلبي مثلاً لذلك فقال :
إذا أسر الحربي وهو من المعطلة أو عبدة الأوثان ف قيل له لتسلم أو لنقتلك فأسلم صح إسلامه في ظاهر الحكم .

شعب الإيمان للحلي ١/١٧٢ .
قلت : يؤيد هذا حديث أسامة بن زيد حين قتل الرجل الذي قال لا إله إلا الله فقال له النبي ﷺ : « أقال لا إله إلا الله وقتلته » قال : قلت يا رسول الله إنما قالها خوفاً من السلاح ، قال : « أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا » . م . في الإيمان ١/٩٦ . قال النووي في شرحه حديث أبي هريرة « أمرت أن أقاتل الناس . . . » الحديث : وفيه صيانة مال من أتى بكلمة التوحيد ونفسه ولو كان عند السيف وفيه أن الأحكام تجري على الظاهر والله تعالى يتولى السرائر .

شرح صحيح مسلم ١/٢١٢ .
(٢) في الأصل (القلب) والصواب ما أثبت نقلاً عن مختصر المعتمد للمؤلف ص ١٨٧ .

لأن ذلك لا يمكن تحصيله بالإكراه وإنما يحصل من جهة الأفعال الظاهرة والأقوال .

(الدين هـ
الإيمان)

وأيضاً فإن الإيمان دين المؤمنين ، والدين عبارة عن الطاعات كذلك الإيمان الذي هذا صفته ، وقد ذلك على ذلك قوله تعالى ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾^(١) ، فوصف الدين بهذه الصفات .

واحتج أحمد رحمه الله عليه في رواية المروزي بقوله تعالى ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ ﴾^(٢) وهذا يدل على أن الإيمان والدين بمعنى واحد^(٣) ، لأنه احتج بهذه الآية / على أن الإيمان هو الطاعات .

وروى الآجري^(٤) في كتاب الشريعة^(٥) بإسناده عن ابن

(١) آية ٥ سورة البينة .

(٢) آية ١١ سورة التوبة . وتقدم هذا الأثر وتخرجه ص : ١٥٣ .

(٣) يأتي بيان ذلك في الفصل الخاص بالإسلام والإيمان .

(٤) في المخطوط (ابن الآجري) وهو خطأ والصواب ما أثبت .

(٥) الشريعة للآجري مطبوع وهو في بيان عقيدة السلف بأدلتها على طريقة المحدثين حيث يسند الآثار . والكتاب به نقص في آخره ، وعدد أوراق المطبوع منه ٤٩٩ صفحة وحققه الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله .

عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «الدين خمس لا يقبل الله عز وجلّ منها شيئاً دون شيء أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، والصلوات الخمس وصيام شهر رمضان والحج ، ولا يقبل الله شيئاً من فرائضه بعضها دون بعض»^(١) .

(١) لم أجده في الشريعة ، ولعله في الجزء الساقط منه ، ولم أجد هذا اللفظ أيضاً فيما اطلعت عليه من الكتب إلا أن ابن رجب أورد رواية تقارب هذه عن عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ «الدين خمس لا يقبل الله منهن شيء دون شيء : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله وبالجنة والنار والحياة بعد الموت ، هذه واحدة . والصلوات الخمس عمود الدين لا يقبل الإيمان إلا بالصلاة ، والزكاة طهور من الذنوب ولا يقبل الله الإيمان ولا الصلاة إلا بالزكاة ، فمن فعل هؤلاء الأربع ثم جاء رمضان فترك صيامه متعمداً لم يقبل الله منه الإيمان ولا الصلاة ولا الزكاة ، فمن فعل هؤلاء الأربع ثم تيسر له الحج فلم يحج ولم يواص بحجته ولم يحج عنه أهله لم يقبل الله منه الأربع التي قبلها » . قال ابن رجب ذكره ابن أبي حاتم فقال سألت أبي عنه فقال هذا حديث منكر يحتمل أن هذا من كلام عطاء الخراساني . قلت الظاهر أنه من تفسيره لحديث ابن عمر وعطاء من أجلاء علماء الشام . جامع العلوم والحكم ص ٤٢ .

وأخرج هذه الرواية أبو نعيم في الحلية وقال : غريب من حديث ابن عمر بهذا اللفظ لم يروه عنه إلا عطاء ولا عنه إلا ابنه عثمان تفرد به عبد الحميد بن أبي جعفر . الحلية ٢٠١/٥ - ٢٠٢ .

(ذكر احتجاج
من اخرج
العمل عن
الإيمان ببعض
الآيات والرد
عليهم)

واحتج المخالف على أن الإيمان هو التصديق بقوله تعالى ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ (١). فأخبر تعالى أن الأفعال الظاهرة لا تنفع وليست بإيمان وإنما الإيمان الذي في القلب (٢). والجواب أنه نفى عن الأفعال الظاهرة أن تكون إيمان بعدم الاعتقاد الذي هو شرط في صحة الأفعال وأطلق إسم الإيمان على ما في القلب ونحن لا

(١) آية ١٤ سورة الحجرات .

وهذه الآية يستدل بها السلف لمسألتين في الإيمان :

المسألة الأولى : في التفريق بين مسمى الإيمان والإسلام . وسيأتي إيضاح ذلك في الفصل الخاص بالإسلام والإيمان .

المسألة الثانية : أن الإيمان قول وعمل فليس للمخالف حجة في هذه الآية لأن الله عز وجل لم يقبل منهم مجرد النطق والإعتقاد بدليل تعقيبه على ذلك ﴿وَأَنْ تَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلْتَكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنْ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ . إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ فأكد هنا على أن العمل مع الإعتقاد هو الإيمان المطلوب والممدوح صاحبه ، ثم قال بعد ذلك ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ . آية ١٥ سورة الحجرات .

ولا يقال أن الأعراب المذكورين في الآية كانوا منافقين ، بل الراجع من الأقوال أنهم مسلمون ، وتقدم بيان ذلك مع بيان الدليل للقول الراجع ، وكذلك بيان سبب نزول الآية ص ١٩٤ - ١٩٥ .

(٢) استدل بهذه الآية القاري في شرح الفقه الأكبر على أن الإيمان هو التصديق ، ص ٧٠ . والبغدادى في أصول الدين ص ٢٥٠ ، والأيجي في المواقف ص ٣٨٥ ، وأورد أيضاً هذا الإحتجاج الحلبي في شعب الإيمان وأجاب عن ذلك بنحو ما ذكر القاضي هنا شعب الإيمان للحلبي . ٣٠/١

نمنع من إطلاق هذه التسمية وإن لم يكن الاعتقاد جملة الإيمان كما قال تعالى ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾^(١) يعني صلاتكم^(٢) . فأطلق على الصلاة اسم الإيمان وليست بجميعه .

واحتج أيضاً بقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا ﴾^(٣) يعني لم يشكوا فيما أقرؤا به وصدقوا بل تيقنوا .

والجواب : أن الآية حجة لنا وذلك أنه قال في سياقها :

﴿ وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾ فوصفهم بالصدق مع وجود الجهاد بالأنفس والمال وذلك من الأفعال وعلى قولك هم صادقون بعدم ذلك . وعلى أن قوله ﴿ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا ﴾ لا ينفي / أن تكون الطاعات إيماناً وإنما^{١/٨} ينفي أن تكون إيماناً مع وجود الريبة لأن عدم الريب شرط في كونها إيماناً^(٤) .

واحتج بقوله تعالى ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

(١) آية ١٤٣ سورة البقرة .

(٢) ذكر هذا التفسير البخاري في صحيحه ١٣/١ .

(٣) آية ١٥ سورة الحجرات .

(٤) لأن الريب والشك من أقسام الكفر التي تخرج من الملة . أنظر رسالة أنواع التوحيد ص ٨ ضمن مجموعة التوحيد .

والريبية هي الشك وقيل هي الشك مع التهمة كما ذكر ذلك ابن الأثير في النهاية ٢٨٦/٢ ، وأنظر القاموس المحيط ٨٠/١ .

الْآخِرِ يُؤَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ
أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ^(١) .

والجواب : أنه وصفهم بالإيمان بشرط ترك الود لمن حاد
الله ورسوله ، والترك فعل ^(٢) ، فدل على أن الفعل جملة الإيمان ،
وقوله ﴿ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾ قد بينا أننا لا نمنع
من إطلاق اسم الإيمان على الاعتقاد .

واحتج بقوله تعالى ﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إيمَانِهِ إِلَّا مَنْ
أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا
فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ ^(٣) .

الآية الرابعة :
(من كفر بالله
بعد إيمانه)

والجواب : أن هذا يقتضي أن الإيمان ينطلق على
التصديق بالقلب ونحن نطلق ذلك كما أطلقه تعالى في الصلاة
فقد قلنا بظاهر الآية ^(٤) .

(١) آية ٢٢ سورة المجادلة . واستدل بهذه الآية الأيجي في المواقف على أن
الإيمان هو التصديق فقط . أنظر ص ٣٨٥ ، واستدل بها أيضاً القاري في
شرح الفقه الأكبر ص ٧٠ .

(٢) أنظر في بيان أن الترك فعل مذكرة أصول الفقه على روضة الناصر للشيخ
محمد الأمين الشنقيطي ص ٣٨ .

(٣) آية ١٠٦ سورة النحل .

واستدل بهذه الآية القاري في شرح الفقه الأكبر على أن الإيمان هو
التصديق ص ٧٠ والأيجي في المواقف ص ٣٨٥ .

(٤) أي قوله تعالى ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾ آية ١٤٣ سورة البقرة ،
أنظر ما تقدم ص ٢٥٢ .

(الاحتجاج
بأن الله ساهم
مؤمنين قبل
الأعمال والرد
عليهم)

واحتج بأن الله تعالى ساهم مؤمنين قبل وجود الأعمال
الظاهرة منهم ، فدل على أنهم كانوا مؤمنين فقال تعالى
﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ
قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (١) ، وقال ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا
قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ (٢) ، وقال ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ
كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ (٣) ، فساهم مؤمنين قبل أن يتطهروا ،
وأن يصلوا ويصوموا (٤) .

والجواب : أننا نقول كانوا مؤمنين إيماناً كاملاً قبل نزول
الفرائض ثم نزلت / فأقر الشرع ما كانوا عليه وزيد فيه (٥) ، كما
أن الصلاة والصيام والحج على مقتضاه في اللغة وورد بزيادة
أحكام (٦) . وقد نص أحمد على هذا في رواية الحسن بن علي بن

(١) آية ١٨٣ سورة البقرة .

(٢) آية ٦ سورة المائدة . في الأصل هكذا ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَقِيمُوا
الصَّلَاةَ ﴾ وليس في القرآن آية بهذا اللفظ فحذفت أقيموا الصلاة
وأدخلت فيها الآية بعدها ﴿ وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ .

(٣) آية ١٠٣ سورة النساء .

(٤) ذكر هذا الإستدلال شارح جوهرة التوحيد أنظر تحفة المريد شرح جوهرة
التوحيد ص ٤٦ .

(٥) أنظر كتاب الإيمان لابن عبيد ص ٥٤ وما بعدها فقد ذكر الإجابة عن
هذا نحو ما ذكر القاضي هنا بتفصيل أكثر .

(٦) عقد القاضي فصلاً خاصاً في الألفاظ الشرعية هل الشريعة نقلتها عن
أصلها في اللغة أم زادت عليها وسيأتي التعليق على مثل هذا .

الحسين في قوله «أعتقها فإنها مؤمنة»^(١) يمكن أن يكون هذا قبل أن تنزل الفرائض^(٢). وقال في رواية إسحاق^(٣): أي شيء كان بدو الإيمان أليس كان ناقصاً فجعل يزيد^(٤). فقد نص على ما ذكرنا.

وجواب آخر: وهو أنه لا يمتنع أن يخاطب الذين آمنوا بالعبادات المستقبلة، ولا يدل ذلك على أنها ليست بإيمان، كما قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٥)، ولم يدل

(١) قطعة من حديث معاوية بن الحكم وسيأتي ص ٢٤٦.

(٢) الإيمان للإمام أحمد ورقة ٩٤/أ مسائل الإمام أحمد لابن هانيء ١٦٢/٢ . وللإمام أحمد قول آخر كما سيأتي .

(٣) إسحاق بن إبراهيم بن هاني النسابوري أبو يعقوب ، ولد أول يوم من شهر رمضان سنة ٢١٨ هـ . قال ابن أبي يعلى : حزم امامنا وهو ابن تسع سنين . وقال الخلال : كان أخا دين وورع . وقال الخطيب : كان لإسحاق اختصاص بالإمام أحمد وعنده أقام مدة اختفائه . توفي عام ٢٧٥ هـ .

(٤) الإيمان ورقة ٩٢/أ .

(٥) آية ١٣٦ سورة النساء .

المصنف استدلل بهذه الآية على أن معنى قوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا آمنوا...﴾ هو دعوة المؤمنين إلى الثبات على الإيمان والمداومة عليه إلى الممات . وقد ذكر هذا التفسير ابن كثير . أنظر : تفسيره ٥٦٦/١ ، وأنظر تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للسعدي ٩١/٢ . وذكر ابن جرير في الآية معنى آخر وهو أن المراد بها الذين آمنوا بمن قبل النبي =

ذلك على أن ذلك ليس بإيمان، كذلك ها هنا. وهذا جواب جيد.

(الاحتجاج
بعطف العمل
على الإيمان
والرد عليهم)

واحتج أيضاً بأن الله تعالى فرق بين الإيمان الأعمال الصالحات فقال ﴿وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ ^(١)، ففرق الله سبحانه بين الإيمان والعمل الصالح بالجوارح بالواو. ولو كانت هذه الطاعات من الإيمان لما جاز أن يفرق بينهما ^(٢).

والجواب: أن هذا لم يخرج مخرج الفرق والعطف وإنما خرج مخرج التأكيد. وقيل هذا قوله ^(٣) تعالى ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ ^(٤) فعطف جبريل وميكال على الملائكة وإن كانا ^(٥) منهم. وكذلك قول تعالى

= محمد ﷺ من الأنبياء والرسل ، يأمرهم بالإيمان بالله وبرسوله محمد ﷺ وأنه مرسل إليهم . تفسير ابن جرير ٣١٢/٩ .

(١) آية ٨٨ سورة الكهف . في الأصل (فمن آمن ...) ولا يوجد في القرآن هذا اللفظ ولعله خطأ من الناسخ .

(٢) ذكر هذا الإستدلال القاري في شرح الفقه الأكبر ص ٧٢ ، والأيجي في المواقف ص ٣٨٥ وفي تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد ص ٤٦ وقالوا : ان العطف يقتضي المغايرة والله عز وجل عطف العمل الصالح على الإيمان ، إذا فالعمل الصالح ليس من الإيمان .

(٣) هكذا في الأصل والأولى أن يقول هذا (كقوله تعالى) .

(٤) آية ٩٨ سورة البقرة .

(٥) في الأصل (وان كان) بدون ألف التثنية وهو خطأ لأن الضمير يعود على مثني .

﴿ حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ (١) ونحو ذلك .

١/٩ وأجاب أبو بكر النقاش (٢) عن هذا / بأن الله تعالى قد قال ﴿ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا ﴾ (٣) والتكذيب كفر بلا خلاف . وقال ﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ ابْنِ وَاسْتَكْبَرَ ﴾ (٤) والإستكبار كفر (٥) . وقال ﴿ أَرْسَلْنَا رُسُلَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ ﴾ (٦) والهدى ودين الحق هو الدين (٧) ، كذلك الإيمان هو عمل والعمل هو إيمان (٨) .

(١) آية ٢٣٨ سورة البقرة .

(٢) هو محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصلي ثم البغدادي المقرئ المفسر ، ولد سنة ٢٦٦ هـ وهو مصنف كتاب شفاء الصدور في التفسير وغريب القرآن وغيرها . قال الخطيب : وفي أحاديثه مناكير بأسانيد مشهورة . وقال الذهبي : مع جلالته ونبله فهو متروك في الحديث . وقال اللالكائي : تفسيره إشقاء الصدور لا شفاء الصدور ، وذلك لكثرة ما فيه من الموضوعات . أنظر : ت . بغداد ٢/٢٠١ ، تذكرة الحفاظ ٩٠٨/٣ .

(٣) آية ٣٩ سورة البقرة .

(٤) آية ٣٤ سورة البقرة .

(٥) هكذا قال (والإستكبار كفر) والأولى أن يقول : والإستكبار امتناع عن قبول الحق ، لأن الإستكبار كما في اللسان هو الإمتناع عن قبول الحق معاندة وتكبراً . والاباء هو الإمتناع . وكلا الأمرين كفر ، إلا أن الصفتين اختلفتا . أنظر : لسان العرب ٥/٣٨٠٨ في معنى الإستكبار و ١٤/١ في معنى الاباء .

(٦) آية ٢٨ سورة الفتح .

(٧) الأولى أن يقول : ودين الحق هو الهدى ، لأنه عطف على الهدى .

(٨) القاضي ذكر هنا جوابين عن قولهم : ان العطف يقتضي المغايرة : الجواب =

= الأول - قوله انه خرج مخرج التأكيد ، يريد بهذا أن عطف العمل على الإيمان من عطف الخاص على العام للتنبيه على التأكيد عليه والإهتمام به .
أما الجواب الثاني والذي نقله عن النقاش فهو من باب عطف الشيء على الشيء لاختلاف الصفة بينهما ، فالتكذيب كفر إلا أن له صفة غير صفة الكفر ، كذلك العمل إيمان إلا أن له صفة غير صفة الإيمان .

وقد ذكر الحلبي عمن ينفي دخول العمل في الإيمان مثل ما ذكر القاضي وأجاب عنها بمثل ذلك وبين أن العطف لا يدل على أن المعطوف عليه ليس من المعطوف كما في قوله تعالى ﴿ الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ﴾ ، فالتواصي بالحق والصبر من الأعمال الصالحة .

أنظر : المنهاج في شعب الإيمان ٤٠ / ١ .
وقد ذكر شيخ الإسلام أن عطف الشيء على الشيء يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه مع اشتراك بينهما في الحكم الذي ذكر لهما في سائر الكلام . وبين أن المغايرة على أربع مراتب :

أولاً - أن يكونا متباينين ليس أحدهما هو الآخر ولا جزأه ، مثل قوله تعالى ﴿ خلق السموات والأرض ﴾ ، ﴿ وأنزل التوراة والإنجيل ﴾ ، وهو الغالب .

ثانياً - أن يكون بينهما لزوم كقوله تعالى ﴿ ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله ﴾ فان من كفر بالله فقد كفر بهذا كله ، فالمعطوف لازم للمعطوف عليه .

ثالثاً - عطف بغض الشيء عليه كقوله تعالى ﴿ حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ﴾ ، فالصلوة الوسطى بعض من الصلوات ، وعطف العمل على الإيمان من هذا النوع .

رابعاً - عطف الشيء على الشيء لاختلاف الصفتين ، كقوله تعالى ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ، الذي خلق فسوى ، والذي قدر فهدى ﴾ =

الآية
السابعة :

واحتج بقوله ﴿ وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ ﴾ (١)
(ومن يأت به فاشترط مع الإيمان عمل الصالحات . وهذا يدل على كونه مؤمناً ...)

والجواب : أن الآية حجة لنا لأنه وصف بالإيمان من وجد منه عمل الصالحات ، لأن « قد » من علامات الفعل الماضي .

(الاحتجاج
بحديث
جبريل والرد
عليهم)

واحتج بما روي عن النبي ﷺ في جواب سؤال جبريل عن الإيمان ، فقال رسول الله ﷺ : « الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت » ، فقال جبريل إذا قلت ذلك فأنا مؤمن ، قال رسول الله ﷺ : « نعم » قال جبريل : صدقت ، ثم سأله جبريل عن الإسلام ، فقال : الإسلام « أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة المفروضة ، وتصوم شهر رمضان ، وتحج البيت ان استطعت إليه سبيلاً » ، فقال جبريل : إذا فعلت ذلك فأنا مسلم ، فقال النبي ﷺ :

= فهنا عطف الذي قدر فهدى على الذي خلق فسوى ، وهو واحد ، وهو الله عز وجل ، وإنما عطفه لاختلاف الصفتين .

أنظر : الفتاوى ١٧٢/٧ - ١٧٨ - بتصرف .

فيسقط بما ذكر من الاعتراضات استدلال من أخرج الأعمال من الإيمان بقول الله عز وجل ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ويعد هذا الاستدلال لهم من أقوى أدلتهم ، والرد عليه ظاهر ، بحمد الله .
(١) آية ٧٥ سورة طه .

« نعم » ، قال جبريل : صدقت^(١) .

فأخبر أن الإسلام^(٢) والأعمال الظاهرة المحسوسة باللسان والجوارح ، وأن ذلك يبنى على الإيمان الباطن المعقول الذي ليس بمحسوس وهو الإيمان بالله وملائكته^(٣) / والبعث بعد الموت ، وهو معنى قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾^(٤) ^(٥) .

والجواب : أن النبي ﷺ قصد بيان أفعال الإيمان وأن

(١) تقدم تخريجه ص ١٩٥ .

(٢) هكذا بالأصل ، ولعل صوابه (الإسلام ، الأعمال . . .) فتكون الواو زائدة .

(٣) هكذا في الأصل ولعل الناسخ حين الانتقال من صفحة إلى صفحة أسقط بعض الكلمات وهي (وكتبه ورسله) .

(٤) آية ١٣٦ سورة النساء .

في الأصل أول الآية قال (من يكفر) بدون واو ، وهو خطأ .

(٥) المراد بالاستدلال بحديث جبريل عليه السلام بيان أن الأعمال لا تدخل في الإيمان ، وإنما الأعمال من الإسلام الذي يبنى على الإيمان وهو الاعتقاد . وهذا خلاف ما ذكره علماء الإسلام من أن الإيمان قول وعمل .

وقد أجابوا عن حديث جبريل بإجابات نذكر منها قول البغوي أن النبي ﷺ جعل الإسلام اسماً لما ظهر من الأعمال وجعل الإيمان اسماً لما بطن من الاعتقاد ، وليس ذلك لأن الأعمال ليست من الإيمان أو التصديق بالقلب ليس من الإسلام بل ذلك تفصيل لجملة هي كلها شيء واحد جماعها الدين ، ولذلك قال : « ذاك جبريل أتاكم يعلمكم أمر دينكم » .

شرح السنة ١٠/١ .

وسياتي زيادة إيضاح لذلك في الفصل الخاص بالإسلام والإيمان .

بعضها باطن وهو الاعتقاد وبعضها ظاهر عمل الجوارح وبناء بعضها على بعض يبين صحة هذا أن مخالفنا لا يفرق بين الإيمان والإسلام في التسمية والمعنى جميعاً^(١) .

وأجاب أبو بكر النقاش^(٢) عن هذا بأنه قد روى في حديث ابن عباس لما سئل النبي ﷺ عن الإيمان فقال : « يؤمن بالله ويطيع الصلاة ويؤتوا الزكاة »^(٣) ذكره في الرسالة .

(١) لم يتبين لي من هو المخالف هنا ، وإنما نقل شارح جوهرة التوحيد عن محققي الأشاعرة وجمهور الماتريدية أنهم يذهبون إلى اتحاد مفهوميهما .
أنظر : تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد ص ٤٧ .

معنى هذا أي اتحاد مفهوم الإسلام والإيمان من ناحية المعنى الشرعي وأيضاً من ناحية الوجود على معنى أن كل من اتصف بأحدهما فهو متصف بالآخر شرعاً ، فكل مؤمن مسلم وكل مسلم مؤمن .
وسأتي زيادة إيضاح لقول الأشاعرة في الفصل الخاص بالإسلام والإيمان .

(٢) تقدمت ترجمته ص ٢٤١ .

(٣) المراد هنا حديث وفد عبد القيس ، وقد تقدم تخريجه ص ١٥٤ لكن لم أطلع على رواية بهذا اللفظ . ووجه الرد به أن النبي ﷺ فسر الإيمان بالأعمال الظاهرة ، وهو خلاف ما فسر به في حديث جبريل ، وحديث وفد عبد القيس من أدلة أهل السنة على دخول الأعمال في الإيمان كما تقدم ، أنظر ص ١٦٧ وليس بين حديث جبريل وحديث وفد عبد القيس تعارض بل هما دليل على أن الإسلام والإيمان يفترقان في حالة ويجتمعان في حالة ، وذلك أنها إذا اجتمعا افترقا كما في حديث جبريل حيث فسر الإسلام بالأعمال الظاهرة والإيمان بالأعمال القلبية ، وإذا افترقا اجتمعا كما في =

واحتج بما روي أن النبي ﷺ لما حملت إليه أمة سوداء (الاحتجاج
بحديث الجارية والرد عليهم)
لتعتق في الكفارة قال لها النبي ﷺ : « أين الله » ، فأشارت
إلى السماء ، ثم قال : « من أنا » فأشارت بما دل أنه رسول
الله ، فقال : (أعتقها فأنها مؤمنة) (١) فجعلها مؤمنة بهذا
القول .

والجواب : أن أحمد رحمه الله عليه أجاب عنه بأنه كان
قبل نزول الفرائض (٢) .

= حديث وفد عبد القيس حيث فسر الإيمان بالأعمال الظاهرة وهو قول لكثير
من العلماء وهو الراجح في مسألة الإيمان والإسلام ، وسيأتي مزيد إيضاح
لذلك عند الكلام على فصل « الإسلام والإيمان » .

(١) رواه الإمام أحمد عن أبي هريرة ٢/٢٩١ ، وروى عن غيره بروايات
أخرى ، فأخرجه م . في المساجد ١/٣٨٢ ، د . في الصلاة ١/١٤٧ ،
٢/٧٧ ، حم . ٥/٤٤٧ - ٤٤٨ .

(٢) تقدم من رواية الحسن بن علي الأسكافي ص ٢٣٩ ولإمام أحمد رحمه الله
في الإستدلال بهذا الحديث غير هذا الجواب وهو قوله : أن المرجئة
يحتجون بهذا الحديث ، وهو حجة عليهم ، يقولون : الإيمان قول
والنبي ﷺ لم يرضاه منها حتى قال « تؤمنين بكذا تؤمنين بكذا » . أنظر
الإيمان ورقة ٩٤/ب .

يشير الإمام أحمد بهذا إلى ما رواه في مسنده عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
عن رجل من الأنصار وفيه قال لها : « أتشهدين أن لا إله إلا الله ؟ »
قالت : نعم ، قال : « أتشهدين أني رسول الله ؟ » قالت : نعم ، قال :
« أتؤمنين بالبعث ؟ » قالت : نعم ، قال : « أعتقها » . ٣/٤٥١ ،
التوحيد لابن خزيمة ص ١٢٤ . قال الذهبي في العلو : هذا حديث
صحيح أخرجه ابن خزيمة في التوحيد . العلو للعلي الغفاري ص ١٧ . =

وجواب آخر : وهو الإيمان المشروط في العتق هو ما يظهر من الشهادتين كما أن الإيمان الذي يحقن الدم هو الشهادتان .

= وللإمام أحمد جواب آخر وهو قوله : إذا أقرت بهذا فحكمها حكم المؤمنة . الإيمان ورقة ٩٤/ب .

وبمثل ما أجاب الإمام أحمد أجاب الخطابي في معالم السنن ، قال : أما قول النبي ﷺ « أعتقها فانها مؤمنة » ولم يكن ظهر له من إيمانها أكثر من قوله حين سألها : « أين الله ؟ » قالت : في السماء . . . الحديث . فان هذا السؤال عن إمارة الإيمان وسمة أهله ، وليس بسؤال عن أصل الإيمان وصفته وحقيقته ، أما الكافر فلا تقبل منه إلا الشهادة ، فهذه مثل حال من يجهل حاله بالكفر والإيمان ، فإذا قال : أنا مسلم صدقناه أو رأينا هيئة أو إشارة المسلمين حكمنا بإسلامه إلى أن يظهر خلافه .

أنظر : مختصر أبي داود ٤٣٨/١ .

وأنظر قول ابن حزم في رده على من استدل بهذا الحديث على أن الإيمان القول فقط . فقد حمل الحديث على أن الحكم للظاهر . الفصل ٢٠٦/٣ .

وقال شيخ الإسلام : وأما احتجاجهم بحديث الجارية فهو من حججهم المشهورة ، وبه احتج ابن كلاب . وهذا لا حجة فيه ، لأن الإيمان الظاهر الذي تجري عليه الأحكام في الدنيا لا يستلزم الإيمان في الباطن الذين يكون صاحبه من أهل السعادة . فالمنافقون تجري عليهم الأحكام في الدنيا فقط ، والمقصود أن النبي ﷺ إنما أخبر عن تلك الأمة الإيمان الظاهر الذي علقت به الأحكام .

الفتاوى ٢٠٩/٧ - ٢١٥ .

وبهذه الردود المتقدمة يسقط استدلال الأشاعرة والماتريدية القائلين بخروج الأعمال من الإيمان بهذا الحديث . والله أعلم .

واحتج بأن الإيمان في اللغة هو التصديق ، قال تعالى : ^{(الاحتجاج}
^{باللغة والرد} ﴿وَمَا أَنْتَ (١) بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ ^(٢) معناه بمصدق ، ولم يرد دليل ^(عليهم)
ينقل عن اللغة ، فوجب البقاء على الأصل ^(٣) .

والجواب : أنا لا نمنع أن هذا حد الإيمان في اللغة ^(٤)
وخلافنا / في حده في الشريعة ^(٥) ، وقد بينا ما دل على أن
الشرع قد ورد بزيادة هذا من الطاعات على مقتضاه في

(١) في الأصل (وما كنت) ، وهو خطأ والصواب ما أثبت .

(٢) آية ١٧ سورة يوسف .

(٣) الإستدلال باللغة على الإيمان الشرعي هو عمدة من نفى دخول الأعمال في
الإيمان وقال أن الإيمان هو التصديق . أنظر : التمهيد للباقلاني
ص ٣٤٦ ، أصول الدين للبغدادى ص ٢٤٧ ، تحفة المريد شرح جوهرة
التوحيد ص ٤٦ .

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية الإستدلال باللغة عن الباقلاني ورد عليه
وأطال في ذلك ، ومما ذكر في قوله تعالى ﴿بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ ليس معناه بمصدق
فقط ، بل التصديق مع الاثتمان والطمأنينة ، بدليل قوله بعدها ﴿ولو كنا
صادقين﴾ أي لا تقر بخبرنا ولا تثق به ولا تطمئن إليه ولو كنا صادقين .

أما الإيمان الشرعي فإن الشرع يتصرف في الألفاظ كما في الصلاة والزكاة
والحج ، كذلك الإيمان أراد به ما بين بالكتاب والسنة من أن العبد لا
يكون مؤمناً إلا به . الفتاوى ٢٩٢/٧ وما بعدها وأنظر في الرد المطول
عليه ص ١٢٢ وما بعدها .

(٤) أنظر ص ١٥١ .

(٥) أنظر ص ١٥٢ .

اللغة^(١) . واحتج بأنه لو كانت الطاعات إيماناً لم يكن أحد من البشر كامل الإيمان ، لأنه لم يستكمل جميع الطاعات أحد من النبيين^(٢) ، ولوجب أن يكون الفاعل للصغيرة من المعاصي غير كامل الإيمان ، لأنه ضيع بعض المفترض عليه وهو الكف عن المعصية ، وقد قال تعالى ﴿ اليوم اكملت لكم دينكم ﴾ والنوافل لا آخر لها ولا حد .

والجواب أنه إذا جاز عندك في النوافل أن تصفها بأنها طاعة وعبادة ولا آخر لها فما يمنع أن تصف الإيمان بذلك وإن لم يكن له آخر ، وعلى أن لها آخراً في الوصف وإن لم يكن لها آخر في الفعل كما أن للفرائض آخراً في الوصف دون الفعل لأنه لو قيل بينوا في الفرائض حداً لا زيادة معه لم يمكن لأنه لا يعلم منتهى أجله فيعلم قدر ما يلزمه من الفرائض^(٣) .

(١) أنظر ص ٢٣٨ وسيأتي زيادة إيضاح لهذا في الفصل الخاص بالألفاظ الشرعية .

(٢) هكذا في الأصل . والأولى أن يقول (حتى من النبيين) .

(٣) ذكر هذا الإحتجاج الحلبي وأجاب عنه بنحو ما ذكر القاضي هنا .

المنهاج في شعب الإيمان ١ / ١٢٠

وقد روى عن السلف نحو جواب القاضي : فمن ذلك ما روى الخلال بإسناده عن إسحاق بن منصور قال : قلت لإسحاق (لعله ابن راهوية) هل للإيمان منتهى حتى يستطيع أن يقول المرء مستكمل الإيمان قال : لا ، لأن جميع الطاعة من الإيمان فلا يمكن أن تشهد باستكمال الإيمان لأحد إلا للأنبياء أو من شهد الأنبياء له بالجنة لأن الأنبياء وإن كانوا قد أذنبوا فقد =

وقولهم : إن هذا يوجب أن يكون الفاعل للصغيرة غير كامل الإيمان ، فكذا نقول . وقد ذكرناه فيما قبل^(١) .

وأما قوله ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ المراد بيان ذلك وقد أكمله بالوصف والنعته .

واحتج بأنكم اتبعت قول المعتزلة في هذه المقالة لأن أول من قال بذلك واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد .

(الفرق بين

قول السلف في

الإيمان وقول

المعتزلة)

١٠/ب

والجواب : أن هذا كلام من لا يعرف مقالة السلف في ذلك وقد روى أحمد ذلك في كتاب الإيمان عن جماعة / من السلف فروي بإسناده عن عبد الله بن نافع^(٢) قال كان مالك

= غفر لهم ذلك الذنب قبل أن يخلقوا .

أنظر كتاب الإيمان ورقة ٩٣/أ

وروى عبد الله في السنة بسنده عن الوليد بن مسلم قال : سمعت أبا عمرو يعني الأوزاعي ومالكاً وسعيد بن عبد العزيز يقولون : ليس للإيمان منتهى هو في زيادة أبداً ، وينكرون على من يقول إنه مستكمل الإيمان وأن إيمانه كإيمان جبريل وميكال .

السنة لعبد الله ص ٨٢ .

فيتضح من هذه الروايات عن السلف أن الإيمان عندهم هو الطاعات وأن الطاعات لا حد لها من ناحية فعل العبد بل العبد على الدوام في السعي إلى إكمال إيمانه حتى يدركه الموت وهو على هذا ، أما الأنبياء فإنهم كاملوا الإيمان لأنهم أتوا بجميع الطاعات الواجبة عليهم لهذا يقال إنهم كاملوا الإيمان ، أما من عداهم فليس مثلهم في هذا ، والله أعلم .

(١) أنظر ما تقدم ص ٢٢٩ .

(٢) عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائغ المخزومي مولاهم أبو محمد المدني ، =

يقول : الإيمان قول وعمل يزيد وينقص^(١) .

وروي أيضاً عن مجاهد قال : الإيمان يزيد وينقص ،
قول وعمل^(٢) .

(النقل عن
أئمة السلف في
الإيمان)

وروي أيضاً عن إبراهيم بن شماس قال : سمعت
جرير بن عبد الحميد يقول : الإيمان قول وعمل ، والإيمان
يزيد وينقص .

قال إبراهيم : وسئل فضيل بن عياض عن الإيمان
فقال : الإقرار باللسان والقبول بالقلب والعمل^(٣) .

قال الإمام أحمد كان أعلم الناس برأي مالك ، وقال ابن حجر ثقة
صحيح الكتاب في حديثه لين من كبار العاشر مات سنة ٢٠٦ هـ .

التهذيب ٥١/٦ ، التقريب ص ١٩١ .
وقع في المخطوطة تصحيف في اسمه حيث قال (عبدالله بن أبي رافع)
وهو في كتاب الإيمان للإمام أحمد هكذا إلا أنه مصحح فوقه حيث كتب
(نافع) . وأخرج الرواية عبدالله في السنة عن أبيه وذكر أنه عبدالله بن
نافع . السنة ص ٧٦ . وأخرجها أيضاً أبو داود في مسائله عن الإمام أحمد
ص ٢٧٣ .

(١) الإيمان للإمام أحمد ورقة ١٠٨/ب .

(٢) الإيمان للإمام أحمد ورقة (١٠٩/ب) .

(٣) في كتاب الإيمان للإمام أحمد العبارة هكذا (وسئل الفضيل بن عياض وأنا
أسمع عن الإيمان فقال : الإيمان عندنا داخله وخارجه : الإقرار باللسان
والقول بالقلب والعمل) . ورقة ١١٠/ب .

وقد روى هذا الأثر عبدالله بن الإمام أحمد في السنة بلفظ (والقبول
بالقلب) ، كما ذكره القاضي هنا . أنظر : السنة لعبدالله بن الإمام أحمد
ص ٧٥ .

قال إبراهيم : وسمعت يحيى بن سليم يقول : الإيمان قول وعمل .

وعن أبي إسحاق الفزاري : الإيمان قول وعمل . وكذلك عن ابن المبارك : الإيمان قول وعمل . وكذلك النضر بن شميل : الإيمان قول وعمل . وعن بقية وابن عياش قالا : الإيمان قول وعمل .

وقد ذكر أبو عبدالله بن بطة خلقاً من أهل البلاد قالوا بذلك في كتاب إبانته الكبير^(١) .

وقد ذكر النقاش^(٢) في الرسالة بإسناده عن عبد الرزاق قال : لقيت اثنين وسبعين شيخاً منهم معمر والثوري والأوزاعي ، والوليد بن محمد القرشي^(٣) وابن بكير وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة وشعيب بن حرب ووكيع بن الجراح ومالك بن أنس وابن أبي ليلى وإسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم^(٤) ومن لم أسمه ، كلهم (١) الابانة الكبير ورقة ٨٣/ب - ٨٤/أ مصور في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري .

(٢) تقدمت ترجمته ص ٢٤١ .

(٣) هكذا في الأصل ، ولم أجد أحداً بهذا الاسم حسب ما اطلعت عليه ولعل في اسمه خطأ وبدل محمد (مسلم) فيكون اسمه الوليد بن مسلم القرشي ، وهو مولى بني أمية ، وقيل مولى بني العباس . أبو العباس الدمشقي عالم الشام ثقة ، توفي عام ١٩٤ هـ ، وقيل سنة خمس وقيل ست .

التقريب ص ٣٧١ .

(٤) هكذا في الأصل ولم أقف له على ترجمة .

يقول الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص^(١) .

واحتج بأنه لو كان كل طاعة إيماناً أو بعض الإيمان
لكان كل معصية كفراً لأن الكفر ضد الإيمان^(٢) .

(احتجاج
عقلي
للمخالفين)

والجواب : أنه إنما لم يكن كفراً لأنه ليس ضد المعاصي
الكفر ، بل ضدها الفسق إذ ليس كل معصية كفراً ، وإنما
ضد الاعتقاد بالقلب الكفر متى^(٣) أخل به كان كافراً^(٤) ،
وبيّن هذا أن المعاصي التي وجدت من الأنبياء^(٥) لم تكن كفراً

(١) هذا هو قول أهل السنة والجماعة أصحاب الأثر والحديث ، ويختلف مع
قول المعتزلة القائلين أن الإيمان قول واعتقاد وعمل ، في أن السلف
يقولون أنه يزيد وينقص ، والمعتزلة لا يقولون بهذا بل يقولون : ان
الإيمان شيء واحد لا يزيد ولا ينقص ، ومن أخل بشيء منه فهو خارج
من الإسلام ولم يدخل الكفر وهو في الآخرة خالد في النار . وسيأتي زيادة
إيضاح لذلك في الفصل الخاص بزيادة الإيمان ونقصانه . وهذه الرواية لم
أجدّها فيما اطلعت عليه من الكتب وكتاب الرسالة للنقاش لم أعثر عليه
ولعله مفقود .

(٢) ذكر هذا الإعتراض الحلبي في المنهاج . أنظر المنهاج في شعب الإيمان
٤٧/١ .

وذكر أيضاً هذا الإعتراض عنهم ابن حزم في الفصل . أنظر الفصل في
الملل والأهواء والنحل ٢١٢/٣ .

(٣) في الأصل (حتى) ولعله تصحيف لأن الكلام لا يستقيم بذكر (حتى) .

(٤) ذكر ابن حزم في الرد على الإعتراض السابق مثل قول القاضي وفصل في
ذلك فليُنظر في الفصل ٢/٢ .

(٥) يقصد بالمعاصي هنا وقوع الصغائر من الأنبياء وسيأتي الكلام على ذلك .

وان كان تركها إيماناً / في حقهم .

وإن شئت قلت : بعض المعاصي يكون شرطاً في بعض في باب الكفر ، وهو ترك الاعتقاد ، فما لم يتقدم ما هو شرطه لا يجب أن يسمى كافراً بكل حال (١) .

واحتج بأن العرب لا تقول لمن أمره مولاه بفعل وامثل (الاحتجاج باللغة والرد عليهم) ما أمره به أنه آمن بمولاه ولا صدق مولاه (٢) وإنما يقولون : أطاع مولاه فيما أمره به وامثل أمره ، وإذا أخبر بخبر فصدقه فيه بلسانه قالوا : صدقه وآمن به (٣) . وإن كذب بلسانه

(١) المراد هنا أن المعصية لا تكون كفراً إلا إذا إنبت على أمر كفري وهو استحلالها وجحود أنها محرمة . وقد ذكر الحليمي إجابة عن الاعتراض السابق كما أجاب القاضي هنا وأردفها بإجابات أخرى .
أنظر : المنهاج في شعب الإيمان ١/ ٤٧ - ٤٨ .

(٢) يرد على هذا بأنه ورد إطلاق لفظ التصديق على العمل كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : « ان الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة ، فزنا العين النظر وزنا اللسان المنطق والنفس تمنى وتشتهي والفرج يصدق ذلك ويكذبه » . أخرجه خ . في القدر ١٠٦/٨ ، م . في القدر ٢٠٤٦/٤ . فسمي فعل الفرغ تصديقاً .

وكذلك ما روي عن الحسن البصري أنه قال : « ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني ولكن ما وقر في القلب وصدقته الأعمال » . الابانة الكبير لابن بطة ورقة ٨٣/أ .

(٣) يقال صدقه وآمن به بالنسبة للخبر إلا أن لفظ الإيمان لا يطلق إلا على الخبر عن الغائب ، أما لفظ التصديق فانه يطلق على الخبر الغائب =

قالوا : كذبه وكفر به ، إذ لا يطلعون على تصديق قلبه وتكذيبه^(١) .

والجواب : أن هذا استشهاد بمقتضى اللغة ، وقد بينا أن الإيمان في اللغة هو التصديق^(٢) ، وخلافنا في الإيمان الشرعي ، وعلى أن هذا هو الحجة لأنهم قد سموا ما كان بلسانه إيمانا وعند مخالفنا أن ذلك من شرائع الإيمان وليس بإيمان في الحقيقة .

واحتج بأننا^(٣) نحكم له بحكم المؤمنين بمجرد الشهادتين والإقرار بأن هذه الطاعات واجبة في أوقاتها وتحريم ما حرمه الله وإباحة ما أباحه وإن لم يوجد منه فعل ذلك ، علم أن جميع ذلك ليس من جملة الإيمان وإنما الإقرار والتصديق بعد العلم بوجوب الواجبات وتحريم المحرمات .

(احتجاجات عقلية)

= والشاهد فيقال لمن قال : السماء فوقنا صدق ولا يقال له أمناه .

أنظر : الفتاوي ٢٩١/٧ ، شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٨٠ .

(١) الظاهر من هذا الإحتجاج أنه لمن قال : أن الإيمان تصديق باللسان وهو قول الكرامية ، إلا أن قول القاضي بعده (وعند مخالفنا أن ذلك من شرائع الإيمان) يدل على أن الإحتجاج لمن يقول أن الإيمان التصديق ، وهذا قول الأشاعرة ومن تابعهم . لهذا لم يتبين لي وجه الرد على الإعتراض ، ولعل في الكلام سقطا والله أعلم .

(٢) أنظر ص ١٥١ .

(٣) في الأصل (بأنه) وما أثبت لا بد منه لاستقامة سياق الكلام .

وقد نص أحمد على هذا في رواية إبراهيم بن الحارث^(١) في قوله : « أعتقها فإنها مؤمنة » ، وإنما أخبر بذلك أن حكمها حكم المؤمنة^(٢) .

(١) إبراهيم بن الحارث بن مصعب بن الوليد بن عبادة بن الصامت الأنصاري من أهل طرسوس . قال الخلال : كان من كبار أصحاب أبي عبدالله وكان أحمد يعظمه ويرفع قدره . قال عنه ابن حجر : صدوق من الثانية عشر . طبقات الحنابلة ١/ ٩٤ ، التقريب ص ١٩ .

(٢) الإيمان للإمام أحمد ٩٤/ ب . ولفظه (إذا أقرت بهذا فحكمها حكم المؤمنة) .

وقد تقدم ص ٢٤٦ أقوال أخرى للإمام أحمد في هذا الحديث وكذلك أقوال العلماء . والاستدلال بقول الإمام أحمد في هذا الحديث على أن المقر بالشهادتين وهو لا يفعل الطاعات ولا يجتنب المحرمات أنه مؤمن استدلال باطل ، أولاً لأن الإمام أحمد بين أن المراد إعطاؤها حكم أهل الإيمان وأنه يجوز عتقها بناءً على ذلك ولم يقصد وصفها بالإيمان ، ثانياً أن الإمام أحمد يكفر تارك الصلاة عمداً في أحد قوليهِ .

أنظر : كتاب الصلاة لابن القيم ضمن مجموعة الحديث النجدية ص ٤٩٦ . وقد جاء في كتاب الإيمان عن الخلال عن عبدالله بن حنبل قال : أخبرني أبي حنبل بن إسحاق قال : قال الحميدي : وأخبرت أن أقواماً يقولون أن من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئاً حتى يموت أو يصلي مستدبر القبلة حتى يموت فهو مؤمن ما لم يكن جاحداً إذا علم أن تركه ذلك في إيمانه إذا كان مقراً بالفرائض واستقبال القبلة ، فقلت هذا الكفر بالله الصراح وخلاف كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وفعل المسلمين ، قال الله عز وجل ﴿ حنفاء يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة ﴾ . قال حنبل : سمعت أبا عبدالله يقول : من قال هذا فقد كفر بالله ورد على أمره وعلى =

والجواب : أنه لا يمتنع أن يحكم له بحكم الإيمان وإن لم يوجد منه الطاعات ولا يدل ذلك على أنها ليست من الإيمان كما نحكم له بحكم الإيمان وإن لم يوجد منه التصديق وهو إسلام الطفل بإسلام أبويه أو أحدهما^(١) ولا يدل ذلك على أن

= الرسول ﷺ ما جاء به . الإيمان للإمام أحمد ورقة ٩٧/أ .

فهذا يبين أن المراد بقول الإمام أحمد السابق هو الإيمان الظاهر الذي تجري على صاحبه الأحكام في الدنيا ، أما الإيمان الممدوح الذي ربطت به السعادة في الدنيا والنجاة في الآخرة فلا يكون إلا لمن تحقق منه الإيمان الباطني بالإعتقاد الصحيح والظاهري بفعل الجوارح طاعة لله عز وجل . والإحتجاج المذكور يتناسب مع قول من قال أن الإيمان هو التصديق بالقلب والإقرار باللسان ، وبهذا قال أبو حنيفة رحمه الله وأصحابه وبه قال جماعة من الأشاعرة كما نسبه إليهم البيجوري .

شرح الفقه الأكبر للقاري ص ٦٨ ، تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد ص ٤٦ . شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٧٣ .

(١) الأطفال هم من دون البلوغ ولم يجز عليهم تكليف وهم قسمان غير مميز ومميز . والغير مميز هو من دون السابعة في قول لبعض العلماء ، وهو الذي لا يوجد منه تصديق وما يجري على لسانه من الشهاداتين إنما هي شقشقة بلسانه لا يعقل معناها ، ويحكم له بإسلام أبويه .

أما المميز فهو من يعقل الكلام ويفهم الخطاب ولم يصل إلى البلوغ ، فهذا يوجد منه تصديق بدليل أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان أول من أسلم من الصبيان وعمره يومئذ عشر سنين . أنظر سيرة ابن هشام ١٦٢/١ تحقيق محمد محي الدين ، الناشر محمد علي صبيح . وتصح منه الطاعة لأنه يؤمر بها كما جاء في الحديث « مروا أبناءكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر » .

ومراد القاضي هنا الطفل غير المميز ويدخل أيضاً الطفل المميز إذا تكلم =

التصديق ليس بإيمان في الحقيقة .

واحتج بأن الطاعات لو كانت إيماناً لوجب كونها إيماناً في كل حال ومن كل مكلف حتى تكون الصلاة (من الحائض) إيماناً ، وكذلك الصيام والقراءة كالتصديق هو إيمان في كل حال ، لأن الإيمان غير محرم على العبد^(١) .

والجواب : أن الأفعال لم توصف بذلك لجنسها وإنما وصفت بذلك لكونها طاعة يثاب عليها وذلك يختلف باختلاف الأحوال ، فتارة تكون إيماناً في حال ولا تكون إيماناً في أخرى ، وفارق هذا التصديق ، لأنه طاعة في كل حال وفي حق كل أحد ، فلهذا كان إيماناً في^(٢) الأحوال .

واحتج بأن الأفعال لو كانت من الإيمان لوجب أن يحكم للمنافق بالإيمان لوجودها منه .

= بالكفر فانه لا يحكم بكفره بل هو تابع لأبويه في إسلامهما . قال البغدادى : أجمع الفقهاء على أن الطفل المميز الذي تكلم بالكفر وأبواه مسلمان أنه لا يرتد وانهما يرثانه إذا مات ويدفن في مقابر المسلمين . أصول الدين ص ٢٥٩ .

(١) هذا الإحتجاج غير صحيح لأن الصلاة من الحائض لا تسمى صلاة وليست طاعة ، فبالتالي ليست إيماناً لأنها وقعت على غير ما أمر الله به ، والفعل يكون إيماناً إذا وقع حسب شرع الله عز وجل . أما الإيمان الذي هو التصديق فهي مطالبة به كما أنه يجوز منها أفعال أخرى في حال الحيض وتكون طاعة إيماناً كالزكاة وذكر الله والصدقة وغير ذلك .

(٢) هكذا في الأصل ، ولعل هنا سقطاً وهو كلمة (كل) أو (جميع) .

والجواب : انه إنما لم نحكم بذلك لإخلاله بالأصل الذي هو التصديق وإنما يلزمنا هذا لو قلنا الإيمان هو الأفعال فقط .

واحتج بأنه لو كانت الصلاة وغيرها من الطاعات إيماناً لوجب أن تكون تصديقاً كالإيمان الذي هو التصديق ولوجب أن يصح أن تعزى إلى من هي إيمان به كالتصديق فيقال في الصلاة إيمان بالله كما يقال ذلك في التصديق .

والجواب عن قولهم : كان يجب أن تكون الصلاة وغيرها تصديقاً كالتصديق فإنما كان يجب ذلك لو كان كل إيمان تصديقاً ، فأما إذا لم يكن كل إيمان تصديقاً^(١) فلا يلزم القول به وقولهم كان يجب أن يقال في الصلاة إيمان بالله ، فلا يمتنع أن توصف الصلاة بأنها إيمان لله من حيث كانت عبادة له وتقرباً إليه ولا يلزم على هذا أن تقول هي إيمان بالرسول وللرسول لأنها تعظيم له وهي إيمان بالبعث والنشور كما قلنا في التصديق لما بينا وهو أنها إيمان بالله ولله من حيث كان من شرطها العبادة لله سبحانه وذلك يختصه ، والتصديق بالله غير التصديق بالبعث والنشور ، فإذا لم يلزم فيها هو تصديق له أن يكون تصديقاً بالبعث فكيف يلزم مثله في الصلاة^(٢) .

(١) لم يتبين لي معنى قول القاضي (لو كان كل إيمان تصديقاً) لأن من المعلوم أن أركان الإيمان الستة مبينة على التصديق .

(٢) لم يتبين لي معنى كلام القاضي .

واحتج بأن الطاعات لو كانت إيماناً لم يفتقر في صحتها إلى الإيمان الذي هو المعرفة^(١) كالمعرفة بالقلب^(٢) .

والجواب : أنه يبطل بنفس المعرفة لأنها تفتقر إلى النظر ولم يمنع ذلك من كونها إيماناً^(٣) على أنه إنما وجب ذلك لأن هذه العبادات تختلف حالها فقد يكون بعضها شرطاً في بعض ولم يمنع ذلك من كونها أجمع طاعة واجبة^(٤) .

واحتج بأنه لو كان كل طاعة إيماناً لوجب أن يصير

(١) تفسيره الإيمان بالمعرفة فقط غير صحيح لأن الإيمان الذي لا بد أن يتقدم الطاعات هو التصديق ولا بد في التصديق من المعرفة ، فهما شيان . أنظر ما تقدم ص ١٥٤ من قول الإمام أحمد .

أما تعريف الإيمان بالمعرفة فقط ليس من قول المخالف وإنما يفسره بالمعرفة الجهمية ويرد عليهم أن المعرفة لم تنفع إبليس حيث كان يعرف الله .

(٢) مراده بهذا الإحتجاج القياس على المعرفة بالقلب أن صحتها لا يفتقر إلى شيء آخر ، وهذا قياس فاسد لأن المعرفة بالقلب وإن كانت صحيحة كمعرفة إبليس لله ومعرفة أبي طالب لله فإن هذه المعرفة ليست طاعة ولا إيماناً حتى يجتمع معها التصديق فتكون طاعة إيماناً . إذا فقياس الطاعة وهي إيمان على ما ليس بطاعة ولا إيمان قياس مع الفارق فلا يصح .

(٣) هذا القول من القاضي راجع إلى قوله أن أول واجب على المكلف هو النظر والإستدلال المؤديين إلى معرفة الله سبحانه وتعالى . أنظر مختصر المعتمد في أصول الدين ص ٢١ . (وتقدم بيان رجوع القاضي عن هذا القول في قسم الدراسة) . وبيان الحق في ذلك ص ٦٨ - ٧٠ .

(٤) هذا بيان من القاضي أن الطاعات تكون إيماناً وتكون صحيحة لأن بعضها شرط في بعض وبعضها لا يشترط أن ينضم إليه شيء آخر كاعتقاد القلب وتصديقه فانه إيمان .

بفعلها مؤمناً كالكفر والفسق يصير بكل واحد كافراً أو فاسقاً .

والجواب أن بعض الطاعات قد يكون شرطاً في بعض
فما لم يتقدم ما هو شرطه لا يجب أن يسمى إيماناً في كل
ب/١٢ حال ، بل يجب أن يسمى / بذلك متى وقع على شرطه ،
فعلم أن اجتماع هذه الطاعات كالشرط في سلامة الإسم
وفارق هذا الكفر والفسق لأن ما يفيد قولنا كافر أو فاسق
يحصل بخصلة واحدة منها (١) .

واحتج بأنه لو كان الأمر على ما قلتم وأن كل طاعة
إيمان لوجب أن يزيد وينقص وتختلف أحوال المكلفين فيه ،
ولو كان كذلك يصح أن يقال أن إيمان بعضهم أكثر من إيمان
بعض حتى يقال أن إيمان غير النبي إذا كان غنياً فلزمه في ماله
الحقوق أكثر من إيمان النبي .

والجواب : أنا لا نمتنع أن نقول الإيمان يزيد وينقص
وقد نص أحمد على هذا (٢) وهو فصل يأتي ذكره فيما بعد (٣) .

(١) مثال ذلك السجود لغير الله أو الإستهزاء بآياته أو معاداة رسله فان هذا
كفر لا يحتاج إلى مقدمات . كذلك الزنا أو شرب الخمر أو القذف فانه
فسق لا يحتاج أن يجتمع معه شيء آخر . أما الطاعات فلا بد أن يكون
معها الأصل وهو التصديق وإلا كانت مردودة على صاحبها كطاعة
المنافق .

(٢) كما تقدم ص ١٥٢ من رواية أبي الحارث .

(٣) أنظر ص ٣٩٥ .

وقد قالوا^(١) بالزيادة والنقصان في المعرفة^(٢) (النقل عن المخالفين بأنهم يقولون بالزيادة والنقصان في الإيمان) والتصديق^(٣) فقالوا : المؤمنون على ضربين منهم من يعرف مخبرات الله عز وجل مفصلة ، ومنهم من يعرفها مجملة ، فمن عرفها وآمن بها مجملة إذا عرف تفصيلها إزداد علمه^(٤) وتصديقه^(٥) ، ومنهم من يذكر الله ورسوله ومخبراته في أكثر الأوقات ، ومنهم من لا يخطر بباله ذلك إلا بعد مدة فتكون أحوالهم متفاوتة^(٥) ، وكذلك في التقوى تفاوت .

(١) مراده بالقائلين هنا الأشاعرة . وقد نقل هذا القول عن ابن اللبان كما ذكر ذلك في فصل زيادة الإيمان أنظر ص ٣٩٩ وقال به الأيجي أيضاً ، أنظر المواقف ص ٣٨٨ . والسلف يقولون بالزيادة والنقصان بالنسبة للتصديق والمعرفة وبالنسبة للطاعات والأعمال كما سيأتي .

(٢) ورد عن الإمام أحمد التفاضل في المعرفة عن أبي بكر المروذي قال : قلت لأبي عبد الله في معرفة الله عز وجل في القلب يتفاضل فيه ، قال : نعم ، قلت : ويزيد ، قال : نعم . الإيمان للإمام أحمد ٩٥/ب .

(٣) أما التفاضل بالتصديق فقد قال الإمام أحمد : إذا عملت الخير زاد ، وإذا ضيعت نقص . الإيمان ورقة ٩٦/أ .

والمراد منه أن أعمال الخير والطاعات تزيد في إيمان القلب وتصديقه وهذا أمر ملموس محسوس ، أما الغفلة وتضييع الواجبات وارتكاب المنكر فانها تنقص من إيمان القلب وتصديقه وهذا أيضاً ظاهر وملموس لهذا ورد عن عطاء بن أبي رباح قوله : « ليس إيمان من أطاع الله كإيمان من عصي الله » ، ذكره شيخ الإسلام عن البغوي بسنده إلى عطاء . الفتاوي ٢٠٧/٧ .

(٤) ذكر القاضي التفاضل في المعرفة في كتابه مختصر المعتمد . أنظر : مختصر المعتمد في أصول الدين ص ٣٢ .

(٥) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية هذه الأمور من أسباب الزيادة والنقص =

ولأن نقصانه لا يسلبه الإسم كالجسم^(١) هو
الجوهران^(٢) المؤلفان فإذا انضمت إليه أجزاء أخر وتآلفت
معها صارت أيضاً جسماً واحداً ، وإذا نقصت منه أجزاء^(٣)

= بالنسبة للتصديق في حال الإجمال والتفصيل وفي حال الذكر والغفلة ،
أنظر : الفتاوي ٥٦٤/٧ - ٥٦٦ .

(١) الجسم عند القاضي هو المؤلف من الجوهر فكل مؤلف جسم وكل جسم
مؤلف . أنظر مختصر المعتمد في أصول الدين ص ٣٦ ، وأنظر التعريفات
للجرجاني ص ٧٦ فقد عرفه بهذا .

ويظهر من كلام القاضي هنا أن التأليف أقله أن يكون جوهران ، فإذا كان
أقل من جوهرين فليس بجسم .
وذكر أبو الحسن الأشعري في تعريف الجسم ثلاثة عشر قولاً . أنظر :
مقالات الإسلاميين ٤/٢ وما بعدها .

(٢) الجوهر عند القاضي هو الجزء الذي لا يتجزأ ويقبل من بين أجناس
الأعراض عرضاً واحداً متى كان كذلك كان جوهرًا ، ومتى خرج عن ذلك
وخلا من الأعراض خرج عن أن يكون جوهرًا .
مختصر المعتمد في أصول الدين ص ٣٥ .

وقد ذكر الأشعري في مقالاته أقوالاً أخرى في تعريف الجوهر . أنظر :
مقالات الإسلاميين ٨/٢ .

قال شيخ الإسلام بعد أن ذكر الخلاف في تعريف الجسم والجوهر بين
المتكلمين : ان هذه الإصطلاحات لم تعرف إلا في أواخر الدولة الأموية لما
ظهر الجعد بن درهم والجهم بن صفوان ثم ظهرت المعتزلة .

الفتاوي ٣٢٤/١٧ .

(٣) في الأصل (جزء) ولعل الألف في أولها ساقطة .

إلى أن ينتهي إلى جزئين^(١) مؤتلفين لم يزل عنه اسم الجسم مع حصول النقصان في ذاته^(٢) .

وكذلك الإيمان لا يمتنع أن نقول نحن في الإيمان الذي هو الطاعات أنه يزيد وينقص ويتفاوت غير أننا نمنع أن نطلق القول بالاختلاف في الإيمان لأنها عبارة مستعملة في ملل الكفار^(٣) .

(١) في الأصل (جزئين) وهو خطأ .

(٢) مراد القاضي تشبيه الزيادة والنقصان في الإيمان بالزيادة التي تطرأ على الجسم فهي تسمى جسماً وكذلك الزيادة على الإيمان وإيمان والنقص الذي يطرأ على الجسم حتى يصل إلى الجوهرين المؤتلفين لا يخرج عن الجسمية ، كذلك الإيمان ينقص ولا يخرج الباقي عن اسم الإيمان ما لم يطرأ النقص على أصل الإيمان .

وتشبيه الإيمان بالجسم غير صحيح لأن الواجب أن يكون المشبه به أمراً متفقاً عليه والجسم والجوهر مختلف فيهما كما تقدم .

وأصح منه في بيان المراد أن يضرب مثل الإيمان بالشجرة فساقها أصل الإيمان وفروعها شعب الإيمان ، فلو زال شيء من فروعها لم يزل اسم الشجرة وإنما هي أنقص من غيرها ، فكذلك الإيمان لو زال منه شيء من شعبه لم يزل عنه اسم الإيمان وإنما نقص إيمانه . وقد تقدم النقل عن ابن رجب في ذلك ، أنظر ص ٢٣١ وقد روى الإمام أحمد عن طاووس تشبيه الإيمان بالشجرة . أنظر الإيمان للإمام أحمد ١١١ / أ ، السنة لعبدالله بن الإمام أحمد ص ٧٦ ، جامع العلوم والحكم ص ٤٣ .

(٣) في الأصل (ملك) ولعله خطأ من الناسخ والصواب أن تكون (ملل) فيكون معنى الكلام أننا لا نطلق القول بأن الناس مختلفون في الإيمان لأن لفظة الاختلاف مستعملة في اختلاف الملل والديانات ، فتستعمل مع الكفار ولكن يقال الناس يتفاضلون ويتفاوتون فيه .

مع أن الإيمان مختلف في جنسه^(١) وصورته لأن بعضه صلاة وبعضه زكاة وبعضه حج ، وهو متفق في كونه طاعة وأنه يقابله الثواب ، ولا يلزم على هذا أن يكون غير النبي أكثر إيماناً من النبي ، لأن معنى قولنا : بعضهم أكثر إيماناً من الآخر أنه أكثر ثواباً من غيره لما يوجد منه من زيادة الأعمال ولا شك أن ثواب الرسول أكثر من ثواب غيره^(٢) .

(النبي أكثر
الناس إيماناً
ووجه ذلك)

(١) لو قال هنا : مختلف الأنواع والصور لكان أصوب ، لأن الجنس كما قال في اللسان هو الضرب من كل شيء ، وهو أعم من النوع . وقال : والحيوان أجناس ، فالناس جنس ، والإبل جنس ، والبقر جنس ، والشاء جنس .

أنظر لسان العرب ٧٠٠/١ .

أما النوع فهو كما عرفه في الإيمان أخص من الجنس ، وهو الضرب من الشيء ، فكل صنف من الثياب نوع وكل صنف من الثمار نوع .

أنظر لسان العرب ٤٥٧٩/٦ .

فعلى هذا : إذا قلنا أن الإيمان مختلف الجنس ، دل على أن الإيمان مجموعة أشياء مختلفة الأصول والإيمان ليس كذلك ، بل هو يرجع إلى أصل واحد ومختلف الأنواع والهيئات ، فهو طاعة لله عز وجل ، وهذه الطاعة أنواع متعددة ومختلفة الصورة .

فالإيمان بالله نوع ، والإيمان بالملائكة نوع ، والصلاة نوع ، والزكاة نوع ، والحج نوع ، وهذه الأنواع مختلفة الصور والهيئات ومتفقة في أن جميعها طاعة لله عز وجل ويثاب عليه الإنسان . والله أعلم .

(٢) قول القاضي : أن معنى قولنا أكثر إيماناً أي أكثر ثواباً ، هذا قول غير مسلم ، لأن الثواب جزاء الإيمان . أما الإيمان فإنه يقوم بالقلب والجوارح أي طاعات يقوم بها العبد تجاه ربه ، فمن كان أكثر من غيره في طاعة ربه =

ولأنه يقال أكثر إيماناً إذا شارك غيره فيما لزمه واختص
بزيادة مزية ، ومعلوم أن في واجبات الرسول ﷺ ما لا يشركه

= كان أكثر ثواباً ولا يلزم في الكثرة هنا كثرة العبادة أي السجود والركوع
والصيام ، بل قد يكون هناك أمور كالدعوة إلى الله والعلم النافع أفضل
من نوافل العبادة ، ثم هناك التقوى ولها أثر كبير في عظم الجزاء ورفع
الدرجات .

ولا شك أن النبي ﷺ ثوابه في الأعمال أعظم من ثواب غيره ولو اتفق معه
غيره في نفس العمل والكيفية . والدليل على ذلك حديث أبي سعيد
الخدري رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : « لا تسبوا أصحابي فلو أن
أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » . أخرجه خ .
في الفضائل ٨/٥ واللفظ له ، م . في الفضائل ١٩٦٧/٤ .

فإذا كان هذا الفرق بين ثواب نفقة الصحابي وثواب نفقة غير الصحابي
حتى أن غير الصحابي لو أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ ثوابه قدر ما بلغ
ثواب مد أو نصف المد من الصحابي . فإذا كان هذا الفرق موجوداً بين
الصحابي وغيره ، فمن باب أولى أن يكون هناك فرق بين ثواب النبي ﷺ
وثواب غيره .

هذا من ناحية الثواب ، أما من ناحية الإيمان فلا شك أن النبي ﷺ أرفع
هذه الأمة إيماناً وتقوى وخشية . يدل على هذا حديث عائشة رضي الله
عنها أن النبي ﷺ قال : « إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا » . أخرجه خ .
في الإيمان ١٠/١ .

والتقوى وخشية الله عز وجل من أرفع درجات الإيمان وبهما تنال الدرجات
العلی ، فمن كان فيهما أكثر من غيره كان أكثر إيماناً ، والإيمان هو المؤثر في
ثواب الأعمال ، فمن صدق وخلص إيمانه كان ثوابه أكثر من ثواب غيره
ممن هو أقل منه إخلاصاً . فلهذا صح أن نقول : أن النبي ﷺ أعظم
إيماناً وتصديقاً وعملاً . وبالتالي أكثر ثواباً وأرفع درجة أيضاً .

غيره فيه ، ولأنه يقع منه على وجه يكون أشق وأنفع^(١) ، وإن كان قد يلزم غيره من الزكاة والحقوق ما لا يلزمه^(٢) .

فإن قيل : لو كانت الزيادة والنقصان يرجعان إلى الطاعات لم يخل إما أن يراد به زيادة التعبد ونقصانه أو زيادة الفعل ونقصانه ، ولا يجوز أن يراد به زيادة التعبد ، لأن ما لم يظهر فعله لا يسمى إيماناً لأنها أمور معدومة فكيف يقال أنها ب/١٣ تزيد وتنقص / ولا يجوز أن يراد به زيادة الأفعال الموجودة

(١) هذا وجه آخر من أوجه زيادة إيمان النبي على غيره فهو أكثر إيماناً من ناحية أعمال القلب كما تقدم في الحاشية ، وهو أيضاً أكثر إيماناً من ناحية أعمال الجوارح كما ذكر القاضي هنا ، فهو ﷺ عليه واجبات ليست على غيره من المكلفين وذلك مثل تبليغ دين الله وتبيين مراد الله عز وجل وشدة البلاء والإمتحان في ذلك وكذلك فرض قيام الليل وذلك إضافة إلى ما يقوم به من عبادة لربه كغيره من المكلفين ، إلا أنها تقع منه ﷺ على وجه أكمل وأنفع من فعل غيره ، لأن كل فعل يفعله مما هو دين وشرع يكون هادياً ومرشداً لغيره بهذا الفعل ، فلهذا كان فعله ﷺ للعبادة أنفع من فعل غيره .

(٢) من ناحية الحقوق التي تلزم غير النبي ولا تلزم النبي كالزكاة إذا لم يكن عند النبي نصاب ما يؤدي زكاته فإن النبي ﷺ هو الذي دعا أمته إلى هذا الدين وكل خير أو طاعة يفعلها المسلم فإن النبي ﷺ يؤجر مثل أجره لأنه هو الذي دعا إليها ، يدل على هذا حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً » . م . في العلم ٢٠٦٠/٤ واللفظ له ، ت . في العلم ٤٣/٥ ، وقال حسن صحيح ، د . في السنة ٢٦٢/٢ .

الظاهرة لأنه يوجب أن يكون تارك الفرض الواحد إذا فعل النوافل الكثيرة أن يكون أكثر إيماناً ممن قام بالواجبات فقط .

قيل : يزيد بزيادة الأفعال الظاهرة وينقص بنقصان^(١) (الرد على من أنكر أن تكون الزيادة والنقصان متعلقة بالطاعات) الأفعال الظاهرة^(٢) وقد صرح أحمد بهذا فقال : يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية^(٣) .

وقولهم : أن هذا يوجب أن فعل النوافل الكثيرة أكثر ثواباً ممن ترك فرضاً^(٤) غير صحيح ، لأن النوافل الكثيرة من شرط كونها إيماناً تقدم فعل الواجبات المفروضات^(٥) ، فمتى لم

(١) في الأصل (ونقصان) ولا يستقيم الكلام بدون (وينقص بـ) .
(٢) يشير بهذا الرد إلى أن المقصود بالزيادة هو ما يفعله المكلف من أعمال الإيمان الواجبة عليه أو المستحبة زيادة على ما مضى من أعمال الإيمان وكذلك النقصان هو عدم فعل ما وجب عليه من أفعال الإيمان . وقد رد بما يشبه هذا الرد الحليني في المنهاج بعد أن نقل عن بعض من يخرج العمل من الإيمان قوله (لا يعرف ما يوصف بالزيادة لأن المقصود منها مجهول) ، فأجاب بأن الزيادة هي كل طاعة يستجدها العبد فهي زيادة إيمان على ما مضى من طاعته لا على نهاية الطاعات التي لم توجد .

أنظر : المنهاج في شعب الإيمان ١/ ١٠١ - ١٠٢ .

(٣) أنظر ص ١٥٣ .

(٤) هكذا العبارة وهي غير مستقيمة وكأن فيها سقطاً وتداخلاً ، لأن الأولى أن يقول : « أن من فعل النوافل الكثيرة وترك الفرائض أكثر إيماناً ممن فعل الواجبات فقط » وأنظر إلى قول المعترض .

(٥) الدليل على أن صلاة النافلة لا تقبل ما لم يسبقها الإتيان بالفريضة حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « أن أول ما =

يوجد ذلك لم يوجد الشرط ، وإذا كان كذلك لم يفض إلى ما قالوه من أن التعبد يحصل بما لم يظهر^(١) .

٤ فإن قيل : فقد قال النبي ﷺ في النساء إنكن ناقصات عقل ودين تـجلس إحداكن شطر دهرها لا تصلي^(٢) .

فجعل نقصان دينها ترك الصلاة ، ومعلوم أنها لو فعلت الصلاة في حال حيضها لم يزل نقصان دينها ، فلو كانت الزيادة بفعل الطاعات لكان الشيء يكمل بما ليس منه كما ينقص بما ليس منه .

= يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته ، فإن صلحت فقد أفلح وأنجح وإن فسدت فقد خاب وخسر فإن انتقص من فريضته شيء قال الرب عز وجل : أنظروا هل لعبدي من تطوع فيكمل بها ما انتقص من الفريضة ثم يكون سائر عمله على ذلك » . حم . ٤٢٥/٢ ، ت . في الصلاة ٢٦٩/٢ واللفظ له ، د . في الصلاة ١٣٨/١ .

فالحديث صريح في أن الفرائض لا بد أن تتقدم النوافل وأن النوافل لا ينظر فيها ما لم تتقدمها الفرائض .

(١) العبارة من قوله « وإذا كان كذلك . . . إلى قوله : أن التعبد يحصل بما لم يظهر » في رأيي غير مستقيمة مع الكلام قبلها ، فلعل هنا سقطاً لبعض الكلمات جعل الجملة غير واضحة . والله أعلم .

(٢) أخرجه خ . عن أبي سعيد الخدري في الحيض ٥٧/١ ، م . عن ابن عمر في الإيمان ٨٦/١ ، حم . ٦٧/٢ ، د . في السنة ٢٦٨/٢ ، ت . في الإيمان ١٠/٥ عن أبي هريرة ، جه . في الفتن ١٣٢٦/٢ عن ابن عمر . وقد فسر النبي ﷺ نقص العقل بأن شهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل .

قيل : غير ممتنع أن يقال إيمانها ناقص لما لم تتعبد بالصلاة وإن كان من غيرها إيماناً كاملاً^(١) ولا يفضي إلى أن الشيء يكمل بما ليس منه كما قلنا في التسعة أنقص من العشرة لزوال الواحد فلا يجب أن يكون الواحد من التسعة وإن كان قد كمل العشرة .

فإن قيل : لو كانت الزيادة والنقصان يرجعان إلى الأفعال لوجب أن تكون محصورة حتى يعرف المكلف كماله ونقصانه ، وعندكم أن كل طاعة إيمان .

قيل : لا يمتنع أن يقع التعبد به وإن لم يكن محصوراً كما هو متعبد بالصلاة والزكاة والصيام وإن لم ينحصر في حقه قدر ما تعبد به ولا عرف حده^(٢) على أن ما تعبد به على ثلاثة

(١) الحديث المتقدم استدل به العلماء كمسلم في صحيحه والترمذي وأبي داود في سننها على أن الإيمان ينقص بنقصان الطاعات ويزيد بزيادتها .
أنظر تخرج الحديث ص ٢٦٩ .

وقد ذكر شيخ الإسلام هذا المعنى الذي ذكره القاضي في كلامه على الحديث والاستدلال به على نقصان الإيمان وزيادته وبين أنها ناقصة الإيمان حيث لم تؤمر بالعبادة في هذه الحال وغيرها أمر بها - وهو الرجل - فهو أكمل إيمان وهي غير آثمة بهذا النقص لأنها لم تؤمر بها .

أنظر : الفتاوى ٥٤/١٣ .

(٢) يقصد أن الإنسان لا يعرف قدر ما يجب عليه من الصلوات والصيام وذلك لجهله بالأجل ، فلا يعرف كم سيعيش ليعرف بالتالي قدر ما يجب عليه من الفرائض . والله أعلم .

أضرب : واجبات محصورة ، ونوافل محصورة ، ونوافل ليست محصورة ولا محدودة .

فأما الواجبات والنوافل المحصورة فإنها توصف بالزيادة والنقصان فزيادتها بالإتيان بها ونقصانها بترك بعضها . وأما ما ليس بمحدود من النوافل فلا ينصرف إليه الزيادة والنقصان وإن كانت من الإيمان لأن نقصانها لا يوجب مأثماً فلا يوجب نقصاناً^(١) . ويفارق ذلك الواجبات والنوافل الراتبة إذا داوم على تركها لأنه يوجب مأثماً^(٢) ، فلهذا أوجب نقصاناً .

(١) النوافل التي ليست محصورة هي التي لم ينص على تحديدها وإنما تدخل تحت التزود من الخير من صلاة وصدقة وحج وعمرة وصيام وعلم نافع وغير ذلك . وقول القاضي : لا تنصرف إليها الزيادة والنقص فيه نظر ، فإن التزود من العبادة والطاعة أمر له أثره على الإيمان وهو باب التنافس والمسابقة في الخيرات ، وقد قال النبي ﷺ لربيعة بن كعب الأسلمي حين سأله مرافقته في الجنة قال : « فأعني على نفسك بكثرة السجود » رواه م . في كتاب الصلاة - فضل السجود والحث عليه ٣٥٣/١ .

فالزيادة تنصرف إليها من ناحية أن من أتى بها أكمل ممن لم يأت بها ، ولما لها من أثر على الإيمان القلبي الذي يقوي ويعظم بكثرة العبادة والطاعة وفعل الخيرات ، أما النقصان فإن تاركها لا يوصف بنقص الإيمان لا الواجب ولا المستحب ، وإنما هو أنقص ممن واطب على فعل الخيرات سوى المفروضات والمسنونات . والله أعلم .

(٢) قوله (يوجب مأثماً) من ناحية ترك الواجبات ظاهر ، أما المندوبات فإن تركها لا يوجب مأثماً . يدل على هذا حديث الرجل من أهل نجد الذي قال بعد أن عد عليه النبي ﷺ الفرائض : والله لا أزيد على هذا ولا =

فإن قيل : لو كان الإيمان يزيد وينقص لكان الله سبحانه محابياً^(١) في التكليف وهو أن يتعبد بعضهم بأكثر مما تعبد به غيره ، وهذا لا يجوز للعلم بأن غرضه في تكليف الجميع التعريض للثواب .

قيل : المحابة عليه عز وجل لا تجوز^(٢) وما ذكروه ليس

= أنقص ، قال النبي ﷺ : « أفلح إن صدق » ، رواه خ . عن أنس في الإيمان ١٤/١ .

ولو قال إنه يذم فإن ذلك ممكن لورود ما يدل على ذلك مثل قوله ﷺ فيمن لم يوتر : « ليس منا » ، رواه الحاكم في المستدرک ٣٠٥/١ ، وقوله في العدة يخالف ما هنا حيث عرف المندوب بأنه ما في فعله ثواب وليس في تركه عقاب .

أنظر العدة في أصول الفقه ٣٦٣/١ .

(١) المحابة قال في اللسان : مشتقة من الحباء بكسر الحاء وهو ما يحبوه الرجل صاحبه ويكرمه به .

لسان العرب ٧٦٦/٢ .

(٢) بالنظر إلى المعنى اللغوي المتقدم في معنى المحابة ليس فيها محذور ، لأن الله عز وجل يتكرم على من شاء من خلقه . ولعل القاضي رأى أن في الكلمة معنى الميل إلى البعض دون البعض ظلماً لأن الكلمة كأنها تشعر بهذا . والأولى منها أن يقال أن الله يفضل على من شاء من خلقه فيجعل بعضهم أنبياء ويجعل بعضهم صالحين ومقربين كل هذا تفضل منه سبحانه وإنعام على بعض خلقه دون بعض وهو لم يظلم المفضول أو من لم ينعم عليه بهذه النعمة لأنه لم يبخله حقه ، وإنما تفضل على هذا دون هذا ، كذلك يقال بالنسبة لزيادة الإيمان ونقصانه فهو يفضل على البعض فيزيد إيمانه ولا يفضل على البعض فينقص إيمانه .

محابة ، ولو جاز أن يكون ذلك محابة لجاز أن يكون تفضيل بعضهم على بعض في التصديق محابة ، وقد قالوا ذلك في التصديق وانه يتفاضل على الوجه الذي حكيناه عنهم^(١) كذلك ها هنا .

ب/١٤

واحتج بأنه لو كان جميع الطاعات إيماناً / لوجب أن تكون ملة لأن دين المسلمين هو ملتهم ، ولو كان كذلك لصح أن يقال فيمن ترك الصيام أو الزكاة أنه ترك الملة ، ولما لم يجر هذا لأنه يفيد الكفر ثبت أن الإيمان عبارة عما تركه يكون كفراً^(٢) لما^(٣) قلناه في الملة .

(احتجاج عقلي والرد عليه)
(نقل أبيات في بيان الإيمان وذم البدع)

والجواب : أنا لا نطلق ذلك إلا عند ما تركه يكفر به نحو العلم بالله ورسوله ونحوه لأنهم جعلوا قول القائل تارك الملة عبارة عن الكفر .

فإن قال : ترك بعض الملة الذي هو الزكاة والصيام جاز ، لأن إطلاقه لا يفيد الكفر .

واحتج بأنه لو كانت الصلاة إيماناً لجاز أن يقال إذا

(١) أنظر ص ٢٦٢ .

(٢) وهو التصديق لأن تركه كفر .

(٣) في المخطوطة هكذا (كفرا كما لما قلناه في الملة) ولعل كلمة (كما) زائدة لهذا أسقطتها .

بطلت صلاته أن يقال بطل إيمانه واستأنف إيمانه كما يقال
بطلت صلاته واستأنف صلاته^(١) .

والجواب : أنه إنما لم يجز إطلاق هذا لما بينا أن فيه
إيهاماً بالكفر وليس في قوله بطلت صلاته ودخل في صلاته
إيهام بالكفر ، فلهذا فرقنا بينهما .

وقد ذكر أبو بكر النقاش في الرسالة عن سليمان بن
منصور بن عمار^(٢) ينشد :

أيها القائل اني مؤمن	إنما الإيمان قول وعمل
إنما الإرجاء دين محدث	سنة جهنم بن صفوان ^(٣) فخل
ان دين الله دين قيم	فيه صوم وصلاة تعتمل
وزكاة وجهاد لامرئ	حارب الدين اعتدى وقتل
ليس بالمستكمل الإيمان من	إن رأى صلى وإلا لم يصل

(١) ذكر الملا في شرح الفقه الأكبر اعتراضاً نحواً من هذا الاعتراض حيث
قال : « والإيمان غير العمل بدليل أن كثيراً من الأوقات يرتفع العمل من
المؤمن ولا يجوز أن يقال يرتفع عنه الإيمان فإن الحائض ترتفع عنها الصلاة
ولا يجوز أن يقال يرتفع عنها الإيمان . . . » .

شرح الفقه الأكبر ص ٧٢ .

(٢) لم أعثر له على ترجمة فيما اطلعت عليه من كتب .

(٣) تقدم قول الجهمية في الإيمان والترجمة لجهنم بن صفوان .

في أول الكتاب .

أواتي قوماً على قاذورة ترك الغسل مجوناً وكسل
اسم هذا مؤمن للقرآن لا مؤمن حقاً وحقاً لم يقل^(١)
لست بالمرجى ولا بالخرمي^(٢) لا ولا رأي برأي المعتزل
إن رأي رأي سفيان وما كان سفيان على رأي فضل^(٣)

(١) هذا القول موافق لقول السلف في أن مرتكب الكبائر لا يسمى مؤمناً بل معه مطلق إيمان فهو في عداد المسلمين وتجري عليه أحكام الإسلام ولا يكون مؤمناً حقاً لأن هذا لا يكون إلا لمن استكمل إيمانه فاجتهد في الطاعة والبعد عن المعصية .

(٢) الخرمي هو بابك الخرمي الذي ظهر في جبل البدين بناحية أذربيجان في عهد المأمون وكثر أتباعه فاستباحوا المحرمات وقتلوا الكثير من المسلمين وجهز إليه خلفاء بني العباس جيوشاً كثيرة على مدار عشرين سنة حتى استطاع الأفشين وهو من قواد المعتصم أن يأسره فصلب في سر من رأي ويسمون البابكيين والخرمية ولهم أحوال فاسدة منها أنهم ينسبون أنفسهم إلى رجل يقال له شروين يزعمون أنه أفضل من محمد ﷺ وسائر الأنبياء وهم يعدون من الإباحيين وقد بنوا في جبلهم مساجد للمسلمين يؤذن فيها المسلمون وهم يعلمون أولادهم القرآن لكنهم لا يصلون في السر ولا يصومون في شهر رمضان ولا يرون جهاد الكفرة . أنظر الفرق بين الفرق ص ٢٦٦ وما بعدها .

(٣) مراده أن رأي سفيان الثوري رحمه الله ليس برأي فضلة لا قيمة له ، بل رأيه شديد وقوله موافق للحق لأنه إمام اقتدى بمن سبقه من الأئمة الذين اهتدوا بكتاب الله وسنة نبينا محمد ﷺ . وقد روى الالكائي في السنة (١٥١/١ - ١٥٤) عقيدة سفيان بسنده إليه .

(الفصل الثاني)^(١) (فصل)

أ/١٥

وفيما ذكرنا دلالة على أن التطوع^(٢) يوصف بهذه الأوصاف^(٣) ومن ذلك قوله ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾^(٤) ، وقد جمعت الآية النفل^(٥) من وجل^(٦) القلب عند

(١) هذا غير موجود في الأصل وأضفته لغرض الترتيب وكذلك بالنسبة لجميع الفصول القادمة .

(٢) التطوع في الأصل تكلف الطاعة ، وهو في التعارف التبرع بما لا يلزم كالتنفل . المفردات ص ٣١٠ .

(٣) المراد هنا بيان أن التطوع أو النوافل تعد من شعب الإيمان التي من أتى بها فهو أكمل ممن لم يأت بها مع أن تاركها لا يوصف بالفسق . إلا أنه انقص إيماناً ممن واطب عليها .

(٤) أول الآيات المقصودة قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ، وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ الَّذِينَ يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون ، أولئك هم المؤمنون حَقًّا لهم درجات عند ربهم ومغفرة ورزق كريم ﴾ الآيات ٢ - ٤ سورة الأنفال .

(٥) النفل هو الزيادة على الواجب . المفردات ص ٥٠٣ .

(٦) الوجل قال ابن الأثير : الفزع . وقال الراغب : هو استشعار الخوف . =

ذكر الله ، ومن التوكل على الله (١) ، ومن إقامة الصلاة ، ومن
الانفاق مما رزقوا .

ومنه قول النبي ﷺ (الحياء من الإيمان) (٢) و (حسن
العهد من الإيمان) (٣) و (الإيمان بضع وسبعون

النهاية ١٥٧/٥ ، المفردات ص ٥١٢ .

والوجل من الله منه ما هو واجب وهو إنزجار المؤمن ورجوعه عن المعصية
خوفاً من الله . ومنه ما هو نفل مثل القشعريرة والخشية التي يجدها المؤمن
الحق عند ذكر الله .

(١) التوكل على الله منه ما هو واجب وهو التوكل على الله في الرزق والنصر في
الحرب والتوفيق إلى الخير مع إستفراغ الجهد في السعي إلى المطلوب .
ومنه ما هو نفل كترك الكي وطلب الرقية لمن هو محتاج إليهما توكلًا على
الله .

(٢) تقدم تخريجه ص ١٥٥ والحياء منه واجب ونفل وقد اجتمعت في قول
النبي ﷺ في حديث ابن مسعود (الإستحياء من الله حق الحياء أن تحفظ
الرأس وما وعى والبطن وما حوى ولتذكر الموت البلى ومن أراد الآخرة
ترك زينة الدنيا) فمن فعل ذلك فقد استحيا من الله حق الحياء .
حم . ٣٨٧/١ ، ت . في صفة القيامة ٦٣٧/٤ واللفظ له .

فحفظ الرأس وما وعى والبطن وما حوى من الحياء الواجب أما ذكر الموت
والبلى وترك زينة الدنيا فهو من كمال الحياء .

(٣) تقدم تخريجه ص ١٧٠ والمراد بالعهد هنا الحفاظ ورعاية الحرمة والحق .
ذكر ذلك أبو عبيد في غريب الحديث ١٣٨/٣ .

ومنه واجب كرعاية حق الله عز وجل وحق دينه وحق الوالدين ومنه ما
ليس بواجب كفعله ﷺ مع خديجة حيث كان يذبح الشاة ويهدي منها
لصديقاتها وخليلاتها بعد موتها رضي الله عنها .

أنظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ٤٣٥/١٠ .

باباً (١) إلى غير ذلك من الأخبار .

ولأننا قد بينا أن الإيمان دين المؤمنين والدين عبارة عن الطاعات فرضها ونفلها . يبين صحة هذا إجماع المسلمين على أن الوتر وركعتي الفجر وسائر النوافل كصوم عاشوراء وعرفة وغيره أنه من الدين وأن من أنكر ذلك أخطأ (٢) .

فإن قيل : إطلاق هذه التسمية منهم على طريق المجاز ، قيل : بل ذلك حقيقة ولهذا يخطيء من أنكر ذلك وامتنع منه (٣) .

فإن قيل : من أطلق ذلك فمراده العلم بها من الدين . قيل : ليس كذلك لأنهم يذكرون الأمرين ، فيقولون

(١) تقدم تخریجه ص ١٧٣ وهذه الشعب منها ما هو واجب ومنها ما هو نفل كما هو ظاهر في تفصيل الشعب المتقدم ذكرها .

(٢) يأتي استدلال القاضي وبيانه أن الإيمان هو الدين في الفصل الخاص بالإسلام والإيمان .

(٣) يرد القاضي هنا على من قال أن تسمية النوافل إيماناً مجاز ، أن النوافل من الدين حقيقة ، بدليل أنه لا يجوز نفيها ، والمجاز عند من أجازة يصح نفيه ، والنوافل لا يجوز نفي أنها من الدين لأنها من شرعة الإسلام وهدى النبي ﷺ ، وما كان كذلك فهو من الدين .

معرفة النوافل من الدين ، ونفس النوافل من الدين ،
وينكرون على من نفى ذلك منها .

ولأن قولنا : مؤمن موضوع للمدح^(١) لوجود أمور من
جهته يمدح بها ، وقد علمنا أن للنوافل مدخلاً في المدح
والثواب^(٢) كالواجبات فيجب أن تكون إيماناً ، يبين صحة
ب/١٧ هذا أن وصف الفاسق بذلك لما كان يفيد الذم / كان كل أمر
له مدخل في استحقاق الذم يوصف بأنه فسق كذلك الإيمان .

وأيضاً فإن الفرائض من الصلاة والصيام والحج كلها
إيمان وقد يدخل فيها النفل لأن المصلي قد يفعل في جملة

(١) الدليل على أن إطلاق مؤمن موضوع للمدح أن الله عز وجل وعد عليه
الثواب وهي قوله تعالى ﴿ وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من
تحتها الأنهار ﴾ ، وأيضاً نفاه الله عز وجل عمن لم يستحقه كما قال :
﴿ قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ﴾ .

وقد بحث شيخ الإسلام ابن تيمية مسألة الإيمان المطلق في كلام الله تعالى
وفي كلام رسوله ﷺ فخلص إلى أمرين : (١) أن الإيمان المطلق مستلزم
في كلام الله ورسوله فعل الواجبات وترك المنهيات فيدخل فيه الإسلام .
(٢) أن الإيمان المطلق وعد الله عليه بالجنة ولم يعد على الإسلام إذا أطلق
الجنة فيكون بهذا كل مؤمن مسلماً وليس كل مسلم مؤمناً .

أنظر هذا في مواضع من الفتاوي المجلد السابع ص : ٤١ - ٤٢ ،
١٦٠ ، ٢٤٠ - ٢٤١ ، ٢٦١ - ٢٦٢ ، ٣٤٧ - ٣٤٨ .

وسأتي مزيد بحث لهذا في فصل الفاسق الملي .

(٢) هذا ظاهر من أحاديث الترغيب في النوافل .

صلاته ما يكون نفلاً^(١) منه وكذلك في حجة^(٢) ، يبين صحة ذلك أنه قد يدخل في صلاته ما ليس بنفل مثل العمل القليل^(٣) أو السهو ولا يوصف ذلك بأنه إيمان لأنه ليس بفرض ولا نفل .

واحتج المخالف بأن النوافل لا غاية لها فلو كانت من الإيمان لم يوصف كل واحد بأنه كامل الإيمان حتى الأنبياء صلوات الله عليهم ولوجب وصف الكل بأنهم ناقصوا الإيمان وهذا مستنكر عند المسلمين^(٤) .

(١) مثل دعاء الإستفتاح ورفع اليدين مع التكبير في تكبيرة الإحرام وفي الركوع والرفع منه وكذلك الزيادة على ثلاث تسبيحات في الركوع والسجود وغير ذلك .

(٢) مثل الإضطباع أثناء الطواف والرمل في الأشواط الثلاثة الأولى من الطواف والهرولة عند نزول الوادي في السعي وغير ذلك .

(٣) وذلك مثل الحركة القليلة التي لا تبطل الصلاة وليست منها .

(٤) ذكر الحلبي مثل هذا الإحتجاج نقلاً عن مسألة لأحد الناس يدل فيها على أن الإيمان هو التصديق فقط فمن احتجاجاته قوله : أن القول بزيادة الإيمان لا معنى له لأنه لا أحد يبلغ في فعل العبادات والطاعات نهايته فهو أبداً في جمع الإيمان وتحصيله غير مستكمل له ولا بالغ غايته .

المنهاج في شعب الإيمان ١/١٠١ .

وأجاب الحلبي عن هذا بقوله : أن الزيادة تثبت في فعل المؤمن على معنى أنه إذا عمل طاعة ثم عمل أخرى كانت الثانية له زيادة فهي زيادة على ما مضى لا أنها زيادة على كل ما يمكن أن يتقرب به إلى الله تعالى لأن ما في قدر العباد من ذلك إنما ينقضي بإنقضائهم .

المنهاج في شعب الإيمان ١/١٠٣ .

والجواب : أن ترك النوافل التي ليست براتبه مع الفرائض لا يوجب نقصان إيمانه ولا نصفه بنقصان الإيمان لأن النقصان يفيد الذم وليس لذلك مدخل في الذم^(١) ، وإذا كان كذلك لم يصح ما قالوه من أنه يفضي إلى نفي كمال الإسم في حق الجماعة لأنه إنما ينتفي بما يفيد الذم وذلك يحصل في أشياء محصورة الواجبات والمسئونات الراتبه إذا داوم على تركها^(٢) وفعل المنهيات صغيرها وكبيرها ، وقد ذكر أحمد رحمه الله عليه معنى هذا السؤال في كتابه إلى أبي عبد الرحيم محمد بن أحمد بن الجراح الجوزجاني^(٣) وأجاب عنه فقال : إن زعموا أنهم لا يقبلون زيادة الإيمان من أجل أنهم لا يدرون ما زيادته^(٤) وأنها غير محدودة فما يقولون في أنبياء الله وكتبه ورسله أليس يقرون بها في الجملة ويزعمون أنها من الإيمان / فهل يحدونها أو يعرفون عددهم وإنما صاروا في ذلك إلى الإقرار في الجملة^(٥) .

(١) تقدم الكلام على ذلك وأنظر التعليق ١ ص ٢٧١ .

(٢) تقدم بيان ذلك أنظر التعليق على ص ٢٧١ .

(٣) تقدمت ترجمته كما تقدم ذكر بعض من هذا الكتاب ، أنظر ص ١٥٤ .

(٤) في المخطوطة (إنهم يدرون ما زادته) وهو خطأ والصواب ما أثبت نقلاً عن كتاب الإيمان للإمام أحمد .

(٥) أنظر كتاب الإيمان للإمام أحمد ورقة ١٠٦ / أ ، الفتاوي ٤٠٩/٧ .

ولو أتم القاضي الرد لكان أفضل وتماه بعد قوله (في الجملة ثم يكفوا عن عددهم فكذلك زيادة الإيمان) .

واحتج بأن هذا يؤدي إلى أن الإيمان لا نهاية له ، وقد قال تعالى ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ . والجواب عنه ما قد تقدم (١) .

واحتج بأن مباحات الشرع ليست بإيمان كذلك (٢) في النوافل مثله . والجواب أن المباحات لا يمدح على فعلها ولا يثاب عليها ولأنهم لا يطلقون على من ذبح شاته ولبس ثوبه الرفيع انه من الإيمان وليس كذلك النوافل لأنه يمدح على فعلها ويثاب عليه ويطلق عليها في الجملة أنها من الدين والإيمان ، وقد بينا ذلك فيما تتضمنه الفرائض من أفعال النوافل (٣) .

واحتج بأنها لو كانت من الإيمان لاستحق الذم على تركها كما كان ذلك في الواجبات والمنهيات (٤) .

والجواب : أنه إنما لم يستحق الذم لأنه في مقابلة ترك ما

= والإمام أحمد هنا احتج عليهم بما يقرون به وهو أن الجهل بعدد الرسل والكتب لا يمنع الإيمان بهم في الجملة ، كذلك الجهل بزيادة الإيمان لا يمنع الإيمان بوقوعه وحدوثه .

(١) تقدم الجواب عن هذا ، أنظر : ص ٢٥٠ .

(٢) هكذا في المخطوطة ولعل هنا كلمة ساقطة وهي (القول) .

(٣) أنظر ذلك فيما تقدم ص ٢٨١ .

(٤) هكذا في الأصل ولعل سقطاً هنا وهو (أو فعل) فتكون الجملة (أو فعل المنهيات) .

أمر به أو فعل ما نهى عنه وهذا معدوم في النوافل^(١) .
فأما إطلاق إسم الإيمان فهو في مقابلة ما مدح له
وحصل له الثواب بفعله ، وهذا موجود في النوافل .

(١) حسب الظاهر من هذه الجملة أن القاضي يرد على الإحتجاج السابق بأن
الذم في الشريعة يقع على من ترك مأموراً به أو فعل منهيّاً عنه ، وهذا
معدوم في النوافل . ومفهوم هذا أن النوافل ليست مأموراً بها على هذا
القول .

وهذا خلاف قوله في العدة فإنه ذكر أن المندوب مأمور به ، ورد على من
قال ليس مأموراً به كالكرخي والرازي والجصاص . أنظر العدة في أصول
الفقه ١٥٨/١ ، ٢٤٨ وما بعدها .

وقد ذكر ذلك ابن قدامة وبين أن الأمر إذا اقترن به أشعار بعدم العقاب
على الترك فهو ندب .
أنظر روضة الناظر ص ١٦ .

أو لعل في الكلام سقطاً من الناسخ لأن سياقه في نظري غير مستقيم ،
ويمكن أن يقال في هذه الجملة هكذا (إنه إنما لم يستحق الذم لأنه في
مقابلة ترك ما أمر به أو فعل ما نهى عنه مما يستحق الذم عليه وهذا معدوم
في النوافل) ، فيكون معنى الكلام بهذا ظاهراً وهو أن الواجبات أمر بها
أمراً يستحق الذم على تركها والمنهيات نهى عنها نهياً يستحق الذم على
فعلها ، وهذا معدوم في النوافل لأنها أمر بها أمر لا يستحق الذم على
تركها . والله أعلم .

(الفصل الثالث) (فصل)

والدلالة على أن الأقوال بانفرادها عن التصديق ليست
بإيمان خلاف المرجئة الكرامية^(١) قوله تعالى ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ
ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾^(٢) .
ومعلوم أنه قد وقع منهم القول الظاهر الذي هو الإقرار
بالشهادتين ولم يجعلهم بذلك مؤمنين لعدم دخوله في
قلوبهم^(٣) ، ويدل عليه قوله ﴿ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمْ

(١) في المخطوط (المرجئة والكرامية) ولعله خطأ من الناسخ لأن المرجئة
وصف لكل من أخر العمل عن الإيمان ، والكرامية منهم وأيضاً لم يقل
أحد من الطوائف أن الإيمان هو الإقرار فقط سوى الكرامية وغيلان
الدمشقي وقد تقدم بيان ذلك . ص ١٥٩ .
وهذا الفصل عقدة المصنف للرد على المنكرين لدخول عمل القلب في
الإيمان .

(٢) آية ١٤ سورة الحجرات .

(٣) هؤلاء الأعراب ليسوا منافقين على القول الراجح في ذلك ، وإنما ادعوا
لأنفسهم مرتبة الإيمان المطلق بمجرد النطق بالشهادتين ، فعنفوا على ذلك =

الْإِيمَانِ ﴿١﴾ وَلَمْ يَقْلْ كُتِبَ عَلَيْهِمْ أَوْ غَيْرَهَا مِنْ جَوَارِحِهِمْ
 وَلَأنَّ الْمُنَافِقِينَ كَفَّارٌ بِاجْتِمَاعٍ وَإِنْ كَانُوا قَدْ أَظْهَرُوا الشَّهَادَتَيْنِ
 وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ﴾ (٢) وَقَالَ
 تَعَالَى ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ
 إِنَّكَ لَرَسُولُهُ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ (٣) وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ
 لَا يَكْذِبُ الْمُؤْمِنِينَ وَإِنَّمَا يَكْذِبُ الْكَافِرِينَ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ
 وَجَدَ مِنْهُمْ إِظْهَارَ الشَّهَادَتَيْنِ (٤) .

= وَالِإِسْتِدْلَالُ بِالْآيَةِ هُنَا ظَاهِرٌ مِنْ نَاحِيَةِ أَنَّ الشَّهَادَتَيْنِ لَوْ كَانَتَا تَكْفِيَانِ لَمَا
 عَنَّفَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَنَفَى عَنْهُمْ الْإِيمَانَ وَأَثْبَتَ لَهُمُ الْإِسْلَامَ . وَقَدْ تَقَدَّمَ
 ص ١٨٠ بَيَانُ هَؤُلَاءِ الْأَعْرَابِ وَالْخِلَافِ فِيهِمْ فَلْيَرَاجِعْ .

(١) آيَةُ ٢٢ سُورَةِ الْمَجَادَلَةِ .

(٢) آيَةُ ٨٤ سُورَةِ التَّوْبَةِ .

(٣) آيَةُ ١ سُورَةِ الْمُنَافِقُونَ .

(٤) الْإِحْتِجَاجُ عَلَى الْكِرَامِيَةِ بِأَنَّ الْمُنَافِقِينَ لَيْسُوا مُؤْمِنِينَ مَعَ وَجُودِ الشَّهَادَتَيْنِ
 مِنْهُمْ إِحْتِجَاجٌ ظَاهِرٌ وَاضِحٌ وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِمْ بِهَذَا كُلِّ مَنْ ذَكَرَ قَوْلَهُمْ فِي
 الْإِيمَانِ مِمَّنْ يَخَالِفُهُمْ . أَنْظِرْ : الْفَتَاوَى ١٤١/٧ ، الْفَصْلُ ٢٠٨/٣ ،
 وَأَنْظِرْ أَيْضاً أَصُولَ الدِّينِ لِلْبَغْدَادِيِّ ص ٢٥٠ ، وَالْمَوَاقِفُ ص ٣٨٦ ،
 غَايَةُ الْمَرَامِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ ص ٣١٠ .

وَالْكِرَامِيَةُ بِقَوْلِهِمْ أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ فَقَطْ أَدْخَلُوا الْمُنَافِقِينَ فِي
 عِدَادِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الدُّنْيَا إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا أَنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ
 النَّارِ ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْهُمْ مَنْ نَقَلَ قَوْلَهُمْ مِنْ أَرْبَابِ نَقْلِ الْمَقَالَاتِ كَالشَّهْرِسْتَانِيِّ
 وَابْنِ الْبَغْدَادِيِّ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَدَلَّ هَذَا عَلَى خَطَأِ ابْنِ حَزْمٍ عَلَيْهِمْ حِينَمَا
 قَالَ : « وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ اعْتَقَدَ
 الْكُفْرَ بِقَلْبِهِ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ مُؤْمِنٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَهَذَا قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ =

فان قيل : لما جاز تسمية هذا الإقرار الظاهر إيماناً بالله
ورسوله دل على صحته^(١) .

قيل : معنى هذه التسمية أنه دلالة على الإيمان وإمارة
عليه فسمي باسم ما يدل (عليه)^(٢) كما يقال في الكلام
المسموع قد سمع من زيد علم كثير أو جهل عظيم وإنما
يعنون أنه ظهر منه الشيء باسم ما دل عليه وتعلق به . وقد
يجوز أن تسمى الشهادة إيماناً على معنى أنها يحقن بها دم المقر
وتجري عليه وله أحكام من حصل الإيمان في قلبه فسمي إيماناً
على هذا الوجه .

= كرام السجستاني وأصحابه » .

أنظر : الملل والنحل للشهرستاني بهامش الفصل ١/١٥٤ ، أصول الدين
ص ٢٥٠ ، الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣/١٨٨ ، وأنظر الفتاوى
لشيخ الإسلام ٧/١٤٠ - ١٤١ ، ٢١٦ .

(١) المراد بهذا الاستدلال هو أن الشهادتين أو الإقرار باللسان يسمى إيماناً كما
هو ظاهر في حديث الجارية التي قال لها النبي ﷺ : « أين الله ؟ » قالت :
في السماء ، قال : « أعتقها فإنها مؤمنة » وقد ذكر هذا الاستدلال عنهم
ابن حزم في الفصل ٣/٢٠٦ وأنظر لوامع الأنوار البهية ١/٤٢١ .

(٢) في المخطوط بعد قوله (ما يدل) قال (على العلم والجهل) ثم شطب
عليها بخط وأصبحت العبارة (ما يدل كما يقال) فصار الكلام ناقصاً
فأضفت كلمة (عليه) لأنه لا يستقيم الكلام بدونها .

(الفصل الرابع) (فصل)^(١)

في معرفة ما يجب تصديق القلوب به
فهو خمسة^(٢) أشياء : الإيمان بالله وملائكته وكتبه
ورسله واليوم الآخر^(٣) ، فقد ضل ضلالاً بعيداً .

(١) هذا الفصل عقده القاضي لشرح وبيان أجزاء الإيمان المركب منها وهي :
الإعتقاد والقول والعمل . فذكر الإعتقاد وأعمال الجوارح والقول داخل في
أعمال الجوارح وفصل في أعمال الجوارح من ناحية الوجوب والندب .

(٢) ما يجب تصديق القلوب به هو أركان الإيمان الستة وهي الإيمان بالله
وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره ، هكذا جاءت في
حديث جبريل ، ولا أدري لماذا أغفل القاضي رحمه الله ذكر الركن
السادس وهو الإيمان بالقدر مع أنه أورده في الشعب فقال ويؤمن بالقدر
كله خيره وشره وحلوه ومره .

(٣) هكذا في المخطوطة ولعل هنا سقطا وهو صدر الآية ، وتام الكلام هكذا
(واليوم الآخر والدليل على هذا قوله تعالى ﴿ ومن يكفر بالله وملائكته
وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضل ضلالاً بعيداً ... ﴾ فلعن الناسخ =

أما الإيمان بالله^(١) فهو العلم بالله تعالى^(٢) ووجدانيته في ذاته وصفاته وأفعاله وأنه لا شريك له ولا مثل له في سلطانه وملكه / وربوبيته وما هو عليه من صفاته اللازمة له^(٣) والجائزة عليه^(٤) والمستحيلة عليه^(٥) بالقلب^(٦) .

وأما الإيمان بملائكته فهو العلم بأنهم خلق لله عز وجلّ وعباده الذين لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون وليسوا ببنات الله عز وجلّ كما قالت الكفرة ، قال تعالى ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَنَهُ ﴾^(٧) ، وقال تعالى ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا ﴾^(٨) الآية .

-
- = انتقل من سطر إلى سطر بمناسبة تجانس الكلام فأسقط صدر الآية .
- (١) في الأصل (الإيمان به) ولا يستقيم الكلام إلا بما اثبت فلعلها ساقطة من الناسخ .
- (٢) أي العلم والتصديق بوجوده عز وجل .
- (٣) وذلك مثل الحياة والسمع والبصر والقدرة والكلام والعلم والإرادة والوجه واليد وغير ذلك .
- (٤) ذكر القاضي في مختصر المعتمد الصفات التي يجوز أن يوصف الله بها أنه على العرش وأنه يرى في الآخرة . أنظر مختصر المعتمد في أصول الدين ص ٥٦ - ٨٢ .
- (٥) من المستحيل عليه سبحانه ما نفاه عن نفسه من العجز والظلم والنوم والسنة والفناء وكل صفة تنافي صفات الكمال .
- (٦) أي محل هذا التصديق وهذا الإيمان هو القلب .
- (٧) آية ٥٧ سورة النحل .
- (٨) آية ١٩ سورة الزخرف .

وأما الإيمان بكتبه المنزلة على أنبيائه ورسله هو العلم والإقرار والتصديق بأنها أجمع حق وأنها منزلة من عند الله عز وجل^(١) .

وأما الإيمان بالرسول فهو (العلم والإقرار والتصديق لهم بأنهم رسل الله وأنهم جاؤوا من عند الله بحق)^(٢) .

وأما الإيمان باليوم الآخر والبعث بعد الموت فهو العلم والإقرار بأنه حق وأنه كائن لا محالة .

وأما أفعال الجوارح فهي على ضروب :

منها مفروض ومنها واجب^(٣) ومنها مسنون ومنها مندوب ، فالفرض ما ثبت من طريق مقطوع عليه كنص كتاب أو سنة متواترة أو إجماع ولا يسقط بالسهو وذلك كالصلوات الخمس وصيام رمضان والزكاة والحج .

والواجب ما لزمه فعله لا من طريق مقطوع كأخبار الأحاد^(٤) والقياس ويؤثر السهو في إسقاطه وذلك مثل

(١) تقدم بيان الإيمان بالكتب والتعليق عليه ص ١٩١ .

(٢) تقدم بيان الإيمان بالرسول ص ١٩١ .

(٣) القاضي فرق بين الفرض والواجب وكذلك قال في العدة ٣٧٩ / ٢ .

وذكر عنه في المسودة ص ٥١ عدم التفريق بينهما والمسألة خلافية ومكانها كتب الأصول فلتنظر .

(٤) الأخبار عن النبي ﷺ تنقسم إلى قسمين : متواتر وآحاد . فالمتواتر هو خبر عدد يمتنع معه لكثرته التواطؤ على الكذب . أما الأحاد فهو ما رواه الواحد

فأكثر من غير أن يبلغ حد التواتر . أنظر الكفاية في علم الرواية ص ٥٠ ،
شرح الكوكب المنير ص ٢٥٨ - ٢٦٣ .

واتفقوا على أن المتواتر يفيد العلم ، واختلفوا في أخبار الأحاد هل تفيد
العلم أم لا ؟

عن الإمام أحمد في هذا روايتان : الأولى لا تفيد العلم . الثانية تفيد
العلم . وذهب إلى الرواية الأولى القاضي أبو يعلى كما هو ظاهر هنا
وكذلك قوله في العدة وبه قال الباقلاني وأبو المعالي والغزالي .

أنظر العدة في أصول الفقه ٨٩٨/٣ ، مختصر الصواعق المرسلة
٣٧٢/١ .

وذهب إلى الرواية الثانية القاضي كما نقل عنه في المسودة من قوله في مقدمة
المجرد : « خبر الواحد يوجب العلم إذا صح سنده ولم تختلف الرواية به
وتلقته الأمة بالقبول . وأصحابنا يطلقون القول فيه وأنه يوجب العلم وإن
لم تتلقه الأمة بالقبول . والمذهب على ما حكيت » .

أنظر المسودة ص ٢٤٧ .

وقال شيخ الإسلام وابن القيم في خبر الواحد الذي تلقته الأمة بالقبول
عملاً وتصديقاً به إنه يفيد العلم اليقيني عند جماهير الأمة والسلف ولم يكن
بينهم نزاع في ذلك . وأما الخلف فهو مذهب الفقهاء الكبار من أصحاب
الأئمة الأربعة مثل السرخسي وأبي بكر الرازي من الحنفية والشيخ أبي
حامد وأبي الطيب والشيخ أبي إسحاق من الشافعية وابن خواز مقداد
وغیره من المالكية ، ومثل القاضي أبي يعلى وابن أبي موسى وأبي الخطاب
وغیرهم من الحنبلية ومثل أبي إسحاق والإسفرائيني وابن فورك وأبي
إسحاق النظام من المتكلمين . أنظر : مختصر الصواعق المرسلة ٣٧٢/١
وأنظر الفتاوي لشيخ الإسلام ٣٥١/١٣ .

وذكر هذه المسألة ابن القيم رحمه الله في كتابه الصواعق المرسلة ونصر =

تكبيرات الصلاة غير تكبيرة الإحرام^(١) والتسبيح في الركوع
والسجود / وقول سمع الله لمن حمده ورب اغفر لي والتشهد
الأول والتسمية على الذبيحة ونحو ذلك .

ومنها مسنون وهي السنن الراتبة قبل الفرائض
وبعدها ، ومنها مندوب إليه وهي النوافل التي لا تختص
بوقت^(٢) .

= القول بأن خبر الواحد يفيد العلم وبحثها بما ليس عليه مزيد فمن شاء
فليراجعه ٤١٢ - ٣٥٥ / ٢ .

- (١) لأن تكبيرة الإحرام ركن من أركان الصلاة ولا تنعقد الصلاة إلا بها .
(٢) قال في شرح الكوكب المنير : « ويسمى المندوب سنة ومستحباً وتطوعاً
وطاعة ونفلاً وقربة ومرغباً فيه وإحساناً » ثم قال : « وأعلى المندوب سنة
ثم فضيلة ثم نافلة ، ونقل عن أبي طالب مدرّس المستنصرية أن المندوب
ينقسم إلى ثلاثة أقسام أحدها ما تعظم أجره فيسمى سنة والثاني ما يقل
أجره فيسمى نافلة والثالث ما يتوسط بين هذين الأجرين فيسمى فضيلة
ورغية » .
شرح الكوكب المنير ص ١٢٦ .

الباب الثاني

وفيه فصل واحد

في بيان أن الشريعة لم تنقل اللغة ولم تغيرها

(الفصل الأول) (١)

إن الشريعة لم تنقل الإيمان عما كان موضوعاً له في اللغة ، بل وردت بإقراره على ذلك وزادت عليه أعمال الطاعات الظاهرة من الصلاة والصيام والحج وغير ذلك من القرب (٢) .

(١) في الأصل الفصل الثاني فوضعت بدل الثاني الأول حتى يتم الترتيب بالتبويب ثم الفصول .

(٢) هذا الفصل عقده القاضي للجواب عن السؤال الثاني من المسائل المذكورة في أول كتاب وهو « هل ورد الشرع بنقل الإيمان وقلبه عما كان عليه في اللغة أم لا ؟ » ، وتسمى هذه المسألة في كتب الأصول مسألة الأسماء الشرعية هل هي منقولة من الشرع إلى اللغة أم هي باقية على الوضع اللغوي ؟ وهي مسألة مكانها كتب أصول الفقه حيث بحثت فيه هذه المسألة وعرضت فيها الأدلة والردود وكل انتصر لقوله وبعضهم لم يتبين له فيها قول كالأمدي في الأحكام .

أنظر : العدة في أصول الفقه ١/ ١٨٩ ، نزهة الخاطر العاطر ٢/ ١٠ ، الأحكام في أصول الأحكام ١/ ٢٧ ، الوصول إلى الأصول ١/ ١٠٢ ، المستصفى ١/ ٣٢٦ .

=

.....
= لكن لا بد هنا من بيان بعض الأمور المتعلقة بهذه المسألة ، وقول القاضي فيها :

أولاً - مناسبة إيراد القاضي لهذه المسألة هنا : فنقول : أن القاضي رحمه الله بين الثمرة لهذا الخلاف وهي أنه إذا ثبت نقل اسم الإيمان إلى الطاعات فإن الإسم يزول بوجود ضد الطاعات وهي المعاصي فيزول عن المعاصي إسم الإيمان ، أما إذا قلنا أن الشريعة لم تنقل الإسم فيلزم من هذا عدم زوال اسم الإيمان بفعل المعاصي وإنما الذي يزول هو اسم الكمال ولا يزول الإسم بالجملة . والقاضي بعد هذا الفصل يذكر الكلام في الفاسق الملى والخلاف فيه مع الخوارج والمعتزلة حيث يخرجون المعاصي من الإيمان .

فيظهر بهذا أن القاضي عقد هذا الفصل وجعله كالمقدمة للفصل الذي يليه وهو القول في الفاسق الملى وأن الحق فيه أنه لا يخرج من الإيمان بل يكون مؤمناً ناقص الإيمان .

ثانياً - موضع الخلاف في هذه المسألة :

ذكر ابن بدران في تعليقه على روضة الناظر أنه لا خلاف من ناحية العقل في إمكان نقل الشارع الألفاظ وإنما الأمر في الواقع هل الشارع خرج بالألفاظ التي استخدمها مثل الصلاة والزكاة عن الوضع اللغوي ولم يلاحظه وأعرض عنه أم أنه لم يخرج عن موضوعها ولاحظ في كل لفظ موضوعه الأصلي وزاد عليه شروطاً وأحكاماً وخصصه بأمور لم تكن ضمن الوضع اللغوي . انتهى بتصرف ، نزهة الخاطر العاطر ١١/٢ .

فبهذا يتبين أنه لا خلاف من ناحية العقل وإنما الخلاف في الأمر الواقع على ما ذكر ابن بدران .

ثالثاً - بعد النظر في هذه المسألة تبين أن القول بالنقل من اللغة إلى الشرع في كلام الأصوليين له معنيان :

=

= أولاً : قول المعتزلة الذين قالوا : أن الألفاظ نقلت إلى المعنى الشرعي فأصبحت حقائق دينية لا علاقة بين إطلاقها في اللغة وإطلاقها في الشرع ، لهذا قالوا : أن الإيمان اسم شرعي صار بالشرع اسم مدح لا يطلق إلا على من يستحق المدح والتعظيم ، فأخرجوا الفاسق من الإيمان بناءً على أنه لا يستحق المدح ولا التعظيم بل يستحق الإهانة والأبعاد .

ثانياً : قول كثير من الأصوليين من أهل السنة : أن الشريعة نقلت اللفظ ، ومرادهم بهذا أن الشارع استخدم ما كان موجوداً عند العرب من الأسماء إلا أنه زاد عليها أحكاماً وخصصها بأمور لم تكن ضمن الوضع اللغوي فإذا أطلقت في كلام الشارع لم يتبادر إلى الذهن غيرها ، فأصبحت حقائق شرعية وتصرف الشارع فيها كتصرف أهل العرف حيث نقلوا لفظ الدابة من كل ما يدب على وجه الأرض إلى ذوات الأربع والغائط من المكان المنخفض إلى قضاء الحاجة .

أنظر : الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٤٧٧/١٢ ، الوصول إلى الأصول (الحاشية) ١٠٤/١ .

فبهذا يتبين أن القول الذي نقضه القاضي ووجه إليه الرد هو القول الأول الذي قالت به المعتزلة . أما القول الثاني فلم يتعرض له القاضي بنقض ولا رد لأنه لا يلزم منه ما ذكر من زوال اسم الإيمان بفعل المعاصي . وأيضاً ليس بين قول القاضي ومن قال بالقول الثاني خلاف إلا في التسمية فالقاضي يسميه زيادة وأصحاب القول الثاني سموه نقلاً . وفي الحقيقة تسمية هذا التصرف من الشارع نقلاً فيه تجوز لأن النقل هو نقل الشيء من مكان إلى آخر ، وهذا غير موجود عند من قال بالنقل على المعنى الثاني ، فمثلاً لفظ الصلاة لم تنقل وإنما توسع فيها فبعد أن كانت في اللغة =

وكذلك القول في حقيقة الصلاة في اللغة هي الدعاء^(١) ، وورد الشرع بزيادة أفعال عليه ، وكذلك الحج

= دعاءً فقط أصبحت في الشرع دعاءً وقراءة وركوعاً وسجوداً . كذلك الإيمان فبعد أن كان في اللغة تصديقاً مطلقاً أصبح في الشرع تصديقاً مخصوصاً ودخل فيه أيضاً أعمال القلوب والجوارح . فإذا القاضي رحمه الله لم يخالف من قال بالنقل من علماء أهل السنة على المعنى الثاني فهو موافق لهم في النتيجة والحكم وإنما الخلاف في التسمية فقط فالقاضي يسميه زيادة وغيره يسميه نقلاً .

تنبيه :

شيخ الإسلام رحمه الله رد على من أنكر النقل كما في الفتاوي ومراده بذلك الرد على الباقلاني الذي أنكر النقل بالمعنيين السابقين وقال : أن الصلاة في اللغة هي الدعاء وكذلك هي في الشرع إلا أن الشارع اشترط لصحتها شروطاً فأنكر بهذا أن يكون الركوع والسجود وسائر أركان الصلاة من الصلاة نفسها ، وقال أيضاً في الإيمان أنه في اللغة التصديق وهو في الشرع كذلك ، فأخرج أعمال الجوارح من الإيمان ، وهذا القول يدل الشرع على بطلانه . أنظر : الفتاوي ١٢٩/٧ ، روضة الناظر ص ٨٩ ، التمهيد للباقلاني ص ٢٤٦ .

أما شيخ الإسلام فقوله في هذه المسألة هو كما ذكر في الفتاوي بعد أن أورد الخلاف في هذه المسألة قال : « والتحقيق أن الشارع لم ينقلها ولم يغيرها ، ولكن استعملها مقيدة لا مطلقة ، كقوله تعالى ﴿ والله على الناس حج البيت ﴾ فذكر حجاً خاصاً وهو حج البيت ، ثم ذكر الزكاة ، ثم ذكر الإيمان ، وقال : فخطاب الله ورسوله للناس بهذه الأسماء هو خطاب مقيد خاص لا مطلق يحتمل أنواعاً » .

الفتاوي ٢٩٨/٧ وما بعدها .

(١) أنظر لسان العرب ١٤٩٠/٤ .

هو القصد^(١) وورد الشرع بأفعال ، وكذلك الصوم هو الإمساك^(٢) وورد الشرع بالنية^(٣) .

وقد قال أحمد في رواية إسحاق بن منصور^(٤) : « كان بدو الإيمان ناقصاً فجعل يزيد^(٥) . وهذا ظاهر من كلامه أنه زيد عليه ولم ينقل عنه .

وهذا خلاف المعتزلة في قولهم أن الإيمان اللغوي قد نقلته الشريعة عما كان موضوعاً له في اللغة إلى جملة هذه الأفعال الظاهرة^(٦) .

(١) أنظر لسان العرب ٧٧٨/٢ .

(٢) أنظر لسان العرب ٢٥٣٠/٤ .

(٣) أنظر هذا القول للقاضي في العدة في أصول الفقه ١٨٩/١ .

(٤) إسحاق بن منصور بن مهران ، أبو يعقوب الكوسج المروزي ، ولد بمرو ، قال الخطيب : كان إسحاق بن منصور عالماً فقيهاً وهو الذي دون المسائل في الفقه عن أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه . توفي عام ٢٥١ هـ .

أنظر : ط . الحنابلة ١١٣/١ ، ت . بغداد ٣٦٢/٦ .

(٥) هذه الرواية في كتاب الإيمان ورقة ٩٢ / أ ، عن محمد بن أبي هارون عن إسحاق عن الإمام أحمد ، ولم تذكر الرواية أنه إسحاق بن منصور الكوسج ، وبحثت عن رواية أخرى في مظانها من كتاب الإيمان فلم أجد رواية أخرى لهذا فالظاهر أن القاضي وهم في قوله « بن منصور » وإنما هو إسحاق بن إبراهيم بن هاني النيسابوري لأن الراوي عنه محمد بن أبي هارون وهو يروي عن إسحاق بن إبراهيم ، وأيضاً هذه الرواية موجودة في مسائل ابن هاني المطبوع ١٦٢/٢ .

(٦) قال في المعتمد في أصول الفقه : وذهب بعض شيوخنا إلى أن الإسم =

وفيفيد هذا الإختلاف أنه إذا ثبت نقله إلى الطاعات
زال الإسم بوجود ضده وهو المعاصي وإذا لم ينقل لم يزل الإسم
لأنه لم يوجد ضده وإنما يوجب نقل إسم الكمال لا نقل
الجملة .

(ثمرة
الخلاف)

والدلالة على أنه غير منقول ولا معدول هو أنه لو كان
منقولاً لوجب ظهوره وشهرته وإيصال نقله والعلم ضرورة
بصحته لأن مثل هذا إذا ظهر عن الرسول ﷺ وجب في العادة
توفر الهمم على نقله حتى يلزم القلوب العلم بصحته^(١) وكل

(الأدلة على أن
اللغة لم تنقل)

= اللغوي يجوز أن ينقله الشرع إلى معنى آخر . ونقل عن عبد الجبار قوله
الإسم الشرعي هو ما استفيد بالشرع وضعه للمعنى . وقد دخل تحت
ذلك أن يكون المعنى والإسم لا يعرفهما أهل اللغة ، وأن يكونوا يعرفونها
غير أنهم لم يضعوا الإسم لذلك المعنى وأن يكونوا عرفوا المعنى ولم يعرفوا
الإسم . أنظر المعتمد في أصول الفقه ص (٢٣ / ١ - ٢٤) وقال
عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة : أن المؤمن صار بالشرع إسماً لمن
يستحق المدح والتعظيم وإنه غير مبقى على موضوع اللغة .

شرح الأصول الخمسة ص ٧٠٢ .
وقال الغزالي : قالت المعتزلة والخوارج وطائفة من الفقهاء : الأسماء لغوية
ودينية وشرعية ، أما اللغوية فظاهرة ، وأما الدينية فما نقلته الشريعة إلى
أصل الدين كلفظ الإيمان والكفر والفسق ، وأما الشرعية فكالصلاة
والصوم والحج والزكاة .

المستصفى ٢٢٦ / ١ .

(١) ذكر هذا الإحتجاج الباقلاني في إنكاره للنقل وكما قدمت أن الباقلاني ينكر
النقل أو الزيادة ويدعي أن الشريعة استخدمت اللفظ اللغوي نفسه =

ما خالفهم من الأمة يعتقد بطلان هذه الدعوى وأن الإيمان في الشريعة غير منقول عنها .

ويدل عليه أيضاً اختلافهم فيما نقل الاسم إليه ، فذهب جماعة منهم إلى أن الرسول جعله اسماً لجميع فرائض الدين دون نوافله^(١) . وذهب العلاف والنظام ومن تبعهما إلى أنه جعله اسماً لجميع فرائض الدين ونوافله^(٢) ، وهذا الإختلاف منهم يدل على بطلان دعواهم في النقل .

ولأن الله تعالى قال ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾^(٣) ، وقال ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾^(٤) ، وقال ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ

= واشترطت لصحته شروطاً لهذا قال : أن الإيمان هو التصديق فقط . وقد رد عليه العلماء ، وعلى هذا الإستدلال المذكور بأن الشارع قد عرفنا أنه أراد بالصلاة والزكاة المعاني الشرعية المعروفة ، فلا يحتاج معه إلى دليل خاص في هذه المسألة .

التمهيد ص ٣٤٦ ، الفتاوى ١٢٩/٧ ، المستصفى ٣٢٧/١ .

(١) ذكر القاضي عبد الجبار المعتزلي هذا القول عن أبي علي الجبائي وأبي هاشم من المعتزلة .

شرح الأصول الخمسة ص ٧٧ .

(٢) أنظر : شرح الأصول الخمسة ص ٧٠٧ وهو القول الذي رجحه القاضي عبد الجبار .

(٣) آية ٢ سورة يوسف .

(٤) آية ٣ سورة الزخرف .

ذِي عَوْجٍ ﴿١﴾ ، وقال ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ
 ءَايَاتُ هَٰذَا عَجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾ (٢) ، وقال ﴿ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ
 إِلَيْهِ عَجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾ (٣) فلو جوزنا أن الله
 تعالى نقل هذه الأسماء اللغوية إلى مسميات غير ما وضعت
 العرب لها لما عقل منها شيء ولم يكن عربياً مبيناً (٤) .

واحتج المخالف بأنه إذا جاز من أهل اللغة / أن
 يضعوه ابتداءً (٥) فما الذي يمنع بعد وضعهم أن ينقل إلى غيره

١/١٨

(احتجاج
 المعتزلة والرد
 عليهم)

(١) آية ٢٨ سورة الزمر .

(٢) آية ٤٤ سورة فصلت .

(٣) آية ١٠٣ سورة النحل .

(٤) الإحتجاج بهذه الحجة على المعتزلة ظاهر من ناحية أن اللفظة إذا لم يراع
 فيها المعنى الأصلي للغة العربية تكون غريبة عن اللغة فلا تكون عربية
 وقول المعتزلة في أنه ينقل المعنى اللغوي إلى معنى آخر شرعي من هذا
 القبيل .

(٥) المراد هنا الوضع الأصلي للغة فهو يشير هنا إلى أن اللغة إصطلاحية وهو
 خلاف معروف في أصول الفقه هل اللغات إصطلاحية أم توقيفية ؟ .
 وقول المعتزلة في هذا أنها إصطلاحية كما يظهر من كلام القاضي
 عبد الجبار . قال : « قد ثبت أن أهل الشرع عقلوا معاني لم يعقلها أهل
 اللغة ولا وضعوا لها أسماء » فقلوه « ولا وضعوا لها أسماء » يدل على أنهم
 يقولون بأنها إصطلاحية . وكذلك قال أبو الحسين في المعتمد حيث عرف
 الحقيقة بقوله : « ما أفيد بها ما وضعت له في أصل الإصطلاح الذي وقع
 به التخاطب » .

شرح الأصول الخمسة ص ٧٠٤ ، المعتمد في أصول الفقه ١/١٦ . =

بغرض صحيح إذا نبه الشرع على الحكمة^(١) كأصل
الصناعات^(٢) .

والجواب : أنا لا نمنع ذلك من جهة العقل وإنما نمنع
منه شرعاً ، يدل عليه ما تقدم من أن اللغة عربية ونقله

= ونسب ابن بدران القول بأنها إصطلاحية إلى أبي هاشم وأتباعه من
المعتزلة ، والقول بالتوقيف نسبه إلى أبي الحسن الأشعري وأتباعه وابن
فورك .

نزهة الخاطر ٢/٢ .

أما القاضي أبو يعلى فاختر أن بعضها توقيفي وبعضها إصطلاحي كما ذكر
ذلك عنه في المسودة وأيضاً هو ظاهر قوله في العدة . ونقل في روضة
الناظر عنه قوله : « إنه يجوز عقلاً أن تكون توقيفية وإصطلاحية ، أما
الواقع فلا مطمع في معرفته إذا لم يأت به نص ولا مجال للعقل والبرهان في
معرفته ولا يرتبط به أمر تعبدى فهو فضول والأشبه أن يكون توقيفياً لقوله
تعالى ﴿ وعلم آدم الأسماء كلها ﴾ .

أنظر : العدة في أصول الفقه ١/١٩٢ ، المسودة ص ٥٦٣ ، روضة
الناظر ص ٨٨ .

(١) في الأصل هكذا (حكم) ولا يستقيم الكلام بها وصوبتها من شرح
الأصول الخمسة حيث أشار إلى هذا الإستدلال وقال : « الحكمة تقتضي
ذلك » . ولعل مرادهم بالقول « إذا نبه الشرع على الحكمة » هو أنه
استخدم أسماء في غير ما استخدموها فيه لغرض وهو تخصيص هذا الاسم
بهذا الوصف فمن أتى به كان من أهله وإلا لم يكن من أهله كلفظ الإيمان
والمؤمن . والله أعلم .

(٢) ذكر هذا الإستدلال عبد الجبار المعتزلي . أنظر : شرح الأصول الخمسة
ص ٧٠٤ .

يخرجه عنها . ولأنه لو كانت / منقولة لم يكن لنا طريق إلى نقلها إلا الشرع وليس ها هنا دليل مقطوع عليه من جهة الشرع ويفارق هذا نقل الأسماء في الصنائع لأننا علمنا ذلك من دينهم^(١) نقلها ، وهذا معدوم ها هنا .

واحتج بأنه إذا جاز اتفاق اللغتين في اسم والمعنى مختلف فما الذي يمنع من نقل الإسم بيان ذلك أن الأسماء (الحمل فمثل^(٢)) العين والعون منفقة في التسمية مختلفة في المعنى .

والجواب : أنا نقول ولم إذا جاز هناك يجب أن يجوزها هنا وما المعنى الجامع بينهما وعلى أنا لا نمنع ذلك عقلاً وإنما منعناه شرعاً لما بينا ولأنه لو جاز نقله لدل عليه دليل ولا دليل ها هنا يوجب نقله .

واحتج بأنه متى فعل ذلك لم يخرج الإسم من أن يكون لغوياً لأن وصفنا اللفظة بأنها لغوية لا يفيد أنها مستعملة فيما وضعوها له ولذلك يقال حمار تارة يستعمل في البهيمة وتارة يستعمل في البليد من الناس .

والجواب عن قوله انه متى فعل ذلك لم يخرج الإسم من أن يكون لغوياً ، فهو نفس الخلاف وكيف لا يخرج وقد نقله

(١) هكذا في المخطوطة ولعلها (من دينهم) أي من عاداتهم وإستخدامهم .

(٢) هكذا في المخطوطة ولم أتبين المراد ولعل في الكلام سقطاً .

عن اللغة بالشرع ، والشرع غير اللغة ، وقولهم ان اللفظة^(١) لا يفيد استعمالها فيما وضعت له كالحقيقة والمجاز فانما كان كذلك لأن أهل اللغة وضعوا ذلك الاسم حقيقة في شيء وتارة مجازاً في شيء آخر^(٢) ، / وقالوا في المجاز الذي هو ١٨/ب البهيمة هذا حمار فهو حقيقة وقالوا في البليد من الرجال هذا حمار مجازاً^(٣) فثبت ذلك بلغتهم لا على وجه النقل عن

(١) هكذا في المخطوطة ولعله يوجد سقط كلمة (كونها لغوية) . أنظر الإحتجاج المتقدم .

(٢) بين شيخ الإسلام ابن تيمية بطلان هذا القول وهو القول بأن أهل اللغة وضعوا هذه اللفظة وقالوا هذا مجاز وهذا حقيقة بناءً أولاً على أن اللغة ليست إصطلاحية ، وثانياً أنه لم يرد عن أحد من أهل اللغة وناقليها هذا القول كالأصمعي وسيبويه والخليل بن أحمد وغيرهم لم يرد عنهم هذا الكلام والقول السابق تقول عليهم لا يستطيع القائلون به أن يأتوا بدليل واحد عن أهل اللغة المتقدمين يثبتون به هذا التقسيم عنهم أو هذا القول . وأشار شيخ الإسلام إلى قول القاضي هذا وأنه ممن يرد في قوله أنه يظن أن هذا التقسيم وارد عن العرب وهذا غلط منه ، فرحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية .

أنظر الفتاوي ٤٥١/٢٠ - ٤٥٣ .

(٣) المجاز في الألفاظ هو كل لفظ تجوز به عن موضوعه وصح نفيه عنه . هذا تعريف القاضي رحمه الله له في العدة . ويقابل المجاز الحقيقة ، وهي كل لفظ بقى على موضوعه .

وتقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز وتفصيله مكانه علم البيان من البلاغة . ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية : أن أول من ذكر تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز هو أبو عبيدة معمر بن المثنى . والناظر في أقوال العلماء في =

لغتهم ، وهذا معدوم في مسئلتنا .

المجاز يتبين له أنهم على ثلاثة أقول :

١ - بعضهم قال بالمجاز في اللغة والقرآن ، وبهذا قال كثير من الأصوليين المتأخرين ومنهم القاضي أبو يعلى رحمه الله والآمدي والرازي والغزالي وابن قدامة وابن برهان وغيرهم .

٢ - بعض العلماء أجازوا وجوده في اللغة ومنعوه في القرآن ، ونسب هذا القول إلى داود بن علي الظاهري ومن الحنابلة ابن حامد والخزري وأبو الفضل التميمي ومن المالكية ابن خويزمنداد ، ومن الشافعية ابن القاص .

٣ - بعض العلماء قالوا بمنع المجاز في اللغة والقرآن ، والقائلون بهذا أبو حامد الأسفرائيني وأبو علي الفارسي وهو الذي رجحه ونصره شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ، وبه قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في رسالته (منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز) .
أنظر الأقوال في هذه المسألة في : العدة في أصول الفقه ١/١٧٢ ، ٢/٦٩٥ ، المسودة ص ١٦٤ ، روضة الناظر ص ٨٩ ، الوصول إلى الأصول ١/٩٧ ، الأحكام للآمدي ١/٣٣ ، المستصفى ١/٣٤١ ، مذكرة في أصول الفقه للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ص ٥٧ .

وقد ذكر شيخ الإسلام في رده على القائلين بالمجاز أوجهاً عدة نذكر منها :
(١) أنه لم يرد عن العرب ولا نقلة اللغة العربية ولا الأئمة ولا السلف تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز إلا ما ورد عن الإمام أحمد قوله : « هذا مجاز في اللغة » ومراده أنه أسلوب جائز الإستعمال وإنما هو قول مأخوذ عن المعتزلة وقال به من شابههم وأخذ عنهم .

الفتاوي ٧/٨٨ ، ٢٠/٤٠٢ - ٤٠٤ .

(٢) أن الألفاظ التي يدعي فيها المجاز مثل : ظهر الطريق وكبد السماء وجناح السفر ، لم يرد عن أهل اللغة أنهم استعملوها في غير هذا المعنى ، بل ورد =

= استعمالها هكذا مضافة وورد استعمال ظهر الإنسان وجناح الطائر مضافاً وغير مضاف . والإضافة مؤثرة في المعنى والإعراب .

الفتاوي ٢٠/٤٠٩ - ٤١٢ ، ٤٣١ .

(٣) أن دليل الحقيقة عندهم أن تسبق إلى الفهم عند الإطلاق وما قالوا فيه مجاز مثل ظهر الطريق وجناح السفر لا يسبق إلى الفهم غيره عند الإطلاق . وإذا أرادوا بالإطلاق تجريده عن القرائن والقيود مطلقاً فهذا لا يوجد في اللغة العربية .

الفتاوي ٢٠/٤٤٩ - ٤٥٠ .

(٤) أن المجاز ثبت أنه إصطلاح حادث فلم يتكلم به العرب ، ولا الصحابة ، ولا الأئمة ، فهو شبيه بمصطلحات النحو ولكن النحو جاء إصطلاحاً مستقيماً وليس منه مفسدة . أما المجاز فهو إصطلاح غير مستقيم وفيه مفساد عقلية وشرعية ولغوية أما المفسدة العقلية فهي عدم تميزه تميزاً ظاهراً صحيحاً . أما الشرعية ففيه مفساد يوجب الشرع إزالتها ألا وهي تحريف كلام الله عز وجل وكلام رسوله ﷺ عن حقيقته وحمل الألفاظ على معاني ورد النهي عن حملها عليها . وأنه يصح نفيه وكلام الله عز وجل وكلام رسوله ﷺ أرفع من ذلك وأنه كلام غير حقيقي ، والله عز وجل كلامه حق وعدل وصدق .

أما اللغوية فهي تغيير للأوضاع اللغوية لغير مصلحة راجحة بل لمفسدة . انتهى بتصرف : الفتاوي ٢٠/٤٥١ - ٤٥٨ .

وقد توسع ابن القيم رحمه الله في بيان نقض المجاز واعتبره من الطواغيت التي وضعته الجهمية لتعطيل حقائق الأسماء والصفات ورد على القائلين به من خمسين وجهاً ورد على ابن جني القائل : أن أكثر اللغة مجاز بخمسة وعشرين وجهاً ، ثم فصل الرد عليهم فيما ادعوه من المجاز في كلام الله ورسوله ﷺ في الصفات .

=

= أنظر : مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ٢/٢ - ١٠٦ .
وهذا يظهر خطورة وفساد القول بالمجاز وأنه مما توصل به أهل الأحاد
والتعطيل إلى حمل كلام الله وكلام رسوله ﷺ إلى ما يريدون ، فكل يحمله
على المحمل الذي يرى أنه أقرب إلى ملته ونحلته وهذا لا شك أمر خطير
وخطب جليل يؤدي إلى تعطيل الشريعة وفتح باب الأحاد ونسبه إلى
القرآن والسنة ، كما هي أقوال أهل الأحاد من الباطنيين ، ويؤدي إلى
تعطيل صفات الباري جل وعلا وزعم أن ما ورد في القرآن والسنة منها
مجاز ليس حقيقة . وكذلك ما ورد من أشراط الساعة والأمور الغيبية التي
ذكرها الله عز وجل وذكرها النبي ﷺ تحمل على أنها مجاز لا حقيقة له ،
فتوصل بهذا جماعة إلى إنكار رفع المسيح ونزوله آخر الزمان وخروج
الديجال وطلوع الشمس من مغربها وغير ذلك . فإذا كان المجاز إصطلاحاً
حادثاً وترتبت عليه هذه المفاصد الدينية فيجب رده وإبطاله ، وأن الحق فيما
ذكر من الأساليب ويدعي فيه أنه مجاز إنما هو أسلوب عربي استخدم هكذا
ونزل القرآن به موافقة للعرب في لغتهم . والله أعلم .

الباب الثالث

في الفاسق الملي

وفيه أربعة فصول

- الفصل الأول : في الفاسق عند السلف والرد على الخوارج .
- الفصل الثاني : في الرد على من وصف الفاسق بالنفاق .
- الفصل الثالث : في الرد على المعتزلة في قولهم إن الفاسق في منزلة بين المنزلتين .
- الفصل الرابع : في الرد على الأشاعرة في قولهم أن الفاسق مؤمن كامل الإيمان .

(الفصل الأول) (١)

في الفاسق الملي (٢)

وهو الذي وجد منه التصديق بالقلب وبالقول لكنه ترك

(١) في الأصل الفصل الثالث فوضعت بدله الفصل الأول حتى يتم الترتيب
بالأبواب ثم الفصول .

(٢) بيان الخلاف فيه :

الصحابة رضوان الله عليهم ومن تبعهم في عهدهم لم يكف أحد منهم يكفر
الفاسق حتى ظهرت الخوارج بمقاتلتهم بإنكارهم للتحكيم الذي جرى بين
علي ومعاوية رضي الله عنهما ثم خروجهم على علي ، ثم كان آخر أمرهم
أن كفروا علماً ومعاوية رضي الله عنهما وأصحاب الجمل والحكمين ومن
صوب التحكيم أو رضي به ، ثم كفروا كل من أتى كبيرة من أهل الإسلام
إلا النجدات منهم فإنهم كفروا المصر على الذنب صغيراً أو كبيراً وقالوا هو
مشارك ومن زنى أو سرق أو شرب الخمر غير مصر فهو مسلم .
وكان خلاف الخوارج وتكفيرهم لعلي ومعاوية وغيرهم أول خلاف في
أصول الدين ظهر في الإسلام ، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية .
ثم كانت بدعة المعتزلة وقولهم أن الفاسق في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن
ولا كافر ، وكان ذلك في زمن التابعين ، وابتدأه أن واصل بن عطاء
الغزال أحد تلاميذ الحسن البصري أفقياً بأن الفاسق لا مؤمن ولا كافر إنما =

.....
= هو في منزلة بين المنزلتين ، فطرده الحسن البصري من مجلسه فانضم إليه عمرو بن عبيد فاعتزلا في سارية من سواري المسجد ، فسموا معتزلة .
وليس هذا كل الخلاف في الفاسق ، فإن الخوارج والمعتزلة كانوا في طرف وكانت هناك فرقة أخرى على النقيض من قولهم وهم المرجئة أو غلاة المرجئة الذين يحكى عنهم قول « لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة » .

ومن ورد عنه نحواً من هذا القول ما ذكره الشهرستاني عن اليونسيين أصحاب يونس السمري وعن العبيديين أصحاب عبيد المكبت ، وكثير منهم على خلاف هذا بالنسبة للفاسق حيث ذكر أبو الحسن الأشعري في مقالاته أنهم قالوا بجواز تعذيب الله للفاسق وبجواز أن يعفو عنه وأن من دخل النار منهم لا يخلد فيها بل مآله إلى الجنة .

أما قولهم في الفاسق من ناحية التسمية فإنه عندهم يسمى مؤمناً كما هو قول جهم بن صفوان والكرامية وغيرهم وذلك أن الإيمان عندهم معرفة الله عز وجل كما قال جهم ، أو الإقرار كما قال محمد بن كرام ، فلازمه أن يسمى من أتى به مؤمناً .

والمراد هنا الخلاف في التسمية ، ولا شك أن المرجئة أو كثير منهم يخالف الحق في هذا ، فإنهم يسمون الفاسق مؤمناً وليس الإيمان عندهم يتبعض وليس إلا المعرفة عند بعضهم أو الإقرار أو المعرفة مع الإقرار . والفاسق يأتي بهذا وأكثر منه أيضاً .

أما الصحابة والتابعون ومن بعدهم ممن سار على نهجهم فإن قولهم في الفاسق وسط بين المرجئة وبين الخوارج والمعتزلة ، بين الإفراط والتفريط ، لأنهم نظروا في كلام الشارع فوجدوا أن الفاسق من أهل الإسلام لم يعامل معاملة الكافر ولم يخرج به من دائرة الإسلام ويخاطب بإسم الإيمان أو الإسلام فقالوا إنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بكل ذنب أتاه أو جريمة اقترفها .

الطاعات غير الصلاة^(١) وارتكب المنكرات هل يسمى مؤمناً

= وأيضاً نظروا فوجدوا الشارع قصر وصف الإيمان على من قام بأداء الواجبات وانتهى عن المحرمات فهو اسم مدح لا يستحقه إلا من أتى بشروطه ، والفاسق أتى من الأعمال بما لا يستحق معه وصف الإيمان المطلق وهو الممدوح الذي وعد صاحبه بالجنة والنجاة من النار .
لهذا قالوا : هو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ، فلا يسمى مؤمناً ولا تقياً ولا براً كما لا يسمى كافراً ولا مشركاً ، بل هو مسلم أو مؤمن ناقص الإيمان .

فهذا يظهر أن السلف رحمهم الله أخذوا بكل ما ورد عن الشارع في الفاسق وجمعوا بين النصوص التي وصفت المؤمن وأبرزت صفاته وبين النصوص التي لم تخرج الفاسق من دائرة الإسلام .
أما أهل البدع فقد أخذوا ببعض وتركوا البعض الآخر ، فالخوارج والمعتزلة أخذوا بالنصوص التي وصفت المؤمن بصفات الطاعة والعبودية لله ، فقالوا : هو ليس من أهل هذه الصفات فأخرجوه من الإيمان .
أما المرجئة فأخذوا بالنصوص التي خاطبت الفاسق بإسم الإسلام وأجرت عليهم أحكامه فقالوا : هو مؤمن كامل الإيمان .
فالحمد لله الذي هدى السلف إلى الحق لما اختلف فيه .

وهناك اعتبارات أخرى لأهل البدع ستظهر إن شاء الله مع الأدلة أثناء تقرير القاضي لهذه المسألة ورده على من خالف الحق في هذا الباب .
أنظر في هذا المقالات ١/١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٥ ، ٢١٣ ، ٢٣٠ ، الفرق بين الفرق ص ٢٠ ، ٧٣ ، ١١٥ ، الملل والنحل للشهرستاني بهامش الفصل ١/١٨٧ ، الفتاوى ٧/٤٧٩ .

(١) استثنى هنا الصلاة لوجود الخلاف في تاركها عمداً من غير جحود . للإمام أحمد قولان في تاركها : قول إنه يكفر بتركها وبه قال سعيد بن جبير وعامر الشعبي وإبراهيم النخعي وأبو عمرو الأوزاعي وأيوب السختياني =

أم لا ؟

ظاهر كلام الإمام أحمد رحمة الله عليه أنه يسمى مؤمناً ناقص الإيمان ولا يسلبه الإسم في الجملة ، بل نقول مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ، وقد أوماً إلى هذا في مواضع فقال في رواية أبي الحارث : « الإيمان قول وعمل يزيد وينقص » فوصف بالإيمان الناقص ، وإنما ينقص بترك المفروضات وفعل المحظورات ولم يسلبه الإسم .

(الرواية عن الإمام أحمد في أن الفسق لا يخرج صاحبه من الاسلام)

وقال أيضاً في رواية محمد بن موسى : « الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، إذا عملت الخير زاد وإذا ضيعت نقص » فلم يسلبه جملة الإسم بالضياع بل جعله ناقصاً في حقه .

وكذلك قال في رواية المروزي : « الإيمان قول وعمل والزيادة في العمل والنقصان إذا زنا وسرق »^(١) .

وقال أيضاً في رواية إسماعيل بن سعيد قول

= وغيرهم ، وحكى عن الشافعي وعن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وعبد الرحمن بن عوف وأبي هريرة رضي الله عنهم . وقول إنه لا يكفر بتركها ، وبه قال مالك والشافعي . وقد استقصى الأقوال والأدلة ابن القيم رحمه الله في كتابه الصلاة . أنظره ضمن مجموعة الحديث النجدية ص ٤٩٦ ، وأنظر الفصل لابن حزم ٢٢٩/٣ .

(١) تقدم تخريج هذه الروايات ص ١٥٢ - ١٥٣ .

النبي ﷺ : « من غشنا فليس منا »^(١) ، « ومن حمل السلاح علينا فليس منا »^(٢) قال على التأكيد والتشديد^(٣) ولا أكفر أحداً إلا بترك الصلاة »^(٤) . فقد صرح بالقول انه لا يكفر بالمعصية خلاف الخوارج^(٥) ولم يسلبه الإسم وحمل ذلك على

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث ابن عمر ٥٠/٢ ، وأبي هريرة ٤١٧/٢ وأبي بردة بن دينار ٤٦٦/٣ ، وم . في الإيمان ٩٩/١ من حديث أبي هريرة .

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند من حديث ابن عمر ٥٣/٢ ، وعن عبد الله بن عمرو بن العاص ١٨٤/٢ ، ورواه أيضاً خ . في الفتن ٤١/٩ من حديث ابن عمر وأبي موسى ، م . في الإيمان ٩٨/١ من حديث ابن عمر وأبي موسى وأبي هريرة رضي الله عنهم .

(٣) هذا مذهب بعض السلف في أحاديث الوعيد حيث يبرونها كما جاءت ويقرون بها وما قاله الإمام أحمد مروى عن الزهري مثله كما روى الإمام أحمد عنه أنه سئل عن قول النبي ﷺ : « ليس منا من لطم الخدود » وما أشبهه فأطرق ساعة ثم رفع رأسه فقال : « من الله عز وجل العلم وعلى الرسول البلاغ وعلينا التسليم . كتاب الإيمان ورقة ٩٥ / ب . وأنكر عبد الرحمن بن مهدي من فسر « ليس منا » ليس مثلنا ، وقال : لو كان عمل الخير يكون مثل النبي ﷺ ؟ ! قال ابن حجر في الفتح : والأولى عند كثير من السلف إطلاق لفظ الخبر من غير تعرض لتأويله ليكون أبلغ في الزجر .

فتح الباري ٢٤/١٣ ، وأنظر الإيمان لأبي عبيد ص ٩٢ .

(٤) كتاب الإيمان ورقة ٩٥ / ب . وهذه إحدى الروايات عن الإمام أحمد ، وهي تكفير تارك الصلاة .

(٥) يأتي قول الخوارج ص ٣٢٣ وأنظر ما تقدم ص ٣١٣ .

التغليظ .

وقال في رواية صالح : « الإيمان يتفاضل بعضه أفضل من بعض ، يزيد وينقص ، زيادته في العمل ، ونقصانه في ترك العمل^(١) / مثل^(٢) تركه الصلاة والزكاة والحج وأداء الفرائض فهذا ينقص ويزيد بالعمل » . وقال : « إن كان قبل زيادته تام فكيف يزيد التام »^(٣) .

وقال في رواية ابن القاسم : « الإيمان يزيد وينقص إذا أتى هذه الأشياء الذي نهى عنها يكون أنقص ممن لم يفعلها ويكون هذا أكثر إيماناً منه يكون الإيمان بعضه أكثر من بعض »^(٤) .

(١) إلى هنا هذه الرواية وبعد قوله « ترك العمل » قال : « لأن القول هو مقربة » . أنظر الإيمان للإمام أحمد ورقة ٩٦ / أ .

(٢) هنا سقط حيث أدخل هذه الرواية على الرواية قبلها وكلاهما من رواية ابنه صالح ، أول هذه الرواية قوله : « سألت أبي ما زيادته ونقصانه قال : زيادته في العمل ونقصانه ترك العمل مثل تركه . . . » .

(٣) الإيمان ورقة ٩٧ / ب . وهذه الرواية ظاهر منها القول الآخر للإمام أحمد في عدم تكفير تارك الصلاة بخلاف الرواية التي عن إسماعيل بن سعيد المتقدمة .

(٤) الرواية في كتاب الإيمان للإمام أحمد هكذا قال : « قلت يا أبا عبد الله تقول الإيمان يزيد وينقص ، قال نعم ، قلت : وتقول قول وعمل ، قال نعم ، قلت : فيكون ذاك من هذا المعنى أي يكون الرجل إذا أتى هذه الأشياء التي نهى عنها فيكون أنقص ممن لم يفعلها ويكون هذا أكثر إيماناً منه ، قال نعم يكون الإيمان بعضه أكثر من بعض ، هكذا هو » . الإيمان ورقة ٩٨ / ب .

وقال في رواية إسحاق بن منصور : « يعجبني أن يستثنى في الإيمان لأن الإيمان قول وعمل ، وقد جئنا بالقول ونخشى أن نكون قد فرطنا في العمل »^(١) ، فقد أجاز الاستثناء^(٢) وبين أن ذلك خوف النقصان . فهذا ظاهر كلام أحمد وأن الفسق لا يسلب اسم الإيمان على الإطلاق ، وإنما يسلب كماله .

(قول الإمام
أحمد في
حديث: ولا
يزني الزاني
حين
يزني...)

ونقل حنبل عن أحمد أنه قال : « إذا أصاب الرجل ذنباً من زنا أو سرق يخلع منه الإيمان كما يخلع الرجل قميصه ، فإذا تاب وراجع عاد إليه إيمانه »^(٣) .
ونقل عنه لفظاً آخر قوله : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن »^(١) ، قال : « يخرج من الإيمان إلى

(١) الرواية فيها اختلاف وتقديم وتأخير عما في كتاب الإيمان للإمام أحمد . ونصها (أن إسحاق حدثهم قال : سمعت أبا عبد الله يقول : « إذهب إلى حديث ابن مسعود في الاستثناء في الإيمان وفي الإيمان قول والعمل الفعل ، فقال فقد جئنا بالقول ونخشى أن نكون قد فرطنا في العمل فيعجبني أن يستثنى في الإيمان » . الإيمان ورقة ١٠٠ / ب .

(٢) الاستثناء في الإيمان هو قول من سئل عن إيمانه : « مؤمن إن شاء الله » ، وهو فصل يأتي ذكره .

(٣) نص الرواية كما في الإيمان للإمام أحمد (قلت لأبي عبد الله إذا أصاب الرجل ذنباً من زنا أو سرق يزايله إيمانه ؟ قال : هو ناقص الإيمان فخلع منه الإيمان كما يخلع الرجل قميصه فإذا تاب وراجع عاد إليه إيمانه) . الإيمان ورقة ١٠٢ / أ .

(٤) هذا طرف من حديث أخرجه خ . في المظالم ١١٨/٣ ، م . في الإيمان =

= ٧٦/١ ، د . في السنة ٢٧٠/٢ ، ت . في الإيمان ١٥/٥ ، كلهم عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(١) هذه الرواية فيها سقط ، فإن ظاهرها أن القول للإمام أحمد وهو في الحقيقة من رواية الإمام أحمد عن أبي جعفر ونص الرواية هو : قال حنبل وسمعت أبا عبد الله وسئل عن قول النبي ﷺ « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » قال : هكذا يروي الحديث ويروي عن أبي جعفر قال : لا يزني حين يزني وهو مؤمن يخرج من الإيمان إلى الإسلام .
أنظر كتاب الإيمان ورقة ١٠٢ / أ .

وأبو جعفر هنا هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، الملقب بالباقر ، وقد بين اسمه الترمذي في سننه حيث ذكر هذه الرواية عنه .
أنظر سنن الترمذي ١٦/٥ ، وأنظر الشريعة للأجري ص ١١٣ .

** الرواية هنا عن الإمام أحمد والتي قبلها تبين قوله في حديث « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » . وقد ورد عن العلماء في تفسيره أقوال عديدة ذكر الحافظ ابن حجر أنها ثلاثة عشر قولاً ليس فيها قول يوافق قول الخوارج والمعتزلة في مرتكب الكبيرة .

أنظر : فتح الباري ٦١/١٢ .

والإمام أحمد أخذ بظاهر الحديث وأن الإيمان يرتفع عنه فإذا تاب رجع إليه الإيمان وليس معنى هذا أنه يخرج من الإيمان أو يدخل في الكفر بل الإيمان عند الإمام أحمد كما هو ثابت عنه ليس هو الإسلام فإذا خرج من الإيمان خرج إلى الإسلام ولا يوصف بالإيمان لأنه اسم مدح لا يستحقه من ارتكب هذه المنكرات .

ويؤيد قول الإمام أحمد في الزاني والسارق حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أبي داود أن النبي ﷺ قال : « إذا زنى الرجل خرج منه الإيمان كان =

والإيمان مقصور في الإسلام ، فإذا زنى خرج من
الإيمان إلى الإسلام^(١) . وظاهر هذا أنه سلبه إسم الإيمان بفعل

= عليه كالظلة ، فإذا انقطع رجع إليه الإيمان » . أخرجه : د . في السنة
باب زيادة الإيمان ونقصانه ٢٧٠ / ٢ ، الحاكم في المستدرك ٢٢ / ١ وقال :
صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ، وابن مندة في الإيمان
٥٧٩ / ٢ .

وكذلك ما روى الحاكم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ
قال : « من زنى أو شرب الخمر نزع الله منه الإيمان كما ينزع الإنسان
القميص من رأسه » .

المستدرك ٢٢ / ١ .

وبهذا قال أبو هريرة رضي الله عنه كما روى الآجري عنه أنه قال :
« الإيمان نزه فمن زنا فارقه الإيمان فإن لام نفسه وراجع رجع إليه
الإيمان » . الشريعة للآجري ص ١١٥ ، السنة لعبد الله ص ٩١ .
وبه قال ابن عباس رضي الله عنه أيضاً ، فقد روى البخاري في صحيحه
عن عكرمة قال : قلت لابن عباس كيف ينزع الإيمان منه ، قال :
« هكذا » وشبك بين أصابعه ثم أخرجها ، « فإن تاب عاد إليه هكذا »
وشبك بين أصابعه . خ . في المحاربين باب إثم الزناة ، ١٣٧ / ٨ .

وذكر هذا القول الإمام أحمد عن عطاء وطاوس والحسن رحمهم الله تعالى .
أنظر الإيمان للإمام أحمد ورقة ١٠٢ / ب ، ١١٨ / ب ، ١١٩ / ب .
وقد ذكر أقوال العلماء وأطال فيها الحافظ ابن حجر في الفتح فليراجعه من
شاء في أول كتاب الحدود من فتح الباري ٥٨ / ١٢ .

(١) هنا سقط لأن الرواية من عند قوله (والإيمان مقصور في الإسلام) رواية
أخرى رواها الإمام أحمد عن أبي جعفر ونصها : قال محمد بن علي : هذا
الإسلام ودور دواة وفي وسطها أخرى وهذا الإيمان الذي في وسطها =

الكبائر لأنه قال « يخرج من الإيمان ويخلع منه الإيمان » ، فعلى هذا يكون مسلماً فاسقاً . وهو ظاهر كلام أبي عبد الله بن بطة في كتاب الإبانة الكبير فقال : « الإيمان يزيد وينقص وأن الأعمال الزاكية والأخلاق الفاضلة تزيد فيه وتنميه وتعليه وأن الأفعال الخبيثة والأخلاق الدنيئة تسلب الإيمان من فاعلها » (١) .

وعندي أن كلام أحمد في هذا متأول وأن قوله « يخلع منه الإيمان ويخرج منه الإيمان » يريد به من الإيمان الكامل (٢) لا أنه أراد به جملة الإسم بدليل ما روينا عنه / من طرق مختلفة . ١/٢٠

= مقصور في الإسلام وقول الرسول ﷺ « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » قال يخرج من الإيمان إلى الإسلام ولا يخرج من الإسلام البتة فإن تاب تاب الله عليه ورجع إليه إيمانه . الإيمان ورقة ١٠٢ / أ ، الشريعة للأجري ص ١١٣ ، الإبانة الكبير لابن بطة ورقة ٧٣ / أ .

(١) الإبانة الكبير ورقة ٨٧ / أ مكتبة الشيخ حماد الأنصاري .

ومراد بسلب الإيمان أي الإيمان المطلق لا مطلق الإيمان .

(٢) المراد هنا الكمال الواجب الذي يذم تاركه ويتعرض للعقوبة وليس الكمال المستحب . وقد نبه على هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع .
أنظر الفتاوي ١٥/٧ ، ٣٧ ، ٥٢٤ .

وقد اختلف الناس في الفاسق الملي ، فذهب الخوارج إلى أن الفاسق يكون كافراً بكل معصية ، ومنهم من يكفره بالكبائر دون غيرها^(١) .

(أقوال أهل
البدع في
الفاسق الملي)

(١) القاضي رحمه الله نسب إلى الخوارج هنا قولين : أولهما التكفير على الصغيرة والكبيرة ، والثاني التكفير على الكبائر فقط .

والناظر في أقوال الخوارج يتبين أن لهم في مرتكب المعاصي عدة أقوال :
أولاً - التكفير على الصغيرة والكبيرة في حالة الإصرار ، وبه قال النجدات وطائفة من الأباضية . أنظر : المقالات ١/١٧٥ ، ١٨٧ ، الفرق بين الفرق ص ٨٩ ، الملل والنحل بهامش الفصل ١/١٦٦ .
ولعل هؤلاء هم الذين عناهم القاضي بقوله أن الفاسق يكون كافراً بكل معصية ، إلا أن هؤلاء خصصوه بحالة الإصرار . وحكى الشهرستاني عن اليزيدية التكفير على كل ذنب صغير أو كبير .
أنظر الملل والنحل بهامش الفصل ١/١٨٣ .

ثانياً - التكفير على إرتكاب الكبيرة ، وبه قال الأزارقة والمكرمية من الثعلبية والصفورية والبهيسية وأكثر الخوارج .

أنظر : المقالات ١/١٧٠ ، ١٨٢ ، ١٩٥ - ١٩٧ ، وأنظر : الملل والنحل بهامش الفصل ١/١٦٤ ، ١٧٣ ، ١٧٩ ، الفرق بين الفرق ص ٩١ .

ولعل هؤلاء هم الذين عناهم القاضي بأنهم يكفرون بالكبائر فقط .

ثالثاً - إن إرتكاب الكبائر كفر نعمة لا كفر شرك وبه قال الأباضية . =

وحكى عن الحسن^(١) وعمرو بن عبيد أنه يكون منافقاً^(٢).

= أنظر المقالات ١٨٩/١ ، الملل والنحل بهامش الفصل ١٨١/١ ،
الفصل لابن حزم ٢٢٩/٣ .

رابعاً - طائفة من الصفرية قالوا : ما كان من الذنوب عليه حد فيسمى به كالزنا والقذف فيقال زان وقاذف وما كان من الكبائر ليس فيه حد كترك الصلاة فيقال كفر ، وفي الحالتين لا يسمى مؤمناً .

أنظر المقالات ١٨٣/١ ، الفرق بين الفرق ص ٩١ ، الملل والنحل بهامش الفصل ١٨٤/١ .

خامساً - من ارتكب كبيرة ولم يصر عليها فهو مسلم ، وبه قال النجدات .

أنظر المقالات ١٧٥/١ ، الملل والنحل بهامش الفصل ١٦٦/١ ، الفصل لابن حزم ١٩٠/٤ .

سادساً - من واقع ذنباً لا يكفر حتى يرفع إلى الوالي ويحد في ذنبه وقبل ذلك لا يسمى مؤمناً ولا كافراً . وقال بهذا البهيسية وفرقة من الصفرية .

أنظر المقالات ١٩٤/١ ، الفرق بين الفرق ص ٩١ - ١٠٩ . وهذا التقسيم يبين أيضاً أن من الخوارج من كان يفرق بين الصغيرة والكبيرة وهذا بخلاف ما قاله عنهم عبد الجبار المعتزلي أن الخوارج حكمت بأن الكل كبيرة . أنظر شرح الأصول الخمسة ص ٦٣٢ . فإن النجدات كما هو ظاهر من قولهم التفريق ، كذلك البهيسية قالوا : إن كل ذنب لم يحكم الله فيه حكماً مغلظاً ولم يوقفنا على تغليظه فهو مغفور .

أنظر المقالات ١٩٥/١ .

(١) الحسن هو الحسن البصري .

(٢) الرواية عن الحسن البصري بأنه قال في الفاسق : « منافق » ذكرها عنه =

وقالت المعتزلة : « لا يكون مؤمناً ولا كافراً ، ولكن يكون فاسقاً » ، فسلبوه إسم الإيمان في الجملة وجعلوا له منزلة بين المنزلتين^(١) ، وقيل : أن أول من قال هذا عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء وبه سموا معتزلة .

= ابن حزم في الفصل ونسبها إلى قتادة أيضاً وذكرها الجويني في العقيدة النظامية وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية . وذكرها أيضاً عبد الجبار المعتزلي وقال : وذهب إلى هذا أيضاً عمرو بن عبيد وكان من أصحابه ثم جرت مناظرة بين عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء فرجع عمرو إلى قول واصل بالمنزلة بين المنزلتين .

وقد اعتذر شيخ الإسلام عن الحسن البصري في قوله في الفاسق إنه منافق ، إن هذا القول من الحسن ليس إخراجاً للفاسق من الإسلام ، وإنما تغليباً لما غلب عليه من حال أهل النفاق لأنه يجتمع في الإنسان إيمان ونفاق ، فإذا غلب عليه النفاق يسمى به ، وهذا غير المنافق المحض وهو الذي أظهر الإسلام وأبطن الكفر .

انتهى بتصرف .

وذكر القاري في شرح الفقه الأكبر أن الحسن البصري رحمه الله رجع عن هذا القول آخرأ .

أنظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٢٢٩/٣ ، العقيدة النظامية ص ١٢٢ ، الفتاوي ٥٢٣/٧ - ٥٢٤ ، شرح الأصول الخمسة ص ٧١٣ ، ٧١٤ ، شرح الفقه الأكبر ص ٦١ .

(١) أنظر شرح الأصول الخمسة ص ٦٩٧ ، وهو الأصل الرابع من أصولهم التي خالفوا فيها الحق وخرجوا بها عن جماعة أهل السنة فصاروا معتزلة للحق .

وقالت الأشعرية : « هو مؤمن كامل الإيمان » ، وبنوا هذا على أن الإيمان عندهم هو التصديق وأن ترك الطاعات وارتكاب المحظورات لا يؤثر في التصديق (١) .

فالدلالة على بطلان قول الخوارج في قولهم « يكون كافراً » أشياء ، منها : قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (٢) ، فأثبت أن غير الشرك مغفور فلو كانت الكبائر كفراً لم تكن مغفورة لأنها كفر . وأيضاً قوله تعالى ﴿ وَكَرِهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ﴾ (٣) ، فجعل المعاصي ضرورياً وعطف بعضها على بعض فوجب أن يكون بعضها ليس بكفر ، وإلا لم يكن للعطف معنى ويكون تكراراً وعطف الشيء على نفسه . وقال تعالى ﴿ إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ (٤) ، وقوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ ﴾ (٥) ، وهذا يدل على أنه يغفر له ما دون الكبائر ، وعند بعضهم هو كافر بجميع ذلك .

وأيضاً فإن الله تعالى أوجب على القاذف الجلد إذا لم

(الرد على
الخوارج في
تكفيرهم
للفاسق)

(١) سيأتي تفصيل قول الأشاعرة في الفاسق الملى ص ٣٨٩ .

(٢) آية ٤٨ ، ١١٦ سورة النساء .

(٣) آية ٧ سورة الحجرات .

(٤) آية ٣١ سورة النساء .

(٥) آية ٣٢ سورة النجم .

يأت بالشهود وأوجب رد شهادته وسماه فاسقاً^(١) ، ولو كان ذلك كفراً لم ينفه عن رد شهادته لأن ذلك من الأحكام التي لا تصح إلا مع الحياة ، والكفر يمنع بقاء الحياة^(٢) .

وكذلك أمر الله تعالى من يرمي زوجته باللعان ، ولو كان ذلك كفراً لم يصح ذلك من جهات :

أحدها أنه كان يجب أن لا يكون رامياً لزوجته لأنها إن كانت زانية فقد بانت منه^(٣) على قولهم وإن لم تكن كذلك فقد بانت برميها وذلك كفر ، فكان يجب أن يكون رامياً^(٤) لأجنبية .

الثاني ما كان يجب أن تقف الفرقة بينهما على اللعان لأن أحدهما قد كفر وارتد على قولهم ، فكان يجب أن تكون قد

(١) وذلك في قوله تعالى ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون ﴾ آية ٤ سورة النور .

(٢) لأن الكفر بعد الإيمان رده والحكم فيه أنه يقتل لما روى ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ : « من بدل دينه فاقتلوه » ، أخرجه خ . في الجهاد ٤٩/٤ .

(٣) لأنها كفرت بإرتكابها جريمة الزنا على قولهم .

(٤) هكذا بالمخطوطة (رامياً) وهو خطأ ، والصواب أن يقول (ملاعناً) لأن المراد نفيه اللعان وأنه لا فائدة منه بسبب رده لو كان الأمر على ما يقوله الخوارج .

بانت منه وفي ذلك خروج عن^(١) الإجماع^(٢) .

الثالث أن القصد باللعان إذا لم يكن ولد إزالة الفراش وقد زال على قولهم فلا وجه للتعبد باللعان .

وأيضاً الحديث المشهور عن النبي ﷺ رواه أبو سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : « أهل النار الذين هم أهلها لا يموتون ولا يحيون ، ولكن أناس تمسهم النار بذنوبهم - أو قال - بخطاياهم ، ليميتهم إماتة حتى إذا صاروا فحماً أذن في الشفاعة فجيء بهم ضبائر ضبائر^(٣) فيلقون^(٤) على أنهار الجنة فيقال : يا أهل الجنة أفيضوا عليهم فينبتون نبات الحبة في حميل السيل^(٥) .

(١) في الأصل (من) ولعله خطأ والصواب (عن) كما سيظهر من المعنى .

(٢) أي الإجماع بوجوب اللعان .

(٣) الضبائر هي الجماعات في تفرقة واحداً ضبارة مثل عمارة وعمائر وكل مجتمع ضبارة . النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٧٠/٣ ، غريب الحديث لأبي عبيد ٧٢/١ .

(٤) في المخطوطة (فيلقوا) وهو خطأ ، والصواب ما أثبت نقلاً من مسند الإمام أحمد ٢٠/٣ .

(٥) حميل السيل هو ما يجيء به السيل من طين وغيره . فإذا اتفقت فيه حبة واستقرت على شط مجرى السيل فإنها تنبت في يوم وليلة ، فشبههم بها في سرعة عود أبدانهم وأجسامهم بعد إحراق النار لها .

النهاية ٤٤٢/١ . والحديث أخرجه م . في الإيمان ١٧٢/١ ، حم . ١١/٣ ، ٢٠ ، ٧٩ ، جه . في الزهد ١٤٤١/٢ ، دي . في الرقاق ٣٣٢/٢ .

.....
= قال النووي في معنى الحديث : والله أعلم أن معنى الحديث أن المذنبين من المؤمنين الذين يدخلون النار يميتهم الله تعالى إماتة بعد أن يعذبوا المدة التي أراد الله وهي إماتة حقيقية يذهب معها الإحساس فيبقون محبوسين في النار من غير إحساس المدة التي قدر الله تعالى ، ثم يخرجون من النار موق قد صاروا فحماً فيحملون ضبائر ويلقون على أنهار الجنة فيصب عليهم ماء الحياة فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل في سرعة نباتها وضعفها . ونقل عن القاضي عياض معنى الإماتة قوله أن المراد بها تغييب الإحساس بالألم . والله أعلم . انتهى بتصرف .

وذكر القرطبي هذين القولين في معنى الإماتة ورجح قول النووي .
شرح صحيح مسلم للنووي ٣/٣٨ ، تفسير القرطبي ١/٢٤٩ .
والأرجح في هذا ما نقل عن القاضي عياض لأنه يلزم على القول الأول أن هؤلاء يموتون ثلاث موتات . وقد ذكر الله عز وجل أن الإنسان يموت مرتين ويحيا مرتين ، كما في قول الله عز وجل ﴿ قالوا ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين فاعترفنا بذنوبنا ﴾ آية ١١ سورة غافر .

فالمراد هنا كما ذكر القرطبي عن ابن مسعود وابن عباس وغيرهما أن الموتة الأولى هي قبل إخراجهم ثم أحياهم في خروجهم للدنيا ثم يميتهم في الدنيا ثم يحييهم في الآخرة ، فهاتان حياتان وموتتان .

تفسير القرطبي ١٥/٢٩٧ .

ووجه الإستدلال بهذا الحديث هو أن النبي ﷺ فرق هنا بين أهل النار ، وأن منهم الخالدين فيها وهم الكفار ، ومنهم فريق وهم أهل الكبائر من الموحدين ، فهؤلاء يخرجون منها بعد أن يعذبوا على قدر ذنوبهم ويبقون المدة التي قضى الله عليهم ببقائها ، وأنهم يخرجون بالشفاعة ومصيرهم في النهاية إلى الجنة ، وهذا ما ينكره الخوارج والمعتزلة سواء من ناحية خروج أحد من النار أو الشفاعة في أهل الكبائر . والحديث ظاهر في دحض باطلهم .

وأيضاً فإنه إجماع الصحابة^(١) وذلك أنهم نسبوا الكفر إلى مانع الزكاة وقتلوه وحكموا عليه بالردة^(٢) ، ولم يفعلوا

(١) أي القول بعدم تكفير الفاسق .

(٢) قول القاضي رحمه الله بأن الصحابة أجمعوا على تكفير مانعي الزكاة وقتلوهم وحكموا عليهم بالردة لا يسلم له .

أما من ناحية قتالهم فهذا أمر مجمع عليه ، والناظر في حروب الردة يظهر له هذا واضحاً فليس أحد منهم يعرف عنه خلاف في هذا إلا ما ورد عن عمر رضي الله عنه ثم رجع عن ذلك ولم يعرف قعود عنه كما ظهر القعود في قتال علي مع معاوية رضي الله عنهما فإن هناك من الصحابة من اعتزلوا الفريقين ، وهذا ظاهر . أما الإجماع على التكفير والحكم بالردة فهذا غير صحيح .

يدل عليه محاجة عمر رضي الله عنه لأبي بكر ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : لما توفي رسول الله ﷺ واستخلف أبو بكر رضي الله عنه وكفر من كفر من العرب قال عمر : يا أبا بكر كيف نقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله » قال أبو بكر : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها . قال عمر : فوالله ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق . أخرجه خ . في إستتابة المرتدين ١٤/٩ .

فعمر رضي الله عنه حاجه في المقاتلة ولم يحاجه في التكفير والردة ، أما لو كانوا كفاراً ومرتدين فلا يظن بعمر أن يتردد في قتالهم لقول النبي ﷺ : « من بدل دينه فاقتلوه » ، ولقوله : « لا يحل دم امريء مسلم إلا بإحدى ثلاث ، فعذ منهم التارك لدينه المفارق للجماعة » ، وقول أبي بكر : « لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة » دليل واضح على أن المحاجة =

.....
= كانت في مانعي الزكاة وأنهم المقصودون بقول عمر : كيق نقاتل الناس
وقد قال رسول الله ﷺ . . . الحديث .

وقد صنف الناس بعد رسول الله ﷺ غير واحد من العلماء إلى أصناف ،
فقال الخطابي في معالم السنن : أن أهل الردة صنفان صنف منهم ارتدوا
عن الدين ونابدوا الملة وعادوا إلى الكفر ، وهم الذين عناهم أبو هريرة
رضي الله عنه بقوله : « وكفر من كفر من العرب » . وهؤلاء طائفتان :
أحدهما أتباع مدعي النبوة كمسيلمة الكذاب والأسود العنسي وسجاح
وطليحة . والطائفة الأخرى : أنكروا الشرائع وعادوا إلى ما كانوا عليه في
الجاهلية . والصنف الثاني : هم الذين فرقوا بين الصلاة والزكاة فأقروا
بالصلاة وأنكروا فرض الزكاة ووجب أدائها إلى الإمام ، وهؤلاء على
الحقيقة هم أهل بغي . انتهى بتصرف . معالم السنن بهامش مختصر سنن
أبي داود ١٦٣/٢ .

قلت : مانعو الزكاة ليس كلهم أنكر وجوبها لأن من جحد وجوبها كفر
إجماعاً ، بل منهم من أقر بوجوبها ومنع من أدائها لأبي بكر رضي الله
عنه ، وقاتلهم أبو بكر على ذلك . قال ابن كثير : وجعلت وفود العرب
تقدم المدينة ، يقرون بالصلاة ويمتنعون من أداء الزكاة ، ومنهم من امتنع
من دفعها إلى الصديق وذكر أن منهم من احتج بقوله تعالى ﴿ خذ من
أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم أن صلاتك سكن
لهم ﴾ ، قالوا فلسنا ندفع زكاتنا إلا إلى من صلاته سكن لنا .

البداية والنهاية ٣١١/٦ طبعة مكتبة المعارف

وقد قسمهم غير واحد من العلماء إلى أصناف كما نقل الحافظ في الفتح
ذلك عن القاضي عياض وابن حزم .

أنظر فتح الباري ٢٧٦/١٢ .

وقد ورد أن أبا بكر رضي الله عنه حكم بكفرهم ، ذكر ذلك شيخ
الإسلام فقال عن مانعي الزكاة : « أن الصديق والصحابه رضوان الله =

مثل ذلك بمن ظهر منه الكبائر ، ولو كان الجميع كفراً لسوا
بين الجميع .

⁹ وأيضاً فإن القول بالكفر في جميع المعاصي يوجب تكفير
الأنبياء صلوات الله عليهم ، لأنه قد وجد منهم وقوع
الصغائر (١) .

= عليهم ابتدؤوا قتالهم ، وهم يقاتلون إذا امتنعوا من أداء الواجبات وإن
أقروا بالوجوب . ثم تنازع الفقهاء في كفر من منعها وقاتل الإمام عليها
مع إقراره بوجوبها على قولين هما روايتان عن أحمد كالروايتين في تكفير
الخوارج » .

الفتاوي ٥٧/٣٥ .

وذكر ابن قدامة ذلك أيضاً ونسب التكفير إلى أبي بكر رضي الله عنه ، ثم
ذكر الأدلة لمن قال بالتكفير ومن قال بعدم التكفير ورجح عدم التكفير .
المغني ٥٧٤/٢ .

فبهذا يظهر أن مانعي الزكاة لم يتفق على تكفيرهم وأن الأرجح أنهم ليسوا
كفاراً وإنما لما منعوا الزكاة قوتلوا على أدائها .

ومن أطلق القول من أهل السير والمغازي بقتال أهل الردة وأدخل فيهم
مانعي الزكاة إنما هو تغليباً للحال التي كانت موجودة حيث أن الأغلب
ارتد عن دينه فشملمهم الوصف وإلا فإنهم في الحقيقة غير مرتدين .

وقد ورد عن بعض السلف تكفير تارك الزكاة كما ذكر ذلك ابن حزم عن
ابن عباس وذكره ابن جرير عن ابن مسعود أنه قال : « من لم يترك فلا
صلاة له » وروى عبد الله في السنة عن ابن مسعود أيضاً : « ما تارك
الزكاة بمسلم » .

تفسير ابن جرير ١٥٣/١٤ ، تحقيق محمود شاكر ، الفصل لابن حزم
٢٣٠/٣ ، السنة لعبد الله ص ٩٨ .

(١) هذا يتعلق بالقول بعصمة الأنبياء والقول في العصمة يتفرع إلى عدة =

.....
= نواحي قبل النبوة وبعدها :

أولاً - قبل النبوة :

الأنبياء قبل النبوة ليسوا معصومين عن الذنوب لأنه لا يتعلق بفعلهم اقتداء ولا أتباع ، وإنما هم كغيرهم من البشر من ناحية عدم الاقتداء ، إلا أنه يقال أن الله عز وجل اختار أنبياءه من صفوة الناس وخيارهم ورعاهم وطهرهم من صغرتهم وحفظهم من كل ما يشينهم سواء من ناحية الأخلاق أو الأعمال . قال الله عز وجل عن موسى عليه السلام ﴿ ولتصنع على عيني ﴾ ، وقال عن إبراهيم الخليل ﴿ ولقد آتينا إبراهيم رشده من قبل وكفاهه عالمين ﴾ . فطباعتهم الكريمة وصفاء قلوبهم وطهارتها تمنعهم في الغالب من إرتكاب الفواحش والمنكرات التي تجعل أعداءهم فيما بعد يتخذونها سبباً في التنقص منهم والإستهزاء بهم إضافة إلى حفظ الله لهم منها . وأوضح مثال على ذلك حفظ الله لنبينا محمد ﷺ في صغره فلم يقع فيما وقع فيه شباب مكة ممن هو في مثل سنه من اللهو والشرب وغير ذلك ، فحين أراد ﷺ أن يحضر لهواً من هو أهل مكة وهو عرس من أعراسهم ضرب الله على أذنيه فنام حتى الصباح ولم يعد إلى مثلها بعد ذلك .

أنظر : البداية والنهاية ٣١١/٢ .

ثانياً - بعد النبوة :

بالإتفاق أن الأنبياء معصومون عن الخطأ في التبليغ ولو وقع منهم سهو في ذلك فإن الله ينههم عليه : وأهل السنة متفقون على أنهم معصومون عن الكبائر وعن كل رذيلة فيها شين ونقص . واختلفوا في الصغائر : فقال الطبري وغيره من الفقهاء والمتكلمين والمحدثين إنهم غير معصومين عن الصغائر إلا أنهم لا يقرون على ذنب مطلقاً . قال شيخ الإسلام : « وهذا قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء ، بل لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق =

.....
= هذا القول . انتهى . وقال الجمهور من أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي : « إنهم معصومون من الصغائر كلها كعصمتهم من الكبائر أجمعها » .

أنظر : تفسير القرطبي ٣٠٨/١ ، الفصل لابن حزم ٢/٤ - ٣١ ، الفتاوي ٢٨٩/ = ٢٩٣ ، ٣١٩/٤ ، شرح الفقه الأكبر ص ٥٠ - ٥٢ .

والأولى أن يقال في ذلك تفصيل وهو : أن الأنبياء عليهم السلام بينهم تفاضل في مراتبهم ومنازلهم ، كما قال الله عز وجل ﴿ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات ﴾ آية ٢٥٣ سورة البقرة ، وهذا التفصيل من الله يكون بإختيار من الله وتفضل على النبي المفضل وبمزايا وأعمال تكون في هذا النبي يتقدم بها النبي المفضل على غيره فيها . ونبينا محمد ﷺ هو أفضل الأنبياء وأعلاهم منزلة عند الله ، والأدلة على هذا ظاهرة من تقدمه للشفاعة دون غيره وقوله ﷺ في حديث الشفاعة : « أنا سيد الناس يوم القيامة » أخرجه خ . في الأنبياء ١٠٧/٤ ، م . في الإيمان ١٨٤/١ . والأدلة كثيرة .

فعلى هذا يقال : أن نبينا محمداً ﷺ لم يقع منه ذنب كبير ولا صغير مما يصح أن يقال عنه إنه ذنب بحيث يكون مخالفاً فيه لأمر الله تعالى وإنما وقعت منه أمور اجتهد فيها ﷺ برأيه حيث لم ينزل الوحي فيخطيء في اجتهداه فينزل الوحي بتصحيح ذلك ولعله أيضاً يعاتب ﷺ كما في قصة أسرى بدر وكما في قصة الأعمى .

وقد استقصى ابن حزم رحمه الله ما يقال عنه إنه ذنب ارتكبه النبي ﷺ فرد عليها وأجاب عليها .

أنظر : الفصل ٢١/٤ - ٢٤ .

وبعد النبي ﷺ في المرتبة الأنبياء ممن كان من أولى العزم من الرسل وهم على الصحيح محمد ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم الصلاة والسلام =

وأيضاً فإن الكفر يختص بأحكام لا توجد في مرتكب

= المذكورون في قوله تعالى ﴿ شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى ... ﴾ الآية ١٣ سورة الشورى .

أنظر : تفسير ابن كثير ١٧٢/٤ .

فهؤلاء وقعت منهم ذنوب لا تغض من مكائتهم ولا يزري عليهم بها لأنها مما يمكن أن يعتذر لهم فيها وقد ذكروها عليهم السلام في مقام الشفاعة وعدوها من الأسباب التي قصرت بهم عن أن يشفعوا في المقام العظيم ، أما المسيح عيسى عليه السلام فإنه لم يذكر ذنباً وإنما أحال على من هو أولى منه وأفضل .

أما غيرهم من الأنبياء فليسوا مثلهم ولا في مرتبتهم ، لهذا وقع منهم ذنوب هي صفائر وغفرت لهم كما هو ثابت في الآيات القرآنية من قوله تعالى ﴿ فعصى آدم ربه فغوى ﴾ وقوله عز وجل في ذكر يونس عليه السلام ﴿ فاصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب الحوت إذ نادى وهو مكظوم ... ﴾ .

فعلى هذا فالأنبياء عليهم السلام تفاضلهم في المراتب وتفضيل بعضهم على بعض مما هو من أظهر الأدلة على أن القول بالعصمة بالنسبة للصغائر لا يطرد عليهم كلهم ، كما أن القول بعدم عصمتهم عن الصغائر لا يطرد عليهم كلهم . والله أعلم .

وقد ألف الدكتور محمد أبو النور الحديدي كتاباً في (عصمة الأنبياء والرد على الشبه الموجهة إليهم) ونصر القول بأن الأنبياء لا تقع منهم كبيرة ولا صغيرة عمداً . وهو مطبوع في مطبعة الأمانة بمصر ويتكون من ٤٩٣ صفحة . وقبله ألف الرازي كتاباً في عصمة الأنبياء ورجح فيه أن الأنبياء لا تقع منهم صغيرة ولا كبيرة عمداً . وقد طبعت الكتاب دار الكتب العلمية في مجلد متوسط عدد صفحاته ١٤٤ .

الكبائر منها انقطاع التوارث بين المسلم والكافر^(١) ، ومنها امتناع المناكحة^(٢) ولا يثبت ذلك بين مرتكب الكبائر وبين من^(٣) لم يرتكبها . فإن منعوا ذلك وقالوا أثبت ذلك^(٤) فالإجماع^(٥) يحجهم لأنه قد كان في أيام الخلفاء من يقدم على الشراب والفسق فيقام عليه الحد ولم يفرق بينه وبين امرأته ، ولا منعه من التوارث وظهر ذلك في أيام علي عليه السلام^(٦) ولم يقض بذلك فدل على فساد قولهم .

-
- (١) الدليل على هذا قوله ﷺ (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) أخرجه البخاري من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما في كتاب الفرائض ١٣١/٨ .
- (٢) الدليل على هذا قوله تعالى ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾ آية ١٠ سورة الممتحنة .
- (٣) هنا سقط في المخطوطة وهو كلمة (من) ففي الأصل هكذا (وبين لم يرتكبها) .
- (٤) معنى هذا (إن منعوا القول المتقدم وقالوا أثبت الدليل على أنه لا يفرق بين مرتكب الكبائر وبين من لم يرتكبها) .
- (٥) في الأصل بدل الفاء الواو هكذا (والإجماع) والأولى الفاء لأنها استثنائية .
- (٦) هذا أمر ظاهر من تاريخ الخلفاء ، بل قد وقع هذا في زمن النبي ﷺ ولم يحكم على الشارب بالقتل وهو جزاء المرتد سوى إقامة الحد ، فقد روى البخاري أن رجلاً على عهد النبي ﷺ كان اسمه عبد الله وكان يلقب حماراً وكان يضحك النبي ﷺ قد جلده في الشراب فأق به يوماً فجلد فقال رجل من القوم اللهم عنه ما أكثر ما يؤق به ، فقال النبي ﷺ : « لا تلعنوه فوالله ما علمت أنه يحب الله ورسوله » . صحيح البخاري ، كتاب =

واحتجوا في ذلك بأشياء ، منها : قوله تعالى ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ ﴾ (١) ، فدل على أن كل مكلف ليس بمؤمن فهو كافر .

والجواب : أن الآية تدل على أن بعضاً من خلقه كافر وبعضه مؤمن ، وهذا لا يمنع أن يكون هناك ثالث كما قال تعالى ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ ﴾ (٢) كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ (٣) ، ولم يمنع ذلك أن يكون فيهم من يمشي على أكثر من ذلك وهو الشنطان (٤) ، وعلى أنا نقول بظاهرها وأن الخلق مؤمن وكافر ، وعندنا هذا

= الحدود من حديث عمر رضي الله عنه ١٣٣/٨ .

وكذلك المرأة المخزومية التي سرقت وقطع النبي ﷺ يدها قالت عائشة رضي الله عنها : « فحسنت توبتها بعد وتزوجت وكانت تأتيني بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله ﷺ » رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الحدود ، ١٣١٥/٣ . أما الرواية عن الخلفاء فيُنظر مصنف ابن أبي شيبة (٩/٥٠٩ ، ٥٤٥ ، ٥٥٠) .

(١) آية ٢ سورة التغابن .

(٢) في المخطوطة (خالق) وهي قراءة يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة والكسائي وقرأ الباقر « خلق » وكلا المعنيين صحيح .

أنظر : فتح القدير للشوكاني ٤٢/٤ .

(٣) آية ٤٥ سورة النور .

(٤) لم أستطع معرفة الشنطان ما هو ، ولعله نوع من الحشرات ومن الأشياء التي ذكرت تمشي على أكثر من أربع العنكبوت والسرطان .

وقد ذكر هذا الإحتجاج عن الخوارج القاضي عبد الجبار ورد عليه بنحو ما رد القاضي هنا . شرح الأصول الخمسة ص ٧٢٦ .

مؤمن في الحقيقة لكنه ناقص الإيمان ونقصانه لا يسلبه الاسم لأن إقدامه على المعاصي لا يخرج به من كونه مؤمناً بإيمانه لأن أحد الأمرين لا ينفي الآخر^(١) .

واحتج بقوله تعالى ﴿ وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكُفُورُ ﴾^(٢) ، فدل على أن الذي يجازي بالنار^(٣) هو الكفور وهذا ممن يجازي به^(٤) .

والجواب : انه محمول على الجزء الذي تقدم ذكره وهو قصة سبأ لأنه جل وعز قال ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴿١٦﴾ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكُفُورُ ﴾^(٥) . وقد أجرى سبحانه العادة بأنه لا يجازي بالجزاء المعجل في دار الدنيا على جهة الإستئصال إلا من كفر وكذب بالرسول^(٦) .

(١) المعاصي لا تنفي الإيمان كما أن الإيمان لا ينفي المعاصي ، فقد خاطب الله العصاة بإسم الإيمان فقال جل وعلا ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾ فساهم مؤمنين مع وجود الإقتال .

(٢) آية ١٧ سورة سبأ .

(٣) قولهم « يجازى بالنار » لا دليل عليه من الآية لأن الآية واردة في العقوبة الدنيوية كما هو ظاهر من سياق الآيات .

(٤) آية ١٦ - ١٧ سورة سبأ .

(٥) هذا ظاهر من سنة الله في كثير من كذب بالرسول كقوم نوح وعاد وكقوم صالح وغيرهم وفي قصة سبأ ظاهر أن الله عاقبهم بسبب كفرهم بالعذاب =

واحتج بقوله تعالى ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ (١) ، فدل على أنه لا منزلة للمكلف إلا هذين وكذلك قوله تعالى ﴿ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي ؕ أَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ﴾ (٢) .

والجواب : ان الفاسق لا يمتنع أن يكون شاكراً ، فليس هو بخارج عن هذين الأمرين ، لأن إقدامه على الزنا والقتل لا يخرج من كونه شاكراً لنعمه لأن أحد الأمرين لا ينافي الآخر .

واحتج بقوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ (٣) ، فدل على أن ترك الحج كفر (٤) .

= العام . والقاضي هنا حمل المجازاة على المجازاة في الدنيا وهذا قول لبعض العلماء كما ذكر ذلك القرطبي والشوكاني . وللعلماء في معنى المجازاة أقوال أخرى . ورجح الطبري أن المراد بالمجازاة مجازاة المثل بالمثل وهذا يكون بالنسبة للكافر فقط أما الفاسق من أهل الإيمان فإنه تكفر عنه سيئاته ويتفضل الله عليه ، أما الكافر فلا تكفر عنه سيئاته ولا يتفضل الله عليه في الآخرة . وهذا ما رجحه القرطبي أيضاً ، والله أعلم .
تفسير ابن جرير ٥٧/٢٢ ، تفسير القرطبي ٢٨٨/١٤ ، فتح القدير ٣٢١/٤ .

(١) آية ٣ سورة النساء .

(٢) آية ٤٠ سورة النحل .

(٣) آية ٩٧ سورة آل عمران .

(٤) ذكر هذا الإحتجاج عنهم الأيجي وكذلك القاضي عبد الجبار وأجابا عنه =

والجواب : أنه محمول على جحد الإيجاب للحج^(١) ، وهذا هو الظاهر ، لأن الذي تقدم إيجابه فوجب أن يكون ذلك كفراً بما أوجب عليه ، يبين صحة هذا أنه لا فائدة لتخصيصه الحج بذلك وغيره من الطاعات إذا تركه كفراً عنده .

واحتج بقوله تعالى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^(٢) ، وظاهر هذا يوجب إكفار أئمة الجور وهذا قولنا^(٣) .

والجواب : أن المراد بتلك اليهود ، يبين ذلك أنه جلّ وعزّ ذكر اليهود فقال ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ

= بمثل ما أجاب القاضي هنا .

أنظر : المواقف للآيحي ص ٣٩٠ ، شرح الأصول الخمسة ص ٧٢٢ .
(١) ذكر هذا القول ابن جرير في تفسيره وروى ذلك عن ابن عباس وعطاء والحسن وغيرهم . تفسير ابن جرير تحقيق أحمد شاكر ٤٧/٧ . وقد ورد عن بعض السلف تكفير تارك الحج ممن هو قادر عليه ويتهاون بذلك ولا يحج ، ذكر ذلك القرطبي عن الحسن البصري وعمر بن الخطاب رضي الله عنه . أنظر تفسير القرطبي ١٥٣/٤ . فيقال أن قول بعض السلف في تارك الحج لا يقاس عليه غيره لأن الحج من أركان الإسلام ولا يقاس على الأركان غيرها وقد تقدم بيان التكفير على ترك الصلاة عمداً . والله أعلم .

(٢) آية ٤٤ سورة المائدة .

(٣) ذكر هذا الإحتجاج عنهم القاضي عبد الجبار وكذلك الآيحي . أنظر : شرح الأصول الخمسة ص ٧٢٢ ، المواقف في علم الكلام ص ٣٨٩ .

عَنْهُمْ . . . إلى قوله : وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّورَةُ
فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ﴿ ثم قال بعد ﴾ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ
اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿ ثم لم يقطع ذكرهم بل قال
﴿ وَكَبَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ . . . إلى قوله : وَمَنْ
لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ . وَقَفَيْنَا عَلَى آثَرِهِمْ
بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾ (١) . فإذا كانت القصة أولها وآخرها في اليهود
حملت عليهم (٢) .

(١) آية ٤٢ - ٤٦ سورة المائدة .

(٢) حمل الآيات على اليهود ذكره ابن جرير عن البراء بن عازب وحذيفة
والضحاك وأبو مجلز وعكرمة وقتادة وغيرهم وهو الذي رجحه ابن جرير
مع قول آخر وهو أن المراد بها من جحد الوجوب . وفي الآية أقوال
أخرى :

منها : أن المقصود بالكفر هو من جحد وجوبها والظلم والفسق لمن أقر بها
ولم يعمل ورواه ابن جرير عن ابن عباس .

ومنها : أن المراد بها كفر دون كفر وظلم دون ظلم وفسق دون فسق ، أي
أنه كفر عمل لا يخرج من الملة وظلم لا يخرج من الملة وفسق لا يخرج من
الملة ، وهو مثل قول النبي ﷺ « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » أخرجه
خ . في الإيمان ١/١٥ ، فهذا كفر لا يخرج من الملة . وقد قال بهذا
القول ابن عباس وعطاء وطاوس وكثير من العلماء .

أنظر : تفسير ابن جرير تحقيق أحمد شاكر ١٠/٣٤٥ - ٣٥٨ .

لكن هل ينطبق هذا على الحالة الموجودة الآن في أغلب البلاد الإسلامية
من الحكم بغير ما أنزل الله وإستبدال حكم الله بحكم اليهود والنصارى
من القوانين الوضعية ، فهل يقال عن هذا أنه كفر دون كفر .

الصحيح أن ما يفعل في كثير من البلاد الإسلامية من تقديم حكم الكفار

.....
والقوانين الوضعية على حكم الله أنه كفر يخرج من الملة وذلك لأمر :
أولاً :

إقصاء حكم الله عز وجل عن التحكيم والتحاكم إليه إنما سببه اعتقاد عدم صلاحيته وملاءمته للعصر الحاضر والتطور الذي عليه أهل هذا العصر ، وهذا لا شك أنه كفر يخرج من الملة ، فإن من اعتقد أن غير شرع الله خير من شرع الله أو مساوٍ له فهذا كفر فضلاً عن أن يعمل به .
ثانياً :

إن حال اليهود الذين نزلت هذه الآيات فيهم كما تدل رواية البراء بن عازب في صحيح مسلم أنهم كثر الزنا في أشرافهم ، فإذا زنى فيهم الشريف تركوه وإذا زنا الضعيف أقاموا عليه الحد ثم اتفقوا على التحميم^(١) والجلد مكان الرجم . فهم تركوا حكم الله وأتوا بحكم من عند أنفسهم أخف في ظنهم من حكم الله حتى تبقى العقوبة والتحريم موجوداً فحكم الله عليهم بالكفر لهذا .
أما الوضع الحالي فإنهم لا ينظرون في كثير من الجرائم والمحرمات لا تخفيف ولا غيره لا من قريب ولا بعيد ، فأسقطوا العقوبة في مثل الزنا إذا تم بالتراضي ولم تكن المرأة صغيرة ، وفي شرب الخمر . ولم يكن هذا حال اليهود المذكورين .

ولا شك أن هذا كفر ناقل عن الملة حيث ردوا على الله شرعه ورفضوا أن يحكموه في نفوسهم وأموالهم وأعراضهم .

ورحم الله حذيفة ، فقد روى عنه الإمام أحمد وابن جرير أنه قال في هذه الآية حين سئل هل هي في أهل الكتاب قال : « نعم الأخوة لكم بنو إسرائيل إن كانت لهم كل مرة ولكم كل حلوة كلاً والله لتسلكن طريقهم

(١) التحميم : من الحممه وهي الفحمة والمقصود به هنا تسويد الوجه .
أنظر النهاية لابن الأثير ١ / ٤٤٤ . =

واحتج بقوله تعالى ﴿ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (١٠٢) وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿١٠٣﴾ تَلْفَحُ وُجُوهُهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ ﴿١٠٤﴾ أَلَمْ تَكُنْ ءَايَتِي تُنزِّلُ عَلَيَّ كُتُبًا فَكُنْتُ بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴿١﴾ . دل على أن كل من يدخل النار لا بد من أن يكون كافراً (٢) .

والجواب : أنه محمول على من خفت موازينه بكفره

= قدى الشراك . وقد سلكت طريقهم كما قال رضي الله عنه قدى الشراك .

أما قول ابن عباس رضي الله عنه أنه كفر دون كفر وظلم دون ظلم فهو ينطبق على من أداه هواه أو شهوته إلى أن يترك حكم الله في مسألة أو جريمة بدافع من رشوة أو هوى . وليس المقصود به وضع تشريع الله بالكلية خلف الظهور . والله المستعان .

أنظر : تفسير ابن جرير وما علق به محمود شاكر على مسألة تحكيم غير شرع الله ٣٤٩/١٠ ، الإيمان للإمام أحمد ورقة ١٢٨ / ب ، صحيح مسلم ، كتاب الحدود ١٣٢٦/٣ ، الشريعة الإلهية لا القوانين الجاهلية تأليف د . عمر الأشقر أنظر ص ٨٠ في نقله عن القانون المصري .

وأنظر رسالة في تحكيم القوانين للشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، طبع مركز الدعوة في الجامعة الإسلامية .

(١) آية ١٠٢ - ١٠٥ سورة المؤمنون .

(٢) ذكر هذا الإحتجاج عن الخوارج القاضي عبد الجبار وأجاب عنه بما يتفق مع مذهب المعتزلة في تخليد الفاسق في النار .

أنظر : شرح الأصول الخمسة ص ٧٢٦ .

أنهم في جهنم خالدون (١) .

واحتج بقوله تعالى ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ (٢) . فنرى أن كل من يسود وجهه لا بد من أن يكون كافراً ، لأن أهل النار لا بد أن يكون هذا وصفهم (٣) .

والجواب : أنا لا نسلم أن أهل الكبائر لا بد أن تسود وجوههم لأنهم معرضون للغفران (٤) . وهكذا الجواب عن قوله تعالى ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ﴾ (٣٨) ضاحكةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ ﴿٣٩﴾ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ﴿٤٠﴾ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ ﴿٤١﴾ أُولَئِكَ هُمُ الْكُفَرَةُ الْفَجَرَةُ ﴿٥﴾ . وذلك أنا لا نقطع عليهم بالغبرة والقتره حتى يدخلوا تحت اسم الكفر .

(١) هذا ظاهر من سياق الآية حيث بين العلة لدخولهم النار خالدين فيها وهي كفرهم وتكذيبهم ، أما أصحاب الكبائر فليسوا كفاراً ولا مكذبين للرسول .

(٢) آية ١٠٦ سورة آل عمران .

(٣) ذكر هذا الإحتجاج عنهم الأيجي في المواقف وعبد الجبار المعتزلي .

أنظر : المواقف في علم الكلام ص ٣٩٠ ، شرح الأصول الخمسة ص ٧٢٣ .

(٤) جواب القاضي هنا ظاهر وأجاب الأيجي وغيره عن هذا الإحتجاج بأن الآية واردة في بعض الكفار لقوله ﴿أكفرتم بعد إيمانكم﴾ أنظر : المواقف ص ٣٩٠ . وهذا جواب جيد لأن هذا ليس وصفاً لأهل الكبائر ، لأنهم لم يكفروا بعد إيمانهم .

(٥) آية ٣٨ سورة عبس .

واحتج بقوله تعالى ﴿ أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ﴾ (١٨) ﴿ أَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (١٩) ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾ (١) ، فدل على أن كل من يدخل النار من الفساق لا يكون إلا كافراً (٢) .

والجواب : أن المراد بالفسق ها هنا الكافر ، لأن الفاسق الملى لا يأوي النار عندنا .

واحتج بقوله تعالى ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى ﴾ (٣) .

والجواب : أنا لا نسلم أنه معرض عن ذكر ربه لوجود الإيمان الذي فيه ، فعلم أن المراد به الكافر (٤) .

(١) آية ١٨ - ٢٠ سورة السجدة .

(٢) ذكر هذا الإحتجاج عنهم الأيجي في المواقف ص ٣٩١ .

(٣) آية ١٢٤ سورة طه .

(٤) الفاسق فيه في الحقيقة أعراض عن ربه وذلك بعدم طاعته لله في كثير من أوامره ، وكثير منهم يعاقب على هذا الأعراض في الدنيا بالمصائب وضيق الحياة ، وهذا أمر ظاهر ملموس ، ويدل الدليل عليه وهو حديث عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قال : « بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تزنوا ولا تسرَقوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تعصوا في معروف فمن وفى منكم فأجره على الله »

واحتج بقوله ﴿ وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ
الْفَاسِقُونَ ﴾ (١) فدل أنه لا فاسق إلا كافر (٢) .

والجواب : أن الآية واردة فيمن ارتد ، لأنه قال تعالى
﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ثم قال ﴿ وَلِيُسَبِّحَنَّهُمْ
مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ
فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ومن هذه حاله فهو كافر (٣) .

واحتج بقوله تعالى مخبراً عن إبليس ﴿ فَبِعِزَّتِكَ
لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٨٢) ﴿ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾ (٤) . فدل على
أن من لم يكن مخلصاً فهو كافر .

= ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به في الدنيا فهو كفارة له « الحديث
أخرجه خ . في كتاب الإيمان ١ / ١٠ .

أما الأعراض الكامل عن الله وذكره ودينه فهو الكفر وظاهر في أن المراد
هنا الكفرة لأنه قال في آخر الآيات ﴿ وكذلك نجزي من أسرف ولم يؤمن
بآيات ربه ولعذاب الآخرة أشد وأبقى ﴾ ، فهذا وصف الكافر ووصف
عذابه . والله أعلم .

(١) آية ٥٥ سورة النور .

(٢) ذكر هذا الاحتجاج عنهم الایحي في المواقف ، انظر ص ٣٩٠ .

(٣) الفسق وصف أعم من الكفر لأنه الخروج عن الطاعة لله فيدخل فيه
الفاسق من أهل الإسلام ومن باب أولى الكافر لأنه أكثر بعداً عن طاعة
الله من غيره . والآيات هنا تدل على أن المراد هنا بالفاسقين المرتدين
الكفرة . والله أعلم .

(٤) آية ٨٢ - ٨٣ سورة ص .

والجواب : أنه لا يدل على ذلك ، بل يجوز أن يكون مؤمناً فاسقاً (١) .

واحتج بأنه إذا كان عز وجل قد أمر بالصلاة والزكاة (احتجاجهم ببعض الأدلة العقلية والرد عليهم) كأمره بالمعرفة والتوحيد وتصديق الرسول ثم كان مضيع هذه الأمور كافراً ، كذلك مضيع الفرائض ، ولأن منكر أحدهما يكفر كما يكفر منكر الآخر .

والجواب : أن هذه المعرفة وتصديق الرسل هو أصل الإيمان وبه كان مؤمناً في صدر الإسلام وإنما زيد فيه بالعبادات فهو أعظم من غيره من المأمورات فلا يجب أن يلحق بما دونه كما لم يجب أن تلحق الكبائر بالصغائر في باب التأثم والوعيد ، ومن قال ان قدرهما في العقاب سواء لزمه أن يقول أن قدرهما في الثواب سواء ، ولوجب أن لا يتفاضل المطيعون في الطاعات وقد قال تعالى ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيَّكَ أَكْثَرَ دَرَجَةً مِنْ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلُوا ﴾ (٢) .

(١) معنى ذلك أن الآية لا تدل على أن كل من لم يكن مخلصاً فهو كافر ، بل قد يكون مؤمناً فاسقاً ، وهذا له نصيب من اغواء إبليس ولا يسلم من اغوائه إلا المخلصين الأتقياء البررة . والله أعلم .

(٢) آية ١٠ سورة الحديد .

واحتج بأن جميع المعاصي طاعة لابليس ، لأنه يدعو إلى جميعها وطاعته عبادة له ولا يكون ذلك إلا كفراً .

والجواب : أنه ليس إذا كان طاعة له كان عبادة لأن العبادة هي الخضوع والتعظيم والإجلال^(١) ، وهذا غير موجود ممن أطاع إبليس^(٢) يبين صحة هذا أنه ليس كل طاعة لله هي عبادة له^(٣) كالنظر في معرفة الله قبل لزومها ، ولأن

(١) هكذا فسر العبادة بعض العلماء وفسرها بعضهم بما هو قريب من هذا . انظر تيسير العزيز الحميد ص ٣٠ .

(٢) ذكر الله عز وجل عبادة الشيطان فقال عز وجل على لسان إبراهيم ﴿ يا أبت لا تعبد الشيطان ﴾ وقال في آية أخرى ﴿ ألم أعهد إليكم يا بني آدم ألا تعبدوا الشيطان ﴾ ، فعبادة الشيطان هنا هي طاعته فكل من أطاع غير الله فيما حرم الله فقد عبده . فعبادة الشيطان تكون بطاعته في معصية الله ، وهذه العبادة تختلف فمنها عبادة دون عبادة فما كان في التوحيد والإيمان فهو كفر ، وما كان في المعاصي من غير جحد لها فهو كبيرة وإثم . انظر كلام شيخ الإسلام في عبادة الشيطان الفتاوي ١١ / ٦٧٢ .

(٣) هذا القول ظاهر من ناحية أن العبادة أخص من الطاعة والطاعة أعم . فالعبادة هي كما عرفها بعض العلماء اسم جامع لما يحببه الله ويرضاه من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة . انظر : تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد ص ٣٠ .

أما الطاعة فهي في اللغة الإنقياد والإذعان . النهاية في غريب الحديث ١٤٢/ ٣ .

فتدخل العبادة في الطاعة ، فكل عبادة لله طاعة له ، وليس كل طاعة =

.....
= عبادة من ناحية أن الإنقياد والإذعان يصدق على معنيين :

فالإنقياد والإذعان لمشيئة الله وأمره النافذ وان الكل تحت تصرفه وقبضته فكل من في السموات والأرض مطيع ومذعن ومنقاد بهذا المعنى كما قال عز وجل ﴿ وله أسلم من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً ﴾ آية ٨٣ سورة آل عمران . وقوله تعالى ﴿ فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين ﴾ آية ١١ سورة فصلت .

وانقياد واذعان لأمره وشرعه ودينه وهذا قسمان :

فمنه ما يكون عبادة ، ومنه ما لا يكون عبادة . وذلك باعتبار القبول والرضى من الله عز وجل ، فما يكون عبادة ومقبول هو ما كان واقعاً حسب أمر الله وشرعه مع وجود الأصل وهو الإيمان بالله عز وجل ، فهذا يصدق عليه أن يكون طاعة عبادة لله عز وجل .

ومنه ما يكون طاعة وموافقة للأمر والشرع وليس بعبادة وذلك إذا اختل أصل الإيمان أو فقد كطاعة اليهودي والنصراني ، فمنهم من يطيع الله كأن يتصدق رجاء ثواب الله أو يجتنب الفواحش فهذه طاعات لكنها ليست عبادة لله لاختلال الأصل وهو الإيمان .

وقد فرق الله عز وجل بين العمل الموافق لأمره والقبول فقال سبحانه ﴿ قل أنفقوا طوعاً أو كرهاً لن يتقبل منكم إنكم كنتم قوماً فاسقين وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله وبرسوله . . . ﴾ الآية ٥٣ - ٥٤ سورة التوبة .

وهذا يتفق مع ما ذكره القاضي هنا من أن ليس كل طاعة لله هي عبادة له وكذلك ما ذكره في العدة من تعريف الطاعة بأنها موافقة الأمر . العدة في أصول الفقه ١ / ١٦٣ . وكذلك قوله في مختصر المعتمد « وكل قرينة طاعة وليس كل طاعة قرينة لأن ارادة النظر والإستدلال المؤديين إلى معرفة الله عز وجل بمعرفة رسله طاعات لله وليست بقرينة لأنه لا يمكنه التقرب إلى =

هذا يوجب أن تكون طاعة الولد لوالده عبادة له لأنه قد أطاعه وأحد لا يقول هذا .

واحتج بأن ولاية الله تعالى من جهة الدين لا بد أن تكون إيماناً وجب أن تكون كل عداوة من جهة الدين لا بد من أن تكون كفراً والفسق عداوة من جهة الدين .

والجواب : إنا لسنا نقول في كل طاعة أنها ولاية ولا في كل معصية أنها عداوة^(١) ، ولهذا لا نقول في معاصي الأنبياء الصغائر^(٢) أنها عداوة لله ولا في طاعة الكافر أنها ولاية^(٣)

= الله عز وجل إلا بعد العلم به سبحانه « مختصر المعتمد في أصول الدين ص ٢٨ .

وقول القاضي رحمه الله هنا « كالنظر في معرفة الله قبل لزومها » وما تقدم من قوله في مختصر المعتمد راجع إلى موافقته لكثير من المتكلمين في قولهم « أن أول واجب هو النظر أو القصد إلى النظر المؤدي إلى معرفة الله عز وجل » وقد رجع عن هذا القول كما تقدم بيانه في الدراسة ص ٦٨ - ٧٠ .

(١) من الأعمال ما هو عداوة لله كالكفر والشرك وأيضاً بعض المعاصي التي يعملها الإنسان ولا يخرج بها من الملة عداوة لله كأكل الربا لقول الله عز وجل ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فآذنوا بحرب من الله ورسوله ﴾ آية ٢٧٨ - ٢٧٩ سورة البقرة . فاكل الربا محارب لله ورسوله وليس بكافر .

(٢) تقدم الكلام على هذا ص ٣٣٢ .

(٣) أي لو أن الكافر عمل عملاً مما يتقرب المسلمون به إلى الله فلا يكون فعل الكافر ولاية لله ، مثل فيما لو قاتل مع المسلمين أو تجنب الزنا وشرب

وإنما صار بذلك من أهل الثواب والعقاب من جهة الدين^(١) .

واحتج بأنه قد ثبت أن سلم النبي ﷺ سلم للمؤمنين وحربه حرب للمؤمنين ، ثم ثبت أن سلمه إيمان^(٢) كذلك سلم المؤمنين فيجب أن يكون حربهم (كحرب)^(٣) النبي

= الخمر ، فإن هذا الفعل منه لا يكون ولاية لله ، كذلك المنافق لو صلى وصام لا تكون هذه الأفعال منه ولاية لله عز وجل .

(١) معنى هذا أن الإنسان يصير بالطاعة من أهل الثواب ، فلا يلزم أن يكون ولياً لله ، ويصير بالمعصية من أهل العقاب ولا يلزم منه أن يكون عدواً لله .

(٢) لا يسلم أن مسالة النبي ﷺ إيمان ، وهذا ظاهر من فعل أبي طالب فقد ناصر النبي ﷺ وليس بمسلم ، وكذلك المقوقس صاحب الاسكندرية لما بلغه كتاب النبي ﷺ قبله وأكرم وفادة رسوله حاطب بن أبي بلتعة وأرسل إلى النبي ﷺ بالهدايا ، منها جاريتان أحدهما مارية أم إبراهيم ، ابن النبي ﷺ .

أنظر : البداية والنهاية لابن كثير ٤ / ٣٠٣ .

(٣) في الأصل بدون الكاف هكذا (حرب) ولعلها ساقطة لأنه لا بد منها في السياق لأنه يريد أن يقيس حرب المؤمنين على حرب النبي ﷺ . وهذا قياس مع الفارق ، فقد فرق الله عز وجل بين أذية النبي وأذية المؤمنين في الحكم فقال سبحانه ﴿ إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذاباً مهيناً ﴾ والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً ﴿ آية ٥٧ - ٥٨ سورة الأحزاب . والأذى يصدق على ما هو أقل من المحاربة فقد روى ابن جرير عن ابن عباس وقتادة أن الآية نزلت في الذين طعنوا على رسول الله ﷺ في زواجه =

كفرا . قالوا : « وهذا يوجب أن سائر البغاة ومن يحارب المؤمنين أن يكون كافراً » ، قالوا : « وهو مذهبنا » (١) .
والجواب : أن حرب النبي ﷺ إنما كان كفراً لا لأنه ذنب ومعصية ، لكن لأنه استخفاف به (٢) والاستخفاف

= من صفية بنت حي بن أخطب . تفسير ابن جرير ٨ - ٢٢ / ٣٢ .
وأذيته ﷺ بالمحاربة أو ما دونها كفر صريح ، أما محاربة المؤمن فليست كفراً ، ويأتي بيانه .

(١) هذا خلاف مذهب أهل السنة في أن البغاة لا يكفرون . قال شيخ الإسلام وأما أهل البغي المجرد فلا يكفرون باتفاق أئمة الدين فان القرآن قد نص على إيمانهم وأخوتهم مع وجود الإقتال والبغي . الفتاوى ٣٥ / ٥٧ .

(٢) حرب النبي ﷺ كفر لأنها رد لدينه وشرعه الذي جاء به ووقوف في وجه انتشار دعوته وهذا كفر .

ومعنى الاستخفاف به اما أن يكون استهانة به أو يكون استجهالاً . انظر اللسان ٢ / ١٢١٢ .

والأقرب هو أن المراد الإستهانة به ، أي أنه مهين عندهم لا حق له ولا منحة ومن أجل ذلك حورب وهذا كفر لا شك فيه ، فقد كفر الله من استهزأ برسوله كما قال عز وجل ﴿ أباالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ﴾ آية ٦٥ - ٦٦ سورة التوبة .

وذكر شيخ الإسلام عن إسحاق بن راهوية الإجماع على أن من سب الله أو سب رسوله ﷺ أو دفع شيئاً مما أنزل الله عز وجل أو قتل نبياً من أنبياء الله عز وجل أنه كافر بذلك وإن كان مقراً بكل ما أنزل الله .

ونقل عن محمد بن سحنون قوله : أجمع العلماء على أن شاتم النبي ﷺ والمتنقص له كافر ، والوعيد جاء عليه بعذاب الله وحكمه عند الأمة القتل ومن شك في كفره وعذابه كفر .

=

بالرسول كفر وحرب المؤمن استخفاف به والإستخفاف بالمؤمن
لا يجب أن يكون كفراً^(١) ، فلهذا فرقنا فيهما .

= الصارم المسلول على شاتم الرسول ص ٣ .
(١) قتال المؤمن سباه النبي ﷺ كفراً فقال : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر »
أخرجه خ . في كتاب الإيمان ١ / ١٥ ، إلا أنه كفر لا ينقل عن الملة بل
كفر دون كفر ،
والإستهانة بالمسلم والإستخفاف به ليس كفراً بل هو ذنب وعمل محرم كما
قال سبحانه ﴿ والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد
احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً ﴾ آية ٥٨ سورة الأحزاب .

(الفصل الثاني)

(فصل)

والدلالة على أن فساق أهل الصلاة لا يجب أن يوصفوا
بالنفاق خلافاً لما حكى عن الحسن وعمر بن عبید^(١) .

هو أن المنافق هو الذي يستر الكفر ويظهر الإسلام
ولهذا المعنى لا يسمى اليهودي والنصراني منافقاً لأنه مظهر لما
يعتقده . ولهذا لم يسم الصحابة من^(٢) أتى المعاصي الظاهرة
منافقاً ، فدل على أن الإسم لا يتناوله ، ولأن النفاق في اللغة
مأخوذ من جحر اليربوع ، لأنه يجعل له مدخلين يدخل إليه
منهما كي يخفي مكانه فوصف المنافق بذلك من وجهين :

(١) انظر ما تقدم ص ٣٢٤ ونسب هذا القول في كتابه مختصر المعتمد إلى
البكرية . مختصر المعتمد ص ١٨٩ . وانظر في قولهم في مقالات الإسلاميين
(٢٨٦/١) .

(٢) في الأصل (لمن) وهو خطأ لعله من الناسخ ، فإن الكلام لا يستقيم
بها .

أحدهما خروجه من الدين تشبيهاً بخروج اليربوع من أحد بابي جحره ، والثاني إبطانه بخلاف ما يظهره تشبيهاً باخفاء اليربوع أحد بابي جحره . ثم خص بذلك أن يكون الذي ببطنه كفوفاً والذي يظهره إسلاماً^(١) ، وهذا المعنى معدوم فيمن أظهر المعاصي ولأن من أحكام النفاق قطع التوارث وتحريم المناكحة^(٢) ، وهذا المعنى لا يثبت فيمن ارتكب المعاصي فوجب أن لا يوصف بذلك الاسم ، ولأن المقدم على المعصية يقدم عليها مع الخوف والوجل وعزيمة التوبة

(١) انظر لسان العرب ٦ / ٤٥٠٨ ، النهاية في غريب الحديث ٥ / ٩٨ .

(٢) هذا في المنافق الذي انكشف أمره ويطلق عليه أيضاً لفظ الزنديق .

قال الحافظ : قام الإسلام والزنديق يطلق على من يعتقد بالهين النور والظلمة وهو قول ديسان ثم ماني ثم مزدك ، وأظهر جماعة منهم الإسلام خشية القتل ومن ثم أطلق على كل من أسر الكفر وأظهر الإسلام حتى قال مالك : « الزنادقة ما كان عليه المنافقون » ، وكذا أطلقه جماعة من فقهاء الشافعية وغيرهم .

فتح الباري ١٢ / ٢٧١ .

وقد اتفق العلماء على قتلهم واختلف هل يستتابون أم لا . انظر : فتح الباري ١٢ / ٢٧٢ ، الإفصاح لابن هبيرة ٢ / ٢٢٩ .

وما ذكره القاضي هنا ظاهر لأنهم كفار . أما من لم ينكشف أمره منهم فانه يعامل معاملة المسلمين ويقبل ظاهره وتوكل سريره إلى الله عز وجل كما كان النبي ﷺ يفعل معهم فلم يقتل أحداً منهم ولم يتعمد إخراجهم أو تعزيزهم وإنما إذا بدر منهم عمل مخالف أخذهم بذلك العمل .

والتخلص من عقابها وهذا معلوم من حال من يقدم على ذلك .

فلئن جاز أن يوصف باسم النفاق لفعل الكبائر جاز أن يوصف بذلك بفعل الصغائر^(١) ، فان ارتكبوا ذلك لزمهم في الأنبياء أن يكونوا منافقين لأنه قد وجد منهم ذلك والإقدام على ذلك يفضي إلى نقض النبوات .

واحتج المخالف بقوله تعالى ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(٢) . والجواب : انه لا حجة فيها لأنها تقتضي أن المنافق فاسق ونحن لا نمنع هذا وليس فيها أن الفاسق منافق وهذا كقوله تعالى ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾^(٣) . فيه دلالة على أن الجاحد فاسق وليس فيها دلالة على أن الفاسق يكون جاحداً^(٤) .

(١) والجامع بينهما أن كلا منهما معصية يجب الإنتهاء عنها وعدم فعلها .

(٢) آية ٦٧ سورة التوبة .

وذكر هذا الاحتجاج عنهم القاضي عبد الجبار ورد عليهم بمثل رد القاضي هنا . شرح الأصول الخمسة ص ٧١٦ .

(٣) آية ٤٩ سورة العنكبوت .

(٤) هكذا في الأصل والصواب أن يقول (فيه دلالة على أن الجاحد ظالم وليس فيه دلالة على أن الظالم يكون جاحداً) .

وما ذكره القاضي ظاهر فان الله عز وجل حكى عن الأبوين أنها قالا : (ربنا ظلمنا أنفسنا) وقال عن موسى عليه السلام (رب أني ظلمت نفسي فاغفر لي) وقال يونس عليه السلام (أن لا إله إلا أنت سبحانك أني كنت من الظالمين) وليس منهم أحد جاحداً .

واحتج بقوله تعالى ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ ءَاتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّا ﴾ (١) مِنَ الصَّالِحِينَ فَلَمَّآ ءَاتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ ﴿ (٢) فجعلهم منافقين بمخالفة العهد والميثاق (٣) .

والجواب : أن الله تعالى لم يصف ذلك نفاقاً بل قال ﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ وما يعقب النفاق لا يجب أن يكون نفاقاً لأنه لو كان كذلك لم يثبت للنفاق أول (٤) ، وعلى

(١) في المخطوطة بالياء (ليصدقن وليكونن) وهو خطأ .

(٢) آية ٧٥ - ٧٧ سورة التوبة .

(٣) ذكر هذا الاحتجاج عن الحسن البصري الرازي في التفسير الكبير ، انظر ١٦ / ١٤٢ .

(٤) قول القاضي هنا « ان الله لم يصف ذلك نفاقاً » فيه نظر . لأن الآية صريحة في أن الله أورثه النفاق في قلبه بسبب فعله . قال الشوكاني : « فأعقبهم الله بسبب البخل الذي وقع منهم والاعراض نفاقاً في قلوبهم متمكناً منهم مستمراً فيها إلى يوم يلقونه عز وجل » وذكر معنى آخر وهو أن أعقبهم أي البخل نفاقاً إلى يوم يلقونه أي يلقون جزاء البخل .

فتح القدير ٢ / ٣٨٥ .

وقال الراغب : أعقبه كذا إذا أورثه ذلك . المفردات ص ٣٤٠ .

وقد روي البخاري عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا أؤتمن خان ، وإذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر » ، وفي حديث أبي هريرة : « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أؤتمن =

.....
= خان . خ . في كتاب الإيمان ١ / ١٢ .

والمذكور في الآيات اجتمع فيه أنه عاهد فغدر ومعاودة الله ليست كمعاودة غيره ونقضها ليس كالنقض مع غيره عز وجل ، وحدث في دعواه أنه سيكون من الصالحين وكذب ووعد بدفع الزكاة وحقوق المال فأخلف وأوتمن على هذا المال فخان حيث لم يؤد حق الله فيه وخاصم ففجر حيث ورد في القصة كما سيأتي أنه حينما طلبت منه الزكاة قال هذه الجزية . ثم البخل وهو أساس الفساد في الدين والدنيا ولا شك أن من اجتمعت فيه مثل هذه الأمور فهو حري بأن يعاقب بالنفاق في قلبه جزاءً وفاقاً وقد ورد في القرآن الكريم ما يدل على أن الإنسان قد يعاقب على الذنب بذنب أعظم منه ، قال الله عز وجل ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا ﴾ فالله عز وجل عاقب على ذنوب سلفت بذنب أعظم وهو التولي يوم الزحف . فالله عز وجل عاقب هذا الرجل بالنفاق في قلبه بسبب هذه الأعمال والنفاق في القلب كفر .

وقول القاضي : « لأنه لو كان كذلك لم يثبت للنفاق أول » ، كأنه حمل الآية على أنها نزلت في رجل كان منافقاً من قبل فلذلك قال « وما يعقب النفاق ليس نفاقاً » أي إذا كان الرجل منافقاً في الأصل فلا يكون سبب النفاق نفاق وإلا لزم أن يكون لا أول للنفاق بمعنى إذا كان لا يعاقب الإنسان بالنفاق إلا إذا تقدمه نفاق فهذا تسلسل لا أول له .

وقد روي عن بعض العلماء أنهم قالوا : انها نزلت في ناس من المنافقين . انظر : تفسير الطبري ١٤ / ٣٧٥ تحقيق أحمد شاكر ، تفسير القرطبي ٨ / ٢١٠ .

والقاضي مراده هنا إثبات أن هذه الأعمال ليست نفاقاً وأن صاحبها لا يكون منافقاً بها وإنما هؤلاء كانوا منافقين في الأصل ، فيكون معنى « أعقبهم نفاقاً » أي زادهم نفاقاً يثبتون عليه إلى الممات . وقد ذكر ذلك =

أن المراد بالآية من تقدم ذكره في الآية ، فلا يدل على غيره (١) .

= القرطبي في ترجيحه لقول من قال انها نزلت في ناس من المنافقين فقال : « وهذا أشبه في نزول الآية فيهم إلا أن قوله « فأعقبهم نفاقاً » يدل على أن الذي عاهد الله لم يكن منافقاً من قبل إلا أن يكون المعنى زادهم نفاقاً ثبتوا عليه إلى الممات » . انظر تفسير القرطبي ١١٠ / ٨ .

والذي ظهر لي أن الآية ليس فيها دليل على أن صاحب الكبيرة منافق لكن الآية دليل على أن من ارتكب ما ذكر الله فليس بعيداً أن يعاقب بالنفاق ، ولفظ الآية « فأعقبهم نفاقاً » يدل على أن الفعل نفسه ليس نفاقاً وإنما عاقب الله عليه بالنفاق فيكون النفاق قد جاء متأخراً عنه وثمرة لهذه الأفعال . والله أعلم .

(١) هذا جواب آخر عن الإستدلال في الآية وهو أن الآية خاصة فيمن نزلت فيه ، فلا يتعدى بها غيره .

وقد ورد في سبب نزول الآية عدة أقوال ، منها ما رواه ابن جرير عن أبي أمامة الباهلي أنها نزلت في ثعلبة بن حاطب الأنصاري وأنه جاء إلى النبي ﷺ وطلب منه أن يدعو الله له أن يكثر ماله وكان النبي يرده ويقول له : « قليل تؤدي شكره خير من كثير لا تطيقه » ثم بعد مراجعته دعا له ونما ماله ثم ابتعد بغنمه عن المدينة وأصبح لا يحضر الجمعة ولا الجماعة حتى فرضت الزكاة فأرسل النبي ﷺ عامله فقال : هذه أخية الجزية ، وأبى أن يدفعها فأنزل الله على نبيه هذه الآيات فلما علم ثعلبة جاء إلى النبي يريد أن يدفع زكاته إليه فأبى النبي ﷺ قبولها ثم أتى بها إلى أبي بكر بعد النبي ﷺ فأبى أن يقبلها ثم إلى عمر فأبى أن يقبلها ثم إلى عثمان فأبى أن يقبلها ومات في زمن عثمان رضي الله عنه . انتهى مختصراً .

تفسير ابن جرير ١٤ / ٣٧٠ تحقيق أحمد شاكر .

قال السيوطي : أخرجه الطبراني وابن مردويه وابن أبي حاتم والبيهقي في =

واحتج بما روي عن النبي ﷺ رواه أحمد في كتاب الإيمان بأسناده عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : « أربع من كن فيه كان منافقاً : إذا وعد أخلف ، وإذا حدث كذب ، وإذا خاصم فجر ، وإذا عاهد غدر » (١) .

= الدلائل بسند ضعيف . لباب النقول ص ١٢١ .

وقال الهيثمي : رواه الطبراني وفيه علي بن يزيد الألهاني ، وهو متروك .
مجمع الزوائد ٣٢/ ٧ .

وقد استبعد القرطبي أن تكون هذه الآيات نزلت في ثعلبة بن حاطب لأنه ممن شهد بدرًا ورجح أن تكون نزلت في رجل من المنافقين .

تفسير القرطبي ٢٠٩/ ٨ .

ونقل ابن حجر عن الكلبي أن ثعلبة قتل يوم أحد لهذا استبعد أيضاً أن يكون هو المقصود بهذه الآيات وأن رجلاً آخر اسمه ثعلبة بن أبي حاطب الأنصاري ذكر فيمن بنى مسجد الضرار . وابن مردويه روي عن ابن عباس أن اسم الرجل ثعلبة بن أبي حاطب . فلعله يكون المراد بهذه الآيات . الإصابة في تمييز الصحابة ١٩٩/ ١ .

وروي ابن جرير بسنده عن الحسن أن المعنى بهذه الآيات ثعلبة بن حاطب ومعتب بن قشير ، وروي أيضاً عن ابن زيد أنهم صنف من المنافقين .
والله أعلم . تفسير ابن جرير ٣٧٤ / ١٤ ، تحقيق أحمد شاكر .

(١) الحديث في كتاب الإيمان للإمام أحمد ١٤٢ / أ - ١٤٣ / أ ، وفيها بعد قوله

(كان منافقاً خالصاً ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها) . ورواه الإمام أحمد أيضاً في المسند ١٨٩/ ٢ ،

١٩٨ ، وأخرجه خ . في الإيمان ١٢/ ١ ، وفي الجزية ٨١/ ٤ ، م . في

الإيمان ٧٨/ ١ ، ت . في الإيمان ١٩/ ٥ ، د . في السنة ٢٦٩/ ٢ ،

= ن . في الإيمان ١١٦/ ٨ .

والجواب : أنه محمول على الذي إذا حدث بما خلافه
كفراً نحو أن يخبر عن نفسه بأنه مؤمن بالله / ورسوله وليس
الأمر كذلك ، فيحمل على ذلك^(١) . يبين صحة هذا أنه لو

= ذكر ابن حزم في الفصل هذا الحديث في احتجاج من قال أن الفاسق
منافق . الفصل ٣ / ٢٤٤ . وذكره أيضاً الرازي في التفسير الكبير
١٦ / ١٤٢ .

(١) حديث عبد الله بن عمرو في المنافق عده بعض العلماء مشكلاً من حيث
أنه أجمع على أن من اجتمعت فيه هذه الخصال لا يكون كافراً ولا منافقاً
مخلداً في النار ذكر ذلك النووي .

فلهذا اختلف العلماء رحمهم الله في معنى هذا الحديث إلى أقوال عديدة
منها أنه يحمل على المنافقين الذين كانوا على عهد النبي ﷺ وهم الذين
يبتلون بالكفر ويظهرون الإيمان . وإلى هذا ذهب سعيد بن جبير وعطاء بن
أبي رباح وبه قال الحسن البصري وهو مروي عن ابن عباس وابن عمر ،
قال القرطبي وإلى هذا صار كثير من الأئمة والتابعين .

وجواب القاضي هنا ظاهر منه أنه مع هذا القول ، إلا أنه يرجح قولاً آخر
كما سيأتي .

ومما قيل في معنى الحديث أن معناه : التحذير للمسلم من أن يعتاد هذه
الخصال التي يخاف أن تفضي بصاحبها إلى حقيقة النفاق .

وقيل أن المقصود به رجل معين لم يصرح باسمه .

وورد قول آخر عن العلماء وهو أن النفاق نفاقان : نفاق اعتقاد ونفاق
عمل . ونفاق الاعتقاد هو ما تضمن التكذيب لله ورسوله وهو الكفر
المحض وصاحبه في الدرك الأسفل من النار . ونفاق العمل وهو ما يكون
في صاحبه من أخلاق المنافقين من ناحية أنه يظهر خلاف ما يبطن بحيث
يكون ما يخفيه ليس كفراً وعلى هذا حمل هذا الحديث ، على أن المقصود
به نفاق العمل ، وبهذا قال الحسن البصري كما نسبته إليه الترمذي =

حمل على ظاهره لوجب إذا حدث بما إذا كان كذباً^(١) وكان صغيراً أن يكون منافقاً ، وقد بينا أنه لا يكون بذلك منافقاً ولأنه لو جاز حمله على ظاهره لوجب أن نصف اليهودي بالنفاق لأنه قد يكذب في خبره .

وجواب آخر وهو أصح ما ذكرنا : أنا نحمل قوله

= والقرطبي ونسبه الترمذي إلى أهل العلم ، وحمل ابن القيم كلام الإمام أحمد عليه ، وبه قال القرطبي وابن حزم وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن رجب وغيرهم .

وهذا أرجح الأقوال لأنه يتفق مع الإجماع على عدم تكفير من فعل من هذه الأفعال شيئاً وأيضاً أن صاحبها يوصف بالنفاق من حيث هو متخلق بأخلاق المنافقين ومتصف بصفاتهم . وبين شيخ الإسلام ابن - تيمية أن ما ورد عن الصحابة من خوفهم النفاق على أنفسهم كما روى البخاري عن ابن أبي مليكة أنه قال : « أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه » ، وكذلك ما ورد من قول عمر عن سعد بن عباد أنه منافق وقول بعض الصحابة عن مالك بن الدخشم أنه منافق أن معنى هذا هو النفاق العملي .

أما التكذيب بالله ورسوله فهم يعلمون عن أنفسهم أنهم لم يكذبوا الله ورسوله ، وعلى هذا يحمل ما كان من عمر رضي الله عنه في سؤال حذيفة عن نفسه فانه لم يكن ليشك في نفسه من ناحية إيمانه بالله ورسوله . والله أعلم .

انظر : سنن الترمذي ٥ / ٢٠ ، شرح مسلم للنووي ٢ / ٤٧ ، تفسير القرطبي ٨ / ٢١٣ ، الفصل لابن حزم ٣ / ٢٤٥ ، الفتاوي ٧ / ٣٠٤ - ٣٠٥ ، ٥٢٣ - ٥٢٤ ، كتاب الصلاة لابن القيم ، ضمن مجموعة الحديث النجدية ص ٥١٩ - ٥٢٠ ، جامع العلوم والحكم ص ٤٠٣ .

(١) في الأصل بدون الواو بين (كذباً كان) والكلام لا يستقيم بدونها .

« كان منافقاً » على طريق التغليظ عليه والتعظيم لحاله (١) ،
كما قال النبي ﷺ : « من أتى امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل
على قلب محمد » (٢) وقوله : « شرك بالله تبرى من نسب وان
دق » (٣) .

(١) كأن هذا القول هو ما يرجحه القاضي في معنى حديث المنافق ويوافقه في
هذا ما نقل الحافظ ابن حجر عن الخطابي من أنه قال : أن المراد باطلاق
النفاق الإنذار والتحذير عن ارتكاب هذه الخصال وان الظاهر غير مراد .
انظر فتح الباري ١ / ٩٠ .

قلت : مراده بأن الظاهر غير مراد هو كونه منافقاً نفاق الكفر الذي يكون
به من أهل الدرك الأسفل من النار . وقد تقدم بياني الراجح في هذا .
(٢) الحديث أخرجه حم . ٢ / ٤٧٦ ، ت . في الطهارة ١ / ٢٤٣ ، دي . في
الطهارة ١ / ٢٥٩ . كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، ولفظه
« من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما
أنزل على محمد ﷺ » . قال الترمذي : وانما معنى هذا عند أهل العلم
على التغليظ . وفسره المباركفوري أي التشديد والتهديد . تحفة الأحوذى
١ / ٤١٩ .

وحمله على أن المراد كفر دون كفر أولى لأنه مطابق للفظ الحديث وحكم
النبي ﷺ على فاعله بأنه كفر لكنه لا يخرج من الملة ، يؤيد هذا أن من
الأفعال ما وصف بأنه كفر وليس بكفر ناقل عن الملة ، كقوله ﷺ :
« سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » ، وقد سمي الله المتقاتلين مؤمنين فقال
(وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) فظهر بهذا أن المراد بالكفر هو ما لا
يخرج عن الملة . والله أعلم .

(٣) الحديث أخرجه حم . ٢ / ٢١٥ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
عبد الله بن عمرو ، دي . في الفرائض ٢ / ٣٤٣ عن أبي بكر الصديق
رضي الله عنه ، وفي كلا الروایتين كلمة « كفر » بدل كلمة « شرك » .

(الفصل الثالث) (فصل)

والدلالة على أنا لا نسلبه اسم الإيمان في الجملة خلافاً للمعتزلة في قولهم : « لا يكون مؤمناً ولا كافراً ، وله منزلة بين المنزلتين »^(١) وهو ظاهر ما رواه حنبل عن أحمد في قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾^(٢) ، فأخبر

(١) بعد أن بين القاضي في الفصل السابق أن الفاسق لا يجب أن يوصف بالنفاق ، يبين هنا أنه يجب أيضاً ألا يسلب اسم الإيمان بالكلية ويخرج به من دائرته كما هو قول المعتزلة في المنزلة بين المنزلتين .

وقد شرح القاضي عبد الجبار المعتزلي هذه العبارة بقوله : « إن صاحب الكبيرة له اسم بين الإسمين وحكم بين الحكمين لا يكون اسمه اسم الكافر ولا اسمه اسم المؤمن ، وإنما يسمى فاسقاً وكذلك فلا يكون حكمه حكم الكافر ولا حكم المؤمن بل يفرد له حكم ثالث وهو المنزلة بين المنزلتين » . شرح الأصول الخمسة ص ٦٩٧ .

(٢) آية ٨٢ سورة الأنعام .
لم أستطع العثور على هذه الرواية .

أنهم مؤمنون مع كونهم فاعلين للظلم^(١) ، وقوله تعالى

﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّنْ وَلِيَّتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا﴾^(٢) ، فأخبر أنهم مؤمنون وان لم يهاجروا^(٤) ،

(الرد على
المعتزلة في
الفاصل بآية
من القرآن)

(١) وجه الاستدلال بالآية لا يظهر إلا ببيان ما ورد فيها ، فقد روى البخاري عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : لما نزلت هذه الآية ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم﴾ شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ وقالوا : أينما لم يلبس إيمانه بظلم ، قال رسول الله ﷺ : « أنه ليس بذاك ألا تسمع إلى قول لقمان لابنه : (ان الشرك لظلم عظيم) » . خ . في كتاب الإيمان ١ / ١٢ ، وفي كتاب التفسير ٦ / ٩٥ .

ففي هذه الرواية يتضح أن النبي ﷺ أقر الصحابة على فهمهم للظلم وأنه يشمل المعاصي ، ولكنه بين لهم أن المراد بالظلم في الآية أعظمه وهو الشرك وأن ما دونه لا ينافي بالإيمان ، وقد ترجم البخاري لهذا في كتاب الإيمان (باب ظلم دون ظلم) . فوجه الاستدلال ظاهر من حيث الإقرار على وجود الظلم من المؤمن وهو دون ظلم الشرك ، وفي ختام الآية قال الله عز وجل ﴿ أولئك لهم الأمن وهم مهتدون ﴾ ، قال ابن حجر : فان قيل فالعاصي قد يعذب فما هو الأمن والإهداء الذي حصل له ؟ فالجواب أنه آمن من التخليد في النار مهتد إلى طريق الجنة . والله أعلم .

فتح الباري ١ / ٨٩ .

(٢) في المخطوطة لم تكتب الواو وهو خطأ ولعله سهو من الناسخ .

(٣) آية ٧٢ سورة الأنفال .

(٤) هذه الآية في قطع الولاية بين المؤمنين المهاجرين والأنصار وبين الذين آمنوا ولم يهاجروا ، فلا توارث ولا غنيمة . انظر تفسير ابن كثير ٢ / ٣٢٨ ، فتح القدير ٢ / ٣٢٩ .

وقال تعالى ﴿ وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ ﴾ (١) ،
فاشترط مع الإيمان عمل الصالحات ، وهذا يدل على أنه قد
يكون مؤمناً وإن لم يعمل الصالحات (٢) . وقال تعالى ﴿ وَإِنْ

= واستدل القاضي بهذه الآية من ناحية أن الله سباهم مؤمنين مع أنهم لم
يهجروا حيث كانت الهجرة في أول الإسلام واجبة وتركها إثم يعاقب عليه
كما قال الله عز وجل ﴿ إِنْ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ
كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً
فَتَهَاجَرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ
الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا فَأُولَئِكَ
عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفْوًا غَفُورًا ﴾ آية ٩٧ - ٩٩ سورة
النساء . ثم اختلف العلماء فيما بعد هل هي باقية أم منسوخة ، والأكثر
على أنها باقية . انظر المغني لابن قدامة ٤٥٦/ ٨ ، سبل السلام
٤٣/ ٤ ، نيل الأوطار ٢٦/ ٨ .

(١) آية ٧٥ سورة طه .

(٢) هذه الحجة ذكرها القاضي فيما سبق في الفصل الأول من حجج من أخرج
العمل عن الإيمان بهذا اللفظ ورد عليها بأن الآية حجة لمن أدخل العمل
في معنى الإيمان ، لأنه وصف بالإيمان من وجدت منه الأعمال ، لأن
« قد » من علامات الفعل الماضي . انظر ص : ٢٤٣ .

وقول القاضي هنا « فاشترط مع الإيمان عمل الصالحات ، وهذا يدل على
أنه قد يكون مؤمناً وإن لم يعمل الصالحات » فيه نظر لأن الشرط لا بد من
وجوده في تحقيق الحكم والسلف ليس من قولهم : أن الأعمال شرط في
صحة الإيمان وإنما هو من قول المعتزلة .

والصحيح أن الاستدلال في الآية لا يتم هنا لأن الله عقب على ذلك بقوله
﴿ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى ﴾ وباكمال الآية يستقيم المعنى حيث يتبين
المراد وهو وصف أهل النجاة والدرجات العلى في الجنة ، وليس هذا وصفاً =

طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى
فَقْتُلُوا الَّتِي بَغَى حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ
إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴿١﴾ ، فسماهم أخوة للمؤمنين في حال
البغي والمعصية . وقال تعالى ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ
وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ ﴾ يُجَدِّ لُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا بَيَّنَّ كَأَنَّمَا
يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ ﴿٢﴾ ، فأخبر عنهم بکراهة
إخراج الله تعالى له بالحق والجدال فيه بعدما تبين
مع تسميتهم بالإيمان (٣) .

= للفاسق لأنه مقصر في عمل الصالحات ، لهذا هو معرض للعقوبة ودخول
النار .

(١) آية ٩ - ١٠ سورة الحجرات .

وقد ذكر هذا الإستدلال البخاري في صحيحه فقال : « باب وان طائفتان
من المؤمنين اقتتلوا ، فسماهم مؤمنين » . انظر صحيح البخاري ، كتاب
الإيمان ١ / ١٢ .

(٢) آية ٦ سورة الأنفال .

(٣) هذا لا يصح الإستدلال به لأن ما ذكر في الآيات ليس معصية توجب
الفسق فيستدل بها على تسميتهم مؤمنين مع وجودها ، وهذا يتبين ببيان
المراد بکراهة الخروج وكذلك الجدال .

أما المراد بالخروج هنا فهو خروج النبي ﷺ وصحابته من المدينة لمقابلة عير
قريش القادمة من الشام وكان أخبر أصحابه عنها وأن الله وعده إحدى
الطائفتين وهي أما العير أو النفير .

انظر فتح القدير ٢ / ٢٨٧ .

أما الكراهة فقد ذكر ابن جرير أن فريقاً من المؤمنين كره الخروج من =

.....
= المدينة ، وروي أن المراد بالكراهة هنا هو كراهة القتال .

تفسير ابن جرير ١٣ / ٣٩٤ تحقيق أحمد شاكر .

كذلك الجدل كان في القتال يدل على هذا ما ذكره ابن كثير نقلا عن ابن مردويه أنه روي بإسناده عن أبي أيوب الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ ونحن بالمدينة : « اني خبرت عن عير أبي سفيان أنها مقبلة فهل لكم أن نخرج قبل هذه العير لعل الله أن يغنمناها ؟ ، فقلنا نعم ، فخرج وخرجنا ، فلما سرنا يوماً أو يومين قال لنا : ما ترون في قتال القوم انهم قد أخبروا بخروجكم ، فقلنا لا والله ما لنا طاقة بقتال العدو ولكننا أردنا العير ، ثم قال : ما ترون في قتال القوم ؟ فقلنا مثل ذلك ، فقال المقداد بن عمرو : إذا لا نقول لك يا رسول الله كما قال قوم موسى لموسى : اذهب أنت وربك فقاتلا انا هاهنا قاعدون ، فتمنينا معشر الأنصار ألوقلنا كما قال المقداد » ، ورواه ابن أبي حاتم ، وفي كلا الاسنادين ابن لهيعة .

تفسير ابن كثير ٢ / ٢٨٧ .

فتبين مما مضى المراد بالكراهة وكذلك الجدل ، فالإستدلال بهذه الآية في النفس منه شيء لأن الكراهة ما لم يترتب عليها فعل كالتخلي عن النبي ﷺ أو تشييط المؤمنين عن القتال أو نحوه لا يعد معصية ما دام أن الامثال موجود ، ولكنه لا شك خلاف الأولى وهو التسليم لأمر النبي ﷺ والإقتناع بأنه الحق والصواب وأن الخير فيه . ثم كان لكراهة بعض الصحابة للقتال ما يبرره في نظرهم وهو أنهم لم يستعدوا ويأخذوا للحرب عدته وإنما خرجوا قاصدين عير أبي سفيان وهي لا تحتاج كثير عناء ولا كثير عتاد ، لهذا لا يصح اعتبار أن هذه معصية وأن الله سهاهم مؤمنين مع وجودها . والله أعلم .

وظاهر هذه الآيات يقتضي إطلاق اسم الإيمان على الكمال^(١) ، لكن قام الدليل على نفي الكمال ونفي الإطلاق في الجملة^(٢) .

وأيضاً لو زال الإسم عنه لما صح منه فعل العبادات كما لا يصح من الكافر ، وفي صحة ذلك من الفاسق دليل على

(١) المراد بالآيات هنا ما تقدم من تسمية العاصي مؤمناً كقوله تعالى في المتقاتلين .

(٢) والدليل الذي دل على نفي اسم الكمال مثل قوله تعالى ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ ، وقول النبي ﷺ لسعد بن أبي وقاص حين قال في الرجل : واني لأراه مؤمناً ، فقال النبي ﷺ : « أو مسلماً » خ . في كتاب الإيمان ١ / ١١٠ .

وكذلك قول النبي ﷺ : « والله لا يؤمن » ، قيل من يا رسول الله ، قال : « من لا يأمن جاره بوائقه » ، خ . في الأدب ٨ / ١٠ ، « سباب المسلم فسوق » خ . في كتاب الإيمان ، م . في كتاب الإيمان ١ / ٨١ .
فهذه أدلة تدل على نفي اسم الكمال بحق من ارتكب المعاصي وكذلك الله عز وجل وصف المؤمنين في غير آية فقال ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ . . . ﴾ أول سورة المؤمنون ، فهذا وصف واضح لأهل الإيمان الكامل والفاسق ليس من أهل هذا الوصف . وكذلك قول الله عز وجل ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا . . . ﴾ ثم قال . . . أولئك هم المؤمنون حقا ﴿ آية ٢ - ٤ سورة الأنفال . وهذا وصف آخر لأهل الإيمان وهذه صفات لا تتحقق في الفاسق فلزم بناءً عليه أنه لا يستحق اسم الكمال لأنه لم يأت به وانما يوصف بأن معه مطلق إيمان وليس الإيمان المطلق والممدوح صاحبه . والله أعلم .

أنه لم يخرج من الإيمان ، ولأنه لو خرج بفسقه عن الإيمان لم
يجز أن يتزوج مؤمنة ولوجب أن يفسخ نكاحه إذا لم يكن
مدخولاً بها في الحال والمدخول بها بعد انقضاء عدتها وفي
الإتفاق على بطلان ذلك دليل على أنه لم يخرج من
الإيمان (١) .

ولأن القائل بالمنزلة بين المنزلتين مخالف للإجماع السابق

(١) هذا الدليل ظاهر من ناحية أنه إذا خرج من الإيمان وجب أن تزال عنه
أحكام أهل الإيمان ، لكن المعتزلة مع قولهم أنه خرج من الإيمان فهم لا
يدخلونه في الكفر ويجعلون له أحكام أهل الإيمان من ناحية النكاح
والإرث والدفن وغير ذلك فيقولون انه في الدنيا ينكح ويرث ويدفن في
مقابر المسلمين . ذكر هذا عنهم ابن حزم في الفصل وأشار إليه القاضي
عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة في معرض رده على الخوارج في
تكفيرهم لمرتكب الكبيرة . انظر : الفصل لابن حزم ٣ / ٢٢٩ ، شرح
الأصول الخمسة ص ١٤٠ .

وقول القاضي رحمه الله أنه لو زال اسم الإيمان عنه لما صح منه فعل
العبادات دليل قوي وملزم لأنه إذا كان خرج من الإيمان لا بد له من
الدخول فيه مرة أخرى حتى يصح أن تقبل منه العبادة ولم يرد دليل على أن
الفاسق يجب عليه أن يتلفظ بالشهادتين ليعود في الدين مرة أخرى ولو
قالوا يجب عليه التوبة فان التوبة عبادة لا تجوز ولا تصح من غير المؤمن ما
لم ينطق بالشهادتين ويدخل في الإسلام . والله أعلم .

وقد ذكر ابن حزم في الرد على الخوارج والمعتزلة في إخراجهم الفاسق من
الإيمان بمثل ما ذكر القاضي هنا في تحريم النكاح والإرث وتوسع في بيان
هذا فلينظر فانه رد قوي وملزم ولكن من أشرب في قلبه البدعة فندر أن
يرجع عنها ، والله المستعان . الفصل ٣ / ٣٣٧ .

وذلك أن الصحابة وغيرهم اختلفوا في الفاسق الملى هل هو مؤمن أم لا ؟ فقالت الصحابة : « انه مؤمن بإيمانه فاسق بفسقه » ، وقالت الخوارج : « الفاسق ليس بمؤمن بل هو كافر » . فمن أحدث قولاً ثالثاً خالف الإجماع السابق فلا حكم لقوله .

ولأنه لو جاز أن يخرج من الإيمان بفعل كبيرة لجاز أن يخرج منه بفعل صغيرة ، لأنها ظلم لنفسه ولأنها تتضمن الخروج عن طاعة الله^(١) .

(١) المخالفون في هذا وهم المعتزلة مجمعون على أن الذنوب قسمان كبائر وصغائر ، فهذه الحجة ملزمة لهم من ناحية أن كلا منهما ظلم للنفس ومعصية وخروج عن طاعة الله إلا أن المعتزلة يعرفون الكبيرة بأنها ما يكون عقاب فاعلها أكثر من ثوابه وأن ما يستحقه المرء على الكبيرة من العقاب يحبط ثواب طاعته . والصغيرة عندهم ما يكون ثواب فاعلها أكثر من عقابه فما يستحقه على الصغيرة مكفر في جنب ماله من الثواب .
أنظر شرح الأصول الخمسة ص ٦٣٢ .

وهذا التعريف للكبيرة يتفق مع مذهبهم الباطل في خلود أصحاب الكبائر في النار ، وهذا خلاف ما ثبت من أنهم تحت المشيئة وأن من دخل منهم النار فانه يخرج منها .

وأهل السنة يعرفون الكبيرة بأنها كل ما توعده الله عليه بالعقاب أو اللعن أو الطرد مع أن صاحبها تحت المشيئة ، ولم يقل أحد منهم أن الكبيرة تحبط الأعمال .

وقول المعتزلة في تعريف الكبيرة مخالف للشرع والعقل ، أما الشرع فالأدلة كثيرة على أن الله جعلهم تحت المشيئة وأنه يغفر لمن شاء . قال تعالى ﴿ ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ . أما العقل =

واحتج المخالف بقوله تعالى ﴿ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ
الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ﴾ (١) فدل
على أن الإيمان لا يجمع الفسوق .

والجواب : أنه لا حجة في ذلك ، لأنه بين أنه حبيب
الإيمان وكره الفسوق ، وليس فيه دلالة على أنها لا
يجمعان .

واحتج بقوله تعالى ﴿ يَنْسُ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ
الْإِيمَانِ ﴾ (١) فبين أنه لا يجمع الإيمان .

والجواب : أن هذا محمول على أنه لا يجمع كماله ونحن
هكذا نقول ، فأما أن يكون المراد به لا يجمعه في الجملة
فلا .

واحتج بأن الله تعالى وصف المؤمنين بصفة والفساق
بصفة بخلاف الآخر ، فدل على أنها لا يجمعان ، فقال في
صفة المؤمن ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (٢) ،
وقوله تعالى ﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ اللَّهِ فَضْلًا
كَبِيرًا ﴾ (٣) ، وقوله تعالى ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ

= فيقال ان فعل كبيرة واحدة ابتلى بها الإنسان ثم لم يتب منها تحبط عمل
سنوات طويلة من صلاة وزكاة وحج وغير ذلك ؟

(١) آية ٧ سورة الحجرات .

(١) آية ١١ سورة الحجرات .

(٢) آية ١٤٦ سورة النساء .

(٣) آية ٤٧ سورة الأحزاب .

=

صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴿١﴾ ، وقوله تعالى ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ... الآية﴾ (٢) . ثم وصف الفاسق بخلافه فقال في قطاع الطريق ﴿ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (٣) ، وقال ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (٤) وقال تعالى ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رِءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (٥) ، وقال تعالى في الزاني ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ (٦) .

(١) آية ٢ سورة يونس .

(٢) آية ٨ سورة التحريم .

(٣) آية ٣٣ سورة المائدة .

(٤) آية ٣٤ سورة التوبة .

(٥) آية ١٢٨ سورة التوبة .

(٦) آية ٢ سورة النور .

ذكر هذا الإحتجاج القاضي عبد الجبار ومرادهم بهذا بيان أن صاحب الكبيرة مستحق للذم وهذا بخلاف المؤمن فانه خوطب بأسماء المدح والتعظيم . أنظر : شرح الأصول الخمسة ص ٧٠١ .

وهذا القول يعد مرتكز حجتهم في هذه المسألة ، وأصلها أخذهم ببعض النصوص دون بعض ، فهم أخذوا بالنصوص التي مدحت المؤمن وأثبتت له مكانة رفيعة في الجنة ، والنصوص التي ذمت الفاسق وأثبتت له العقوبة والذم لفعله وتركوا النصوص المثبتة لإيمان الفاسق وأن فسقه لا يخرج من الإيمان وكذلك النصوص التي تجعل الفاسق تحت مشيئة الله عز وجل وأنه غير مقطوع له بالعذاب وأنه لو عذب ودخل النار فانه يخرج منها . وهذا هو السبب في انحراف كثير من المنتسبين للإسلام وهو أخذهم ببعض =

والجواب : أن الله تعالى وصف المؤمن الكامل بالإيمان
بالصفات الكاملة ووصف المؤمن الناقص بالإيمان بالصفات
الناقصة .

واحتج بقوله تعالى ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا
الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ ﴾ (١) . فلم يثبتهم اخواناً لنا إلا
بهذه الشروط ، وهذا يدل على أن تارك الصلاة والزكاة لا
يكون أخاً لنا في الدين ، والدين هو الإيمان . قال تعالى
﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ (٢) وكذلك قوله ﴿ وَمَا أُمِرُوا
إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (٣) ،
وقال تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا
تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ (٤) الَّذِينَ
يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٢﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ
حَقًّا ﴾ (٥) . فوصفهم بالإيمان بهذه الخصال ، على أنهم لا
يكونوا مؤمنين بعدمها .

والجواب : أنه أثبتهم أخواناً لنا على الكمال بوجود هذه
الشروط وكذلك أثبتهم مؤمنين على الكمال بهذه الشروط

= النصوص وترك البعض الآخر . أما أهل السنة فجمعوا بين النصوص
وهداهم الله للحق .

(١) آية ١١ سورة التوبة .

(٢) آية ٣ سورة المائدة .

(٣) آية ٥ سورة البينة .

(٤) آية ٢ - ٤ سورة الأنفال .

ونحن نقول أن بعدم بعضها لا يكون كامل الإيمان (١) .

(١) جواب القاضي عن الإستدلال بقوله عز وجل ﴿ فان تابوا وأقاموا الصلاة . . . ﴾ أنه أثبتهم اخواناً لنا على الكمال بوجود هذه الشرائط ظاهر هذا القول أنهم إذا لم يكونوا كاملي الإيمان لا يكونوا اخواناً لنا ، وهذا غير صحيح لأن الأخوة الدينية لا يشترط لها كمال الإيمان فان مرتكب الكبيرة له حق على اخوانه المسلمين ما دام ضمن الجماعة المسلمة وقد سماه الله أخا كما في قوله تعالى في المتقاتلين ﴿ فأصلحوا بين أخويكم ﴾ ، وكذلك في القصاص ﴿ فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ﴾ إلا أنه يقال أن الفاسق يهجر إذا كان في هجره مصلحة وقد يتلطف معه ويخاطب بالحسنى إذا كان ذلك أدعى لرجوعه وإقلاعه عما هو عليه من الفسق .

ويمكن أن يرد على استدلال المعتزلة بهذه الآية بأمرين :
أولاً - أن الآية واردة في الكفار ودعوتهم إلى التوحيد والتوبة من الشرك وهذا ظاهر من سياق الآيات حيث قال الله عز وجل ﴿ كيف يكون للمشركين عهد عند الله . . . ﴾ الآيات . وذكر ذلك ابن جرير وغيره ونقل عن قتادة في هذه الآية قوله : أن تركوا اللات والعزى وشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فآخوانكم في الدين » .

تفسير ابن جرير ١٥٢/١٤ .

ثانياً - يقال أن الآية نصت على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وليستا كغيرهما فهما رأس العبادات وقد قرنهما الله عز وجل في آيات كثيرة ، لهذا كفر بعض العلماء تارك الصلاة وهذه الآية من أدلتهم .

أنظر ما تقدم ص ٣٣٩ في القائلين بتكفير تارك الصلاة .

وبعضهم كفر تارك الزكاة كما روى ابن جرير عن عبد الله بن مسعود قوله : « أمرتم بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ومن لم يزك فلا صلاة له » .

تفسير ابن جرير ١٥٣/١٤ .

فلهذا لا يقاس عليهما غيرهما من ارتكاب الكبائر . والله أعلم . =

واحتج بما روى أحمد في كتاب الإيمان بأسناده عن أبي (احتجاج المعتزلة بأدلة من السنة والرد عليهم)

هريرة عن النبي ﷺ قال : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، والتوبة معروضة بعد » (١) .

والجواب عنه من وجهين : أحدهما لا يزني حين يزني وهو مؤمن كامل الإيمان (٢) . والثاني لا يزني حين يزني وهو

= أما الإستدلال بباقي الآيات فان رد القاضي على ذلك ظاهر من حيث أن الموصوف الإيمان الكامل والفاسق لا يكون كامل الإيمان .

(١) في المخطوطة قال (مفروضة بعدي) وهو خطأ ، والصواب من كتاب الإيمان للإمام أحمد ولعله خطأ من الناسخ .

والحديث في كتاب الإيمان للإمام أحمد ورقة ١١٧ / ب ، وهو متفق عليه ، وقد تقدم تخريجه ص ٣١٩ .

(٢) تقدم في ص ٣١٩ قول للإمام أحمد في معنى هذا الحديث وأن المراد به ارتفاع الإيمان عن العاصي حال المعصية فإذا تاب وأقلع رجع إليه الإيمان .

وذكر هنا القاضي في هذا الحديث قولين آخرين : أولهما أن المراد بالإيمان المنفي في هذا الحديث هو الإيمان الكامل وذلك لثبوت الأدلة وصراحته في إطلاق اسم الإيمان على العاصي وأنه لا يخرج بمعصيته من الإيمان . وقد ذكر أبو عبيد في كتابه الإيمان جملة من الأحاديث التي فيها نفي الإيمان عن أصحاب بعض الكبائر ، وأجاب عنها بقوله : وان الذي عندنا في هذا الباب كله أن المعاصي والذنوب لا تزيل إيماناً ولا توجب كفراً ولكنها تنفي من الإيمان حقيقته وإخلاصه ، فالآيات وكذلك الأحاديث التي شرحت الإيمان وأبانتها ونفت عنه المعاصي فإذا خالطت هذه المعاصي هذا الإيمان =

مؤمن على وجه الإستحلال لذلك (١) .

= المنعوت بغيرها قيل هذا ليس من الشرائط التي أخذها الله على المؤمنين ولا الإمارات التي يعرف بها الإيمان فنفت عنهم حينئذ حقيقته ولم يزل عنهم اسمه ، ثم ذكر الأدلة من كلام العرب على أنه يجوز أن يقال ليس بمؤمن واسم الإيمان غير زائل عنه . انتهى بتصرف - الإيمان لأبي عبيد ص ٨٩ . وعلى هذا القول عن مثل هذا الحديث جماعة من العلماء كما ذكر ذلك النووي ورجحه .

أنظر شرح صحيح مسلم ٤١/٢ .

(١) في الأصل (كذلك) ولعله خطأ .

وما ذكره هنا هو القول الثاني في تفسير هذا الحديث . ومعنى هذا أنه لا يزني حين يزني وهو مؤمن أن هذا الفعل له حلال .

وقد ذكر هذا القول النووي في شرح مسلم ، وذكره الحافظ في الفتح وقال : انه ورد في تأويله بالمستحل حديث مرفوع عن علي عند الطبراني في الصغير لكن في سنده راو كذبوه .

قلت : الحديث المشار إليه هو ما رواه الطبراني في المعجم الصغير عن علي رضي الله عنه قال سمعت النبي ﷺ يقول : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن . . . الحديث فقال رجل : يا أمير المؤمنين من زنا فقد كفر ، فقال علي : أن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نبهم أحاديث الرخص لا يزني وهو مؤمن أن ذلك الزنا له حلال فان آمن أنه له حلال فقد كفر » ، ثم ذكر باقي الخصال على هذا المعنى . قال الطبراني : لم يروه عن شعبة إلا إسماعيل بن يحيى التيمي الكوفي ، تفرد به الحسن بن جهور ولم يكتبه إلا عن محمد بن إبراهيم الوشاء ، قال الهيثمي : إسماعيل بن يحيى التيمي كذاب لا تحل الرواية عنه . أنظر : شرح مسلم للنووي ٤٢/٢ ، فتح الباري ٦١/١٢ ، المعجم الصغير للطبراني ٤٩/٢ ، مجمع الزوائد ١٠١/١ .

وقد ورد في تأويل هذا الحديث أقوال أخرى استقصاها الحافظ في الفتح في =

وهكذا الجواب عما روى أنس عن النبي ﷺ : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه أو لجاره ما يحب لنفسه »^(١) ، « والمؤمن من أمنه الناس »^(٢) ، وقوله : « لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له »^(٣) ، وروى أبو بكر بن حويطب^(٤) قال : قال رسول الله ﷺ : « لا إيمان لمن لا صلاة له »^(٥) ، وقول ابن مسعود : « ليس المؤمن بالطعان ولا

= أول كتاب الحدود فليراجعه من شاء . وأرجح الأقوال وأظهرها قول من قال أن المنفي هنا كماله وكذلك القول بأن الإيمان يرتفع حال المعصية فإذا تاب وأقلع رجع إليه إيمانه لورود الأدلة على ذلك كما تقدم ذكر ذلك ص ٣٢٠ . والله أعلم .

(١) أخرجه الإمام أحمد في الإيمان ورقة ١٠٧/أ ، وفي المسند ١٧٦/٣ ، وأخرجه م . في الإيمان ٦٧/١ ، بهذا اللفظ ، خ . في الإيمان ٩/١ ، ت . في صفة القيامة ٦٦٧/٤ ، ولم يذكر البخاري ولا الترمذي قوله « أو لجاره » .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في الإيمان ورقة ١٠٩/أ ، وفي المسند ١٥٤/٣ عن أنس رضي الله عنه ، وأخرجه ت . في الإيمان ١٧/٥ ، ن . في الإيمان ١٠٥/٨ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) تقدم تخريجه أنظر ص ١٧٠ .

(٤) أبو بكر بن حويطب هو رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب القرشي العامري الحويطبي المدني . قال ابن حجر : مقبول ، وذكره ابن حبان في الثقات في أتباع التابعين . قتل بنهر أبي بطرس سنة ١٣٣ هـ . تهذيب التهذيب ٢٣٤/٣ ، تقريب التهذيب ص ١٠٠ .

(٥) أخرجه الإمام أحمد في كتاب الإيمان ورقة ١١٤/أ عن أبي بكر بن حويطب وهو منقطع بين أبي بكر والنبي ﷺ . وهو كذلك في الابانة الكبير لابن بطة ورقة ٨٢/ب .

=

اللعان ولا الفاحش البذيء» (١) .

واحتج بما روي أحمد حدثنا وكيع عن الفضل بن
دهم عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يشرب
الخمير حين يشربها وهو مؤمن ينزع منه نور الإيمان كما
يخلع أحدكم قميصه فان تاب تاب الله عليه » (٢) ، وفي لفظ
آخر : « ينزع منه الإيمان فان تاب عاوده الإيمان » (٣) ،

= وبحثت عن هذا الأثر فلم أجد من وصله . وذكره ابن عبد البر ولم يسنده
في التمهيد . أنظر ص ٢٤٥/٩ .
وروى اللالكائي بإسناده عن أبي الدرداء موقوفاً : « لا إيمان لمن لا صلاة
له ولا صلاة لمن لا وضوء له » .
شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٨٢٨/٤ .

(١) كتاب الإيمان للإمام أحمد ورقة ١١٣/ب وأخرجه في موضع آخر مرفوعاً
ورقة ١١٤/أ وأخرجه في المسند في موضعين مرفوعاً ، ٤٠٥/١ ، ٤١٦ .
وأخرجه ت . في البر والصلة مرفوعاً ٣٥٠/٤ وقال هذا حديث حسن
غريب وقد روى من غير هذا الوجه عن ابن مسعود . وأخرجه ابن أبي
شيبه في الإيمان مرفوعاً ص ٢٦ وقال الألباني في تعليقه صحيح الإسناد .

(٢) كتاب الإيمان ورقة ١١٩/ب ، ورواه الآجري في الشريعة عن أحمد بهذا
الإسناد ص ١١٥ .

(٣) هذا الحديث رواه الإمام أحمد بسنده عن الحسن عن النبي ﷺ . وهو
مرسل . أنظر كتاب الإيمان ورقة ١١٩/أ ، والشريعة للآجري
ص ١١٥ .

وقد تقدم نحو هذا اللفظ عن أبي هريرة مرفوعاً . أنظر التعليق
ص ٣٢١ .

قالوا : وهذا نص على أن الإيمان ينزع عنه .

والجواب : أنه محمول على كمال الإيمان ينزع عنه أو على وجه الإستحلال ، وهكذا الجواب عما رواه أبو عبدالله بن بطة بإسناده عن فضيل بن يسار قال : قال محمد بن علي : هذا الإسلام ودور دائرة^(١) وفي وسطها أخرى وهذا الإيمان الذي^(٢) في وسطها مقصور في الإسلام ، فيقول رسول الله ﷺ : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » ، قال يخرج من الإيمان إلى الإسلام ولا يخرج من الإسلام فإذا تاب تاب الله عليه^(٣) .

واحتج بأنه قد ثبت من أصلنا وأصلكم أن الإيمان هو الطاعات والأقوال^(٤) والأفعال ، فإذا أخل^(٥) بالواجبات وجب أن يزول الإسم عنه لعدم شرط الإيمان^(٦) .

(احتجاج
المعتزلة بأدلة
عقلية والرد
عليهم)

(١) في الأصل (دارة) والتصويب من الشريعة للآجري .

(٢) في الأصل (التي) والتصويب من الشريعة للآجري .

(٣) الابانة الكبير لابن بطة - المختصر ، ورقة ٨٧/أ مكتبة الشيخ حماد الأنصاري . ورواه أيضاً الإمام أحمد في الإيمان ورقة ١٠٢/أ والآجري في الشريعة ص ١١٣ .

(٤) في المخطوطة هكذا (والأموال) ولعله خطأ من الناسخ فان الكلام لا يستقيم به .

(٥) في المخطوطة هكذا (أكمل بالواجبات) ولعله خطأ من الناسخ لأن الكلام لا يستقيم به .

(٦) كما تقدم في أول الرسالة وكذلك هنا أن المعتزلة يوافقون أهل السنة في أن =

والجواب : أنه لا يجب هذا لأن تركه لبعض الواجبات لا يخرج من أن يكون مؤمناً ببعض ، لأن أحدهما لا ينفي الآخر ولأن وجود الكبيرة من جملة لا يوجب حبط العمل بل ثواب عمله باق على أصلنا^(١) . فلهذا لم يزل عنه الإسم في الجملة وإنما وجب زوال الكمال فيه ، وليس يمتنع مثل هذا في العبادات الشرعية لأنه يقال حجة ناقصة بترك بعض الواجبات من رمي الجمار والبيتوتة بمنى وطواف الوداع ولم يوجب ذلك سلب اسم الحج في الجملة^(٢) ، كذلك ها هنا ، ويبين صحة

= الإيمان عندهم قول واعتقاد وعمل إلا أن المعتزلة جعلوا الأعمال شرطاً في صحة الإيمان ، لهذا قالوا من أخل بالواجبات لم يصح إيمانه فخرج من الإيمان ، أما أهل السنة فقالوا : الأعمال شرط في كمال الإيمان ، لهذا لم يخرجوا مرتكب الكبيرة من الإيمان . أنظر لوامع الأنوار البهية ٤٠٥/١ .
وقد ذكر شيخ الإسلام أن السبب في نزاع الفرق في الإيمان وهم الخوارج والمعتزلة والمرجئة هو أنهم جعلوا الإيمان متلازم الثبوت ، فإذا زال بعضه زال جميعه وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه .
الفتاوي ٥١٠/٧ وما بعدها بتصرف .
وهذا ينطبق على ما ذكر القاضي هنا عنهم .

(١) عمل الكبيرة لا يوجب حبط العمل عندنا ولا يوجب حبط العمل إلا الكفر وقد يحبط أجر بعض الأعمال كالصدقة تحبط بالمن قال عز وجل ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى ﴾ .

(٢) أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية عن احتجاج المعتزلة السابق بنحو ما أجاب القاضي هنا إلا أنه ذكره بأوسع وهو كلام جيد فنشير إليه حيث قال : ان الحقيقة الجامعة لأمر سواء كانت الأعيان أو الأعراض إذا زال بعض تلك =

هذا أن أحكام الإيمان باقية في حقه من الصلاة عليه وتوريثه وبقاء نكاحه . وعلى أنهم قد وافقونا على أنه يزيد وينقص مع بقاء الاسم^(١) ، ولأن نقصانه لا يمنع بقاء الاسم كما لم يمنع

= الأمور فقد يزول سائرهما وقد لا يزول . ثم قال : أما زوال الاسم فان المركبات في ذلك على وجهين : أولاً ما يكون التركيب شرطاً في إطلاق الاسم وذلك مثل اسم العشرة فان التركيب شرط في هذا الاسم فلو نقص واحد زال الاسم وأصبحت تسعة ، ثانياً ما يكون التركيب ليس شرطاً في إطلاق الاسم بل يبقى الاسم بعد زوال بعض الأجزاء ، وأكثر المركبات من هذا النوع ، وذلك مثل المكيلات والموزونات فالحنطة تسمى حنطة وهي بعد النقص حنطة وكذلك التراب والماء لا يتغير اسمه بالنقص ، كذلك الطاعة ، كذلك القرآن ، فانه يقال لجميعه قرآن كما يقال لبعضه قرآن ، واسم الإيمان من هذا النوع ، فلا يلزم من زوال بعض شعبه زوال الاسم بالكلية . وضرب الأمثلة على ذلك بالصلاة والحج كما ذكر القاضي هنا . ثم قال : يبقى أن يقال أن بعض الزائل قد يكون شرطاً في بقاء الاسم ، فإذا زال زال الاسم ، مثال ذلك من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض فهذا كفر . وقد لا يكون شرطاً فيه فعندئذ يجتمع في الإنسان إيمان ونفاق . انتهى مختصراً .

الفتاوي ٥١٤/٧ - ٥٢٠ .

(١) قال المعتزلة بالزيادة والنقصان . إلا أنه ليس على المعنى الذي أطلق عليه السلف في الزيادة والنقصان . وسيأتي بيانه في الفصل الرابع .
القاضي هنا يريد أن يلزمهم بناء على أنهم يقولون بالزيادة والنقصان فيرتفع في حالة النقص للكمال مع بقاء الاسم ، كذلك قولنا بالنسبة لصاحب الكبيرة أو المخل بشيء من الواجبات لا يرتفع عنه الاسم وإنما يرتفع الكمال ويبقى الاسم .

بقاء الإسم على الجسم بعد نقصانه الكثيف حتى ينتهي إلى جوهرين^(١) .

واحتج بأن الفسق في اللغة الخروج من حال إلى حال على وجه مخصوص^(٢) ، وكذلك وصفوا الفأرة بأنها فويسقة والرطوبة بأنها فسقت لخروجها عن قشرتها .

والجواب : أن معنى الخروج ها هنا من الكمال إلى النقصان بدليل أن أحكام الإيمان باقية في حقه من الوجه الذي بينا .

وجواب آخر وهو : أن الفسق في اللغة هو الخروج على ما ذكرت يجب أن يكون خروجاً عن الإيمان اللغوي الذي هو التصديق^(٣) .

(١) تقدم بيان القول في الجسم ص ٢٦٣ .

(٢) قال ابن الأثير : « أصل الفسوق الخروج عن الإستقامة والجور وبه سمي العاصي فاسقاً » ، النهاية ٤٤٦/٣ ، وأنظر لسان العرب : ٣٤١٣/٥ .

(٣) مراد القاضي رحمه الله هنا أن يقول انك فسرت الفسق بأنه الخروج في اللغة فيكون خروجاً عن الإيمان اللغوي الذي هو التصديق ، فلا يكون فيه وجه استدلال لأن الخروج عن التصديق كفر بالإجماع . فيجب أن تقف على هذا ، أما الفسق بالنسبة لصاحب الكبيرة فهو في الشرع لا يدل على الخروج عن الإيمان وإن كان يسمى خروجاً عن طاعة الله . والله أعلم .

واحتج بأنه لما كان ترك الأفعال الباطنة يسلبه اسم الإيمان يجب أن يكون ترك الأفعال الظاهرة يسلبه أيضاً .

والجواب : أنه لا يجب هذا لاجتماعنا على أن حكم الإيمان ينتفي عند ترك الأفعال الباطنة ولا ينتفي عند ترك الأفعال الظاهرة ، لأنه بترك الباطنة يفسخ نكاحه وينقطع إرثه ولا يصلي عليه وغير ذلك / من أحكام الكفر^(١) ولا ١/٢٨ يوجد ذلك في الأفعال الظاهرة^(٢) .

واحتج بأن مرتكب الكبيرة يستحق العقاب الدائم^(٣)

(١) في الأصل (فلا يوجد) والكلام لا يستقيم مع الفاء فصوبتها بادخال الواو .

(٢) القاضي هنا يرد على قياسهم : تارك الأفعال الظاهرة على تارك الأعمال الباطنة بأن هذا قياس مع الفارق ، لأن الفاسق لا تزول عنه أحكام الإيمان ، أما الكافر الذي ترك الاعتقاد فانه تزول عنه أحكام الإيمان .

والقاضي رحمه الله يشير هنا إلى أن المعتزلة يقولون بأن الفاسق لا تزول عنه أحكام الإيمان من بقاء نكاحه وأنه يرث ويورث ويدفن في مقابر المسلمين . وقد تقدم بيان قولهم هذا . أنظر ص ٣٩٧ التعليق رقم : ١ .

(٣) هذا هو قول المعتزلة في مرتكب الكبيرة أنه يدخل النار ويخلد فيها . أنظر هذا القول في شرح الأصول الخمسة ص ٦٦٦ .

وهم خالفوا الحق في ناحيتين قولهم أو قطعهم بالعقوبة له فمنعوا أن يتفضل الله على أحد من الفساق فيدخله الجنة بناءً على أن حسناته حبطت مقابل =

والمؤمن لا يطلق عليه فيجب أن يزول الإسم عنه .

والجواب : أنا لا نسلم استحقاق العقاب ، بل نجوز أن يغفر له ولا يدخله النار ، وهذا أصل كبير بيننا وبينكم .

واحتج بأن قولنا « مؤمن » من أسماء المدح ، ومرتكب الكبائر ليس بممدوح ، فيجب أن ينتفي عنه الإسم^(١) .

والجواب : أنه ينتفي عنه اسم المدح على الكمال لما حصل فيه من الذم ولا ينتفي جملة الإسم لأن ما حصل فيه لا يخرج من أن يكون مؤمناً ببعض لأن أحدهما لا ينفي الآخر ولا يحبط عمله فوجب لأجل ذلك أن ينفي الكمال لا الجملة .

= فسقه ، فكبيرة واحدة إذا لم يتب منها تهم عندهم جميع طاعاته وقالوا هذا عدلاً ! إضافة إلى أنهم تحكموا في فضل الله فحجروه وقالوا لا يتفضل على الفاسق أبداً . والناحية الثانية أنهم قالوا هو مخلص في النار فساووا من عمل كبيرة ولم يتب منها بالذي قضى حياته في محاربة الله والكفر به وعداوة رسله وقالوا هذا عدل ! وهذا كله خلاف ما ثبت في القرآن من أن الفاسق تحت المشيئة كما قال عز وجل ﴿ ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ ، وما ثبت في السنة الصحيحة من خروج أناس من أهل النار ممن قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير كما هو حديث أنس عند البخاري ١٤/١ فنعوذ بالله من الضلال والمجادلة بالباطل .

(١) أنظر هذا الإستدلال في شرح الأصول الخمسة ص ٧٠٢ .

وقد حكى أبو عبدالله في كتاب الإبانة الكبير قال :
« كان عون بن عبدالله من آدب أهل المدينة وأفقههم وكان
مرجئاً فرجع عن ذلك وأنشأ يقول :

لأول ما تفارق غير شك تفارق ما يقول المرجئونا
وقالوا مؤمن من أهل جور وليس المؤمنون بجائرينا
وقالوا مؤمن دمه حلال وقد حرمت دماء المؤمنين^(١)

(١) ذكر هذه الأبيات المزي في ترجمة عون بن عبدالله وبين أنه نقلها عن
الأصمعي . أنظر تهذيب الكمال ١٠٦٦/٢ .

وأوردها ابن بطة في كتاب الرد على المرجئة من الإبانة الكبير . أنظر ورقة
٩٢/أ ، مصورة في مكتبة الشيخ محمد الأنصاري .

ومراده في البيتين الأخيرين أنه يعيب على المرجئة حيث وصفوا أهل الجور
والقتلة والزناة بأنهم مؤمنون وهذا يخالف ما وصف الله به المؤمنين من
وجل القلوب وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة واجتناب الفواحش وكل ما
يخالف أمر الله على اعتبار أن المقصود بالمؤمنين هم كاملي الإيمان الممدوحين
به ، ومناسبته للرد على المعتزلة أن المنفى هنا بقول عون ليس المؤمنون
بجائرينا هو كمال الإيمان . والله أعلم .

(الفصل الرابع)

(فصل)

والدلالة على نفي اسم الكمال خلافاً للأشعرية^(١) هو

(١) هذا الفصل عقده القاضي لبيان قول الأشاعرة في الفاسق الملى . وقد تقدم ذكر قولهم ص ٣٢٦ ، فنسب إليهم القول أن الفاسق مؤمن كامل الإيمان . والناظر في أقوال الأشاعرة وأكثر متأخري الأشاعرة فيما نقل عنهم شيخ الإسلام وغيره وكما هو ثابت في كتبهم كالباقلاني والجويني والآمدي والاسفرايني والبغدادى والأيجي وغيرهم يقولون : أن الإيمان هو التصديق أو تصديق النبي ﷺ فيما أخبر عن ربه عز وجل فمن أتى بهذا استحق أن يكون مؤمناً .

والمعلوم أن الفاسق إنما يفسق من ناحية الأعمال في الغالب كالزنا أو شرب الخمر أو الربا أو التهاون ببعض الواجبات وما إلى ذلك . والأعمال عند الأشاعرة ليست من الإيمان ، فبناءً على هذا فلا يؤثر الفسق في الفاسق من ناحية التسمية لأنه أتى بما يستحق به أن يسمى مؤمناً على قولهم .

وقد صرح بعضهم بهذا كما قال أبو المعالي الجويني في العقيدة النظامية : « فحقيقة الإيمان عندنا التصديق . . . والمؤمن على التحقيق من انطوى عقداً على المعرفة بصدق من أخبر عن صانع العالم وصفاته وأنبيائه فان =

أنه قد ثبت من أصلنا أن الإيمان اسم لجميع الطاعات من

= اعترف بلسانه ما عرف بجنانه فهو مؤمن ظاهراً وباطناً .

العقيدة النظامية ص ٨٥ .

وقال الأمدى في غاية المرام : « فعلى هذا مهما كان مصدقاً بالجنان على الوجه الذي ذكرنا وان أخل بشيء من الأركان فهو مؤمن حقاً وانتفاء الكفر عنه واجب وان صح تسميته فاسقاً . غاية المرام في علم الكلام ص ٣٠٩ . أما الباقلاني في التمهيد فقد صرح بتسمية مرتكب الكبيرة مؤمناً فاسقاً مع قوله أن الإيمان هو التصديق فقط . التمهيد ص ٣٩٥ .

فهذا يعرفنا أن الفاسق الملى عند الأشاعرة له تسمية ليست هي تسمية السلف فانهم يجعلونه مؤمناً كاملاً الإيمان بناءً على أنه أتى بالتصديق ويجوزون مع هذا تسميته فاسقاً بناءً على ما اقترف من آثام .

وليس هذا هو قول السلف رحمهم الله في الفاسق فانهم قالوا في الفاسق أنه مؤمن ناقص الإيمان أو يقال عنه مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته . والجملة الأولى وهي مؤمن ناقص الإيمان ظاهر منها الفرق بين قولهم وقول الأشاعرة ، أما الثانية فمرادهم منها أنه يقال عنه انه مؤمن بمناسبة أن معه بعض الإيمان ويقال له فاسق بمناسبة أنه ارتكب أفعال الفسق ، وقول الأشاعرة في تسمية الفاسق أنه مؤمن حقاً يخالف ما وصف الله به المؤمن من الصفات العظيمة كقوله تعالى في أول سورة المؤمنون ﴿ قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون . . . ﴾ الآيات ، وكقوله في سورة الأنفال ﴿ إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم . . . ﴾ إلى قوله أولئك هم المؤمنون حقاً ﴿ آية ٢ - ٤ .

فهذا يدل على أن اسم الإيمان إذا أطلق يراد به المدح كاسم البر والمتقى والصالح ، أما الفاسق فانه وصف بأوصاف تنافي ذلك كقوله ﷺ : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » ، وكقوله ﷺ : « لا إيمان لمن لا أمانة له » . تقدم تخريجه ص ١٨٤ وغير ذلك من الأحاديث التي تنفي الإيمان عنه ، وقد تقرر فيما قبل أن المنفى اسم الكمال لا مطلق الاسم .

=

أفعال القلب وأفعال الجوارح . وهذا المعنى لا يوجد بترك / ٢٨ ب
بعض الواجبات ، فوجب أن ينتفي اسم الكمال وليس يمتنع
أن ينتفي اسم الكمال وإن لم ينتف جملة الإسم .

يدل عليه ما ذكرنا من الحج إذا أخل ببعض
واجباته^(١) ، ولأنه لا خلاف أنه لا يطلق على من ترك الصيام
والزكاة وارتكب الفواحش أنه كامل الإيمان ، ولأن جميع ما

= وقد ذكرت هذا حتى لا يتوهم أحد ممن نظر في قول الأشاعرة في الفاسق
أنه مؤمن فاسق أن هذا القول كقول السلف ، لأن السلف عندهم الإيمان
قول وعمل والفسق يكون بالإخلال بالعمل . أما الأشاعرة فعندهم
الإيمان التصديق فمن أتى به فهو كامل الإيمان ولو أخل بالعمل .

وقد ورد عن السلف إنكارهم لوصف الفاسق بالإيمان واعتبروه باطلاً ،
فقد روى عبدالله بن أحمد بسنده عن إبراهيم النخعي أنه قال : « ما أعلم
قوماً بأحق في رأيهم من هذه المرجئة انهم يقولون مؤمن ضال ومؤمن
فاسق » السنة لعبدالله ص ٨٦ .

فهذا ظاهر منه ذم هذا القول وذلك بناءً على أن وصف الإيمان وصف
مدح لا يليق أن يضم إليه وصف الذم وهو الضلال والفسق . وهذا أمر لم
يلحظه الأشاعرة في كلامهم في هذه المسألة . لعدم ضبط كلامهم فيها على
ضوء القرآن والسنة وهذا المبحث يعد ملزماً للأشاعرة من ناحية إدخال
العمل في مسمى الإيمان وإلا لوجب أن يمدح الفاسق بأنه كامل الإيمان
وأنه ممدوح محمود لما أتى به من التصديق مع تقصيره في الواجبات . وهذا
مما لا يقول به الأشاعرة لأنهم يتفقون مع السلف في أن الفاسق مذموم
لفسقه وأنه معرض للعقوبة .

(١) أنظر ما تقدم ص ٣٨٢ .

ذكرنا من الآيات والأخبار للمعتزلة دلالة عليهم^(١) لأن ظاهرها ينفي الجملة وقد أجمعنا^(٢) على أن جملة الإسم لا ينتفي فلم يبق إلا أن يكون النفي راجعاً إلى الكمال .

وبنى المخالف هذا على أن الإيمان هو التصديق فقط ، وأن الطاعات من شرائعه ودلائله . وإذا كان كذلك فإنه لا يتطرق عليه الزيادة والنقصان إلا على معنى نقصان الثواب ، فأما نقصان يرجع إلى نفس الإيمان فلا .

والجواب : أنا قد تكلمنا على هذا الأصل وبيننا أن الإيمان جميع الطاعات وهذا المعنى يعدم بترك بعض الواجبات .

وربما احتجوا بالآيات التي احتججنا بها على المعتزلة في بقاء الإسم^(٣) ولا دلالة في ذلك لأنها تفيد إثبات الإسم في الجملة ونحن لا نمنع من ذلك وإنما نمنع من كمال الإسم .

(١) أي الأدلة التي يستدل بها المعتزلة على نفي الإيمان عن الفاسق كقوله ﷺ « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » وغيره من الأدلة .

(٢) قوله « وقد أجمعنا » أي أهل السنة والأشعرية .

(٣) احتج الأشاعرة بالآيات الدالة على أن الفاسق مخاطبون باسم الإيمان .

قال الجويني : « واسم الإيمان لا يزول بالعصيان ، والدليل عليه أن معظم آيات التكليف مصدرة بذكر المؤمنين كما قال تبارك وتعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام ﴾ وقد خاطب الله العصاة وأمرهم بالتوبة فقال : ﴿ يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله . . . ﴾ » . العقيدة النظامية

الباب الرابع
وفيه فصل واحد
في زيادة الإيمان ونقصانه

(الفصل الأول)^(١) جواز الزيادة والنقصان في الإيمان^(٢)

وزيادته بفعل الطاعات ونقصانه بتركها وفعل
في زيادة الإيمان ونقصانه

- (١) في المخطوطة قال : « الفصل الرابع » وقد غيرته لغرض الترتيب .
(٢) هذا الفصل عقده القاضي للإجابة عن المسألة الرابعة من مسائل الإيمان وهي هل يجوز على الإيمان الزيادة والنقصان أم لا ؟
ومذهب السلف كما ذكر القاضي هنا هو القول بأن الإيمان يزيد وينقص وقد قال بهذا الصحابة ومن بعدهم من التابعين ممن سار على نهجهم .
وقد روى الإمام أحمد بسنده هذا القول عن أبي هريرة وأبي الدرداء .
أنظر الإيمان ورقة ١٠٨ / أ .

وروى الأجرى ذلك عن أبي هريرة وعمير بن حبيب وابن عباس وابن مسعود وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم . أنظر الشريعة للأجرى ص ١١١ وما بعدها ، والابانة الكبير لابن بطة ورقة ٨٦ / ب مصورة في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري . وقد ذكر الإجماع على هذا ابن عبد البر فقال : أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل ولا عمل إلا بنية والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، والطاعات كلها عندهم إيمان إلا ما ذكر عن أبي حنيفة وأصحابه فانهم ذهبوا إلى أن الطاعات لا تسمى إيماناً . التمهيد لابن عبد البر ٢٣٨ / ٩ .

المعاصي . وقد نص أحمد على هذا في رواية أبي الحارث
١/٢٩ ومحمد بن موسى والمروزي ، / وقد تقدم لفظه في أول
الكتاب . فقال في موضع : « إذا عملت الخير زاد ، وإذا
ضيعت نقص » ، وقال في موضع آخر : « الزيادة في

= فهذا يظهر قول السلف في هذه المسألة إلا ما روى ابن القاسم عن الإمام
مالك أنه قال : يزيد ، وتوقف في النقصان . والرواية الأخرى وهي رواية
عبد الرزاق ومعمربن عيسى وابن نافع وابن وهب عنه أنه يزيد وينقص .
ذكر هذا ابن عبد البر في التمهيد ٢٥٢/٩ .

وقد تأول بعض العلماء توقف مالك في النقصان عدة تأويلات :
منها ما نقله النووي عن ابن بطال في تأويله ذلك بأحد أمرين :
أولاً - أن يكون قصده بالتوقف في النقصان بالنسبة للتصديق ، وقال لأنه
لو نقص لصار شكا .

ثانياً - أن يكون توقفه خشية أن يتأول عليه أنه يوافق الخوارج الذين
يكفرون أهل المعاصي من المؤمنين بالذنوب .

شرح مسلم للنووي ١٤٦/١ .

وذكر شيخ الإسلام وجهها آخر ، وهو أنه وجد ذكر الزيادة في القرآن
صریحة ولم يجد ذكر النقص فتوقف فيه .

الفتاوي ٥٠٦/٧ .

والأدلة على ما ذهب إليه السلف في الزيادة والنقصان في الإيمان كثيرة
وظاهرة وقد ذكر القاضي منها جملة في أثناء كلامه في هذه المسألة .

والزيادة والنقصان كما تدخل على الأعمال تدخل على التصديق أيضاً ، كما
هو القول الراجح من أقوال العلماء في هذا ، وهذا ما سيقره القاضي
وبيينه .

العمل والنقصان إذا زنا وسرق » . وهذا بناء على الأصل الذي تقدم وأن الإيمان هو الطاعات كلها وترك المنهيات ، (قول المعتزلة فتحصل الزيادة بوجودها والنقصان بتركها وهو خلاف قول المعتزلة^(١) .

(١) في الأصل (وهو قول المعتزلة) فلعله سقطت من الناسخ كلمة « خلاف » لأن المعتزلة لا يقولون أن الإيمان يزيد بالطاعات وينقص بتركها . وقد أورد القاضي هذا الفصل في كتابه « مختصر المعتمد » فقال بعد أن ذكر قول أهل السنة : « خلافاً للمعتزلة في قولهم لا يزيد ولا ينقص ، لا ثوابه ولا نفسه » . مختصر المعتمد في أصول الدين ص ١٨٩ .

وعدم القول بالزيادة والنقصان في الإيمان طاهر من مذهب المعتزلة حيث يخرجون تارك الواجب أو مرتكب الكبيرة من الإيمان وقد ذكر عنهم شيخ الإسلام أصلاً وهو أن الإيمان عندهم كل ، لا يتجزأ ، فإذا ذهب بعضه ذهب كله . وذكر أن هذا الأصل عند المبتدعة في الإيمان كالخوارج والمعتزلة والمرجئة . فعلى قول المعتزلة يكون الإيمان هو مجموع ما أمر الله به ، فإذا ذهب منه شيء لم يبق مع صاحبه من الإيمان شيء فيخلد في النار .

الفتاوي ٢٢٣/٧ .

وقد تقدم الرد على مثل هذا من النقل عن شيخ الإسلام . أنظر : ص ٣٨٢ . بقي أن يقال : ان القاضي أبا يعلى ذكر عنهم فيما تقدم أنهم يوافقوننا على القول بالزيادة والنقصان . أنظر ص ٣٨٣ فيلزم بيان معنى قولهم : « ان الإيمان يزيد وينقص » .

نقل الدكتور أحمد عطية عن كتاب « متشابه القرآن » قول القاضي عبد الجبار المعتزلي في قوله تعالى ﴿ وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً . . . ﴾ الآيات ان هذه الآية تدل على أن الإيمان يزيد وينقص على ما نقول به لأنه إذا كان عبارة عن هذه الأمور التي يختلف التعبد فيها على

.....
= المكلفين فيكون اللازم لبعضهم أكثر مما يلزم الغير فتجب صحة الزيادة والنقصان .

ونقل عنه أيضاً قوله في كتاب المختصر في أصول الدين : فان قال أفتقولون في الإيمان أنه يزيد وينقص ، قيل له نعم لأن الإيمان كل واجب يلزم المكلف القيام به ، والواجب على بعض المكلفين أكثر من الواجب على غيره فهو يزيد وينقص من هذا الوجه .

رسالة الإيمان بين السلف والمتكلمين ص ١١١ .

وقد ذكر الدكتور بناءً على هذا ثلاثة فوارق بين قولهم وقول أهل السنة ، وهذا ظاهر ، فان قولهم أن النقص والزيادة تكون من ناحية تكليف البعض بأكثر من البعض الآخر مثلاً الزكاة تجب على من عنده النصاب وحال عليه الحال ، أما من ليس عنده مال فلا تجب عليه الزكاة فيكون هذا أنقص وذاك أزيد إيماناً . وهذا وإن كان وجهه في الزيادة والنقصان وهو كقول النبي ﷺ في النساء : « انكن ناقصات عقل ودين » وفسر نقصان الدين بترك الصلاة والصيام أيام الحيض والنفاس . وهذا عام في جنس النساء أنهن أنقص من جنس الرجال ، وإلا فان في النساء من هي أكمل إيماناً من كثير من الرجال حيث يرتفع إيمانها حتى تغطي هذا النقص وينقص إيمان رجال كثير بسبب المعاصي حتى يصبح أقل إيماناً من كثير من النساء . فمثلاً أمهات المؤمنين ومريم بنت عمران والنساء المشهورات بالديانة والصلاح ظاهر أن إيمانهم ودرجاتهم أرفع من درجات كثير من الرجال . وعلى قول المعتزلة أن النساء لا يمكن أن تكون واحدة منهن أعلى إيماناً من الرجال لأنها كل شهر تترك من الصلاة أياماً ، وهذا معلوم البطلان .

وتفسير المعتزلة الزيادة والنقصان بهذا الوجه ليس هو قول أهل السنة في الزيادة والنقصان فان أهل السنة يجعلون الزيادة من ناحية الطاعات =

وأما^(١) الأشعرية فقال أبو بكر بن الباقلاني : « إذا (قول الأشاعرة في الزيادة والنقصان) كان هو معرفة القلب وتصديقه فهما عرضان من الأعراض^(٢) وصفتان من صفات القلوب ، والزيادة والنقصان لا تجوز على الأعراض^(٣) ، وإنما تزيد الأجسام وتنقص » .

وقال ابن اللبان^(٤) : « الزيادة والنقصان ترجعان إلى التصديق دون الأفعال ، لأن الأفعال عندهم ليست من نفس

= والنقص من ناحية المعاصي ، وهؤلاء يجعلونه من ناحية التكليف . والله أعلم .

(١) في الأصل هذا الحرف غير واضح ، فاستتجت أنه هكذا .

(٢) العرض هو ما يقوم بغيره كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحله ويقوم به . والأعراض على نوعين قارّ الذات وهو الذي تجتمع أجزاؤه في الوجود كالبياض والسواد ، وغير قارّ الذات وهو الذي لا تجتمع أجزاؤه في الوجود كالحركة والسكون . تسهيل المنطق ص ٢٨ ، التعريفات ص ١٤٨ .

(٣) الذي يظهر واضحاً أن الأعراض تتفاضل ، فالألوان تتفاضل فمثلاً السواد يتفاضل في الشدة والخفة ، فهناك الأسود الشديد السواد ، وهناك ما هو دونه في السواد . أنظر كلام شيخ الإسلام في هذا : الفتاوي ٥٦٤/٧ .

(٤) عبدالله بن محمد بن عبد الرحمن التيمي من بكر بن وائل ، أبو محمد الأصبهاني المعروف بابن اللبان . قال فيه الخطيب : أحد أوعية العلم وأهل الدين والفضل وله كتب كثيرة مصنفة ، عده ابن عساكر من الطبقة الثالثة من الأشاعرة وذكر عنه أنه صحب أبا بكر الباقلاني ودرس عليه .

= أصول الديانات وأصول الفقه .

توفي في أصبهان جمادي الآخرة عام ٤٤٦ هـ . تاريخ بغداد ١٠/١٤٤ ، تبين كذب المفترى ص ٢٦١ .

الإيمان وإنما هو التصديق^(١) ، فمنهم من يعرف مخبرات الله تعالى مفصلة ومنهم من يعرفها مجملة ، فمن عرفها مجملة وآمن بها فإذا عرف تفصيلها إزداد علمه وتصديقه ، وهو أن الوحي ينزل على رسول الله ﷺ آية بعد آية وسورة بعد سورة ، فإذا أنزلت آية أو سورة وسمعها المؤمنون وعلموها وأقروا بها وصدقوا الله ورسوله فيها كما صدقوا فيما تقدم فيزدادوا علماً إلى علومهم وتصديقاً إلى تصديقهم . وكذلك منهم من يذكر الله عز وجل ورسوله ومخبراته في أكثر الأوقات ، ومنهم من لا يخطر بباله ذلك إلا بعد مدة تكون أحوالهم متفاوتة / ومنه قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا

(١) الأشاعرة كما هو ظاهر من نقل القاضي عنهم لهم قولان في الزيادة والنقصان بالنسبة للتصديق القلبي : -

القول الأول : ان التصديق القلبي لا يزيد ولا ينقص لأنه متى قبل ذلك صار شكاً . ومن هؤلاء الباقلاني كما هو ظاهر هنا ونقله الجويني وذكر الرازي أنه قول أكثر الأشاعرة .

أنظر العقيدة النظامية ص ٩٠ ، المواقف في علم الكلام ص ٣٨٨ .

القول الثاني : انه يقبل الزيادة والنقص من حيث القوة والضعف ومن حيث وضوح الأدلة والبراهين عليه . وبه قال الرازي والبغدادى والأيجي ونصره في تحفة المريد ، وهو القول الذي نقله القاضي هنا عن ابن اللبان .

أنظر : أصول الدين للبغدادى ص ٢٥٢ ، المواقف في علم الكلام ص ٣٨٨ ، تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد ص ٥١ .

وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴿١﴾ الآية (١) . وقول أبي الدرداء « تفكر ساعة خير من قيام ليلة » (٢) ، فيكون حال من يذكر الله في حال قيامه وقعوده ونومه أعلى من حال من لا يذكر الله في أكثر أحواله وأزيد من إيمانه من حاله بخلافه ، وكذلك إذا نسي بعض مخبراته حتى لم يبق إلى العلم بالمصدق والإقرار به وبصفاته والتصديق له في جميع مخبراته مجملًا لا مفصلاً فقد نقص إيمانه ولم يخرج عن أن يكون مؤمناً » (٣) .

وقد نص أحمد على التفاضل في المعرفة أيضاً في رواية المروزي في معرفة القلب يتفاضل ويزيد (٤) .

والدلالة على جواز الزيادة والنقصان في الجملة قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ - إِلَى

(١) آية ١٩١ سورة آل عمران .

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٢٠٩/١ وذكره ابن الجوزي في صفة الصفوة

٢٥٨/١ ، وذكره ابن كثير عن الحسن البصري ، تفسير ابن كثير

٤٣٨/١ ، وروى ابن المبارك عن ابن عباس قال : « ركعتان مقتصدتان

في تفكير خير من قيام ليلة والقلب ساه » . الزهد لابن المبارك ص ٩٧ .

(٣) لعل هنا انتهاء الكلام المنقول عن ابن اللبان ، ولم أتوصل على الأصل

الذي أخذ عنه القاضي هذا وذكر بعض هذا مختصراً الأيجي في المواقف في

بيان زيادة ونقص الإيمان الذي هو التصديق . المواقف ص ٣٨٨ .

(٤) تقدم نص هذه الرواية في التعليق رقم ٢ ص ٢٦٢ .

وابتداً القاضي هنا يرد على من نفى زيادة الإيمان ونقصانه عموماً .

قوله - أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴿١﴾ . وقال تعالى ﴿ وَإِذَا مَا
 أَنْزَلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ ۚ ﴾ (٢) إِيْمَانًا فَأَمَّا
 الَّذِينَ ءَامَنُوا فزَادَتْهُمْ إِيْمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي
 قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ ﴿٣﴾ يعني كفراً إلى
 كفرهم (٤) ، فإذا أنزلت سورة أو آية كفروا بها كما كفروا بما
 تقدم من الآيات والصور ، فإزدادوا كفراً إلى كفر . وقال تعالى
 ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيْمَانًا مَعَ
 إِيْمَانِهِمْ ﴾ (٥) ، ﴿ وَالَّذِينَ أَهْتَدُوا زَادَهُمْ هُدًى وَءَانَّهُمْ
 تَقْوَاهُمْ ﴾ (٦) ، وقال تعالى ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ
 الْعُلَمَاءُ ﴾ (٧) ، وقال تعالى ﴿ لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزِدَّادَ الَّذِينَ

(١) آية ٢ - ٣ سورة الأنفال .

(٢) من الأصل : (هذه) .

(٣) آية ١٢٤ سورة التوبة .

(٤) قال ابن كثير : « أي زادتهم شكاً إلى شكهم وريباً إلى ريبهم » . وقول
 ابن كثير يتفق مع قول القاضي لأن الشك والريب كفر . أنظر : تفسير
 ابن كثير ٢/٤٠٣ .

(٥) آية ٤ سورة الفتح .

(٦) آية ١٧ سورة محمد ﷺ .

(٧) آية ٢٨ سورة فاطر .

وجه الاستدلال بهذه الآية أن العلماء هم أكثر الناس عملاً وعلماً
 وتصديقاً ، لهذا أورثهم هذا زيادة إيمان جعلتهم أخشى الناس لله عز وجل
 وكما قيل من كان بالله أعرف كان منه أخوف والأنبياء عليهم السلام أكثر
 الناس إيماناً وعلماً فهم أكثر الناس خشية لله ، وكما قال ﷺ : « اني لأرجو =

ءَامَنُوا إِيمَانًا^١ .

فإن قيل : هذه الآيات تدل على الزيادة والنقصان في التصديق والعلم بمخبراته دون الأفعال^(٢) .

قيل : ذلك عام في الجميع .

فإن قيل : نحمل قوله (ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم) على أنهم يزدادوا ثبوتاً على إيمانهم وتمسكاً به وعزيمة على استدامته .

قيل : حقيقة الزيادة لا يعقل منها الثبوت على الشيء وإنما يعقل منها الزيادة في ذاته ، ولأنه إذا جاز الزيادة والنقصان في التصديق والعلم بمخبراته جاز في الأفعال ، لأن جميع ذلك من الإيمان ، ولأن دخول الزيادة عليه والنقصان منه لا يوجب زوال الإسم ، كالجسم هو الجوهران المؤتلفان فإذا انضمت إليه أجزاء أخرى وتألف معها صارت أيضاً جسماً

= أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقى » . أخرجه م . في الصيام

٧٨١/٢ ، حم . ٦٧/٦ ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

فكثرة العلم أورثت كثرة الخشية لله عز وجل . وهذا دليل قوى على زيادة الإيمان بالعلم والعمل .

(١) آية ٣١ سورة المدثر .

(٢) هذا الإعتراض يقول به أصحاب القول الثاني من الأشاعرة المبتين لزيادة

الإيمان ونقصه بالنسبة للتصديق دون الأعمال . وتقدم بيان ذلك

ص ٣٩٩ .

واحداً ، أو إذا نقصت منه أجزاء إلى أن ينتهي إلى جزأين
مؤتلفين لا يزول عنه اسم الجسم ، كذلك الإيمان^(١) .

وأيضاً فإن علماء السنة يقولون : « الإيمان يزيد بالطاعة
وينقص بالمعصية » . وقد روي أحمد بإسناده عن أبي هريرة أنه
كان يقول : « الإيمان يزيد وينقص »^(٢) . وروي أيضاً
باسناده عن أبي الدرداء قال : « الإيمان ينقص ويزيد »^(٣) .

وروى أبو عبد الله بن بطة بإسناده عن ابن عباس مثل
قول أبي هريرة^(٤) ، وروي أيضاً عن عمر بن الخطاب أنه كان
يأخذ بيد الرجل والرجلين في الحلق فيقول : « تعالوا نزد
إيماناً »^(٥) ، وروي عن معاذ أنه قال : « أجلس بنا

(١) تقدم التعليق على هذا وبيان أن الأصوب تشبيه الإيمان بالشجرة . أنظر ما
تقدم ص ٢٦٣ .

(٢) الإيمان للإمام أحمد ورقة ١٠٨/أ ، وأخرجه الآجري في الشريعة
ص ١١١ ، السنة لعبدالله ص ٧٥ .

(٣) الإيمان للإمام أحمد ورقة ١٠٨/أ ، وفيه تقديم الزيادة على النقصان حيث
قال : « يزيد وينقص » .

(٤) الابانة الكبير لابن بطة ورقة ٨٦/أ ، وأخرجه الآجري في الشريعة
ص ١١١ .

(٥) رواه الإمام أحمد في الإيمان ورقة ١٠٨/أ ، وابن أبي شيبة في الإيمان
ص ٣٦ ، والآجري في الشريعة ص ١١٢ ، وابن بطة في الابانة الكبير
ورقة ٨٦/أ .

نؤمن»^(١) ، وروي عن أبي الدرداء قال : « كان ابن رواحة يأخذ بيدي فيقول : تعال نؤمن ساعة »^(٢) .

وروى أبو حفص بن شاهين في كتاب الإيمان بإسناده عن ابن عباس وأبي هريرة وأبي الدرداء : « الإيمان يزيد وينقص »^(٣) .

ورواه أبو محمد الخلال بإسناده عن معاذ عن النبي ﷺ قال : « الإيمان يزيد وينقص »^(٤) .

(١) الإيمان للإمام أحمد ورقة ١٠٨/أ وابن أبي شيبه في الإيمان ص ٣٥ وقال الألباني في تعليقه : صحيح على شرط الشيخين ، ورواه أبو عبيد في الإيمان أيضاً ص ٧٢ ، وابن بطة في الابانة ورقة ٨٦/أ .

(٢) الابانة الكبير لابن بطة ورقة ٨٦/ب ، وابن عساكر في تاريخ دمشق جزء تراجم حرف العين من عبدالله بن جابر إلى عبدالله بن يزيد ص ٣٣٩ .

(٣) تقدم تخريج هذه الروايات من الصفحة السابقة .

(٤) قال الشوكاني : رواه الدارقطني عن معاذ مرفوعاً وفي إسناده عمار بن مطر ، وأحاديثه بواطل .

ورواه ابن عدي عن أبي هريرة مرفوعاً وفي إسناده أحمد بن محمد بن حرب وشيخه ، ورواه ابن عدي أيضاً عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً قال : ابن عدي : موضوع وآفته معروف الخياط .

وقال في الميزان : موضوع بيقين . انتهى . وله طرق عند الحاكم والجوزقاني وغيرهم ولا يصح منها شيء .

الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص ٤٥٢ ، وأنظر الكامل لابن عدي ٢٠٣/١ ، ٢٣٢٧/٦ ، ميزان الاعتدال ١٤٥/٤ .

فان قيل : نحمل هذا على الزيادة والنقصان في تصديقه وذلك أنه مأمور بفعل الإيمان في كل وقت وذكر الله في قلبه ففي سائر أوقاته أو أكثرها ، فإذا فعل ذلك ازداد إيمانه . وإذا لم يفعل في حال سهوه ونومه ونسيانه نقص إيمانه بعدم المستدام كما يقال : زادت دجلة والفرات إذا استدام جريان الماء فيهما^(١) ، ويحتمل أن يراد بذلك أنه يزيد ثوابه^(٢) مع ثواب الطاعة التي تقاربه وينقص ثوابه مع المعصية بمعنى أنه متجرد عن ثواب الطاعة التي هي بدل تلك المعصية ، فانه لو تركها المؤمن لكان له بتركها ثواب مع ثواب الإيمان فتحمل الزيادة والنقصان على هذا الوجه .

قيل : أما التأويل الأول فلا يصح ، لأن السلف قالوا : « يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية » ، والساهي والنائم ليس بعاص^(٣) فلا يصح حمل قول السلف على ذلك .

(١) هذا الاعتراض المراد به حمل قول السلف في الزيادة والنقص في الإيمان على التصديق بالقلب .

أما التمثيل بقول : « زادت دجلة والفرات » على استدامة الجريان فغير ظاهر لأن الزيادة في الغالب اما أن تكون بكثرة دفع المياه من ينابيعها أو بهطول الأمطار وهذه زيادة حقيقية .

(٢) أي يزيد ثواب الإيمان الذي هو التصديق مع ثواب الطاعة .

(٣) هذا الرد يحتاج إلى توجيه ، حيث أن الساهي عن ذكر الله سواء بالقلب واللسان يعد في بعض الأحيان عاصياً ، وذلك إذا طالت الغفلة لأن الغفلة في كثير من الأحيان تلازمها المعصية .

وأما التأويل الثاني وأنه يحمل على زيادة الثواب ، فلا يصح أيضاً لأنهم وصفوا الإيمان بالزيادة والنقصان والإيمان عبارة عن الأفعال فلا يصح حمله على ثواب الأعمال .

وجواب آخر وهو : أن قول السلف يقتضي الزيادة والنقصان في الإيمان وثواب الإيمان ليس بإيمان^(١) .

وجواب آخر جيد وهو : أن الإيمان عندهم التصديق ، والتصديق هو حصول العلم بحال المصدق به ، وهذا المعنى لا يتفاضل الناس فيه ، لأن من لا يحصل له المعرفة على هذا الوجه لا يكون عارفاً وما زاد على ذلك ليس بواجب وإنما هو نافلة ، وما ليس بواجب ليس بإيمان على قولهم ، فلا يصح وصفه بالتفاضل^(٢) .

= وضد السهو أو الغفلة الذكر لله عز وجل بالقلب ، أو بالقلب مع اللسان فانها طاعة . ومن السهو الذي لا ينسب إلى أنه معصية انشغال الإنسان بطلب رزقه أو بأهله وأولاده إذا لم يشغله عن طاعة الله عز وجل . وهذا بخلاف النوم فان القلم رفع عن النائم . والله أعلم .

(١) هذا ظاهر لأن الثواب جزاء على عمل الطاعة وليس هو الطاعة كما أن العقاب على المعصية ليس هو المعصية .

(٢) هذا الجواب من القاضي غير واضح إلا أنه يمكن أن يقال أن القاضي أراد الزامهم بأن قول السلف لا يمكن حمله على قولهم في الإيمان الذي هو التصديق عندهم ، لأنه لا يجوز أن يوصف بأنه ينقص لأن هناك حداً أدنى في التصديق من نقص عن هذا الحد صار شاكاً أو غير مصدق وما زاد على =

= هذا الحد فليس بواجب بل هو نافلة ، وعندهم أن الإيمان هو التصديق
الواجب إذ لو أدخلوا فيه ما ليس بواجب لوجب إدخال أعمال القلوب
كالحياء والرحمة والحب والخوف وغيرها ، فعلى هذا لا يصح وصفه
بالتفاضل ولا يحمل قول السلف عليه . فخلص بهذا أن قول السلف :
« ان الإيمان يزيد وينقص » لا يجوز حمله على التصديق فقط . والله
أعلم .

الباب الخامس

وفيه فصل واحد

في بيان تفاوت إيمان المكلفين

(الفصل الأول) (١)

أنه لا يتساوي إيمان جميع المكلفين (٢) من الملائكة

-
- (١) في المخطوطة (الفصل الخامس) فغيرته لغرض الترتيب .
- (٢) عقد القاضي رحمه الله هذا الفصل للرد على من أنكر الزيادة والنقصان بالنسبة لما يقوم بالقلب ، وهو رد على القول الذي ذكره عن الباقلاني وقال به مجموعة من الأشاعرة . وقد تقدم بيان ذلك في أول الفصل السابق .
- وقد أنكر السلف رحمهم الله على من قال : إيماني كإيمان الملائكة ، فقد روى الإمام أحمد بسنده عن ابن أبي مليكة : « أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه ما منهم أحد يقول انه على إيمان جبريل وميكال » . كتاب الإيمان للإمام أحمد ورقة ١٠٢ / أ ، وذكره البخاري في كتاب الإيمان من صحيحه تعليقا ١٥ / ١ .
- ونقل أبو عبيد القاسم بن سلام كراهية العلماء لذلك فروى في ذلك عن الضحاك وابن أبي مليكة وروى بسنده عن ميمون بن مهران أنه رأى جارية تغني فقال : « من زعم أن هذه على إيمان مريم بنت عمران فقد كذب » . ثم بين أبو عبيد أوجه فساد هذا القول وهو القول بتساوي المكلفين في الإيمان ثم قال : « واني لخائف أن يكون هذا من الاجترأ على الله والجهل بكتابه » . الإيمان لأبي عبيد ص ٧٠ .

والأنبياء ومن دونهم من الشهداء والصديقين ، بل يتفاضلون بقدر رتبهم في العلم بآثار قدرته وشواهد ربوبيته وأصناف الأدلة عليه سبحانه ، ولكل واحد منهم من الثواب بقدر اجتهاده واستدلاله على وحدانيته ، نص عليه في رواية المروزي قيل له الحجاج بن يوسف^(١) نقول إيمانه مثل إيمان النبي ، فقال : لا ، قيل : فيكون إيمانه / مثل إيمان أبي بكر ، قال : لا^(٢) .

وقال أيضاً في رواية صالح : ترى إيمان الحجاج مثل إيمان أبي بكر رحمة الله عليه^(٣) ؟ فقد منع أحمد من ذلك .

وقال أبو بكر الباقلاني : « إذا ثبت أن الإيمان هو التصديق بالقلب الذي هو المعرفة ، وجب أن لا يتفاضل الإيمان في كونه علماً به ، وإنما يقع التفاضل بقدر رتبهم في العلم .

والدلالة عليه أنه لا يمكن أن يكون من عرف الله عز وجل بعدة طرق وأنواع أدلته ولطائف صنعته بمثابة من لم

(١) الحجاج بن يوسف الثقفي والي العراق من قبل عبد الملك بن مروان ،

(٢) الإيمان للإمام أحمد ورقة ٩٧/ب .

(٣) الإيمان للإمام أحمد ورقة ٩٧/ب وهو من رواية الإمام أحمد عن وكيع بن الجراح رحمه الله ، وهي بصيغة الاستفهام الإنكاري .

يعرفه إلا من طريق واحد ، ولولا ذلك لم يفرق سبحانه بين أصناف أدلته :

فقال عز وجل ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ ﴾ ٥٨ ﴿ أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾ (١) وقال تعالى ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ ﴾ (٢) ، ومن آياته . ومن آياته . وللعالَمين ، ولقوم يسمعون ، ولقوم يعقلون ، ولقوم يعلمون ، ولقوم يؤمنون ، ولقوم يعلمون (٣) ، ﴿ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ (٤) ، وقال سبحانه ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ (٥) ، وقال ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ (٦) وقال تعالى ﴿ وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَوِّرَاتٌ وَجَعَتْ مِنْ أَعْنَبٍ ﴾ (٧) الآية ، وقال تعالى ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴾ (٨) إلى قوله (٩) ﴿ يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ ﴾

(١) آية ٥٨ - ٥٩ سورة الواقعة .

(٢) آية ٢٠ سورة الروم .

(٣) هذه خواتيم بعض الآيات الداعية إلى النظر في أدلة الله وبديع صنعته .

(٤) آية ٢١ سورة الذاريات .

(٥) آية ١٧ سورة الغاشية .

(٦) آية ١٩٠ سورة آل عمران .

(٧) آية ٤ سورة الرعد .

(٨) آية ١٢ سورة المؤمنون .

(٩) هكذا في الأصل وليس بين الآيتين اتصال فالقطعة الأولى في سورة =

وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَبَ . . . ﴿١﴾ الآية ، وقال تعالى
﴿ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ . . . الْآيَاتِ إِلَى قَوْلِهِ : وَمِنَ
النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ (٢) .

ب/٢٩ وأيضاً فان جميع ما خلق الله من الجواهر / والأجسام
العلوية والسفلية والأعراض التي هي صفات الجواهر (٣)
والأجسام كلها يدل على الله سبحانه وعلى وحدانيته وربوبيته
وصفاته ، فلولا أن الفكر والإعتبار في كل شيء من هذه
المخلوقات التي ذكرناها وما عداه من آياته طريق إلى معرفته
تعالى لم يكن لتعداد ذلك وجه بحال ومحال أن يكون العارف
بالله من جميع هذه الطريق كالعارف من طريق واحد
وطريقين .

والذي روي عن السلف رضي الله عنهم من تفضيل
إيمان الملائكة والأنبياء والرسل ومن يليهم من الصديقين وأنهم
أفضل من إيمان من دونهم في الرتبة ، وإنما يعنون به ما

= المؤمنون والثانية في النحل ، فلعل هناك آية ساقطة وهي قوله تعالى
﴿ خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم مبين . . . ﴾ آية ٤ سورة
النحل .

(١) آية ١١ سورة النحل .

(٢) آية ٥ - ١١ سورة الحج .

(٣) تقدم تعريف الجواهر ص ٢٦٣ وكذلك تعريف الأعراض ص ٣٩٩ .

وصفنا . ويبين صحة هذا قول حارثة^(١) لما سأله النبي ﷺ :
« كيف أصبحت ؟ » ، فقال : أصبحت مؤمناً حقاً ، فقال :
أن لكل حق حقيقة ، فما حقيقة إيمانك ؟ » فقال حارثة :
عزفت نفسي عن الدنيا فأسهرت ليلي وأظمأت نهاري وكأني
أنظر إلى عرش ربي عز وجلّ بارزاً ، وكأني أنظر إلى أهل الجنة
يتزاورون فيها ، وكأني أنظر إلى أهل النار يتعادون فيها ، فقال
النبي ﷺ : « عرفت فالزم »^(٢) .

(١) هو الحارث بن مالك الأنصاري . قال ابن الأثير قيل حارثة الأنصاري .
الاصابة ٢٨٩/١ ، أسد الغابة ٣٤٦/١ .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الإيمان وقال الألباني هو معضل ، وروى
موصولاً عن الحارث بن مالك نفسه رواه عبد بن حميد والطبراني وأبو نعيم
وغيرهم بسند ضعيف . وله طرق أخرى مرسله وبعضها موصول .
الإيمان لابن أبي شيبة ص ٣٨ .

وأخرجه البزار عن أنس وقال تفرد به يوسف بن عطية وهو لين الحديث .
كشف الأستار ٢٦/١ .

وقال الهيثمي رواه الطبراني في الكبير عن ابن لهيعة وفيه من يحتاج إلى
الكشف عنه .

مجمع الزوائد ٥٧١/١ .

وقد استوفى بيان طرقه الحافظ ابن حجر في الاصابة ونقل عن ابن صاعد
= أنه قال : لا أعلم صالح بن مسمار أسند إلا حديثاً واحداً وهذا الحديث
لا يثبت موصولاً .

الاصابة ٢٨٩/١ .

فأخبر حارثة أن ما أخبر الله عز وجل وأخبر عنه رسول الله ﷺ الذي لم يشاهده ولم يدركه بضرب من الحق ليس نعلمه^(١) على الوجه الذي يعلم المشاهدات بحيث لا يدخل عليه الشبه أصلاً .

وروى أحمد بإسناده عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أنه قال : « لو وزن إيمان أبي بكر بإيمان أهل الأرض لرجح بهم »^(٢) .

وقال علي بن أبي طالب : « لو كشف الغطاء لما ازددت يقيناً »^(٣) .

ويدل عليه قوله تعالى ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى

(١) في الأصل عدم وضوح من عند قوله (ولم يدركه ... إلى قوله ليس نعلمه) .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في الإيمان ورقة ١٠٩/أ ، وفي فضائل الصحابة ٤١٨/١ وأخرجه عبد الله في السنة ص ١٠٢ ، والصابوني في عقيدة السلف عن ابن المبارك ص ١٣٤ - المجموعة المنيرية ، والابانة الكبير لابن بطة ورقة ٨٦/أ ، وقال السخاوي : رواه إسحاق بن راهوية والبيهقي في الشعب بسند صحيح عن عمر وهو عند ابن المبارك في الزهد ومعاذ بن مثنى في زيادات مسند مسدد .

الأحاديث المشتهرة ص ٣٤٩ .

(٣) لم أجد من ذكر هذا الأثر فيما اطلعت عليه من كتب .

بَعْضُ ﴿ (١) ، وقوله ﴿ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّنَ عَلَى بَعْضٍ ﴾ (٢) .

وتفضيل بعضهم على بعض إنما يحصل من زيادات الطاعات ، ولأن الإيمان عبارة عن الطاعات (٣) ، ومعلوم أن الناس يتفاضلون في الطاعات .

(١) آية ٢٥٣ سورة البقرة .

(٢) آية ٥٥ سورة الاسراء .

(٣) وتصديق القلب وما يقوم به من الأحوال الإيمانية يعد من الطاعات ، فبناءً عليه لا بد أن يتفاضل لأنه بالإتفاق أن الناس يتفاضلون في الطاعات .

الباب السادس

وفيه فصل واحد

في بيان أن الإسلام والإيمان لهما معنيان

(الفصل الأول) (١)

هل الإيمان والإسلام اسم لمعنى واحد أم لمعنيين؟ (٢)

- (١) في المخطوطة (الفصل السادس) فغيرته لغرض الترتيب .
- (٢) هذا الفصل عقده القاضي لبيان الاجابة على السؤال السادس وهو هل الإيمان والإسلام اسم لمعنى واحد أم لمعنيين ؟
- والناظر في قول السلف في هذه المسألة يتبين له أن لهم فيها قولين :
- (القول الأول) هو التفريق بين مسمى الإيمان والإسلام ، ومن قال بهذا القول ابن عباس والحسن البصري ومحمد بن سيرين والزهري وعبد الرحمن بن مهدي وابن أبي ذئب ومالك وشريك وحماد بن زيد والإمام أحمد ، وبه قال ابن جرير وابن كثير . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « ولا علمت أحداً من المتقدمين خالف هؤلاء ، ولهذا كان عامة أهل السنة على هذا الرأي » .
- انظر : الإيمان للإمام أحمد ورقة ١٠١/أ وما بعدها ، السنة لعبدالله ص ٧٤ ، تفسير ابن جرير ٩ - ٢٦/٨٩ ، اعتقاد أهل السنة لاللكائي ٨١٢/٤ ، الابانة الصغرى ص ١٨٢ ، الإيمان لابن مندة ٣١١/١ ، الفتاوي لشيخ الإسلام ٣٥٩/٧ ، تفسير ابن كثير ٤١٩/٤ .

.....
= (القول الثاني) عدم التفريق بينهما وأن الإسلام والإيمان اسمان لمعنى واحد . وبهذا قال محمد بن إسماعيل البخاري ومحمد بن نصر المروزي وابن مندة وبه قال ابن عبد البر وقال : « وعلى هذا جمهور أصحابنا وغيرهم من الشافعية والمالكية وهو قول داود وأصحابه وأكثر أهل السنة والنظر المتبعين للسلف والأثر » .

أنظر : التمهيد لابن عبد البر ٢٢٦/٣ ، الإيمان لابن مندة ٣٢١/١ ،
لوامع الأنوار البهية ٤٢٧/١ ، الفصل ٢٢٦/٣ .

الأدلة لكل فريق :

الفريق الأول الذين فرقوا بين معنى الإيمان والإسلام استدلوا أولاً بقوله تعالى ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تَوَدُّوا لِمَّا قُلْنَا قُولُوا أَتَمَنَّا ﴾ وقوله تعالى ﴿ إِنْ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ومن السنة حديث جبريل حيث فرق بين الإسلام والإيمان ، وحديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه حيث فرق بين المسلم والمؤمن فقال سعد : والله اني لا أراه مؤمناً ، فقال النبي ﷺ : « أو مسلماً » رواه البخاري في كتاب الإيمان ١١/١ . فهذه أدلة صريحة في اثبات الفرق بين معنى الإسلام والإيمان .
أنظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٨١٢/٤ ، الفتاوي ٤٧٢/٧ وما بعدها ، لوامع الأنوار البهية ٤٢٦/١ .

الفريق الثاني الذين قالوا أن معناهما واحد قالوا ان الله سمي الإسلام بما سمي به الإيمان ، وسمى الإيمان بما سمي به الإسلام وذلك في مثل قوله تعالى ﴿ إِنْ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ وقوله تعالى ﴿ فَمَنْ يَرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ وقوله تعالى ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ .

وردوا على الاستدلال بقوله تعالى ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ... ﴾ الآية وكذلك الاستدلال بحديث سعد بأن المراد به أنهم لم يكونوا مسلمين وإنما المراد استسلمنا خوف القتل والسبي ، فهم لم يكونوا مؤمنين على الحقيقة . =

= أنظر : الفتاوي في نقل شيخ الإسلام عن محمد بن نصر المروزي ٣٧٧/٧ ، الإيمان لابن مندة ٣٢١/١ ، فتح الباري ٧٤/١ .

والقول الراجح في هذا هو التفريق بين مسمى الإسلام والإيمان ، فان حديث جبريل عليه السلام صريح في التفريق بينهما وكذلك حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، وكذلك قوله تعالى ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ ولا يصح حملها على أن هؤلاء الأعراب لم يكونوا مسلمين . وقد تقدم الجواب عن ذلك والترجيح في معنى الآية . أنظر ص ١٩٥ .

وقد ورد عن العلماء القائلين بالفرق بين مسمى الإسلام والإيمان عدة أقوال في بيان وجه الفرق بين مسمى الإسلام والإيمان . منها : قول الزهري : « الإسلام الكلمة والإيمان العمل » ، وبه قال ابن أبي ذئب . الإيمان للإمام أحمد ورقة ١٠٣/أ ، سنن أبي داود ٢٦٩/٢ ، السنة لعبدالله ص ٩١ .

وتفسير قول الزهري - والله أعلم - أن مراده أن الإسلام يطلق على من أتى بالكلمة وهي الشهادتان ، فانه يستحق أن يقال عنه انه مسلم . أما الإيمان فلا يجوز إطلاقه إلا على من أتى بالعمل لأن الإيمان اسم مدح لا يطلق إلا على من يستحقه ممن هو مجتهد في اكمال شعبه . فكلام الزهري إنما هو في الاطلاق والتسمية وليس في معنى الإسلام في الشرع أو الإيمان في الشرع ، لأن معنى الإسلام في الشرع لا يجمله مثل الزهري حتى يعبر عنه بأنه الكلمة مع تفسير النبي ﷺ له بالأركان الخمسة في حديث جبريل وحديث ابن عمر .

واسم الإسلام يطلق على كل من أتى بالشهادتين وان لم يستكمل أركانه بدليل قوله تعالى ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ . قال ابن رجب : « واسم الإيمان ينفي عن ترك شيئاً من واجباته كقوله ﷺ : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » ثم قال : وأما =

.....
= اسم الإسلام فلا ينتفي بانتفاء بعض واجباته أو انتهاك بعض محرماته وإنما ينتفي بالإتيان بما ينافيه بالكلية ، ولا يعرف في شيء من السنة الصحيحة نفي الإسلام عمن ترك شيئاً من واجباته كما ينفي الإيمان عمن ترك شيئاً من واجباته . ثم قال : ولا أعلم أن أحداً أجاز إطلاق نفي الإسلام عنه إلا أنه روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال : « ما تارك الزكاة بمسلم » وكذلك روى عن عمر فيمن ترك الحج وهو متمكن منه قال : « انهم ليسوا مسلمين » ، وهذا لعله لأنه يقول بكفرهم » . جامع العلوم والحكم ص ٢٧ .

وقد فسر كلام الزهري بمثل ما تقدم شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ ابن حجر في الفتح إلا أن شيخ الإسلام زاد وجهاً آخر وهو أنه يراد به الكلمة وتوابعها من الأعمال الظاهرة ، وهذا هو الإسلام الذي فسرهُ النبي ﷺ في حديث جبريل عليه السلام .

أنظر : الفتاوي ٢٥٨/٧ ، فتح الباري ١/٧٦ .
ومن الأقوال في التفريق بينهما : قول حماد بن زيد : « الإسلام عام والإيمان خاص » . أنظر الإيمان لابن منده ١/٣١١ .
أما الإمام أحمد فروى عنه أنه قال بقول الزهري ، ومرة قال بالتفريق من غير تفسير ، يقول : « الإسلام غير الإيمان » كما سيأتي ذكره ، ومرة ذكر الخلاف فقط .

أنظر : كتاب الإيمان ورقة ١٠١/أ وما بعدها .
وقد فسر ابن مندة قول حماد بن زيد بأن المراد بأن الإيمان خاص أي أن معرفة الإيمان عند الله دون خلقه خاص له ، والإسلام عام ، قال : كذلك قال عز وجل ﴿ ومن أحسن قولاً لمن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال انني من المسلمين ﴾ . وقال محقق كتاب الإيمان لابن مندة الدكتور علي ناصر : « إن الإيمان خاص بالله تعالى أي علمه لأنه من أعمال القلوب والمطلع عليها الله عز وجل ، بخلاف الإسلام فيجعله عاماً أي =

.....
= أن الناس يطلعون عليه أيضاً لأنه مختص بالظاهر .

الإيمان لابن مندة ٣١١/١ .

وهذا التفسير لا يتفق مع النصوص الواردة في بيان الإيمان والإسلام الشرعي إلا أن يقال أن أصل الإيمان التصديق وهو عمل قلبي وأصل الإسلام الإستسلام له سبحانه وحده والخضوع له وحده في العبادة ولكن لا يجوز لأحد أن يقول أن الإيمان هو التصديق أو عمل القلب فقط مع تفسير النبي ﷺ وبيانه أن الأعمال داخلة فيه . ويمكن أن يقال أن مراد حماد بهذا أن الإيمان خاص من جهة أهله أما الإسلام فهو عام من جهة أهله لأن كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً ، فمن أتى بالشهادتين مع الأعمال فهو مؤمن مسلم أما من أتى بالشهادتين وقصر في العمل فهو مسلم . والله أعلم .

وهناك قول ثالث في التفريق بين مسمى الإسلام والإيمان وهو أن بينهما تلازماً ، فقالوا : إن الشارع حيث قرن الإسلام والإيمان فسر الإسلام بالأعمال الظاهرة وفسر الإيمان بالأعمال القلبية كما في حديث جبريل ، وإذا افترقا في كلام الشارع دخل أحدهما في الآخر كما في حديث وفد عبد القيس حيث فسر الإيمان بالأعمال الظاهرة وكقوله تعالى ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ ، فظهر أنها إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا .

والشارع نفى الإيمان عمن لم يأت بواجباته كقوله تعالى ﴿ قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ﴾ وكقوله ﷺ « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » الحديث . ولم ينف الإسلام عمن انتهك شيئاً من محرماته ، فدل هذا على أن اسم الإيمان إذا أطلق دخل فيه الإسلام أما اسم الإسلام فلا يلزم إذا سمي به أحد أن يكون مؤمناً لهذا قال السلف : « كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً » لكن لا بد أن يكون معه إيمان يصحح به أعماله وإلا كان منافقاً .

وهذا هو القول الراجح في الجمع بين مسمى الإسلام والإيمان =

نص أحمد رحمه الله عليه أنه اسم لمعنيين وأن الإسلام
في الشرع عبارة عن الشهادتين مع التصديق بالقلب^(١) ،

= وذلك لجمعه بين النصوص التي فرقت بين مسمي الإيمان والإسلام والتي
جمعت بينهما ، وقد ذكر هذا مجموعة من العلماء ورجحوه .

أنظر : مختصر أبي داود وقول الخطابي فيه ٤٩/٧ ، شرح مسلم للنووي
١٤٨/١ ، شرح السنة للبغوي ١٠/١ ، الفتاوي ٣٥٧/٧ وما

بعدها ، جامع العلوم والحكم ص ٢٥ .

(١) تفسير القاضي لقول الإمام أحمد رحمه الله بهذا فيه نظر ، فإن الإمام أحمد
لا يفسر الإسلام في الشرع بأنه الشهادتان مع التصديق مع وجود حديث
جبريل وحديث ابن عمر (بنى الإسلام على خمس) وكذلك المشهور عن
الإمام أحمد تكفير تارك الصلاة .

والإمام أحمد ورد عنه في معنى التفريق أن الإسلام هو الإقرار والإيمان
العمل ، ومرة يذكر الفرق بينهما من غير تفسير ، ومرة يذكر الخلاف عن
التابعين ويقف ، فالجزم بأن الإسلام في الشرع هو الشهادتان مع
التصديق فقط وأن هذا مراد الإمام أحمد بالتفريق لا دليل عليه .

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية عن أبي عبد الله بن حامد من كتاب له
مصنف في أصول الدين قوله : « فاما الإسلام فكلام أحمد يحتمل
روايتين : أحدهما أنه كالإيمان والثانية أنه قول بلا عمل ، وهو نص رواية
إسماعيل بن سعيد ، قال : والصحيح أن المذهب رواية واحدة أنه قول
وعمل » .

قال شيخ الإسلام : « الأدلة الكثيرة تدل على أن الأعمال من الإسلام ،
بل النصوص كلها تدل على ذلك ، فمن قال أن الأعمال الظاهرة المأمور
بها ليست من الإسلام فقوله باطل ، وأحمد بن حنبل قال في موضع أن
الإسلام الكلمة ، وهو اتباع في هذا قول الزهري رحمه الله ، ولكنه قال في
موضع آخر : ان الأعمال من الإسلام ، وأنكر من أطلق عليه اسم
الإسلام من دون عمل . قال إسماعيل بن سعيد : وسألت أحمد عن قال =

والإيمان عبارة عن جميع الطاعات .

فقال في رواية حنبل : « الإيمان غير الإسلام » (١) .

وقال في رواية صالح : « قال ابن أبي ذئب الإسلام القول ، والإيمان العمل . قيل : فما تقول أنت ؟ قال : الإسلام غير الإيمان » (٢) .

= في الذي قال جبريل للنبي ﷺ إذ سأله عن الإسلام ، فإذا فعلت ذلك فأنا مسلم فقال : نعم ، فقال قائل : وإن لم يفعل الذي قال جبريل للنبي ﷺ فهو مسلم أيضاً ، فقال هذا معاند للحديث . فهو ذم من لم يتبع حديث جبريل ، وأيضاً هو في أكثر أجوبته يكفر من لم يأت بالصلاة بل وبغيرها من المباني . انتهى .

الفتاوي ٣٦٩/٧ ، ورواية إسماعيل بن سعيد في كتاب الإيمان للإمام أحمد ورقة ١٠٣/ب .

وقد تقدم بيان معنى قول الزهري وأنه لا يحمل على أنه فسر الإسلام الشرعي بأنه الكلمة فقط ، وتقدم بيان معنى الإسلام في الشرع وأنه يفرق بين معناه ما إذا اقترن بذكر الإيمان وبين ما إذا ذكر مفرداً وأنه القول الراجح لجمعه بين النصوص وليس فيه ما يوافق قول القاضي هنا وكذلك في المعتمد من أن الإسلام في الشرع هو الشهادتان مع التصديق ويمكن حمل قول القاضي على وجه صحيح وهو أن المراد أن الإسلام يطلق على من أتى بالشهادتين ولا بد أن يكون معه تصديق القلب وإلا كان منافقاً لكن ليس هذا هو الإسلام في الشرع ولا يجزم أيضاً أنه هو مراد الإمام أحمد لما تقدم . والله أعلم .

(١) كتاب الإيمان للإمام أحمد ورقة ١٠١/أ .

(٢) الإيمان للإمام أحمد ورقة ١٠١/أ .

وقال أيضاً في رواية الميموني : « يفرق بين الإيمان والإسلام وأقول مسلم ولا أستثنى » (١) .

وقد نص على الفرق بينهما في الإسلام (٢) وفرقه يرجع إلى المعنى الذي ذكرنا ، ويفيد هذا أنه مندوب إلى الإستثناء في الإيمان فيقول أنا مؤمن إن شاء الله ، لأنه لا يتحقق أنه موافى بالطاعات (٣) ولا يجوز الإستثناء في الإسلام لأنه متحقق

(١) الإيمان للإمام أحمد ورقة ١٠١/ب .

(٢) هكذا في المخطوطة ولعل هناك كلاماً ساقطاً بين كلمة (بينهما - في) ويمكن استنتاج أنه في الإستثناء فلعله هكذا (فهو يستثنى في الإيمان ولا يستثنى في الإسلام) . والله أعلم .

(٣) القاضي هنا قال : ان الإستثناء مندوب إليه في الإيمان ، وعلل ذلك بأنه لا يتحقق أنه موافى بالطاعات ، والموافاة كما هي في اللسان أن توافي إنساناً في الميعاد ، ووافي فلان أتى ، وتوافي القوم تماموا - ووفي الشيء كثر وكل شيء بلغ تمام الكمال فقد وفى وتم .

اللسان ٤٨٨٥/٦ .

فكلام القاضي يحمل على أن مراده بالموافاة بالطاعات هو الكمال وليس المراد به بلوغ الأجل وموافاته الله عز وجل بالإيمان لأنه لو كان هذا مراده لقال يجب أن يستثنى كما هو قوله في مختصر المعتمد . وأيضاً لم يجوز أن يقول بعد ذلك انه لا يستثنى في الإسلام لأنه متحقق الموافاة بالشهادتين مع تصديق القلب لأنه لا يعلم هل يوافي الله عز وجل بها أم لا ؟ فظهر من هذا أن للقاضي في هذه المسألة قولين : أولاً - أنه مندوب إلى الإستثناء في الإيمان على اعتبار الكمال وهذا هو مأخذ السلف في الإستثناء كما سيتبين . ثانياً - يجب الإستثناء في الإيمان كما هو قوله في المعتمد في أصول =

للموافاة بالشهادتين مع تصديق القلب ، ويفيد أيضاً أنه قد ينتفي اسم الإيمان الكامل عن المسلم الذي أتى بالشهادتين مع التصديق إذا لم يواف بالطاعات وترك المحرمات ، وعلى هذا كل مؤمن مسلم كامل الإسلام ، وليس كل مسلم مؤمناً كامل الإيمان . وإذا ثبت أنها اسم لمعنيين ، فهل يجوز إطلاق القول بأن الإيمان غير الإسلام ؟

فقد أطلق أحمد القول بذلك ، وعندي أنه لا يصح إطلاق القول أن الإيمان غير الإسلام . ويكون معنى قول أحمد : « الإيمان غير الإسلام » أي ليس هو جملة الإيمان كما قال غيره ، فكأن قوله : « هو غيره » راجع إلى هذا المعنى .

وإنما لم يجز إطلاق ذلك لأن الإسلام من جملة خصاله ، وأعظم طاعاته^(١) ، وبعض الشيء لا يقال : « هو

= الدين وعلل ذلك بأنه لا يعلم بالموافاة هل يوافي الله عز وجل بالإيمان أم لا ؟ وهذا وإن كان تعليلاً صحيحاً إلا أنه ليس هو قول السلف ولا تعليلهم للإستثناء كما سيتبين .

أنظر : مختصر المعتمد في أصول الدين ص ١٩٠ .

(١) قول القاضي هنا ظاهر من ناحية مذهب السلف القائلين بالتفريق بين مسمى الإيمان والإسلام ، وهذا التفريق ليس تضاداً وتغaire ، وإنما تفريق لشيء متفرق بالمعنى إلا أن أحدهما مرتبط بالآخر . يدل على هذا ما تقدم من نقل الإمام أحمد عن محمد بن علي أنه جعل الفاسق يخرج من الإيمان إلى الإسلام وجعل الإيمان دائرة ضمن دائرة الإسلام . ويدل على هذا أيضاً حديث جبريل حيث فرق بين معنى الإسلام والإيمان =

غيره»^(١) ، لأنه يؤدي إلى أن يكون الشيء غير نفسه ، لهذا لا يقال : « العشرة غير الواحد » ، ولأنه لو كان غير الإيمان لم يقبل من العبد ، كما قال تعالى ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾^(٢) .

(الدين هو
الإيمان)

والواجب أن يقال : « الدين والملة والشرعة هي الإيمان ، وكل الدين والملة والشرعة إيمان ، وكل إيمان هو

= والإحسان ، ثم قال النبي ﷺ : « هذا جبريل أتاكم يعلمكم أمور دينكم » فجعل هذه الثلاثة الأشياء هي الدين .
وقد شبه شيخ الإسلام التلازم والتباين بين الإسلام التام والإيمان بالروح والبدن ، فالروح شيء والبدن شيء ، إلا أنه لا حياة للبدن بلا روح ، والروح لا بد لها من بدن ، فالإيمان كالروح والإسلام كالبدن ، فهما متلازمان إلا أن مسمى أحدهما غير الآخر .

الفتاوي ٣٦٧/٧ .

وقال شارح الطحاوية موضعاً إرتباط الإسلام بالإيمان : « لا إيمان لمن لا إسلام له ولا إسلام لمن لا إيمان إذ لا يخلو المؤمن من إسلام به يتحقق إيمانه ولا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه » .
شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٩٢ .

ومن فرق من السلف بين مسمي الإيمان والإسلام ليس منهم أحد يقول أن بينهما تضاداً وتغaireاً مطلقاً بل كلهم يرى أن بينهما ترابطاً واتصالاً .
ولكن القاضي أراد هنا أن يبين عدم صحة استخدام كلمة « التغاير » بين الإسلام والإيمان .

(١) الظاهر أن القاضي يعني بنفي المغايرة هنا هو نفي التضاد والمنافاة الكلية ، وإلا فالمغايرة بين الكل والجزء ظاهرة .

(٢) آية ٨٥ سورة آل عمران .

الدين والملة والشرعة » . لأن الدين ما يدان به من الطاعات مع اجتناب المحرمات^(١) وهذا صفة الإيمان ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾^(٢) ، و^(٣) قوله ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾^(٤) .

وكذلك الشريعة هي اسم لجميع ما شرعه الله من (الشريعة هي الإيمان) الطاعات وترك المحرمات ، ومنه^(٥)

(١) أنظر غريب الحديث للهرابي ١٣٥/٣ .

(٢) آية ٥ سورة البينة .

(٣) في المخطوطة بين الآيتين قال (كذلك الشريعة) وهي لا تستقيم مع سياق الكلام حيث يستدل هنا على أن الدين هو الإيمان ، وبيان معنى الشريعة بعد ذلك ، فلعل الناسخ سها فنقلها من الكلام تحتها ووضعها هنا .

(٤) آية ٣ سورة المائدة .

(٥) إلى هنا انتهت النسخة الفريدة لكتاب (مسائل الإيمان) للقاضي أبي يعلى رحمه الله ، حيث انتهت كما هو ظاهر أثناء الكلام على الباب السادس ، وهي المسألة السادسة من مسائل الإيمان .

وهذا يعني أن الجزء المفقود من الكتاب فيه إجابة ثلاث مسائل من مسائل الإيمان ، وبقية الكلام على مسألة الإيمان والإسلام الذي انتهت النسخة عندها .

وهذه المسائل المذكورة في أول هذا الكتاب فيكون الباقي هو :

السؤال السابع : هل يجوز لمن حصل منه الإيمان أن يقول : « أنا مؤمن حقاً ومؤمن عند الله وعند نفسه » أم لا ؟ أو يقول : « أنا مؤمن إن شاء الله » ؟

= السؤال الثامن : هل يكون المؤمن في وقت إيمانه مؤمناً على الحقيقة وان كفر بعد ذلك ويثاب على الإيمان والأعمال الصالحة الواقعة من المكلف في حال الإيمان وان لم يواف بالإيمان ولم يختم به عمله أم لا ؟

السؤال التاسع : هل الإيمان مخلوق أم لا ؟
إضافة إلى الباقي من إجابة السؤال السادس ، حيث خرم الكتاب أثناء بيانه لهذه المسألة .

فلهذا قد جعلت من ضمن هذا العمل إكمال إجابة القاضي لهذه الأسئلة تمييزاً للفائدة من كتابه المعتمد في أصول الدين حيث عقد فيه فصلاً لمسائل الإيمان فأورد فيه المسائل المذكورة هنا باختصار حيث يبلغ عدد صفحاتها ثمانى صفحات من (ص ١٨٦ - ١٩٤) وعلق عليها تعليقاً مختصراً يوضح المراد ولا يطول به الكتاب .

« ملحق خاص »

باكمال إجابة القاضي أبي يعلى الفراء على المسائل المتبقية من
مسائل الإيمان

مقتطع من كتابه :
(مختصر المعتمد في أصول الدين)

قال القاضي أبو يعلى رحمه الله بعد كلام سابق في فصل
الإيمان والإسلام :

وكذلك الشريعة هي اسم لجميع ما شرعه الله سبحانه
وبينه من الطاعات وترك المحرمات ، ومنه قوله تعالى ﴿ شَرَعَ
لَكُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾^(١) ، وهذه صفة
الإيمان .

وكذلك الملة يعبر بها عن الدين^(٢) ، قال تعالى ﴿ حَتَّى
تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ﴾^(٣) أي دينهم ، ومنه قوله تعالى ﴿ مِلَّةَ أَبِيكُمْ

(١) آية ١٣ سورة الشورى .

(٢) الملة في اللغة هي الدين ، وقال الراغب : إلا أنها لا تكاد تضاف إلا إلى
الأنبياء كما قال الله تعالى ﴿ ملة أبيكم إبراهيم ﴾ . المفردات ص ٤٧١ ،
وأنظر لسان العرب ٤٢٧١/٦ .

(٣) آية ١٢٠ سورة البقرة .

إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ ﴿١﴾ ، وهذه صفة الإيمان .

فأما الإسلام فهو من جملة الإيمان ، فكل إيمان إسلام وليس كل إسلام إيماناً ، لأن الإسلام هو بمعنى الاستسلام والانقياد للمستسلم له ، فكل من آمن بالله فقد استسلم لله وانقاد ، وليس كل مسلم قد آمن بالله لأنه قد يسلم فزعاً من السيف (٢) .

ولا يجوز إطلاق القول بأن الإسلام غير الإيمان لأن الإسلام من خصاله وأعظم طاعاته ، وبعض الشيء لا يقال هو غيره لأنه يؤدي إلى أن يكون الشيء غير نفسه .

وقد أطلق أحمد رضي الله عنه القول بأن الإسلام غير الإيمان ومعناه ليس هو جملة الإيمان وإنما هو من خصاله وطاعاته .

خلافاً للمعتزلة في قولهم : « الإسلام هو الإيمان ، وكل

(١) آية ٧٨ سورة الحج .

(٢) من يسلم فزعاً من السيف إذا لم يكن عنده تصديق وبقي على هذا وأظهر الإسلام مع عدم التصديق فهذا منافق ليس بمسلم ، أما قوله تعالى ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تَوَدُّوا أَنْ تُقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَذَرْهُمْ حَتَّى يَبْذُلُوا أَنْفُسَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ بَدَأُوا بِحَرْبٍ فَإِنَّهُمْ أَعْتَدُوا لَكُمْ أَنْ يَنْقَضُوا عَلَى أَعْقَابِهِمْ لِئَلَّا يَتَذَكَّرَ أُولَئِكَ لِيَعْلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَيُحْذَرُوا مِنَ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ فليس من هذا الباب ، وقد مر بيان المراد بها . أنظر ص ١٨٠ .

ولكن المنافق قد يدخل في اسم الإسلام ويطلق عليه مسلم أخذاً بظاهره وإلا فهو كافر .

مؤمن مسلم ، وكل مسلم مؤمن»^(١) . وخلافاً للأشعرية في قولهم : « ان الدين والملة والشرعية أعم من اسم الإيمان ، لأنه عبارة عن جميع الطاعات ، واسم الإيمان أخص لأنه التصديق»^(٢) .

ونحن نبني هذا على أن الإيمان جميع الطاعات مع ترك المنكرات ، والدلالة على الفرق بين الإسلام والإيمان وأنه ليس كل مسلم مؤمناً قوله تعالى ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٣) فعطف الإيمان على الإسلام ، والشيء لا يعطف على نفسه . والحديث المشهور أن جبريل جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا محمد أخبرني عن الإسلام ،

(١) ذكر هذا عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة وأبان أن اسم الإسلام وضع بالشرع اسماً لمن يستحق المدح والتعظيم كما أن الإيمان اسم لمن يستحق المدح والتعظيم ، فلا فرق بين المؤمن والمسلم إلا من جهة اللفظ . انظر شرح الأصول الخمسة ص ٧٠٥ .

(٢) قال البيجوري في شرح جوهرة التوحيد : « الدين هو ما شرعه الله تعالى على لسان نبيه ﷺ من الأحكام ، وسمي ديناً لأننا ندين له وننقاد ، ويسمى أيضاً ملة من حيث أن الملك يملكه على الرسول ﷺ وهو يملكه علينا » . تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد ص ١٢ بتصرف .

وهذا التعريف شامل لجميع الأوامر والنواهي ، وقد تقدم بيان قولهم في الإيمان أنه التصديق فيكون على هذا الإيمان جزءاً من الدين . أنظر ص ١٥٨ وقد تقدم أيضاً ذكر قولهم في الإسلام والإيمان وهل مسماهما واحد أم هما متغايران ، أنظر ص ١٧٨ في الباب الأول .

(٣) آية ٣٥ سورة الأحزاب .

فقال : « تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت » ، ثم قال : فما الإيمان ؟ ، قال : « تؤمن بالله وحده وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت والجنة والنار وبالقدر خيره وشره » (١) ، ففرق بينهما .

ولأننا قد بينا أن معنى الإسلام في اللغة ومعنى الإيمان وأنه قد يحصل الإسلام ممن لا يحصل منه الإيمان .

ولأنه قد ثبت من الأصلين أن الإيمان عبارة عن جميع الطاعات والإسلام عبارة عن الشهادتين مع طمأنينة القلب . فوجب الفرق بينهما .

(١) الحديث متفق عليه . وقد تقدم تخريجه ص ١٩٠ ، إلا أن قوله : « والبعث بعد الموت والجنة والنار » هو في رواية الإمام أحمد في المسند ٢٧/١ من حديث عمر رضي الله عنه ، إلا أنه لم يذكر فيها الكتب والرسول ، وهي مذكورة في روايات أخرى غيرها .

الباب السابع
وفيه فصل واحد
في بيان الإستثناء في الإيمان

(الفصل الأول)

(فصل)^(١)

ولا يجوز أن يقول : « أنا مؤمن حقاً » ، بل يجب أن

(١) هذا الفصل عقده القاضي لبيان القول في الإستثناء في الإيمان ، وفيه ثلاثة أقوال :

(أولاً) مذهب السلف وقولهم فيه مبني على قولهم في تعريف الإيمان وذلك أن الإيمان عندهم تدخل فيه جميع الطاعات ، فالمؤمن على هذا اسم مدح لا يستحق إلا من قام بأداء الواجبات واجتنب المنهيات . أما المسلم فعلى القول الصحيح هو اسم يستحقه كل من أتى بالشهادتين على خلاف في تكفيره بترك مباني الإسلام .

لهذا قال السلف بالإستثناء في الإيمان ويميزون قول مسلم بلا استثناء ، ولهم في الإستثناء في الإيمان مأخذان :

أولاً - خشية التزكية لأنفسهم .

ثانياً - عدم علمهم هل قاموا بأداء العمل الواجب عليهم أم لا ؟

ومما ورد عنهم في ذلك :

ما رواه الإمام أحمد وغيره عن عبدالله بن مسعود أنه قال لمن قالوا أنهم مؤمنون إلا قالوا انهم من أهل الجنة . ؟

وفي كتاب الإيمان أيضاً عن محمد بن الحسن بن هارون قال : سألت أبا

.....

= عبدالله عن الإستثناء في الإيمان فقال : « نعم ، الإستثناء على غير معنى شك مخافة وإحتياطاً للعمل » . وفي رواية إسحاق قال : « اذهب إلى حديث ابن مسعود في الإستثناء في الإيمان ، وفي الإيمان قول والعمل الفعل » ، فقال : « جئنا بالقول ونخشى أن نكون قد فرطنا في العمل » . وروى عن الحسن البصري ومحمد بن سيرين أنها يهابان أن يقولوا : « مؤمن » ويقولان : « مسلم » .

فهذا صريح في أن الإستثناء خوف التزكية وإحتياطاً للعمل .

وورد عن السلف جواز ترك الإستثناء باعتبار ما في القلب من التصديق وأنه يعلم من نفسه أنه ليس كافراً .

فمن ذلك ما روي عن عبدالله في السنة عن الفضيل بن عياض أنه قال : « وقولك أنا مؤمن تكلف لا يضررك أن لا تقوله ولا بأس أن قلته على وجه الإقرار وأكرهه على وجه التزكية » .

وذكر شيخ الإسلام أن الشالنجي قال : « سألت الإمام أحمد عن قال أنا مؤمن عند نفسي من طريق الأحكام والمواريث ولا أعلم ما أنا عند الله قال : ليس بمرجيء » . قال شيخ الإسلام : « وبه قال أبو خيثمة وابن أبي شيبه » . انتهى .

قلت : وهو قول سفيان الثوري والأوزاعي وغيرهما ، فقد روى الآجري بسنده أن سفيان الثوري قال : « الناس عندنا مؤمنون في الأحكام والمواريث ولا ندري كيف هم عند الله عز وجل ، ونرجو أن نكون كذلك » .

فبهذا يظهر مذهب السلف وهو جواز الإستثناء ، فيجيزون الإستثناء على اعتبار خوف التزكية والإحتياط للعمل ، ويجيزون تركه باعتبار ما يعلم الإنسان من نفسه أنه ليس كافراً .

ومن السلف من كره السؤال عموماً واعتبره بدعة لا يجوز أن يسأل به ، فقد روى الآجري بسنده عن سفيان بن عيينة أنه قيل له : « الرجل =

.....
= يقول : مؤمن أنت ؟ » ، فقال : « فقل ما أشك في إيماني وسؤالك إياي بدعة وتقول ما أدري أنا عند الله عز وجل شقي أم سعيد أمقبول العمل أم لا ؟ » ، وروى أيضاً عن الأوزاعي أنه قال في الرجل سئل أمؤمن أنت فقال : « ان المسألة عما سئل بدعة والشهادة به جدل والمنازعة فيه حدث » .

وللسلف أدلة لجواز الإستثناء وأنها ليست على الشك ، منها قول الله عز وجل ﴿ لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين لا تحافون ﴾ آية ٢٧ سورة الفتح . وقوله ﷺ « السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا ان شاء الله بكم لاحقون » أخرجه م . في الجنايز ٦٧٠/٢ عن عائشة رضي الله عنها ، حم . ٣٠٠/٢ ، جه . في الجنايز ١٤٣٩/٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . وقوله ﷺ : « اني لأرجو أن أكون أخشاكم لله عز وجل » أخرجه م . في الصيام ٧٨١/٢ ، حم . ٦٧/٦ ، د . في الصيام ٣٧٤/١ من حديث عائشة رضي الله عنها .

(القول الثاني) هو قول من يوجب الإستثناء في الإيمان ، ومأخذهم وتعليلهم لهذا هو أن الإيمان المعتبر عندهم هو ما يموت عليه صاحبه ، كذلك الكفر هو ما يموت عليه صاحبه ، والإنسان لا يعلم هل يموت مؤمناً أم كافراً ؟

فعلى هذا الاعتبار قالوا بوجوب الإستثناء بالنسبة للمستقبل ، فاستثنائهم على الشك في الثبات عليه إلى الممات وطمعاً في أن يوفقوا للثبات على الإيمان ، فمعنى قولهم : « مؤمن ان شاء الله » أي أثبت عليه بإذن الله إلى الموت .

ونسب شيخ الإسلام هذا التعليل لكثير من المتأخرين من أصحاب الحديث من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وغيرهم كما يعلل به أيضاً الكلابية وأبو الحسن الأشعري وأكثر أصحابه ونسبه في شرح الفقه الأكبر إلى ابن الهمام من الحنفية .

=

.....
قلت : وهو قول القاضي كما ذكره هنا في المعتمد وهو يخالف ما ذكره في كتابه (مسائل الإيمان) حيث قال هناك بأنه مندوب إليه . أنظر ما تقدم ص ٤٥٤ وهو أيضاً ظاهر قول عبد الجبار المعتزلي كما سيتبين . والقول بوجوب الإستثناء وتعليل ذلك بأن الإنسان لا يعلم ما يموت عليه ليس هو قول السلف وإن كان صحيحاً .

(القول الثالث) هو قول من يحرم الإستثناء في الإيمان وينكره ، ويقولون : « من إستثنى فقد شك والشك كفر » . وهؤلاء هم من يجعل الإيمان شيئاً واحداً فيعلم الإنسان من نفسه التصديق بالرب عز وجل كما يعلم أنه متكلم بالشهادتين أو أنه قرأ الفاتحة . وهؤلاء هم المرجئة والجهمية . ونسب البغدادي في أصول الدين انكار الإستثناء إلى أبي عبدالله بن مجاهد وأبي بكر الباقلاني وأبي إسحاق الاسفرائيني وهم من الأشاعرة . ونسب تحريمه بل تكفير قائله ملا على قاري في شرح الفقه الأكبر إلى صاحب التمهيد والكفاية من علماء الحنفية .

والمنكرون للإستثناء هم الذين عناهم السلف في بيان مأخذ الإستثناء وأنه ليس على الشك وردوا عليهم بقول الله عز وجل ﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين ﴾ آية ٢٧ سورة الفتح ، وقوله ﷺ : « وانا ان شاء الله بكم لاحقون » ، وأن هذا ليس على الشك .

فبهذا يظهر أن أرجح الأقوال هو القول بالجواز ، فيجوز الإستثناء باعتبار ويجوز تركه باعتبار . أما لو قصد إنسان ما يموت عليه فانه لا شك أنه يجب عليه الإستثناء في هذه الحالة وذلك لقول الله عز وجل ﴿ ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ﴾ آية ٢٤ سورة الكهف .

أنظر هذا المبحث في :

الإيمان للإمام أحمد ورقة ٩٩ - ١٠١/أ ، السنة لعبدالله ص ٧٢ وما بعدها ، الشريعة للأجري ص ١٣٦ وما بعدها ، شعب الإيمان للحليمي =

يقول : « أنا مؤمن إن شاء الله »^(١) ، خلافاً للمعتزلة في قولهم : « لا يجوز أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله ، بل يجب أن يقول أنا مؤمن حقاً »^(٢) .

والدلالة عليه إجماع السلف ، فروي عمر بن الخطاب

= ١٢٧/١ ، أصول الدين للبغدادى ص ٢٥٣ ، الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢٢٨/٤ ، الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٢٥٣/٧ - ٢٥٦ ، ٤٢٩ - ٤٥٣ ، شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٩٥ - ٣٩٨ ، لوامع الأنوار البهية ٤٣٢/١ - ٤٣٨ ، شرح الفقه الأكبر لملا على قاري ص ١١٦ - ١١٧ .

(١) قول القاضي هنا يخالف قوله في كتابه (مسائل الإيمان) ، حيث قال هناك : ان الإستثناء مندوب إليه ، وعلل ذلك بعدم القطع بالكمال . أنظر ما تقدم ص ٤٢٨ .

(٢) قول المعتزلة في الإستثناء خلاف ما ذكره القاضي عنهم هنا ، فان القاضي عبد الجبار ذكر أنهم لا يجيزون غير الإستثناء . فقال في شرح الأصول الخمسة : « فإننا نقول لا يجوز أن يقول أحدنا لنفسه أنا مؤمن قطعاً ، إذ لا يعلم ذلك من حاله ، فأما تقييده بان شاء الله فليس يقتضي الشك لأن هذه اللفظة موضوعة في العرف لقطع الكلام عن النفاذ » . وقال في موضع آخر : « ومن ذلك الكلام في أن أحدنا هل يجوز أن يقول أنا مؤمن ان شاء الله تعالى ؟ والأصل فيه أنه يجوز بل لا يجوز خلافه ، وقد خالفنا في ذلك جماعة من الكرامية . . . ثم قال : ومعنا قطع الكلام عن النفاذ . وقد يرد ويراد به الشرط ، مثل قول أحدنا أنا أحج بيت الله ان شاء الله تعالى ، فيكون المراد به إن سهل الله تعالى ذلك لي ولطف لي فيه » . انتهى مختصراً . شرح الأصول الخمسة ص ٧٢٨ ، ٨٠٣ .

وقد تقدم في الصفحة السابقة ذكر القائلين بعدم جواز الإستثناء وأن الإستثناء شك والشك كفر .

رضي الله عنه أنه قال : « من زعم أنه مؤمن حقاً فهو كافر » (١) .

وعن الحسن أن رجلاً قال عند عبد الله بن مسعود :
« اني مؤمن » ، ف قيل لابن مسعود : « ان هذا يزعم أنه مؤمن » ، قال : « فسلوه أفي الجنة هو أو في النار ؟ » ، فسألوه ، فقال : « الله أعلم » ، فقال عبد الله : « فهلا وكلت الأولى كما وكلت الآخرة » (٢) .

وعن علقمة أنه كان بينه وبين رجل من الخوارج كلام فقال له علقمة : « وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا » (٣) ، فقال له الرجل : « ومؤمن أنت ؟ » ، قال : « أرجو » (٤) .

(١) أخرجه ابن بطة في الابانة الكبير ورقة ٨٨/ب باب الإستثناء ، ورواها من طريقين عن قتادة عن عمرو وعن نعيم بن أبي هند عن عمر ، وكلا الإسنادين فيه انقطاع فقتادة لم يرو عن عمر ، ونعيم بن أبي هند لم يرو عن عمر .

(٢) الإيمان لأبي عبيد ص ٦٧ ، الشريعة للأجري ص ١٣٩ ، وهو منقطع بين الحسن وابن مسعود كما ذكر ذلك الألباني في تعليقه على الإيمان لأبي عبيد ، إلا أن هذا القول معروف عن ابن مسعود ووردت عدة روايات عنه بهذا المعنى . أنظر : الإيمان للإمام أحمد ورقة ٩٩ / وما بعدها ، وأنظر المرجعين السابقين .

(٣) آية ٥٨ سورة الأحزاب .

(٤) السنة لعبدالله ص ٧٨ ، الشريعة للأجري ص ١٤١ .

ولأن المؤمن الحقيقي والمؤمن عند الله عز وجل هو الذي يكون من أهل الجنة ، ولا يكون كذلك إلا بعد أن يوافي بالإيمان باتفاق ، والواحد منا لا يعلم أنه يوافي بالإيمان أم بالكفر . وإذا لم يعلم ذلك لم يعلم أنه مؤمن حقاً^(١) .

(١) هذا تعليل القاضي لقوله بوجوب الإستثناء . وقد تقدم بيانه ومن قال بقول القاضي .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وهذا قول القاضي في عيون المسائل وغيره » ، ثم ذكر استدلاله بقول عمر وابن مسعود رضي الله عنهما . ثم قال : « فحقيقة هذا القول أن الإيمان اسم للعبادة من أول الدخول فيه إلى أن يموت عليه ، فإذا انتقض تبين بطلان أولها كالحديث في آخر الصلاة والوطء في آخر الحج والأكل آخر النهار ، وقول مؤمن عند الإطلاق يقتضي فعل الإيمان كله كقول مصل وصائم وحاج ، فالإستثناء هنا على مستقبل يشك في وقوعه وهو الموافاة بالإيمان ، والإيمان مرتبط بعبادته ببعض ، فهو كالعبادة الواحدة » . انتهى بتصرف .

الفتاوي ٦٦٧/٧ .

الباب الثامن
وفيه فصل واحد
في الموافاة

(الفصل الأول)

(فصل)

في الموافاة^(١)

ومعنى ذلك هو ما يكون عليه الإنسان في آخر عمره وخاتمته ، وعلى ذلك يعلق وعده ووعيده ورضاه وسخطه وولايته وعداوته . وقد نعتقد في الإنسان أنه مؤمن في غالب ظننا ونحكم له كذلك ويكون حكمه عند الله خلاف ذلك ، ويجوز أن يكون الكافر عندنا مؤمناً عند الله ، ويكون ما يجري عليه من الأحكام في المواريث والأنكحة وغيرها على ظاهر الأمر دون باطنه .

فعلى هذا الإيمان على ضربين : إيمان يثاب عليه ، وهو الذي لا يتعقبه الكفر ، وإيمان لا يثاب عليه وهو الذي يتعقبه الكفر . وكذلك المؤمن على ضربين : مؤمن يحبه الله تعالى وهو الذي يعلم الله تعالى أنه يوافي بالإيمان ، ومؤمن يعاديه الله تعالى وهو من علم الله سبحانه أنه يوافي بالكفر . وكذلك

(١) مختصر المعتمد في أصول الدين ، ط . ص ١٩١ ، مخطوط ورقة ٧٥/أ .

الكافر على ضربين : كافر يعاقب لا محالة ، وكافر لا يعاقب ، فالذي يعاقب هو الموافي بالكفر ، والذي لا يعاقب هو الذي يوافي بالإيمان ، وكل من هذه صفته فالله يحبه ويواليه لا لكفره الموجود لكن لما يوافي به من الإيمان .

ولأجل هذا نقول : أن الله تعالى كان راضياً عن أبي بكر وعمر في أول الكفر وعبادة الصنم ، وأنه كان مبغضاً ساخطاً على إبليس في حال العبادة والطاعة لأجل ما يوافي به من الكفر .

خلافاً للمعتزلة في قولهم : أن الله تعالى لم يكن ساخطاً على إبليس في حال ما كان يعبد الله ، بل كان محباً موالياً له ، وكان مبغضاً وساخطاً على عمر في الوقت الذي كان يعبد الأصنام^(١) .

والدلالة عليه أن كل من علم أن غيره يعاقبه لا محالة وإن كان مؤمناً في بعض الأوقات ، فانه غير محب له وموال علمه^(٢) لما يعلم من حاله أنه سيعاديه . وكذلك كل من علم أن غيره يواليه ويحبه فيما بعد وإن كان معادياً له في وقت من

(١) أفرد القاضي رحمه الله عمر بالذكر هنا مع أنه قبل ذلك جمع بينه وبين أبي بكر لما أثر عن عمر أنه عبد الأصنام ، أما أبو بكر رضي الله عنه فلم يؤثر عنه ذلك . وهذا من حسن نظر القاضي رحمه الله ودقة تعبيره .

(٢) هكذا في المطبوعة والمخطوطة . ولعلها زائدة من الناسخ ، لأن الكلام يتم بدونها .

الأوقات فانه غير مبغض له لعلمه بأنه سيواليه ويحبه (١) .

(١) هذا الإستدلال يمكن أن يرد عليه بأن هذا القياس لا يصح لأنه من قياس فعل المخلوق على فعل الخالق ، والله عز وجل لا تقاس أفعاله بأفعال غيره ولا أفعال غيره به . والله أعلم .

التعليق على هذا الفصل :

هذا الفصل عقده القاضي رحمه الله لبيان مسألة الموافاة ، وهي ما يختتم للإنسان به من إيمان أو كفر . ثم ذكر أن الثواب والعقاب والرضا والسخط متعلق بما يختتم للإنسان به . وتوضيح هذه المسألة :

(أولاً) : من ناحية الإيمان فإن المعتبر والمعتد به في نجاة الإنسان من النار والفوز برضا الله والجنة هو الإيمان الذي يموت صاحبه عليه ، وكذلك الكفر الذي يبوء صاحبه بالعذاب الأليم في الآخرة وسخط الله عليه في الآخرة هو الكفر الذي يموت صاحبه عليه . فالدليل على هذا ظاهر ، كما في حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : « فوالذي لا إله غيره أن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيختم له بعمل أهل النار فيدخلها ، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيختم له بعمل أهل الجنة فيدخلها » . أخرجه خ . في بدء الخلق ٤ / ٨٨ ، م . في القدر ٤ / ٢٠٣٦ ، حم . ١ / ٣٨٢ واللفظ له .

(ثانياً) : من ناحية الثواب والعقاب ، فإن كان المراد به في الآخرة فهو ظاهر على ما تقدم ، وإن كان من ناحية الدنيا أي كونه تكتب له حسنات أو تكتب عليه سيئات ، فالدليل على خلافه فإن الأدلة تدل على أن من عمل صالحاً وحسناً كتبت له حسناته ، وأن من عمل سيئة كتبت عليه سيئته . قال الله عز وجل ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزي إلا مثلها ﴾ آية ١٦٠ سورة الأنعام . وقول النبي ﷺ : « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » ، أخرجه خ . في الإيمان ١ / ١٣ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . فهذه أدلة ظاهرة =

.....
= وغيرها كثير يدل على أن الحسنة تكتب لمن عملها والسيئة تكتب على من عملها . ولا أدل على هذا من أن الله وصف الردة بأنها تحبط العمل فقال تعالى ﴿ لئن أشركت ليحبطن عملك ﴾ آية ٦٥ سورة الزمر ، فهذا دليل على أنه كانت له أعمال فمحيت وحبطت بردته وشركه .

(ثالثاً) : من ناحية ما ذكر من أن السخط والرضا والولاية والعداوة متعلقة بما يختم للإنسان به بحيث يكون من المؤمنين من يعاديه الله ويبغضه لما يعلم جل وعلا من أنه يموت على الكفر ، وأن من الكفار من يحبه الله ويواليه لما يعلم جل وعلا من أنه يموت على الإيمان ، فإن الدليل على خلافه .

قال الله عز وجل ﴿ قل أن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ﴾ آية ٣١ سورة آل عمران . فهذا صريح في أن محبة الله عز وجل تحصل لكل من اتبع النبي ﷺ ، فجعل الله محبته شرطها اتباع النبي ﷺ ، فإذا وجد المشروط وجد الشرط وهو حب الله ولا يلزم منه أن كل من اتبع النبي ﷺ أن يموت على الإيمان ، فقد يتبعه في فترة من فترات حياته ثم يسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها ، عياذا بالله .

ومثله أيضاً قوله تعالى ﴿ ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص ﴾ ، آية ٤ سورة الصف . فالآية صريحة في حب الله لمن قام بما ذكر الله ، ويمكن أيضاً أن يختم له بسوء الخاتمة ، عياذا بالله .

وقوله تعالى ﴿ والله ولي المؤمنين ﴾ آية ٦٨ سورة آل عمران ، وقوله ﴿ والله ولي المتقين ﴾ آية ١٩ سورة الجاثية .

وأيضاً حديث البراء بن عازب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق ، فمن أحبهم أحبه الله ، ومن أبغضهم أبغضه الله » أخرجه خ . في مناقب الأنصار ٥ / ٢٧ ، م . في الإيمان ١ / ٨٥ . فهذا الحديث صريح في حب الله لمن أحب الأنصار وبغضه لمن أبغضهم ، ولا يلزم منه أن يختم لصاحبه =

= بالسعادة ولا بالشقاوة .

وهناك أيضاً أعمال وأوصاف بين الله عدم حبه لها ، مثل قوله تعالى ﴿ والله لا يحب الظالمين ﴾ آية ٥٧ سورة آل عمران ، وقوله ﴿ والله لا يحب كل مختال فخور ﴾ آية ٢٣ سورة الحديد . ولا يلزم ممن اتصف بما ذكر الله أنه يحنم له بالكفر فانه قد يرجع ويثوب إلى الإيمان .

ونحوه قوله تعالى ﴿ فان الله عدو للكافرين ﴾ آية ٩٨ سورة البقرة ، وقوله ﴿ ترهبون به عدو الله وعدوكم ﴾ آية ٦٠ سورة الأنفال ، وحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : « رضى الرب في رضى الوالد وسخط الرب في سخط الوالد » أخرجه ت . في البر والصلة ٤ / ٣١٠ ، وكذلك حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ومن خاصم في باطل وهو يعلمه لم يزل في سخط الله حتى ينزع » أخرجه حم . ٢ / ٧٠ ، د . في الأقضية ٢ / ١١٧ ، ج ه . في الأحكام ٢ / ٧٧٨ .

فهذه الأدلة تدل على أن من عمل أو اتصف بما ذكر فانه مستحق للسخط والعداوة ولا يلزم أن يكون المتصف بها ممن يحنم له بسوء الخاتمة فقد يكون كافراً وهو عدو لله ثم يؤمن فيصبح ولياً لله ، وقد يكون مسلماً فيستحق السخط من الله لعمل عمله من اسخاط والديه أو المخاصمة في الباطل ثم يرجع ويتوب ويحنم له بالسعادة .

فيظهر بهذا أن الحب والبغض والولاية والعداوة ليست مرتبطة بالخاتمة بل يستحقها كل من أتى بموجبها ، فمن أتى بموجب الحب أحبه الله ووالاه ، ومن أتى بموجب البغض أبغضه الله وعاداه ، وقد يكون الإنسان مبغضاً عدو الله في أول أمره ثم في آخره أمره يحبه الله ويواليه ، وقد يحبه ويواليه في أول أمره ثم يبغضه ويعاديه ، وقد يحبه ويواليه ثم يبغضه ويعاديه ثم يحبه ويواليه .

فهذه أمور دلت الأدلة عليها صريحة ، لأن الحب متعلق بالطاعة ، فمن =

= أطاع أحبه الله ، ومن عصى أبغضه الله ، ومعلوم تقلب أحوال كثير من الناس من الطاعة إلى المعصية ، ومن المعصية إلى الطاعة .

وقد أبان شيخ الإسلام رحمه الله أن أصل هذه المقالة هو القول بأن الرضى والحب والبغض والغضب هو ارادة الثواب للمرضي عنه ، وإرادة العقاب بالنسبة للمغضوب عليه . والإرادة عند أصحاب هذا القول قديمة والإرادة تطابق العلم ، فبناءً عليه من علم الله أنه يموت مؤمناً فهو مريد لأن يشبه ولا اعتبار بما يقع قبل ذلك من الكفر . ومن علم أنه يموت كافراً فهو مريد لعقابه ولا اعتبار لما يقع قبل ذلك من الإيمان .

انظر : الفتاوى ٧ / ٤٣٠ - ٤٣١ .

والقاضي عفا الله عنه كان يقول بهذا القول - وقد تقدم بيان قوله في الغضب والرضا ورجوعه عنه إلى قول السلف وكذلك رجوعه إلى إثبات الصفات الاختيارية في قسم الدراسة لعقيدة القاضي رحمه الله فلتنظر.

الباب التاسع
وفيه فصل واحد
في الإيمان هل هو مخلوق أم لا

(الفصل الأول)

(فصل)

في الإيمان هل هو مخلوق أم لا ؟ (١)

واعلم أنه لا يجوز إطلاق القول في الإيمان أنه مخلوق أو غير مخلوق ، لأن من قال مطلقاً انه مخلوق أوهم أن كلام الله وأسماء وصفاته مخلوقة ، ومن قال انه غير مخلوق أوهم أن أفعال العباد قديمة غير مخلوقة . وهذه طريقة أبي إسحاق بن شاقلا (٢) من أصحابنا .

والذي يجب أن يقال في جواب ذلك : أن الإيمان الذي هو لله تعالى وهو تصديقه لنفسه والمؤمنين وهو كلامه ، فذلك غير مخلوق ، وكذلك علمه وقدرته وسمعه وبصره وإرادته .

(١) مختصر المعتمد ص ١٩١ .

(٢) هو إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاقلا ، أبو إسحاق البزار . قال الخطيب : أحد شيوخ الحنابلة ، قال لي أبو يعلى بن الفراء : كان رجلاً جليل القدر حسن الهيئة كثير الرواية حسن الكلام في الفقه ، غير أنه لم يطل له العمر . توفي في نهاية جمادى الآخرة سنة ٣٦٩ وعمره أربع وخمسون سنة .

ط . الحنابلة ٢ / ١٢٨ ، ت . بغداد ٦ / ١٧ .

فأما إيمان المؤمنين الموجود بقلوبهم وجوارحهم وألسنتهم فهذا على ضربين : ما طريقه الأقوال كتلاوة القرآن وذكر الله تعالى بالتوحيد والثناء عليه فهذا غير مخلوق . والضرب الثاني ما طريقه الأفعال مثل أفعال الطاعات ، فقد اختلف أصحابنا ، فمنهم من أطلق القول في ذلك فقال : هو غير مخلوق كالأقوال ، ومنهم من قال : هو مخلوق لأن هذه الأفعال توجد تارة وتعدم أخرى ، وما جاز عليه العدم لا يكون قديماً ولا يلزم على هذا التلاوات بالقرآن لأنه لا يتصور عليها العدم ، لأن الله تعالى متكلم بذلك بحرف وصوت في القدم^(١) ، وإنما الذي يعدم ويوجد بعد أن لم يكن هو المعنى الزائد على المفهوم ، وهو الذي يقع به الفرق بين تلاوة عمرو وبين تلاوة زيد من صفاء الحنجرة وغلظها ورقتها وذلك محدث^(٢) .

(١) ظاهر من هذا قول القاضي في صفة الكلام بالنسبة لله تعالى وأنه يقول ان الله يتكلم بكلام قديم وأن كلامه بحرف وصوت وهو قديم أيضاً ، فبالتالي القرآن قديم . انظر : مختصر المعتمد ص ٨٦ ، ٩٢ . وقد تقدم الكلام على هذا في دراسة عقيدة القاضي .

(٢) * التعليق على هذا الفصل :

هذا الفصل عقده القاضي لبيان القول في الإيمان هل هو مخلوق أم لا ؟ وقد ورد عن الإمام أحمد كما نقل ابن حامد أن أبا طالب نقل عن الإمام أحمد أنه يقول في الإيمان : « ان من قال مخلوق فهو جهمي ، ومن قال انه غير مخلوق فقد ابتدع وأنه يهجر حتى يرجع » . ط . الحنابلة ١٧٦/ ٢ . وأصل هذه المقالة ترجع إلى القول باللفظ في القرآن ، فقد نهى الإمام أحمد عن قول انه مخلوق أو غير مخلوق ، وذلك لأن « اللفظ » كلمة مجملة =

.....
= فتحتمل الملفوظ الذي هو القرآن وهو غير مخلوق ، وتحتمل التلفظ وهو فعل العبد وهو مخلوق . والإيمان من هذا الباب كما فسر القاضي رحمه الله ذلك وقال هي طريقة أبي إسحاق بن شاقلا . انظر كلام شيخ الإسلام إلا أنه يؤخذ على القاضي قوله : « أن ما طريقه الأقوال كتلاوة القرآن وذكر الله تعالى بالتوحيد والثناء عليه فهذا غير مخلوق » ، وهذا ما قرره في مختصر المعتمد بقوله : « القراءة هي المقروء والكتابة هي المكتوب وانهما قديمان » . وحمل نهي الإمام أحمد عن القول « لفظي بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق » على أن معنى اللفظ الرمي والاطراح من قولك : « لفظت اللقمة أي طرحتها » . انظر مختصر المعتمد ص ٨٨ ، ٩٠ .

وهذا خلاف ما ذكره المحققون من العلماء من الفرق بين التلاوة والمتلو والقراءة والمقروء والكتابة والمكتوب والكلام والصوت ، فقالوا : « التلاوة فعل العبد وهي مخلوقة والمتلو القرآن غير مخلوق ، والقراءة فعل العبد والمقروء القرآن ، والكتابة فعل العبد والمكتوب القرآن ، والكلام كلام الله والصوت صوت القاريء ، والقرآن غير مخلوق ، وفعل العبد مخلوق » ، وهي المسألة التي ألف البخاري كتابه (خلق أفعال العباد) من أجلها ، يوضح فيها الفرق بين القرآن كلام الله وفعل العبد ، وهو الذي رجحه ابن قتيبة في كتابه (الإختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة) وكان ألفه لبيان مسألة اللفظ بالقرآن . أنظر ص ٢٤٨ من الكتاب نفسه ضمن عقائد السلف . ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية وبينه في مواضع من الفتاوي . أنظر ١٢/١٧٠ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٣٠٦ ، ٣٧٣ . ورجحه ابن القيم وبحث المسألة بحثاً جيداً . أنظر مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ٢/٣٠٦ - ٣١٧ .

تم الكتاب بحمد الله وفضله فله الحمد أولاً وأخيراً

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه

وسلم وأخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الصفحة
﴿إذا جاءك المنافقون﴾	المنافقون	٢٨٦
﴿أفرأيتم ما تمنون أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون﴾	الواقعة	٤١٣
﴿أرسل رسوله بالهدى ودين الحق﴾	الفتح	٢٤١
﴿أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت﴾	الغاشية	٤١٣
﴿أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا﴾	السجدة	٣٤٥
﴿إلا إبليس أبى واستكبر﴾	البقرة	٢٤١
﴿إن تجنبتوا كبائر ما تنهون عنه﴾	النساء	٣٢٦
﴿إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا﴾	النساء	٢٣٨
﴿إن في خلق السموات والأرض واختلاف﴾	آل عمران	٤١٣
﴿إن كتتم في ريب من البعث﴾	النحل	٤١٤
﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به﴾	النساء	٣٢٦
﴿إنا أنزلناه قرآنا عربيا﴾	يوسف	٣٠٣
﴿إنا جعلناه قرآنا عربيا﴾	الزخرف	٣٠٣
﴿إنا هديناه السبيل إما شاكرا﴾	الإنسان	٣٣٩
﴿إن المسلمين والمسلمات﴾	الأحزاب	٤٣٧
﴿إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله﴾	الحجرات	٢٣٦
﴿إن المنافقين هم الفاسقون﴾	التوبة	٣٥٧

٤٠٢	فاطر	﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾
٢٨٥	المجادلة	﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾
٢٧٧	الأنفال	﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾
٣٧٣	الحجرات	﴿بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾
٤١٦	البقرة	﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾
٤٣٥	البقرة	﴿حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾
٢٤١	البقرة	﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى﴾
٣٧٤	المائدة	﴿ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا﴾
٣٦٥	الأنعام	﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾
٣٢٦	النجم	﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كِبَائرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ﴾
٤٠٠	آل عمران	﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا . . .﴾
٤٣٥	الشورى	﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ . . .﴾
٣٣٨	سبأ	﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرْمِ﴾
٢٣٣	التوبة	﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾
٣٤٠	المائدة	﴿فَإِنْ جَاؤُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ﴾
٣٤٦	ص	﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾
٣٤٣	المؤمنون	﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾
١٦٢	المؤمنون	﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾
٣٠٣	الزمر	﴿قَرَأْنَا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾
٢٨٥ ، ١٧٧	الحجرات	﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾
٣٣٩	النحل	﴿قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي﴾
٢٨٥	المجادلة	﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾
٢٤١	البقرة	﴿كَفَرُوا وَكَذَّبُوا﴾
٣٦٨	الأنفال	﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ﴾

٤٠٢	المدثر	﴿ليستيقن الذين أوتوا الكتاب ويزداد الذين آمنوا﴾
٤٠٣	الفتح	﴿ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم﴾
٣٠٤	النحل	﴿لسان الدين يلحدون إليه﴾
٢٣٦	المجادلة	﴿لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر﴾
١٦٦	البقرة	﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم﴾
٢٤٠	البقرة	﴿من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال﴾
٢٣٧	النحل	﴿من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره﴾
٤٣٥	الحج	﴿ملة أبيكم إبراهيم هو سماكم المسلمين﴾
٤٠٢	الفتح	﴿هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين﴾
٣٣٧	التغابن	﴿هو الذي خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن﴾
١٥٣	البقرة	﴿وأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة﴾
٤٠٢	التوبة	﴿وإذا ما أنزلت سورة فمنهم . .﴾
٢٤٠	الكهف	﴿وأما من آمن وعمل صالحاً﴾
٣٦٨	الحجرات	﴿وإن طائفتان من المؤمنين﴾
٣٧٣	يونس	﴿وبشر الذين آمنوا أن لهم﴾
٣٧٣	الأحزاب	﴿وبشر المؤمنين بأن لهم﴾
٢٣٦	الحجرات	﴿وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله﴾
٢٩٠	الزخرف	﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً﴾
٣٤٤	عبس	﴿وجوه يومئذ مسفرة ضاحكة مستبشرة﴾
٣٦٦	الأنفال	﴿والذين آمنوا ولم يهاجروا﴾
٤٠٢	محمد	﴿والذين اهتدوا زادهم هدى وأتاهم تقواهم﴾
٣٧٣	النساء	﴿وسوف يؤت الله المؤمنين﴾
٤١٣	الذاريات	﴿وفي أنفسكم أفلا تبصرون﴾
٤١٣	الرعد	﴿وفي الأرض قطع متجاورات وجنات من أعناب﴾

٣٤١	المائدة	﴿وقفينا على آثارهم بعيسى ابن مريم﴾
٣٢٦	الحجرات	﴿وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان﴾
٢٨٦	التوبة	﴿ولا تصل على أحد منهم مات أبدا﴾
٤١٣	المؤمنون	﴿ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين﴾
٤١٧	الإسراء	﴿ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض﴾
٣٧٣	الحجرات	﴿ولكن الله حبيب إليكم الإيمان . . ﴰ
٣٣٧	النور	﴿والله خالق كل دابة من ماء﴾
٣٣٩	آل عمران	﴿والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾
٣٠٤	فصلت	﴿ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت﴾
٣٤٦	النور	﴿وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا﴾
٤٣١ ، ٣٧٥	البينة	﴿وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين . . ﴰ
١٥١	يوسف	﴿وما أنت بمؤمن لنا﴾
١٦٢	التوبة	﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض﴾
١٦٢	البقرة	﴿وما كان الله ليضيع إيمانكم﴾
٣٤٥	طه	﴿ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا﴾
٤١٣	الروم	﴿ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشر﴾
٣٤٦	النور	﴿ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون﴾
٣٤٠	المائدة	﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾
٣٥٨	التوبة	﴿ومنهم من عاهد الله﴾
٢٤٣	طه	﴿ومن يأتته مؤمنا . . ﴰ
٤٣٠	آل عمران	﴿ومن يبتع غير الإسلام . . ﴰ
٢٤٤	النساء	﴿ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه﴾
٣٥٧	العنكبوت	﴿وما يجحد بآياتنا إلا الظالمون﴾
٣٣٨	سبا	﴿وهل نجازي إلا الكافرون﴾

٢٩٠	النحل	﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتَ سَبْحَانَهُ﴾
٤٣١ ، ١٨٤	المائدة	﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾
٢٣٨	المائدة	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾
٢٣٨	البقرة	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾
٢٣٩	النساء	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمَنُوا﴾
٤١٣	النحل	﴿يَنْبِتْ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ﴾
٣٤٤	آل عمران	﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾
٣٧٤	التحریم	﴿يَوْمَ لَا يَخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ﴾

* * *

فهرس الأحاديث في الكتاب المحقق

الحديث	الراوي	الصفحة
(أتدرون ما الإيمان بالله)	ابن عباس	١٥٤ ، ١٦٥
(إذا لقيتم عدوكم من المشركين . .)		١٨٣
(أربع من كن فيه كان منافقا)	عبدالله بن عمرو	٣٦١
(أعتقها فإنها مؤمنة)	معاوية بن الحكم	٢٣٩ ، ٢٤٦
(أكمل المؤمنين إيماناً)	أبو هريرة	١٥٥ ، ١٧١
(أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله)		١٨٣
(إن الأيمان ذو شعب)	النعمان بن مرة	١٦٥
(إن جبريل جاء إلى النبي فقال يا محمد أخبرني عن الإسلام . .)		٢٤٣ ، ٤٣٨
(أنكن ناقصات عقل ودين . . .)	أبي سعيد الخدري	٢٦٩
(أهل النار الذين هم أهلها لا يموتون)	أبو سعيد الخدري	٣٢٨
(الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه)	عمر بن الخطاب	٢٤٣
(الإيمان بضع وسبعون باباً)	أبو هريرة	١٥٥ ، ١٧٣ ، ٢٧٨
(الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون)	أبي هريرة	١٧٣
(الإيمان بالله يقين بالقلب . .)	علي بن أبي طالب	١٧٤
(الإيمان تسع وتسعون شعبة)	أبو هريرة	١٦٧

٤٠٥	معاذ	(الإيمان يزيد وينقص)
١٥٥	أبي أمامة	(البداية من الإيمان)
١٧٦	جابر بن عبد الله	(ثلاثة من كن فيه فليس مني . .)
٢٧٨ ، ١٧٠	عائشة	(حسن العهد من الإيمان)
٢٧٨	أبي هريرة	(الحياء من الإيمان . .)
١٥٥	ابن عمر	(الحياء من الإيمان . .)
٢٣٤	ابن عمر	(الدين خمس لا يقبل الله عز وجل)
١٧٢	أبي هريرة	(ذاك صريح الإيمان)
٣٦٤	عبد الله بن عمرو	(شرك بالله تبرئ من نسب وان دق)
١٥٤	ابن عباس	(شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله)
١٦٨	أبي مالك الأشعري	(الطهور شطر الإيمان)
١٧٠	أبي سعيد	(الغيرة من الإيمان)
٤١٥	الحارث بن مالك	(كيف أصبحت يا حارثة . . .)
٣٧٩ ، ١٧٠	أنس بن مالك	(لا إيمان لمن لا أمانة له)
١٧١	أبي هريرة	(لا يؤمن الرجل الإيمان كله)
٣٧٧ ، ٣١٩	أبي هريرة	(لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن)
٣١٧	ابن عمر	(من حمل السلاح علينا فليس منا)
٣١٧	ابن عمر	(من غشنا فليس منا)
١٧٠	معاذ بن أنس	(من أعطى الله ومنع الله)
٣٦٤	أبي هريرة	(ومن أتى امرأة في دبرها)
١٦٩	أبي هريرة	(والذي نفسي بيده)
٢٤٥	ابن عباس	(يؤمن بالله ويقيم الصلاة ويؤتوا الزكاة)

فهرس الآثار

٤٠٤	معاذ بن جبل	(اجلس بنا نؤمن ساعة)
١٨٤	عمر بن الخطاب	(إني أعلم حيث أنزلت وأي يوم أنزلت)
٤٠٤	أبي هريرة	(الإيمان يزيد وينقص)
٤٠٥	أبي الدرداء	(تعال نؤمن ساعة)
٤٠٤	عمر بن الخطاب	(تعالوا نزداد إيماناً)
٤٠١	أبي الدرداء	(تفكر ساعة خير من قيام ليلة)
٤١٦	علي	(لو كشف الغطاء لما ازدادت يقيناً)
٤١٦	عمر بن الخطاب	(لو وزن إيمان أبي بكر بإيمان أهل الأرض)

فهرس الكتب الواردة في كتاب الإيمان

١٥١	ابن بطه	الابانة الصغيرة
١٧٣ ، ٢٥٢ ، ٣٢٢ ، ٣٨١ ، ٤٠٤	ابن بطه	الابانة الكبير
١٦٥ ، ٢٥٠ ، ٣٧٧	الإمام أحمد	الإيمان
١٧٠ ، ١٨٣	أبو عبيد	الإيمان
٤٠٥	ابن شاهين	الإيمان
٢٧٤ ، ٢٥٢	للنقاش	الرسالة
٢٣٣	الآجري	الشريعة
١٥٧	ابن قتيبة	غريب القرآن

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
إبراهيم بن الحارث بن مصعب بن الوليد	٢٥٦
إبراهيم بن سيار النظام المعتزلي	٣٠٣
إبراهيم بن شماس الغازي أبو إسحاق	٢٥١
إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة الفزاري	٢٥٢
أبو بكر بن عياش	٢٥٢
أبو بكر عبدالعزیز بن جعفر - المعروف بغلام الخلال	١٧٥
أحمد بن القاسم - صاحب أبو عبيد	٣٨٨
أحمد بن محمد بن الحجاج المروزي	٣١٦
أحمد بن محمد بن حنبل	١٥٢
أحمد بن محمد أبو الحارث الصائغ	١٥٢
إسحاق بن إبراهيم بن هاني النيسابوري	٢٣٩
إسحاق بن منصور الكوسج	٣٠١
إسماعيل بن سعيد الشالنجي	٣١٦
إسماعيل بن عياش الحمصي	٢٥٢
بقيه بن الوليد بن صائد بن كعب	٢٥٢
جرير بن عبدالحميد بن قرط الضبي	٢٥١
جعفر بن محمد الهاشمي (الصادق)	١٧٤
الحجاج بن يوسف	٤١٢
الحسن بن علي بن الحسين	٢٣٨

٤٠٥	الحسن بن محمد بن الحسين أبو محمد الخلال
٢٥٢	حماد بن زيد بن درهم الأزدي
٢٥٢	حماد بن سلمة بن دينار البصري
٣١٩	حنبل بن إسحاق بن حنبل أبو علي
٢٥٢	سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي
٢٥٢	سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري
٢٧٤	سليمان بن منصور بن عمار
١٧٠	سهل بن معاذ بن أنس الجهني
٢٥٢	شعيب بن حرب المدائني
٣١٨	صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل
١٨٤	طارق بن شهاب
٢٥٢	عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري
٢٥٢	عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي
٢٥٢	عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري
١٧٤	عبدالسلام بن صالح الخراساني
١٥٧	عبدالسلام بن عبدالوهاب الجبائي
٢٥٢	عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي
١٥٧	عبدالله بن مسلم بن قتيبة
١٧٤	عبدالله بن محمد زياد أبو بكر
٣٩٩	عبدالله بن محمد بن اللبان
٢٥٠	عبدالله بن نافع بن أبي نافع الصائغ
١٥١	عبيدالله بن محمد بن حمدان بن بطة العكبري
٤٤٦	علقمة بن قيس
١٧٤	علي بن حرب بن محمد بن علي الطائي الموصلي
١٧٤	علي الرضا بن موسى الكاظم

١٧٦	عمر بن أحمد أبو حفص بن شاهين
٢٥٠	عمرو بن عبيد بن باب المعتزلي
٢٥١	فضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التيمي
١٧٠	أبو عبيد القاسم بن سلام
٢٥٢	مالك بن أنس
٢٥١	مجاهد بن جبر المكي أبو الحجاج
١٥٤	محمد بن أحمد بن الجراح الجوزاني
١٥٤	محمد بن حاتم المروزي
٢٤١	محمد بن الحسن بن زياد النقاش
٢٣٣	محمد بن الحسين الآجري
٤١٢	محمد بن الطيب أبو بكر البلاقلائي
٤٢٧	محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب
١٥٧	محمد بن عبدالوهاب الجبائي
١٥٣	محمد بن موسى بن مشيش البغدادي
٣٠٣	محمد بن الهذيل العلاف المعتزلي
٢٥٢	معمر بن راشد الأزدي
٢٥٢	النضر بن سهيل المازني أبو الحسن النحوي البصري
١٦٥	النعمان بن مرة الزرقى المدني
٢٥٠	واصل بن عطاء المعتزلي
٢٥٢	وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي
٢٥٢	الوليد بن سلم
٢٥٢	الوليد بن مسلم القرشي
٢٥٢	يحيى بن عبدالله بن بكير المخزومي
٢٥٢	يحيى بن سليم القرشي الطائي

* * *

قائمة بأهم المراجع في الدراسة والتحقيق

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - الابانة الصغرى : لابن بطة . دار التوفيق النموذجية ١٤٠٤هـ . تحقيق - رضا موغسان معطي .
- ٣ - الابانة الكبرى : ابن بطة . مخطوط مصور في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري .
- ٤ - أبطال التأويلات لأخبار الصفات : القاضي أبي يعلى . مخطوط مصور في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري .
- ٥ - الأحكام في أصول الأحكام : سيف الدين الأمدي . دار الفكر . ١٤٠١هـ .
- ٦ - الاستيعاب في أسماء الأصحاب : ابن عبد البر . - بهامش الاصابة - دار الكتاب العربي .
- ٧ - الأسماء والصفات : الحافظ البيهقي . دار الكتب العلمية ١٤٠٥هـ - تحقيق محمد زاهد الكوثري .
- ٨ - الاصابة في تمييز الصحابة : ابن حجر . الناشر - دار الكتاب العربي / بيروت .
- ٩ - أصول الدين : عبدالقاهر البغدادي . دار الكتب العلمية - الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ - طبعة مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٤٦ - مطبعة الدولة - اسطنبول .
- ١٠ - الأنساب : السمعاني . طبعت بالأوفست مكتبة المثنى ، اعتنى بنشره المستشرق د. س. مرجليوت .

- ١١ - الإيمان: الإمام أحمد. مخطوط مصور في مكتبة الجامعة الإسلامية.
- ١٢ - الإيمان: محمد بن إسحاق بن مندة - المجلس العلمي - في الجامعة الإسلامية / الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - تحقيق الدكتور / علي بن محمد ناصر الفقيهي.
- ١٣ - الإيمان: أبي عبيد القاسم بن سلام. نشر وتوزيع - دار الأرقم - الكويت. تحقيق - محمد ناصر الدين الألباني.
- ١٤١ - الأيمان: أبي بكر بن شيبه. - نشر وتوزيع دار الأرقم - الكويت. تحقيق - الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.
- ١٥ - البداية والنهاية: ابن كثير. مطبعة الفجالة الجديدة - القاهرة - وتحقيق ومراجعة: محمد عبدالعزيز النجار.
- ١٦ - تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي. دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٧ - تبين كذب المفتري. ابن عساكر. دار الفكر - دمشق - الطبعة الثانية ١٣٩١هـ.
- ١٨ - تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي: محمد بن عبدالرحمن المباركفوري. مطبعة المعرفة - الناشر محمد عبدالمحسن الكتبي.
- ١٩ - تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد: الشيخ / إبراهيم اللقاني. - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- ٢٠ - تذكرة الحفاظ: الحافظ الذهبي. - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٢١ - التعريفات: علي بن محمد الجرجاني. - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- ٢٢ - تفسير الطبري: ابن جرير الطبري. - مطبعة دار المعارف - مصر - تحقيق أحمد شاكر - طبعة دار الفكر - بيروت - ١٣٩٨.
- ٢٣ - تفسير القرطبي: أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي. - أعاد طبعه دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٩٦٧م.

- ٢٤ - تفسير ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن كثير. مكتبة الدعوة الإسلامية - ١٤٠٠هـ.
- ٢٥ - تفسير الشوكاني (فتح القدير): محمد بن علي الشوكاني. - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - ١٣٨٣هـ.
- ٢٦ - تقريب التهذيب: ابن حجر. الناشر - دار الكتب الإسلامية - باكستان - الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.
- ٢٧ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ابن عبد البر النمري. - طبع وزارة الأوقاف المغربية - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
- ٢٨ - التمهيد: أبي بكر الباقلاني.
- ٢٩ - تهذيب التهذيب: ابن حجر. دائرة المعارف النظامية - الهند - الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ.
- ٣٠ - التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل: أبو بكر بن خزيمة. - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٨ - مراجعة وتعليق محمد خليل هراس.
- ٣١ - تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد: سليمان بن عبد الله آل الشيخ. مكتبة الرياض الحديثة.
- ٣٢ - الجرح والتعديل: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرزاي. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند - الطبعة الأولى.
- ٣٣ - جامع العلوم والحكم: ابن رجب الحنبلي. - دار المعرفة - بيروت.
- ٣٤ - حلية الأولياء: أبي نعيم الأصبهاني. - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣٥ - درء تعارض العقل والنقل: شيخ الإسلام ابن تيمية. - طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - تحقيق د. محمد رشاد سالم.
- ٣٦ - الذيل على طبقات الحنابلة: ابن رجب الحنبلي. مطبعة السنة المحمدية عام ١٣٧٢هـ - صححه: محمد حامد الفقي.
- ٣٧ - الرد على الجهمية والزنادقة: الإمام أحمد - ضمن عقائد السلف. الناشر: منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧١م.

٣٨ - روضة الناظر وجنة المناظر: ابن قدامة. المطبعة السلفية - الطبعة الرابعة ١٣٩١هـ.

٣٩ - الروايتين والوجهين: القاضي أبي يعلى. مخطوط مصور منه نسخة في مكتبة الجامعة الإسلامية.

٤٠ - سبل السلام شرح بلوغ المرام: محمد بن إسماعيل الصنعاني. مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الرابعة ١٣٧٩هـ. تعليق محمد عبدالعزيز الخولي.

٤١ - سلسلة الأحاديث الصحيحة: محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي. الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

٤٢ - سلسلة الأحاديث الضعيفة: محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي - الطبعة الرابعة ١٣٩٨هـ.

٤٣ - سنن الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي. دار إحياء التراث العربي/ بيروت.

٤٤ - سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني. دار الكتاب العربي - بيروت.

٤٥ - سنن الدارمي: الحافظ عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي. المطبعة الحديثة - دمشق عام ١٣٤٩ - بعناية محمد أحمد دهمان.

٤٦ - سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني. دار الفكر - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي.

٤٧ - سنن النسائي: أحمد بن شعيب النسائي. دار الفكر - بيروت - ١٣٩٨هـ.

٤٨ - السنة: ابن أبي عاصم النبيل. المكتب الإسلامي - الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

٤٩ - السنة: عبدالله بن الإمام أحمد: المطبعة السلفية - مكة المكرمة ١٣٤٩هـ.

٥٠ - سير أعلام النبلاء: الحافظ الذهبي. - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

- ٥١ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة: الحافظ أبي القاسم اللالكائي . شركة العبيكان للطباعة والنشر . الناشر دار طيبة - الرياض - تحقيق د. أحمد سعد حمدان .
- ٥٢ - شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار المعتزلي . - الناشر - مكتبة وهبة القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ تحقيق عبد الكريم عثمان .
- ٥٣ - شرح السنة: أبي محمد البغوي . المكتب الإسلامي - الطبعة الأولى ١٣٩٠ - تحقيق شعيب الأرناؤوط .
- ٥٤ - شرح صحيح مسلم: محي الدين النووي . - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ .
- ٥٥ - شرح العقيدة الطحاوية: المكتب الإسلامي - الطبعة الرابعة ١٣٩١ هـ . تحقيق جماعة من العلماء .
- ٥٦ - شرح الفقه الأكبر: ملا علي القاري . دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٩ .
- ٥٧ - شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري: الشيخ / عبدالله الغنيان . مطبعة المدني - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- ٥٨ - شرح الكوكب المنير: أبو العباس أحمد الفتوحي . مكتبة السنة المحمدية - مصر - الطبعة الأولى ١٣٧٢ هـ . تحقيق محمد حامد الفقي .
- ٥٩ - الشريعة: محمد بن الحسين الآجري . الناشر - حديث أكاديمي - تحقيق: محمد حامد الفقي .
- ٦٠ - شعب الإيمان: الحافظ البيهقي . مخطوط مصور منه نسخة في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري .
- ٦١ - صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري . مطبعة الفجالة - ١٣٨٦ - الناشر: مكتبة النهضة .
- ٦٢ - صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج . نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية . تعليق وترتيب محمد فؤاد عبد الباقي ١٤٠٠ هـ .

- ٦٣ - الصفات: الحافظ الدارقطني . سلسلة عقائد السلف . الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - تحقيق د. علي بن محمد ناصر الفقيهي .
- ٦٤ - كتاب الصلاة: ابن القيم . ضمن مجموعة الحديث النجدية . طبع دار الكتب القطرية - الطبعة الثالثة ١٣٨٣ هـ . تعليق رشيد رضا .
- ٦٥ - طبقات الحنابلة: أبو الحسين بن أبي يعلي . مطبعة السنة المحمدية - تحقيق محمد حامد الفقي .
- ٦٦ - العبر في خبر من غبر: الحافظ الذهبي . اصدار وزارة الإرشاد والأنباء - الكويت - ١٩٦٣ م . تحقيق / صلاح المنجد .
- ٦٧ - العدة في أصول الفقه: القاضي أبو يعلي . مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ . تحقيق: د. أحمد بن علي المبارك .
- ٦٨ - العقيدة النظامية: إمام الحرمين الجويني . مكتبة الكليات الأزهرية - الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ . تحقيق أحمد حجازي السقا .
- ٦٩ - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: ابن الجوزي . الناشر: إدارة العلوم الأثرية - الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ . تحقيق إرشاد الحق الأثري .
- ٧٠ - العلل للعلي الغفاري: الحافظ الذهبي . مطبعة العاصمة - الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ . الناشر: المكتبة السلفية بالمدينة .
- ٧١ - غريب الحديث: أبي عبيد القاسم بن سلام . دار الكتاب العربي - طبعة مصورة عن طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند - الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ .
- ٧٢ - غاية المرام في علم الكلام: سيف الدين الأمدي . مطابع الأهرام - الناشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة . طبعة ١٣٩١ هـ - تحقيق حسن محمود عبداللطيف .
- ٧٣ - فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني . نشر وتوزيع إدارات البحوث العلمية والافتاء - تصحيح وتحقيق الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز .

- ٧٤ - الفتوى الحموية الكبرى: شيخ الإسلام ابن تيمية . المطبعة السلفية ومكتبتها - الطبعة الرابعة ١٤٠١هـ .
- ٧٥ - الفرق بين الفرق: عبدالقاهر البغدادي . دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت . تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد .
- ٧٦ - الفصل في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم . الناشر: مكتبة الخانجي - مصر .
- ٧٧ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: محمد بن علي الشوكاني . مطبعة السنة المحمدية ١٣٩٨هـ . تحقيق عبدالرحمن بن يحيى العلمي .
- ٧٨ - القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية: محمد بن عبدالقادر أبو فارس . مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .
- ٧٩ - القاموس المحيط: مجد الدين الفيروزبادي . مطبعة البابي الحلبي - مصر - الطبعة الثانية ١٣٧١هـ .
- ٨٠ - كشف الأستار عن زوائد البزار: علي بن أبي بكر الهيثمي . مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ . تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي .
- ٨١ - الكامل في التاريخ: ابن الأثير . دار الكتاب العربي - الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ .
- ٨٢ - الكامل في ضعفاء الرجال: الحافظ ابن عدي . دار الفكر - الطبعة الأولى ١٤٠١هـ . تحقيق لجنة من المختصين .
- ٨٣ - لسان العرب: ابن منظور . دار المعارف - مصر - تحقيق نخبة من العاملين بدار المعارف .
- ٨٤ - لوامع الأنوار البهية شرح عقد الفرقة المرضية: محمد بن أحمد السفاريني . مطبعة المدني - مصر .
- ٨٥ - المجروحين: الحافظ ابن حبان البستي . الناشر - دار الوعي - حلب - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ . تحقيق - محمود إبراهيم زايد .

٨٦ - مجمع الزوائد: علي بن أبي بكر الهيثمي. دار الكتاب العربي - الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.

٨٧ - مجموع الفتاوى: شيخ الإسلام ابن تيمية. توزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء - تصوير الطبعة الأولى ١٣٩٨ - جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم.

٨٨ - مختصر سنن أبي داود: الحافظ المنذري. دار المعرفة - بيروت - توزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية - تحقيق أحمد محمد شاكر - محمد حامد الفقي.

٨٩ - مختصر الصواعق المرسلّة: ابن قيم الجوزية. دار الفكر.

٩٠ - مختصر المعتمد في أصول الدين: القاضي أبو يعلى. دار المشرق - بيروت - تحقيق وديع زيدان حداد.

٩١ - مذكرة في أصول الفقه: الشيخ محمد الأمين الشنقيطي. المكتبة السلفية - بالمدينة.

٩٢ - المستدرک: أبو عبد الله الحاكم. دار الفكر - بيروت.

٩٣ - المستصفى: أبي حامد الغزالي. المطبعة الأميرية - بولاق - الطبعة الأولى. الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٩٤ - المسند: الإمام أحمد. دار صادر بيروت.

٩٥ - المسودة في أصول الفقه: جمع أبو العباس أحمد بن محمد الحراني. دار الكتاب العربي - بيروت. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد.

٩٦ - المعجم الصغير: الحافظ أبو القاسم الطبراني. مطبعة المعرفة - الناشر المكتبة السلفية ١٣٨٨هـ.

٩٧ - المعجم الكبير: الحافظ أبو القاسم الطبراني.

٩٨ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي.

٩٩ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الشريف: مجموعة من المستشرقين.

- ١٠٠ - معالم السنن : أبي سليمان الخطابي . بهامش مختصر سنن أبي داود - دار المعرفة - بيروت .
- ١٠١ - المغني : ابن قدامة . مكتبة الرياض الحديثة .
- ١٠٢ - المفردات في غريب القرآن : الراغب الأصفهاني . دار المعرفة - بيروت . تحقيق محمد سيد الكيلاني .
- ١٠٣ - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين . أبو الحسن الأشعري .
- ١٠٤ - الملل والنحل بهامش الفصل لابن حزم : عبدالكريم الشهرستاني . الناشر : مكتبة الخانجي - مصر .
- ١٠٥ - المنتظم في تاريخ الأمم والملوك : ابن الجوزي . مطبعة دائرة المعارف العثمانية - الهند الطبعة الأولى ١٣٥٩ .
- ١٠٦ - المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد : عبدالرحمن العليمي . عالم الكتب - بيروت ١٤٠٣هـ - تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد .
- ١٠٧ - المنهاج في شعب الإيمان : أبو عبدالله الحلبي . دار الفكر - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ . تحقيق حلمي محمد فوده .
- ١٠٨ - الموطأ : الإمام مالك بن أنس . دار الآفاق الحديثة - الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ .
- ١٠٩ - الموضوعات : ابن الجوزي . مطبعة المعرفة . الناشر : المكتبة السلفية بالمدينة الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ .
- ١١٠ - المواقف في علم الكلام : عبدالرحمن الایجي . عالم الكتب - بيروت .
- ١١١ - ميزان الاعتدال : الذهبي . دار المعرفة - بيروت - تحقيق محمد علي البجاوي .
- ١١٢ - نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر : عبدالقادر بن بدران . دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١١٣ - النهاية في غريب الحديث : ابن الأثير . الناشر المكتبة الإسلامية .

- ١١٤ - الوصول إلى الأصول: أحمد بن علي بن برهان. مكتبة المعارف - الرياض
١٤٠٣هـ. تحقيق د. عبد الحميد علي أبوزنيد.
- ١١٥ - الوافي بالوفيات: صلاح الدين الصفدي. الناشر: فرانز شتايز بتيسبادن.
الطبعة الثانية ١٣٩٤.

* * *

فهرس تفصلي بالموضوعات

٩ المقدمة
٢٣	* الفصل الأول : سيرته الشخصية
٢٣	أولا : اسمه
٢٤	ثانيا : نسبته
٢٤	ثالثا : كنيته
٢٤	رابعا : لقبه
٢٤	خامسا : مولده وموطن نشأته
٢٥	* الفصل الثاني : سيرته وأعماله
٢٧	- المبحث الأول :
٢٧	أولا : طلبه للعلم
٣١	ثانيا : رحلاته
٣٣	- المبحث الثاني : : شيوخه
٣٤	- المبحث الثالث : : علومه
٣٩	- المبحث الرابع : : توليه التدريس
٤٠	- المبحث الخامس : : توليه القضاء
٤١	- المبحث السادس : : تلاميذه
٤٣	- المبحث السابع : : مصنفاته

٥٩	: أولاده	- المبحث الثامن
٦٠	: وفاته	- المبحث التاسع
٦٣	: عقيدته	* الفصل الثالث
٦٥	: وفيه بيان أسلوب القاضي في الكتابة في مسائل العقيدة	تمهيد:
		: قوله في أول واجب	- المبحث الأول
٦٨	: على المكلف	
٧٠	: قوله في الإلهيات ، وفيه خمسة مطالب	- المبحث الثاني
٧١	: منهجه في الصفات اجمالاً	المطلب الأول
٧٣	: قوله في الصفات الذاتية	المطلب الثاني
٧٥	: قوله في الصفات الاختيارية	المطلب الثالث
٧٦	: الموقف الأول	
٧٨	: الموقف الثاني	
٩٣	: الموقف الثالث	
٩٤	: قوله في النزول	المطلب الرابع
٩٧	: قوله في الرؤية	المطلب الخامس
٩٨	: في القدر	- المبحث الثالث
١٠٠	: في الإيمان	- المبحث الرابع
١٠١	: في الوعد والوعيد	- المبحث الخامس
١٠١	: في الإمامة	- المبحث السادس
١٠١		خاتمة
١٠٥	: فيه مبحثان	* الفصل الرابع
١٠٧	: تبرئة القاضي مما نسب إليه	- المبحث الأول
١١٧	: ثناء العلماء على القاضي	- المبحث الثاني

١٢١	* الفصل الخامس : وفيه ثلاثة مباحث
١٢٣	- المبحث الأول : التعريف بالكتاب
١٢٣	١ - اسم الكتاب
١٢٤	٢ - توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف
١٢٤	٣ - سبب التأليف
١٢٥	٤ - منهج المؤلف
١٢٥	٥ - موضوع الكتاب
١٣٠	٦ - مصادر الكتاب
١٣٠	٧ - أهمية الكتاب
١٣١	٨ - المآخذ على الكتاب
١٣٣	- المبحث الثاني : التعريف بالمخطوطة
١٣٣	١ - مكان وجودها
١٣٤	٢ - وصف النسخة
١٣٤	٣ - تاريخ النسخ
١٣٥	- المبحث الثالث : عملي في الكتاب

القسم الثاني

تحقيق النص والتعليق عليه

١٤٥	كتاب الإيمان للقاضي أبي يعلى
١٤٧	خطبة الكتاب وفيها سبب التأليف
١٤٩	* الباب الأول
١٥١	* الفصل الأول
١٥١	تعريف الإيمان في اللغة والشرع
١٥٦	أقول المخالفين في تعريف الإيمان

١٦٢ الأدلة على دخول الأعمال في الإيمان
١٦٣ ذكر بعض الاعتراضات من المرجئة
١٦٤ الرد على الاعتراضات
١٦٥ ذكر بعض الأدلة من السنة على دخول الأعمال في الإيمان
١٧٦ اعتراضات للمرجئة
١٨٥ تعداد شعب الإيمان
٢٢٦ التعليق على الشعب
٢٢٨ نقض قول من قال الإيمان بالقلب فقط
٢٣٥ ذكر احتجاج المرجئة ببعض الآيات والرد على استدلالهم
٢٤٣ ذكر احتجاج المرجئة ببعض الأحاديث والرد على استدلالاتهم
٢٤٨ احتجاجهم باللغة والرد عليهم
٢٤٩ احتجاجهم بأدلة عقلية والرد عليهم
٢٥٠ الفرق بين قول السلف في الإيمان وقول المعتزلة
٢٥١ النقل عن أئمة السلف في تعريفهم للإيمان
٢٥٤ احتجاج للمرجئة باللغة والرد عليه
٢٥٥ احتجاجات عقلية والرد عليها
٢٦٨ الرد على من أنكر أن تكون الزيادة والنقصان متعلقة بالطاعات
٢٧٤ نقل أبيات في تعريف الإيمان وذم البدع
٢٧٧	* الفصل الثاني :
٢٧٧ في بيان أن التطوع يوصف بالإيمان
	* الفصل الثالث :
٢٨٥ الرد على الكرامية

* الفصل الرابع : ٢٨٩

في بيان تصديق القلوب الواجب وأعمال الخوارج الواجبة ٢٨٩

* الباب الثاني : ٢٩٥

* الفصل الأول : في بيان أن الشريعة لم تنقل

اسم الإيمان ولم تغيره ٢٩٧

قول المعتزلة في الألفاظ الشرعية ٣٠١

ثمرة الخلاف ٣٠٢

الأدلة على أن الشرع لم ينقل اللفظ ولم يغيره ٣٠٢

احتجاج المعتزلة والرد عليهم ٣٠٤

* الباب الثالث : ٣١١

* الفصل الأول : في الفاسق الملى ٣١٣

قول الإمام أحمد في الفاسق ٣١٦

قول الإمام أحمد في معنى حديث

«لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» ٣١٩

أقول أهل البدع في الفاسق الملى ٣٢٣

الرد على الخوارج في تكفيرهم الفاسق ٣٢٦

احتجاج الخوارج بأدلة من القرآن والرد على استدلالاتهم ٣٣٧

احتجاج الخوارج بأدلة عقلية والرد عليهم ٣٤٧

* الفصل الثاني : الرد على من قال أن الفاسق منافق ٣٥٥

* الفصل الثالث : الرد على المعتزلة في قولهم في الفاسق ٣٦٥

احتجاج المعتزلة بأدلة من القرآن والرد عليهم ٣٧٣

ذكر احتجاجهم بأدلة من السنة والرد عليهم ٣٧٧

ذكر احتجاجاتهم العقلية والرد عليها ٣٨١

* الفصل الرابع : في الرد على الأشاعرة في

- قولهم في الفاسق ٣٨٩
- * الباب الرابع : ٣٩٣

* الفصل الأول : في الزيادة والنقصان ٣٩٥

- قول السلف في زيادة الإيمان ونقصانه ٣٩٥
- قول المعتزلة في الزيادة والنقصان ٣٩٧
- قول الأشاعرة في الزيادة والنقصان ٣٩٩
- الأدلة على زيادة الإيمان ونقصه ٤٠١
- الرد على من قال أن الزيادة والنقص تتعلق بما في القلب فقط ٤٠٣
- * الباب الخامس : ٤٠٩
- الفصل الأول : في بيان عدم تساوي إيمان جميع المكلفين .. ٤١١
- * الباب السادس : ٤١٩

* الفصل الأول : هل الإيمان والإسلام اسم لمعنى

- واحد أم لمعنيين ٤٢١
- قول الإمام أحمد في الإسلام والإيمان ٤٢٦
- الدين هو الإيمان ٤٣٠
- الشريعة هي الإيمان ٤٣١
- ملحق خاص بتكميل إجابة القاضي على المسائل المتبقية
- من كتابه «مختصر المعتمد» ٤٣٣
- قول الأشاعرة والمعتزلة في الإسلام والإيمان ٤٣٦
- * الباب السابع : ٤٣٩
- * الفصل الأول : في الاستثناء في الإيمان ٤٤١

٤٤٨	* الباب الثامن :
٤٥١	* الفصل الأول: في الموافاة
٤٥٧	* الباب التاسع :
٤٥٩	* الفصل الأول: في الإيمان هل هو مخلوق أم لا؟
٤٦٣	الفهارس
٤٦٥	فهرس الآيات القرآنية
٤٧١	فهرس الأحاديث
٤٧٢	فهرس الآثار
٤٧٥	فهرس الكتب الواردة في كتاب الإيمان
٤٧٧	فهرس الاعلام
٤٨١	قائمة المراجع
٤٩١	فهرس الموضوعات